

الحمد لله الذي جعل النور في الكلام كاللمع في البحر



در مطبع العلوم باستانم بنده کریم بخش حلیطع نوید

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي صرف قلبنا نحو هذه الحكمة الاسلام وشرح صدرنا لذلك فقام علم الاعراب لاصلاح الكلام وتبين
 عقوبت ما فاضله علم الاصل والسرور بجوانب النوال وبلغ الانعام وادعنا على وفق حكمته بالقدرة الموضوعة لصفة الكمال و
 الاحكام فحمده بحسب اسمه وشكره بحسب فضل نفسه ان يجتنب حوت الاجرام الذي تغزو بانتهائنا في الارحام وتوجد بادل الارواح في
 الاجسام وقد سمن من ادراك الابصار والادام ونشره عن شيا به الاشباع والاجرام ثم فضل الصلوة واكمل النجات على يدك
 الذي تليق بالرحمة الى يوم القيمة وعلى الدوام صاحب الفلاح اما بعد فالحمد لله الذي خلقنا من التفرع الموسوم بالهداية في النظم على ما في
 كافيته وقاصده عالية نحو ما على فوائده وفوائده بالهداية تنفع الى الدلائل لانه من المسائل والى الاختلاف لانه من الاختلاف محادث
 ان نذكر ان شرعنا بين رادته وكشفت كنهاته ويحل تركيحاته ويحاكي مباديها رائحة والفاضة شائعة وبدلائل واسمه وعظم باهرة وتحتاج من
 شتيه الكلف والاعتناء ويتقارب من سيرة العدل الانصاف خاوية عن الامحازة لئلا يخل ما في سلك الانتقاد وما ديا لعلها
 الى سبيل الرشاد جانيا بالارواح بل تافيا بالحواس على اهل العناد وسية بداية الهداية ومن انفسه ان يريتنا الفهم والهداية بصيغ
 من الجمل والقوايه ويهدينا عن الهول ويحيينا عن الوقوع في الاضطراب انه على ذلك قد روي في الجاية حديره محسوس ولم النضر
 والى الرح واليه صرعة الله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم * حمد نفسه وابسته تينا باسم الله تعالى في بدائته امه و
 تقول لا يوفق طريق الرشاد وليك سبيل الهدى وادعنا الى الكلام المداست في حديثه عليه الصلوة والسلام وهو كل اعرفني
 بعد في بسم الله الرحمن الرحيم فهدنا الله لهذا الدين والحمد لله رب العالمين

[illegible]

جمعت والاضحية تاريخ الحركات على ترتيب الكافية متعلق بقدر وجهت والكافية اسم كتاب للشيخ ابن الحاجب في
الغزو واما اثر ترتيب الكافية فيجوز ان لا يتغير ترتيبها على ترتيب بقية العليم والذوق المستقيم وانما على منهل التعليم اودوا
على نزال الازداد اودوا الى سبيل الرشاد لانه لا يستر شيئا مما بالمراد بل اللغز وحادوا على فرائد عليه جامعا للحكمت
عربية غريبة خاوية على اراءات واسرود ويجعل الحفظ للبدي والفضل للفهم الزايدة ان يكون كتابا للكتاب الكافية في
الترتيب رجاء ان يجعل الله تعالى شرفا لقبول كمال كتاب الكافية كذا كتب حتى اشتهر قولها بين المشارق والمغرب اذ
ما يميز لشعبه في الاحكام والى هذا يشير في قوله عليه السلام من تشبه قوما فهو منهم اذ يسير على كل من يمشي بشان الكافية من
اصحاب التحصيل حتى يكون لعدة وقرة حيث يستخرجون في المختصر في الكافية الاستعداد على انبائها من القواعد والترتيب
موضوع عبارة وذكر مثال لكل قاعدة في حق راي بعض المحصلين في جعل في المختصر شيئا عن متن الكافية بل يرجع
الى شيخ من شيوخها اذ تروى في الكتب المتولين ذكر ترتيب الكافية في علومهم فكلهم يراون الى ان المختصر مشتمل على ترتيبها اجاب
الكافية او اجابة للسؤال فاني قد سمعت عن بعض المشايخ انه قد سال بعض الازدين على ان يرد في المختصر في الكافية ان يحجب
مختصر على ترتيب الكافية عبارة واخذوا ذكر اختلافه في جميع قواعد بدون بيان الدلائل ثم من في المختصر على ترتيب الكافية انا
وقع في اكثر المواضع واعلموا ان اكثر علم الكل فلا يروى افعال كيف وقع في المختصر على ترتيب الكافية وقد وقع في بعض المواضع غير وان
عليه ولا يبعد ان يجعل الكافية منها مقتضا لمصوت مخدود او مصدر على رتبة اسم الفاعل كالكذبة والباية في قوله تعالى ليس
لوقتها كاذبة هل ترى لهم من باية وحيد فيجعل ان يكون قوله على ترتيب الكافية منصوب المحل على افعال من جهات
الغزو والسمي حيث في جهات الفو حال كونهما مشتملة على ترتيب فضال الكافية اى وضعا ويجعل انه صفة للمفرد والمنهية
مختصر مختص ونابت في الغزو مجموع في مقاصده موضوع في القواعد الكافية والكافية والى هذا يشير في تسمية المختصر بهذا
فهم شرع فيما كان منبره الاستسناد من قوله على ترتيب الكافية عند علمها على اسم الكتاب كما هو المشهور بقوله مرياً وفعلوا
الكتاب كبر الواد والصاد على صيغة اسم الفاعل كونا حالين من تارة المتكلم في قوله جمعت والكتاب انصبا على صيغة اسم المفعول كونا
حالين من الضمير المجرور في قوله انا جعل مختصه مبرأ وفضلا لان ارباب المتدين رحمهم الله تعالى قد اتفوا في جميع المسائل التي
انظم المعجزتين وتبركا من جعلوا تصانيفهم كتابا والابواب فصولا كما جاء في سورة ايات وقد جرت عادة من جعل الكتب مشتملة من
الابواب والادباب تشمل في الفصول ومن ذلك القرن والبرك في الاخير من مصنفه يعلمون انهم لم يكتفوا في كتابه في شرع
كل ما افضل انبساط هذه المسألة حلت لها قد بيده منقصة الى احوال وفراخ واما ال عبارة متعلق بقدر وجهت والباية

في الله تفسير الروايات على ما جازاه في شريتها وكذا عبرتها ووجرت عن غلظان اذا غلظت عنه موسى الا انها لا بد
على السامع جازات لانها تفسير عاني في غير الذي هو مستور كماله المفسر تفسيره هو عاقبة الرواية لا انها الحكم عاني في غير
صفة مجازة اي لا مجازة معقدة لا فيهم عن افعي لا يصعب به مع ايراد الاستدلال من اضافة المصدر الى المفعول واللام متبع
شال كالا على ما لم وهو ما يذكر لا فيضاح القاعدة وانشاء ما يدر الاثبات القاعدة فهو اخص من المثال ان كل ما يصف
شاهدا يصح شال من غير عكس لان الانجاب لا يفسر كل كلام بل لا بد من كونه مقهرا به ان يكون من القدر بل او من الحديث او كان
من قول من يروي عنه فخلات الايضاح فانه لا يجوز ان يكون في جميع مسائلها مستلزم بالاياد والمسال من حيث سند اصلها مسئلة مستلزم
السبب من دفع الفهره فخرته فاجتمع اسكتان ثم خذت الفهره فنقل حركتها الى ما قبلها كما كان في الملكة تخرج اصله
ملك من الاوكم وهي ساذة فاعل كافي مسئلة وزيد في الملكة فاعلم بانها في الجمع والمراد من المسائل القواعد والغير
الوجود في مسائلها راجع الى المختصات في معنى على ما يدل الراسدة ودواعيها ايراد الاستدلال في جميع المسائل محمول على الاطلاق لا يتم بوجه
بعض المسائل فلم يستقم ذلك من غير فرض اللازم ويحل كما لا يخفى في جميع وجوب دليل الشئ ما يرون به ذلك الشئ والعياض ان
يذكر لفظ الدلائل لان الموضع موضع كثره لا القلة وجوابه انه يجوز استناد احد الاقضية كالكافي في قوله تعالى قلته فزور
مكان ايرادها على جميع علماء كلهم جميعهم والدليل الله تعالى ان تراو فان ايرادها لا ينافي المترادفة في الخطبة غير مترادفة
ما يطلب فيه التوكيد وتحسين الالفاظ فان قلت كيف يستقيم هذا فانه قد فرض الشيخ رحمه الله تعالى للادوة في بعض المواضع كما حققه
عليه بعد قلنا هذا ايضا محمول على الالام الا على نظيره وما ذكرت لك اني شئت اى المختص من المسائل ان كان يشترط على
صحة المسئلة الفاعل فذهبن المتبدي يكون على انه مفعول به وان كان على صفة المتبدي المفعول به من المتبدي مفعول على انه مفعول لم يسم
فاعله والالام في قوله فلا يشترط متعلق بقوله عجت باعتبار الامور المستقلة وتعليل الجمع نظر الى ان له تلك الامور ليس في ما جمعت في
به المختص مقاصد الفهم على وجه تيسير على المتعلم المتبدي ولا يشترط على فهم سائله المقصود فيه وطه نصا عنه بان جعله ابواب
ومفعول وذكر في مجازة واخوه وادرس في مسئلة ملكة ذكرت في قوله فلا يشترط من المتبدي عن غير علم ان لا يشترط
الاصلي لان هذه الامور من غير المتشوش موجهة في غير الامور السلام الذين مرفوعة معدة لكتساب القدرات والتدقيقات
وانما هي قارى في المختص متبدي لان المختص لا يرد الامور من المتبدي في عالم الفهم وشاع فيه وسميته اى المختص الهداية يقال
سميته كذا وسميته كذا رجاوان بهدي المحدث الى به الطالبيين تعليل بقوله وسميته الهداية اى رجاوان يوجد احد على مناسبتين
المسمى وانما فصلهما ان هذه التسمية بان يحل بسبب الهداية فليكون من مظهر الخوف فانه على كل شئ قد يرد بالاجابة جازيا ولا يرد

[illegible]

مرفوع بانه منفصل فاق قلت ان التقاطع بين الموصوف والموصوفه ههنا لان الموصوفه جميعه والصنفه مفردة قلت التقاطع بينهما
 معنى ومنه نزل منزلة التقاطع المعطى والمسمى وتطهر من وجه قوله تعالى والعقل الذين لم ينظروا في الفصل الاول من تلك المصنوع
 الثالث في بيان ترتيب الخو والفرع منه الثاني والثالث في بيان موضعها في الكلام ولا فرغ من تمام الفصل فسمع
 في تفصيل كل واحد منها فقال **فصل** في معرفة المقطع يقال فصلت الثياب اذا قطعتها في الاصطلاح هو الجاز بين الحكيمين ثم
 الفصل بها فصل لا يرون وجهها لكونه لا لا اعاب جدا المقعد والتركيب الخو هو في اللغة المقعد يقال خورته وانخجته وبها هو
 قصد حيث كلام العرب يلحق به من ليس من اهل اللغة بالهداية في الصنعة فيطلق بها وفي الاصطلاح ما اشار اليه الشيخ رحمه الله
 بقوله علم باصول الاصول جميع الاصول كالاصول جميع الفصل والاصل في الفقهية يقتضى عليه غيره وسيد تحقق ذلك لغير اليك ان
 الفرع يقتضى غيره وسيد تحقق الفرع اليه وفي الصنعة عبارة من امور كلية منطبقه على اتعمها من الجزئيات ويدورها فيها عدة
 والقانون الصانع لها طرعا كلها وانما في العلم باصوله لانه لا يمكن جعل كل فرع من العلوم الالهية متعلقا التي حجت ذلك العلم عنها
 والما كان قوله علم باصولها المقصود وغيره اردت بما يخرج سوى المحدود ونخرج بقوله يرون بها اى تلك الاصول احوال
 او اخر الحكم الثالث من الاسم والفصل والموت ماعدى الخو والصوت وقوله من الاعراب والبناء خرج العلم ثم لما كان عادتهم
 جارية على استعمال العلم في الكليات والمعرفة في الجزئيات ذكر لفظة العلم في الاصول لانها امور كلية كما عرفت ولفظة المعرفة في
 الاصول لان المراد بالحوال المواد الجزئية التي يستعمل تلك الاصول فيها والى الباب في قوله علم باصول لانه يقال علم باصول
 قال الله تعالى فانه يعلم بسر وحقى الم علم بالان صدى او حصة معنى الاحاطة فاقى نصليها فالا انتقال الى الصلوة للتصديق بقوله
 من الاعراب والبناء بيان لحوال وكيف تتركب بعضها اى بعض الحكم مع بعض آخر ذي معرفة بانها معروفة على الاصول
 والمراد بكيفية التركيب تقديم بعض الحكم على بعض رعاية ما يكون الهنات واعترض على هذا التعريف بانه لا يخلو اما يكون المراد معرفة
 الاحوال معرفة جميعا فلازم ان لا يكون شخص مخبرا لانه لم يتيسر لاحد معرفة جميع الاحوال وان لا يكون المدون مخبرا بل بعضها او معرفة
 بعضها بلزم ان يكون العلم بشرة سائل مخبرا لانه حصل له معرفة بعض احوال الحكم مع انه ليس بخبري في العلم وان لا يكون معرفة
 جميع الاحوال المدونة بلزم ان جاء بخبري آخر دون احوال آخر ان لا يكون الحكم سائل مخبرا لانه لم يكن باصباح عن جميع الاحوال
 المدونة فان غفلت عن كل ناهي بحسب علمه بالاحوال المدونة في زمانه فيحتمل لا يتصدق في كونه بخبرا لان الحكمي بخبري آخر ويدون آخر
 غلط بلزم ان لا يكون الخو سائل مخبرا في زمانه بخبري غيره على انه لو دون شخص احوال في زمانه بلزم ان لا يقتضى ذلك
 انه باطل علم تلك الاحوال ولم حجت منها والجواب ان المراد بمعرفة الاحوال معرفة بجميعها والمراد بمعرفة جميع الاحوال ان يحصل له المعرفة

[illegible]

فقلت لها سبها منها فقال بل هي منها فزاد فيها لانا منها وحكي عن امرأة دخلت على حمادة في زرع عثمان رضي الله
 تعالى عنه وقالت ابي مات وتركت لي الامانة فقلت لك فقلت اخبر عليا رضي الله تعالى عنه فامر لابي السوء بوضع الخوصفت
 باب الامانة ثم قالت له انته يا ابنت الحسن سارا بالضم على لفظ الاستخفاف فاعلمها ما خرجت بها قالت انها اعجب من حسن
 خالها لها الحسن اسماء بالفتح فقصت يابا فيجب والاستخفاف فخذ من الخوف بنا وخذ منهم ابا سحر المخزي وليس يستغنى و
 ابو عمرو بن العلاء فخذ من سيرة علي بن حمزة الكوفي ثم صار اهل الادب كونا وبعريا فالكافي وخذ من الفراء ومنه البياض
 ومحمد الابناني الحكم كوفي وسيرة وخذ من القش وقطب ومنها محمد الملقب بالبرودة وبنو سحران وبنو بكر اسرار
 ومحمد الكوفي ومنها ابو علي النخعي وابو سعيد السمرقاني وعلي الزايني ومنها ابو علي الفارسي ومنه ابو الفتح بن الحسن ومنه عبد الغافر
 ابو جعفر الحكم بصرى ثم قبل ابيات بعده من زيادة لا ذرع اشيش فخذ من الفصل العللي في بيان تعريف الخوف والفرح من اخذ
 في الفصل الثاني في اثنان في بيان خصيه وبها الكلمة والكلام لان الخوف يجب من احوالها من حيث الاحواب والبناء وما يخلق بها
 ومنه الاحوال وارض ذاتها اما ما يجب في علم من جوارض الذاتية فهو موضوع ذلك العلم فيكون الكلمة والكلام موضوعي في العلم
 ويجوز ان يكون الموضوع متعدد ومتشرك في امر واحد في جميع اطلاقه فيلفظ الموضوع كالاصل في شرفه فانه شرط
 العلم اصول الفقه لانها تشترك في كون كل واحد منها اصلا وشرا فاعلم الحكم شري وكذا في الكلمة والكلام لانها تشترك في كون كل واحد
 منها لفظا وموضوعا للمعنى على ان الموضوع في الحقيقة هو اللفظ الموضوع للمعنى وهو واحد في الفطري ذاته وانما قد بدا نظر في موضوعية
 ثم لما كانت الكلمة والكلام من حيث انه مركب من كلمتين وتقدم على الكل ثابت في اطلاقه جاز في ذكر الكلمة مقدا على ذكر الكلام
 قصد الحصول للمناقضين المذكور ابعثه فقال فحصل الكلمة الاسم فيها تعريف الجنس اي اعلان الماهية لا تعريف جميع الاجزاء
 حيث لا زاد ولا تعريف من زاد ما به المرادة فلا يكون مستتر ان ولا العهد ولا يلزم اذ احلت الكلمة على الاصطلاح كونها العهد
 باعتبار تعيين فرد وهو ما اطلق عليه لفظ الكلمة لان الماهية العنصرية لها هي المذكورة في الكتاب ولا يكون تعيينها بتعريفها للمعنى
 هذه الماهية حتى يجعل فرد من افرادها انما فيه هو وحدة ولا صفات بينها لان التصور هو تعريف الجنس هو بيان الماهية
 واللفظ لفظ العلم محمول على ما مضى ولا ينافيه تارة واحدة ثم اعلم ان الخوفا في العلم بدون التام ان الجنس اعم من
 بعضهم الى ان جنس ليس كتمرة مستد لانها في الكلام المفرد تجري عليه من تذكيره وصفه كقوله تعالى اذ يعصي الحكم الطيب وذكر
 اوجب انما هو الطيب بناء على ان كل من حيث نوتها فاعلمت بانها كان تارة واحدة يجوز ان يذكر ويذكر فلا يكون تذكيره
 وصف الحكم دليلا على كونه جنسا والحال انه من الاسماء التي لا تارة فيها وبين واحد الا انما قلنا ان هذه الصفة ثابتة في

ثابتة في الجنس في الجنس الحقيقي وما ذكر في بعض الكتب من قولهم كل جنس يفرق منه وبين واحد بائنا ونذكر وروث
فالمراد بالجنس هنا الجنس المستعمل في معنى الجنس بدليل تسليم نحو النحل وان لم يكن جنس حقيقي ومن جنس انفسه على كل علم ولو كان
سما لوجب رده الى واحدة في انفسه فقل كلامنا في انفسه واثباتها الى اصولها غاليا ومن جملة غير النحوة عشرة كلاما ولو كان مجابا
لما حصل تميز النحوة ذلك لان تميزه لا يكون الا مقروضا فلم انه جنس لا يجمع وانما يقع الحكم على الكلمة والكلمتين بحسب الاستعمال لا بحسب
الوضع وفي بعضهم الى ما يجمع منه لبيان الحكم لا يقع في الاستعمال الا على التثنية فصاعدا والاية محمولة على حذف للمغات
والنقد يراد به بعد بعض الحكم الالباب اذ الصاعدا الى المحصورة الالائية هو القبول من الحكم لكل كلمة والقول مجيء انفسه على كل علم
وحمله تميز النحوة عشرة ممنوع عنه في بعض بل يقال عنه في انفسه كقوله في النحوة خمسة عشرة كلمة لفظ ذكره مجرد من
التأويلات الى الجنس فثبت ان الحد وهو غيره من المركبات مطلقا لا الى المفرد حتى لو ذكره باننا لكان اما مجردة عن معنى
الوحدة والمطابقة غير جارية منها لكون اللفظ مصدرا وهو لا يطابق التانيث والاشئ والمجموع ولو لم يكن معنى الوصفية على
انه اخضر ما هو تانيث اللفظ في اصل مصدر بمعنى الرمي مطلقا يقال لفظت الرمي الذي انجسني الرمي من القسم يقال لفظت
الكلام ولفظ بالكلام وان قلت عباراتهم في معنى المصطلح عليه لفظ قليل هو صوت متغير على الخارج من حوت فصاعدا وما قيل في لفظ
به الانسان حقيقة او حكما معا لكان اذ هو منزه عن صفات الالهة لا ان حقيقة مخزونه وعمره وقامه واكرم من والى وما شابهها
واما الالفاظ المحكية فغير انصاف ان كانت لا واضع بانها الالفاظ وانما غير معناه بالالفاظ عارية مستعارة لها من غير هو ذات
وانما يجري عليها الاحكام الالفاظ الحقيقية من وقوعها محكوما بعينها ومطوفا عليها ومركبة وسبلا للظن ما يلفظ به الانسان حكما
واما المحذورات فهو من جملة الالفاظ الحقيقية فانه بما يلفظ به الانسان في بعض الصور والمراد ما يلفظ به الانسان بما يمكن
ان يلفظ به فمصدق هذا على كل كلام انما تعالي كلمات للملكة والجن واصوات الحيوانات لانها بما يمكن ان يلفظ به الانسان
وضع الوضع في اللفظ جعل الشيء في غير مكان الوضع بتعيينه على الشيء في غير الشيء وفي الاصطلاح تعيين الشيء في غير الشيء اطلاق المصنف
الجنس به فهم المخصص له سواء كان من الكلام او غير كقوله الاحليل وان لا يكون الوضع متفصلا معنى فذكره بعد الوضع لانه
الاجزالية من المعنى والبالا والجزء مفعول به باللام وانما وصفت اللفظ بهذه الجملة لانه اجزاء من الحركات والاصوات والاصوات
وما يدرك بالعقل فانها وضعت للمعنى وكذا صرح جود التبيين فانها لم توضع الا لتوضيح التركيب والفرض من الشيء غير معنى ذلك الشيء
لان الشيء بما معنى من اللفظ او فهم به لا ما لا حيلة اللفظ وفرض التركيب لا يصح ان معنى مجرد التبيين او فهم به فلا معنى له اذا
عرفت ذلك فقول المعنى انه مختلف عن الشيء في الاسم مفعول من معنى معنى اذ قصدتم تحت تحت احد اليايين وتبديل المحصورة

بالفتح التي هي اخف الحركات وتكتب اياها بالآخرى الفاي الكلمة لفظ وضع المقصود واما اسم مكان على زنة مفعول الى المقصد
 فانه اذا وضع لفظ المعنى كان ذلك المعنى موضع المقصد واما المصدر وضع موضع المفعول كما وضع لفظ موضع المفعول ونظيره
 نه المذهب ضرب الامر اي مضروب واصطلاحا ما يقصد من اللفظ مفرد والمراد بالمعنى انما لا ينقسم لفظ عليه لكونه مجرد لفظ
 دلالة على خبره ولا يحل المفرد منها على البسيطة اي ليس بركب حتى يخرج الفعل من حيث ان معناه مركب من الحدث والزمان
 فاقبل كون المصارع كلمة بناء على ان فعل وهو انقسام الكلمة والحال ان خبر اللفظ يدل على خبر معناه واخرون المصارعة
 دلالة على الحال والاستقبال والباقي على الحدث فاعربت المصارعة خاتمة عن المصارعة غير داخله فيه لان انضمم جملها على
 في المصارع والمعامل في الشيء يكون خارجا عنه وليس كذلك الفعل الذي يرتسم الكلمة انما هو الفعل المفرد لا الفعل المطلق
 كما ان الاسم مركب ومبني من كل مركب ومبني ليس من انقسام الاسم بل مركب الذي هو اسم والمبني الذي هو اسم
 ثم قوله مفردا اجتزأ من خبره فانه مركب على الصحيح لدلالة قائم على ذات من له القيام ودلالتها انما على التانيث وهو ما يوجد
 على انه صفة معني والمصدر على صيغة لفظ واما منصوب على انه حال من ضمير موضع ولما افترض على كل واحد من هذه الوجوه
 التثنية اما على الاول فلا ينفيد ان اللفظ موضوع للمعنى الذي يصف بالافراد بل الوضع بناء على انه اذا علق فعل او شبهه بصفة
 يستلزمه لا يعلق به هذا المطلق كان متصفا بمفهوم الصفة قبل تعلق ذلك المطلق فلا يستلزم خلاف ذلك الا يعرب من يجوز
 ولا امر ليس بركب لان انصاف المعنى بالافراد والمركب بعد الوضع واما على الثاني فلا لكونه مفعولا على الوصفية للفظ
 يجب ان يذكر معه ما على ذكر وصف اللفظ الذي هو المجهول اعني وضع لا يفرض وجوب تقديم المفرد على الجملة او عكس فليس
 شيئا واحدا واما على الثالث فلا لكونه منصوبا على الحالة من ضمير موضع يجب ذكره بحسبه لا عرف من ان الشيء اذا كان حاليا
 اذا كان حاليا محالين من الفاعل والمفعول جميعا وانت تريد ان تجل حال من الفاعل وجب عليك ان تذكره بحسبه ومما لا شبهة
 فمفرد لكونه حاليا لان يقع حاله للمعنى او له صلاحية الوصفية للمعنى واما له صلاحية الوصفية له صلاحية الحالة فتدبره حاله
 من ضمير موضع يجب ذكره بحسبه واجب عن الاول بان يشار اليه الى الجاهل كالمصارع في قوله تعالى اني اراني اعصر غمرا او غمرا
 القرآن يستعمل في قول عبد الله ما غمرا باعتبار ما يؤيد اليه ومن ان في بان ذلك انما هو مذهب البعض والجمهور على انه
 ليس بايجاب ومن ان في بان صاحب الكلمات قد اجاز ذكر الحال من الفاعل بحسب المفعول مع صلاحية لكونه حاليا من المفعول
 البتة بحسب ذكره هذه الحال بحسب الفاعل وانما قلنا لوجوب ذلك عند عدم خبره بغيره لجهة الحال من الفاعل وقد وجدت القرينة
 لان الافراد والمركب من اوصاف اللفظ لا يتصف بها المعنى لا بما هو الحقيقة حق وايضا ان الحال عن المجرور الذي هو مذكور به

بمذكورة مختصة بمنع الاستسلام المتقدم المحال على الجود وقدرنا على ذكر المذكرة المختصة وكل ما كان متصفاً بمنع جعل مفرداً لا لقوله معنى
 فيكون كونه حالاً عن غير موضع وعند التعيين لا يحجب كونه حالاً عن كونها لا كان الوضع مستلزماً للدلالة وهي عبارة عن كون الشيء حالاً
 بل من العلم به العلم بشيء آخر فمضى وجب الدلالة لا حاجة الى ذكر ما بعد ذكر الوضع كما وقع في هذا المختصر واما الدلالة فهي
 غير مستلزما للوضع بخلاف ما قيل لو بالوضع بعد ذكر الدلالة فيمكن ان يكون الوضع كادع في بعض كتب النجوم ويمكن ان يقال ان
 الدلالة منها الكفاء بل كما في تعريف كل فرع الكلمة وهي اى الكلمة يجب ظهورها مختصرة في كلمة تسمى تلاميد
 ما يقال في غير هذا المكان ما يرد الى الكلمة باعتبار انقسامها الى قسمين لا يسميان اسم بل يسميان بالاسم عليها فليكن انقسام الشيء الى نفسه الى
 تسمية والحقان فالله اعلم بما يرد الى الكلمة باعتبار انقسامها الى قسمين لا يسميان اسم بل يسميان بالاسم عليها فليكن انقسام الشيء الى نفسه الى
 مخدود ولاولى الى احدى اصناف الى المخدودات والآخر فعل مطعون على اسم وحوت كذلك انما تقدم الاسم
 على الفعل كونه مستقفاً عن الفعل في الاعادة لاحتياجه اليه فيها واستحقاقه على الاصح فيكون الاسم اصلاً والاصل مقدم
 على الفرع واما في الاعادة لانه مستقفاً عن الفعل مطلقاً لا تقطعه اليه في العمل ثم قدم الفعل على الحوت كونه
 مستقفاً في الاعادة المعنى نفسه فيمضى الى شيئين بخلاف الحوت فانه غير متعلق بنفسه في الاعادة معناه بل يقتصر الى ضم كلمة اخرى
 اليه وكان لا يفتقر اصلاً ولا يفتقر زحواً والاصل مقدم على الفرع كما تقرر عليك والحق ان الكلمة مختصرة في الالف ام الثلثة
 لا يهاى الكلمة اما ان لا تتدل فان قلت في قوله لانها عائدة الى الكلمة وهو اسم ان وتعملان لا تتدل بباويل المصدر خبر
 فيصير معنى الكلام لانها ما اعدم ولا انها او لانها وهو ليس بقسم لانه مصدر وحمل المصدر على الذات لا يصح اذ هو محل
 الوصف على الذات ولذا يقال زيد ضرب فلان الكلام محمول على حذف المضاف اما ان الاسم اى لان حالها ما اعدم لانها
 او لانها او لانها او لانها او لانها على معنى مجرور تقدير كقولنا في نفسها صفة معنى يعنى اما ان لا تتدل على
 معنى حاصل في نفس الكلمة ويكون ان يكون في نفسها متعلقاً بقوله ان لا تتدل وكلمة في بمعنى الباء اى ان لا تتدل على معنى
 بنفسها لا يصح ضميمة وهو اى القسم الذى لا يدل على معنى في نفسه الحوت تقدم في وجه المحرر مع انه اخره في التقسيم لانه في
 الثلثة الحوت كاسيلى في ذكره في طرف الانتهاء واخرى في طرف الابتداء وخص ذكره في التقسيم بالانتهاء لتشير الى اخره
 في المرتبة وقدمه في ذمجه المحرر اذ في البيان عن القريب اولاً لانه عدوى والعدم مقدم على الوجود ولان وجود المكان متبوعاً
 بالعدم ولان هذا القسم من الكلمة غير متقدم او تتدل اى الكلمة على معنى في نفسها والحال انه قد اقترن معناها اى معنى الكلمة
 بحسب الوضع باحد الازمنة الثلاثة اى الماضى والحال والمستقبل وهو اى القسم الذى يدل على معنى في نفسه واقترن

معناه باحد الازمنة الفعل قدم الفعل على الاسم بهذا وان كان اخره في التقسيم لان تعريف الفعل وجودي وتعرف
 الاسم عددي والاعلام تعريف بالحكمة او تدل اي الحكمة على معنى في نفسها والحال انه لم يعبرن متاها في معنى الكلمة
 بحسب الوضع به اي باحد الازمنة الثلاثة وهو اي تقسم الذي يدل على معنى في نفسه ولم يعبرن متاه به الاسم وانما قدنا
 اقتران لمعنى وعدم اقترانه بقولنا بحسب الوضع لا يوجب واقتران بينهما بان هذا الدليل لا يتخلل ان يكون عقليا او عقليا فالحال
 عقليا كسبيل الى ان العقل لا يحكم بالحصر لان تقسم الاول بمقتضى التقسيم فتكون العقل لا ياتي التقسيم غير الموالي الى اقتران
 باحد الازمنة الثلاثة والى غير المقترن باحد او كل تقسم تقسم ان في محمول تقسيم عقلا اذ العقل لا ياتي في تقسم المقترن
 بالزمان الى الزمان الماضي والحال والاستقبال ثم المقترن بالماضي ان تقسيم الى الماضي القريب والبعيد وكذا المقترن
 بالاستقبال ان تقسيم الى المستقبل في الدنيا والاخرة وكذا غير المقترن بالماضي العقل في تقسيم ثلث في مقترن الى ثلاثية اي
 والتكليف عقليا كسبيل الى ان العقل لا يمكن ان يكون متوقفا على واحد من الحوب وهذا الدليل غير متقول من احد من العرب حتى يكون
 واجيب بان هذا الدليل عقلي وقدما به اصطلاحية فحاشية وبيان ذلك انما وجدنا في اصطلاح النحاة ان الكلمة منصفة في تعيين
 احدها ما دل على معنى في نفسه وانما هي باليد على معنى في نفسه منصفة في تعيين احدها ما يعبرن باحد الازمنة الثلاثة وانما هي
 لمقترن باحد هذه المقدمات متوقفة عن اهل الاصطلاح واذا ثبت هذه المقدمات حكم العقل بالحصر لا ذكرنا ان هذه مقدمات
 بين النفي والاثبات فيقتضي الحصر والازم ارتفاع النفيين واجتماعها وكل منهما متوقف على الدليل العقلي لا يلزم ان يكون مقدمات
 عقلي بل قد يكون عقلي وقد يكون فلكية حسية وقد يكون تجويز على كون في علم الميزان فحاشية الاسم الغاري في جواب شمس
 محدث اي اذ انما دليل الحصر فحاشية الاسم وهو في القدر المتسمى به لانه ليس وحده الغير المراد بالحد فهذا المعنى الجامع الما
 وهو يوم الحد والرسم فان قيل قد علمت حدود الاقسام الثلاثة بدليل الحصر فاعادتها بحسب التكرار قيل ذلك على وجه الاقتران وهذا
 على المطابقة كلمة بمرصود بقوله تدل على معنى حشيش على الحد ووجهه وخرج بقوله في نفسها الحوت وهو منقسم على معنى
 حاصل في نفس الكلمة المراد بحصول المعنى في الكلمة ان يكون دلالاتها معنى الكلمة وان لم يكن حاصلها متعلقا فيها فهو بالكون
 دلالاتها ويجوز ان يكون في نفسها متعلقا بقوله تدل على معنى للبادي تدل بنفسه باستقلال غير متعلق بها بخلاف
 الحوت فانها تدل لا بكون متعلق بها كما هو مخرج بقوله في مقترن باحد الازمنة الثلاثة الفعل كلمة في ما هو باري منصفة معنى
 او مخرج بان خبر مترا محدث او مضروب بانفعال من معنى واراد عدم اقتران المعنى بالزمان فانما هو بحسب الوضع لظا توجه
 على التقصير باسمي الفاعل والمفعول في قولنا زيد ضرب عمر والآن او هذا زيد مضروب علامة الآن او هذا الفاعل في قولنا

بالزمان ليس بحسب الوضع وإنما هو باعتبار الاستعمال وأما نحو الصبر وحمل الصبر فانه متغير بخلق الزمان لا بزمان محض فلا يكون
 الاسماء المحمى الماضي والحال الاستقبال بيان للآلة الثالثة والحال بالانت في زمان التكلم لا الدال على الزمان والماضي بالماضي
 عليه والاستقبال بالماضي كرجل ولم خبر مبتدأ أخذت اى هو كرجل وعلم وانما ذكر المتأخرين للاسم ايضا اولان الاول من الاعيان
 والبحث الثاني من المعاني والاحداث وكذا قال كرجل وعلم ولم يقل كعلم ورجل ولما كان هذا الاسم لا ينفخ كثيرا من بيتين المتكلمين
 ولا يرجي فهم منهم كونه مضافا اليه الموصوفه فتوقف على معرفة الحسنى في نفس الكلمة وعلى فعل استعماله آراء اربعين بعض علامات
 الاسم ليعرف معرفة الاسم وانما زنه عن افعول لم يرجي منه فهم الحد زيادة معرفة لمن يرجي منه فهم فان اشبهى كما يعرف
 بحده كذا كعرفت بعلامته وخاصته فقال بعلامته اى علامته الاسم حقيقة او كما ظاهروا وتوقف على ان اذا قيل لهم لا تفقهوا
 في الارض ونحوه فحين ان خبرت زيد او زعموا من الكذب وجس من قبل فان الخبر عنه في الاشياء الثلاثة الاول والآخران فلا حقيقة
 وفي المثال الرابع ليس بكلمة حقيقة كنه في تاويل الاسم فان الاول بول بهذه القول والثاني بغير كنه زيد او انما كانت بغير
 زعموا والرابع بهذه اللفظ وانما لم يقل وخاصته لكنه موجودة في اللفظ علامة ومفقودة في اللفظ الخاصة هي ان اللفظ على وجودها
 مأخوذة في مفهوم العلامة ولفظ الخاصة وان كان احدهما مستلزما للآخر وانما اكتفى بلفظ الواحد من كثرة العلامات لان العلامة اسم
 جنس يشمل جميع انواعها وانما اذواها الخاصة الى اللفظ المحض لا بما عرفت وبه اى هو كون شئ خبر عنه وهو صحة كون شئ خبر عنه
 صحة كونه خبر عنه واما صحة كون شئ خبر عنه به هو صحة كونه خبر عنه فليست علامة الاسم كاسيا نحو زيد قائم وانما نقص
 هذا المعنى بالاسم لانه لا يخبر باللفظ والى على الذات في نفس مطابقة الفعل والحرف ليس كذلك فاذا ذكر في بعض شبر
 الكافية من انما نقص الاسناد اليه بالاسم لان الفعل قد وضع لان يكون ايدا اسندا فحمل اسندا اليه لزم فلفظ وضو فغير
 نوع تامل لان الاختصاص عبارة عن وجوده في الاسم وانما في غيره من الفعل والحرف فهو لا ينهض دليلا على انقطاع الاسناد
 اليه في الحرف فلا يكون دليلا على الاختصاص بخلاف دليل على بعض الدعوى والاضافة ككلام زيد المراد بالاضافة انها كون شئ
 مضافا بتقدير حوت الجوز اختصاصها بالاسم انها التثنية او التخصيص والتخفيف ولا يجوز اضافة الفعل للتثنية والتخصيص
 لانه لا يمكن ان يضاف الى ما لا يضاف اليه ولا يجوز اضافة التثنية ايضا لانها انما يحدت التثنية او ما يقوم مقامه فلا يوجب
 الفعل التثنية او ما يقوم مقامه فلم يصف التثنية وانما قيدنا بالاضافة بقول بتقدير حوت الجوز لا يشك بقولنا حوتت بغيره فان يرت
 مضاف الى زيد بواسطه حوت الجوز لفظا لا تقديره انما الصحيح اطلاق الاضافة ولم يقيد بتقدير حوت الجوز ان التقيد مالا بد من ان
 الاضافة على الاطلاق تقع على ما كان بتقدير حوت الجوز كذا في قوله لا بد من ان التقيد مالا بد من ان التقيد مالا بد من ان

الى التعريف كونه خبرا او قد ان يكون كونه لغيره الحاصل فالتعريف حصول الفائدة بمعنى على كون النسبة مجرورة سواء كان الخبر
مرفوعة او مذكورة على ان النسبة واحدة في مفهومها مستقلة كذا لا يفرقون فيها ويؤثرون احدهما حكم الآخر واما الحرف فليس له
معنى مستقل يصلح للاشارة اليه بالبين التعريف واما قال دخل لام التعريف اقتران من سائر الالات كلام الامة الاول
الجواب ولام الامر وحملت على لام التعريف الزائدة لتحديد وفيه نظر لان الحرف الزائد لم يرد بها مجرد الفاعل بل بالمتعلق
بل التي بها من ارادة متعلبا الافرادية زائدة على التركيب فكلان اللام الزائدة مرفوعة فلا يحتاج الى حمل بل يكون ذلك حمل
الشيء على نفسه وجوابه انما ذكرت من ان الحروف تزاد من ارادة معانيها الافرادية فذلك اعتبار البعض واثباته الى
انها عند الزيادة تجرد من معانيها فالحمل على ضرب ان في راعلم ان النحاة اخفقوا في اداة التعريف ذهب سيبويه الى انها
اللام وحدها زيدت عليها حمزة الوصل فتدبر الامة ارباسا كن ذهب الخليل الى انها آل مثل في ذهب البرد الى انها هي
الحمزة المفتوحة وحدها زيدت اللام لفصل بينهما وبين حمزة الاستفهام واما كان النحاة عرفه المصريح ما ذهب اليه سيبويه
انزاع اللام والجواب ان السمع عطف على الدخول وبالجواب على اللام ويراد بالدخول اسم منه ومن الحقوق وهو الاتصال لان الجواب
لا يحتاج بالآخر وليسا واصلين على الاول واما انقص الجواب بالاسم كونه علم المضاف اليه المختص به وفيه نظر لان الرفع والنصب
انما على الفاعلية والمفعولية اخصين بالاسم بل اخص اخصين به ولان الاسم اخصا من المضاف اليه بالاسم الاتري
ان الجملة تقع مضافا اليه وهي ليست باسم والجواب من الاول ان الرفع والنصب علمان فاعلية والمفعولية في الاسم والمفعولية
تخلو الجوف فانه علم المضاف اليه مطلقا ومن ان في بان الجملة اذا وقعت مضافا اليها نحو يوم من فخر في الصور فهي ماضية والمفعولية
اليه لا يكون الاسم حقيقة او حكما وقيل انما انقص الجواب بالاسم كونه اثره من الجواب المختص به وفيه انهم نظر لان اختصاص المؤثر
لا يجب اختصاص الاثر لان المصدرية وان تخصصا بالفعل مع لان اثرها هو المضيف غير مختص به واجب بان ذلك فيما اذا
كان الاثر مشترك شيئا كالمضيف اما ان كان له اثره خاص فلا وجه ان ذلك اذ ليس للجوهر مؤثر سوى حروف الجر والمفعولية اراد
بها ما عدا المتعين الزم لانه صرح باختصاصه في آخر الكتاب وهو اذ لم يتعين التكوين والتكوين العوض والتكوين الكثير وتكوين المتعاقبة
ويعلم من ذلك ان تكوين الترميم مشترك بين الاسم والفعل والحرف كما سيجي مشتقها في فصل التكوين واما انقص غير تكوين
الترميم من الترتيبات بالاسم لاقتضاء هذا الفصل ما بعده واقتضاء الفعل للاتصال بالفاعل فكذلك ان متعينين فاعلت
فون الكمية ايضا فخصي الفصل من انها تدخل على الفعل قلت انها تارة كيد الفعل الخات من تمامه فلهذا الفعل به انفسا
ولا يخفى ان التعليل المذكور لا يقتضي الاختصاص لان المراد من الاسم بالاجتناب غيره من الفعل والفرق لا يصلح تعليلا لا متناه حركه

لما توهم من قوله وعلامة صحة الاخبار به ان المراد بالاخبار انه كونه متبداً لا غير لوقوع العلم به خبر متيقن في خبره وهو بدو خبره
بيان المعنى الذي كان فيه ان مرطبه ولها خبر المتبداً بالذکر اما التصريح بكونه فاعلاماً او مقولاً او مبتداً في ما بعده فهو لا يقع بهذا الاسم
فمنه نكاح من حيث انها من المرفوعات لمعاينة الاخبار به المجزئات وبنها من حيث انها من المرفوعات لعلامات العلم قوله او مقولاً او مبتداً
والعلم باسم فاعلامه الا فاعلامه انما هو على ما ذكره في باب الفاعل لانه انما هو على ما ذكره في باب الفاعل لانه انما هو على ما ذكره في باب الفاعل
وتسمى اي الاسم اسما لسموه اي علمه على تسميه يشير الى التماثل ما ذهب اليه البصريون من ان اصل الاسم هو الاسم
كبكر الفاعل وسكون العين ومعناه العلوه الارتفاع ويدل على هذا الاصل انما اشتقاقه من نحو سمي سمي اسما لسموه ثم غنم
الواد التي هي لام الكلمة الاصل ثم غنم حركة السين الى ما بعده ثم انما في خبره وصل الى فاعل الاسم فسمي به لذلك حيث
سميوا على علمه على تسميه بها الفعل والحرف لانه في تركب هذا الكلام وحده ولا يرفع اسمي فاعل في خبره فيكون الالف الى اصل
الاسم وسمي بكسر الفاء وسكون العين ومعناه العلامة وسمي به لانه علامة على سماء ثم حذفت الواو التي هي فاعل الكلمة
وحلت بحرف الواو عوضا عنها وانما اشتقاقه عنه هم محمودة على التماثل اصل سمي وسمي ثم غنم واسم اسما
واصل سمي وسمي ثم غنم وهذا كما ترى خلافاً لظاهر هذا المصنف رحمه الله تعالى عنه وقال رد عليه لا يكون وسمي على المعنى
اي لا يسمى الاسم لانه علامة على اسمي ولا فاعل عن بيان هذا الاسم وعلامة شرع في بيان هذا الفعل وعلامة فقال
وحده الفعل كلمة موصوفة بقوله تدل على معنى خبر ليس شيل المعلوم وغيره وقوله في نفسها اي في نفس الكلمة يخرج الحرف وقوله
ولانه متفرقة بزمان ذلك المعنى يخرج الاسم فاعل يخرج المفعول عن الحد على قوله ان قال انه مشترك بين الحال والاستقبال
لانه مشترك بالزمانين قلنا انما اقرن بزمانين صدق عليه انه مشترك باحد ما لوجود الاحدى اشئ ولانه متفرق باحد في كل موضع
وان لا يشترط لفظه الوضع او تبعده والمراد بالاقران ههنا انما يحجب الوضع فلا يتحقق الحد بالافعال التي لم يقرن بها بزمان
مثل نعم وهو لان عدم اقرانها بزمان فاعلم بعارض الاستعمال لا يحجب الوضع كقرب مثال الفعل الماضي ويضرب مثال
الحال وانضرب مثال الاستقبال وعلامة اي علامة الفعل ان يصح الاخبار به اي كون اشئ خبرا به لانه اي لا
يصح الاخبار به ان يكون اشئ خبرا عنه وانما قال ذلك لان عدم صحة الاخبار عنه شرطا لكون صحة الاخبار بعلامته الفعل كما ان
صحة الاخبار عنه شرط لكون صحة الاخبار به علامة للاسم فالحاصل ان صحة الاخبار به على تعيين احد ههنا
لا يكون صحة الاخبار عنه وبنها لا يكون صحة فاعلامه من علامات الاسم ولفظي من علامات الفعل كما سبق لا يشك
ايه ووجه اختصاص هذه الاعتراف به مع الفعل ان حق الاخبار به التثنية لانه محكوم به وقد وضع الفعل على التثنية ودخل قد وانما

وانما اخضعت بالفعل لانها انما تستعمل لتقريب الماضي الى الحال نحو قد قامت الساعة او لتقليل المضارع نحو ان كذبت قد مضى
او لتحقيقه كقد علم المحدثين وكل ذلك لا يتصور الا في الفعل واسمين وسوت وانما اخضعت بالفعل لانها وصفا للدلالة على
الاستقبال الوضعي وهذا لا يكون الا في الفعل وانما قد نا الاستقبال بالوضع احترازا عن زيد مضارب به قد وانما ذكر الاسمين
محررت باللام لان المراد اسمين مبهود وهما اسمين الاستقبال واسمين الاستقبال نحو استقر الله ولا سمين التحقيق نحو استقر الله
ولا سمين التحول نحو استقر الطين ولا سمين اصباية اشئ على صفة نحو استجاره ولا سمين الوقت بمكافاة الزمن كوسمي هذا
اسمين بدين كسنة نحو كركس انما قدم الدين على سوت لدلالة على الاستقبال القريب ودلالة سوت على الاستقبال
البعيد والجزم نحو لم يفعل ولا يفعل ولا يفعل ولا يفعل انما اختص الجزم بالفعل لاخصاص موشرة به وهو المحاذر من كذا
الشر وذلك لان الجازم انما وضع لتقريب الفعل كعلم ولا او لطلب الفعل كلام او للمضي عن الفعل كانه في الفعل كاد وانه
الشرط وكل من هذه الحالى لا يتصور الا في الفعل وانصرف اى انصرف الفعل فاللام بدل عن المضارع اليه الى الماضي اى
الى صيغة الماضي والمضارع كونه امر او نهيا ولم فعل والامر والمضي لانها مستخرجان من المضارع فلا يكون التعريف اليها
يكون التعريف الى المضارع ثم مستخرجان منه واتصال الضمائر بالازمنة المرفوعة نحو فعلت فعلا وانما اخضعت الضمائر بالازمنة
المرفوعة بالفعل لانها ضمائر الفاعلين فلا تلحق الابل بالفاعل والفاعل انما يكون للفعل او لقروء وحلت فردع بين احد نوعي
وهو البارز يخرج من لزوم معنى الفرع والاصل ويخص البارز بالمتى لان المستكمل اخذ اخر فهو التميم التي واجدوا اتصال
الاء والاب كنه قيد التأديب كنه احترازا عن التأديب المتحركة فانها مختصة الاسم وانما اخضعت هذه الاء بالفعل لانها تلحق على
تأنيث الفاعل فلا تلحق الابل بالفاعل وهو الفعل والمحق في الصفات انها مستفيدة من هذه الاء بما فيها من تأنيث
المتحركة للدلالة على تأنيثها وتأنيث فاعلها المكان الاتحاد بينها وبين فاعلها انما صدقت عليه فلا جرم اخضعت تاء التأنيث
اب كنه بالفعل وانما انما كانت الفرق بينها وبين الاء للاتحاد بالاسم فكانت او مثل من لى من الاسم فنه الاسم و
فعل الفعل و اتصال نوني التاكيد وهما الخفيفة والقيسة سميا به لانها قد انما يحصل الفعل المطلوب ودور اختصاصها بالفعل
انها وضعت التاكيد للام والمضارع اذا كان في طلب فان كل هذه خواص الفعل قد مر البحث في هذا الاسم عما ياتى في الكلام
في المقام ولا يلحق بالانواع الا يصح له في المقام كونه علامة كالكلام والمضي والاستفهام والشرط والجزاء والاعتقاد الى
بيان مناه مما يصح اتصال بمعنى الاخبار به ان يكون محكوما به لان كل الاعمال كون محكوما بسا ولا يكون خبرا بها ولو قال وعلمته ان
يصح كونه محكوما به او يصح مسنده الى شي ولا يسند اليه لكان اولى ولم يحج الى عمل الاخبار به على هذا المعنى ويسمى في الفعل

الاصطلاحى فلا باسم مصدره المصدر وانما كان الفعل اسما مصدره لان المصدر هو الفعل
حققة فكون تسمية به من حيث الحقيقة والامانة وانما سمي الفعل الاصطلاحى على سبيل المجاز لتسمية الفعل الحقيقي به المصدر
نسبة للدال باسم خبر دوله واعترض بها بان تسمى الفعل الاصطلاحى من المصدر فهو الفعل مفتوح الفاء ولا الفعل كسرا
لانه اسم بمعنى ان لا مصدر في حيث تسمى يستدعى ان يسمى فعلا بفتح الفاء ولا الفعل كسرا والحاصل ان ما سمي به مفتوح
من الفعل كسرا الفاء وهو لا يكون مصدرا بفتح الفاء وانما تسمى من المصدر هو الفعل مفتوح الفاء لا كسرا فلا يكون تسمية
به واجب بان الفعل كسرا الفاء قد جاء عطلة على المصدر وعلى الحاصل به ايضا كما ذكر في التوضيح في بحث الحسن وواجب عند
بيان المقدمات الاربعة وتوابعها باسم صليته الى ان التمام ذهب اليه الصوريون من ان أصل الفعل هو المصدر
في الاشتقاق ولا يفرغ من بيان حد الفعل وعلاماته شرع في بيان حد الحروف وعلاماته فقال وحد الحروف كلمة مرصوفة
بقوله لا تدل على معنى في نفسها اى في نفس الكلمة بل الحروف كلمة تدل على معنى يشمل الحدود وغيره وخرق بقوله في غير الالفاظ
والفعل اى معنى حاصل في غيرها والمراد بقوله الحروف لا تدل على معنى في نفسها بل غيرها ان الحروف لى معنى ولذلك المعنى متعلق بالاب
من ذكر المطلق عند ذكر الحروف كما مثل بقوله نحو من فان معناه الابتداء وهى اى كلمة من لا تدل عليه اى على الابتداء الابد
وكرامته الابتداء كالبصرة والكونه شكلا كقول سرت من البصرة الى الكوفة فتدل فيه على معناه ايد ذكر البصرة التى يكون منها
الابتداء واعترض عليه بالاسماء المازنة الاضافة فانها لا تدل على معانيها الابد ذكر متعلقاتها واجب عند بان الوضوح
شرط عند وضع الحروف فكل تلك الاسماء وكذا الايد والموصولات واسماء الاشارات وغيره الخائب حيث تحتل في الدلالة
على معانيها الى الصلوات والى المعاد لانها تدل على معانيها بحسب الوضع وان خرجت عن الاستقلال بحسب الاستعمال
وعلامته اى علامة الحروف لان يصح الاخبار عنه ولا به وان لا يقبل علامات الاسماء وعلامات الافعال تميم بوجه تخصيص ولا
كان الكلام السابق ليعيد ان وضع الحروف لم يكن الا هو المطلوب الاصل والمقصود بالذات وهو المعنى المستقل وان الاستقلال
لا يثبت فانما له انه لم يوجد فيه شي مما يثبت عليه الفوايد من علامات المذكورة ووضع الفاعل فاعدا صلا والاستقلال بها
على الفوايد فهم منه انه لا يجوز الاستقلال بالحروف ولا البحث في الكلام لان الاشتغال بالابنية بحث والاعتزاز واجب
ودفعه بقوله والحرف في الكلام فوايد ذلك التى يتقدم الخبر معنى والحرف لا انجام يذكره لان هذا المقام بيان الحروف ويجوز
ان يكون والحرف مبتدا كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى من بعد ان ياتوا من قريش ما يدورون في الكلام من الحروف والحرف هو الكلام
فوايد بوجه قاعدة والفائدة ما استخدم من علم ادخال وجاها وله الال فبما اى ثبت له الفعل فذلك ان يريد بالفوايد المزايا

هـ ذكره في قوله لا تدل على معنى في نفسها اى في نفس الكلمة بل الحروف كلمة تدل على معنى يشمل الحدود وغيره وخرق بقوله في غير الالفاظ

غير مفرط مثل كرم فان استمر لا مقصور وتركيبه المفرطه واذا قال القمى دخل فيه ان فى ان الكلام قد تتركب من كلمات
ثيرة فوق اثنين فلو قال تتركب لم يدخل فيه هذا الكلام لان البناء من التركيب هو تركب من كلمتين لفظا فخلات المقصود للكلمتين فانه
يتناول ما فيه كلمتان او اكثر واجب على الاول بان استمر عندهم فى حكم المفرط حقيقة فيجوز التركيب بينها وعن الثانى بان الكلام لما
تحقق بالاستناد الذى يحقق بالاستناد اليه واستند ما كملت ان وما جرى مجرى ما عداها من الكلمات التى ذكرت فى الكلام
خارجة عن حقيقة الكلام عارضة لا يصدق على مثل هذا الكلام انه مركب من كلمتين وذكر فى بعض المحاشى اثر مقصود على تركب
لانه خسر الاستغناء عن حذره واحتياج تركب اليها دعوى بان المصطلح عليه فيما بينهم لفظا لا فرادى والتركيب والا
التلفظ بالمصطلح عليه واجب بان المصطلح هو لفظ التركيب بمقابلة الافراد يقال هذا مفرد وهذا مركب والقمى بحال تصحى
الافراد حتى يكون المصطلح على لفظ التركيب واعلم ان الحاجة اختلفت فى ان الكلام هو تراوفا للجملة ام فذهب صاحب الفصل و
الباب الى انها تراوفا وكلام المصنف والشيخ ابن الحاجب ميل الى ذلك فانه قد انعطفت تعريف الكلام به كراستنا
مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا بذاته وذهب بعضهم الى ان الكلام اخص من الجملة فقيه الاستناد فى تعريف الكلام بكونه مقصودا
فجزء من الجملة على وجه التجربة الواقعة اجازا او صافا فخلات الكلام وثمة بعض شروح الكافية ان المراد بالاستناد هو
المقصود بذاته ويشهد بكون الكلام عند المصنف وعند الشيخ ابن الحاجب اخص من الجملة ثم لما فرغ من تعريف الكلام شرع
فى تعريف الاستناد لاحتياج معرفة الكلام اليه والاستناد نسبة احدى الكلمتين الى ضم احدى الكلمتين او نسبة بدول
احد الكلمتين حقيقة او كما الى الاخرى بحيث يفيد اى نسبة المخاطب فائدة يصح السكوت اى سكوت المتكلم عليها اى على
ذلك الفائدة اى من شأنه ان يقيد به افادة المخاطب فائدة يصح السكوت عليها اى سكوت المتكلم عليها لم يكن لاهل العرف
بجمل تحليلة نسبة الى المقصود فى باب الفائدة فدخل فيه استناد الجملة الواقعة خبرا او مقصودا دخل فيه استناد الجملة التى
على مقصود المخاطب وعلى الاستناد هو حكم الغيبة باحد جزئى التركيب على الاخر نحو قام زيد فانك اذا قلت ذلك اندهت المخاطب
فائدة يصح سكوتك على ما لا يخطر لك لفظ آخر اذ قلت غلام زيد مثلا فلا يكون الا احد جزئى الكلام وبقي المخاطب منظر المستند
اليه والمستند حتى يستفيد فافلت على هذا يلزم ان لا يكون مثل ضرب زيد كلاما لان المخاطب ينظر ان مبدى المفرد يتناول
معمدا انما ذلك من المقصود كالزمان والمكان قلت المراد ان لا يتغير المخاطب لفظ آخر مثل انظار المستند اليه والمستند عند ذكر المستند
اليه فقط لبا الحس وليس الاستناد الذى فى مثل ضرب زيد على هذا الاستناد فاعلم الفائدة فى جوابه شرعا وحدوث اى اذا كان
الاستناد ما فرغنا من تعريف الكلام فلم نذكر ان الكلام لا يحصل من تركيب الآسن احد بنين التركيبين من اسمين اى

ذكر سائر المقامات في تحريف زيد او زيد زيد واذا ذكرنا من المقدمة قلت شرع في مقام التثنية وهي الاسم والفعل والحروف
 فان قلت قلت اذ اللزوم المستقبل سواء كان دخل على الماضي او غيره وكيف يستقيم الماضي منها قلت ذلك على الغالب وقد
 يحكى الماضي ايضا فذكر ما ذكرت واما التوافق فاما هو فخلقه وتعين على اصلاح شيونهم فهو يوقنا فاما هذا امر الذي
 تشريع فيه وبنينا على اصلاحه واما ذكر الخبر مرفوع باللام لغيره فخر المسند اليه يثنى على ما هو الذي يوجب التوافق ولا يثنى
 سواه كما جاء في التنزيل حكاه عن شبيب بن عبد السلام وما توفيق الاباء عليه وثقلت واليد انيب **القسم الاول**
 في الاسم وقد مر تعريفه اى تعريف الاسم وكذا بعض علامات في المقدمة فطابقه وهو اى الاسم ينقسم انقسام الكل
 الى الجزئات الى معرب وهو ما خرد من الاعراب واما المنين الاول اياه واما الظاهر ومنه قوله عليه الصلوة والسلام
 انيب تحريف من قسمها اى نقصه وقولت امر الى لا تكسبني عن قدر غيري * واووب اعيانا فاصالح * والى
 ازانة الفساد والالتباس من قولهم حرب ممدنة اذا قدت فيكون الهزء السلب فالعرب بالمعنى الاول حرف اى محل
 اظهار المعاني وبان في قسم مفصول اى احوال السادة والنباسة باظهار المعاني المشورة عليه لان في خلفها فاداء التباسا
 وتبني هو ما خرد من البناء واما سمي به لان المطلوب من البناء هو التفرع وعدم الاختلاف والى كذا لك واصلة بنسب على
 اسم المفصول من بني بني فاجتمع الواو والياء واسما بقة منها كانه فابدت ياء ثم احدثت الياء في الياء فابدت الضمة
 بالكسرة لانه لبيان كانه في معنى وانما كان الاسم مخفرا في هذين القسمين لانه لا يخلو من ان يكون مركبا من غيره او لا فان كان
 مركبا من غيره لا يخلو من ان يكون شيئا للمعنى الاصل او لا فان كان هذا هو معرب وان كان غيره فهو مجزئ ويجعل ان يكون المعرب
 قديرا للاسم ولما قسمين له لانها شيئا لان الاسم والفعل والحروف واذا كان الاسم ينقسم الى معرب ومبنى فلهذا كان
 اى احكام الاسم في بابين الاول في بيان الاسم المعرب والى الثاني في بيان الاسم المبني وحاته في بيان
 سائر احكام الاسم ولما خفف الاعراب والبناء **الباب الاول** في الاسم المعرب وفيه اى في هذا الباب
 مقدمة وهي شتلة على اربعة فصول الفصل الاول في تعريف الاسم المعرب واثاني في بيان حكم الاسم المعرب واثالث في
 بيان اصناف الاعراب والرابع في تقسيم الاسم المعرب الى منصرف وغيره وثمة مقاصد المقصد الاول في الزفوعات والى
 في بيان المنصوبات واثالث في بيان الجردات وحاته في بيان التوابع اما المقدمة فيها فصول اربعة **فصل** في
 تعريف الاسم المعرب قد مر على المعنى كونه اصلا اذ المقصود من وضع اللفاظ اظهار ما هو في الضمير وما هو بالاعراب في
 يعلم ان هذا على ذلك مفصول فان قيل كيف حكم الاصل في الاسماء والاعراب واصلا الا فراد وهي في الافراد يستحق

الاعراب قيل انما حكم بذلك لانها لم توضع الاستعمال في الكلام مركبة واستعمالها مفردة مخافة لفرق الواقع بينا والمفردات
 والكلان اصل المركبات فهو عارض لها كون استعمالها مفردة عارضا وهو اى الاسم الملوب على اسم ذكر كلمة كل في التعريف
 والكلان ذكره في التريعات مستكر في اصطلاح اهل السطق لانها لا حاظ الا فراد والتعريف حقيقة لا لا فراد ولها
 شبه المحدث يستقيم على كل فراد والمحدود لوجود الحقيقة فيه فانك اذا قلت الان ان حيوان ناطق يصدق هذا المحدث على
 كل فرد من افراد الان ان قلوت الان ان كل حيوان ناطق لا يستقيم على زيد ولا على فلانة ليس كل حيوان ناطق لان
 المصنفين رحمهم الله تعالى لم يلقوا الى اصطلاحاتهم في المحدود وذكره في التعريفات في تضائيقهم في وقت سماع المراد من كل كلمة
 تركا منهم التكليف واخترنا بها لا يصح حصول ابراهيم بدونها ثم قل كل اسم جنس شامل لافراد المفرد وغيره ككلمة كبريت في فرد
 فصل اخر من به علم كبريت في فرد كالا حركات لا احد من خواصه واحد لثلاث وكلاهما الممدودة من خواصه وباردا
 وتاثيره وهو وكبريتا مختلفا في التركيب ههنا فقال بعضهم المراد بالتركيب هو التركيب الاسنادى لانه هو النسبة لالاعراب كتركيب
 المعاني الحقيقية لالاعراب وقد بان اذا كان المراد بالتركيب ذلك لم يدخل في التعريف سوى السند اليه والمسند لغيره كتركيب
 تركيب اسنادا ومنه ذلك يخرج المعاني اليه وغيره من المولات كالمفعول المفعول وما شاكلها فانه لا بد ان يقال المراد
 بالتركيب التركيب من العاقل غير عليه البناء والخبر الا على قول من يجعل كلامها عارضا في الآخر وقيل المراد بالتركيب تركيب
 يحقق منه العاقل ويعتقد ان كل قول لا يشيخ الا كل اخر ازيد مما كبريت في فرد ويشبهه بنى الاصل كقولنا في قام هو لا فاعلمت
 يصدق به التعريف على ما تضمنه بنى الاصل كانه على ما وقع موقف كثر الال على ما اضيف اليه كيوثه فان كل واحد منها كبريت في فرد
 ولا يشبهه بنى الاصل قلت اريد بقوله ولا يشبه ولا ياسب والمناسبة تم المشابهة والمقتضى والفرع موقف وما اضيف
 اليه ثم اضافة المبني الى الاصل بيانية اى لا يشبهه بنيا هو اصل البنيات وليست من اضافة اسم المفعول الى مفعول لم يسم
 فاعطاه اى بنيا اصله ولا من باب اضافة الى الطرف اى بنيا في اصله ولا يحل الاصل ههنا على القانون لان في كل من ذلك فاد
 ظاهر انما في الاول فانه يستدعي ان لا يكون الامور الثلاثة هي تلك التي هي والامر ليس كذلك لانه الحرف لا اصل لها وانما
 والامر وان ثبت لها اصل وهو المصدر والمضارع فهو موب وليس في ما في الثاني فانه يستدعي ان لا يكون الامور الثلاثة
 بعد اى الا ان الثاني فانه كان الامور الثلاثة لا يكون في الامور لانها لم تكن على القاعدة وعلى تقدير تسليم فليس
 من المبني الا وهو بناءه بنى على القاعدة فلا وجه لتخصيص هذه الامور الثلاثة بمبنى الاصل وارجب عن الثاني بان الاصل ههنا
 بمعنى الوضع اى بنى في وضعه بمعنى بالنسبة الى وضعه بمعنى انه وضع لان استعماله بنيا وهذا معنى صحيح لا فساد فيه ومطابق

المضاف والافعال حركات الاخر لا يكون مختلفا بحال في اختلافات الاخر انما قد ينفصل لم توجد قبلها وصرح بانتماء في بيان حكم
 الحرب اخترازا من اختلافات غير الاخر فانه ليس حكم الحرب كاختلافات الزمان في امره والنوع في انتم تقول جادني امرا وانتم ورايت امرا
 وانتم ودرت بامرا وانتم باختلاف الواصل ايا عسبية مستقلة بقوله يخلف اى بسبب اختلاف الواصل وكذا اخترازا من اختلافات
 الاخر لاسبب اختلاف الواصل فالجواب عن احكام الحرب كاختلافات اخرى الاستقهاية في تخوم الكلب ومن الرجل ومن زيد
 او المراد باختلاف الاخر بسبب اختلاف الواصل صلاحية ترتيب اختلافات الاخر على حصول اختلافات الواصل فيصدق على جادني زيد اذا
 قيل في اول الامر انه حرب ع ولم يوجد فيه اختلافات الواصل لانه يصلح اختلافات اخرى عند حصول اختلافات الواصل المراد باختلافات الزمان
 لوجود لعلاته الملائمة فيها لان اختلافات الواصل مستلزم وجوده واستحالة اختلافه بلا وجوده فكان من قبيل ذكر الملازم وادراك الحكم
 وانما اخترازا لاختلافات على لفظ الوجود بل كانه قوله ان يخلف في صفة الشاكلة من محسّنات الكلام وهو ان يذكر لفظ بصور
 لوقوعه في خياله يكون المعنى ان يخلف صفة اخرى بوجوده في الواصل ثم الواصل مع عامل ربياني في تفسيره وانما مع العامل على
 عوامل لان حقيقة العامل كالحق حقيقة صحيح على ما علمون كما صرحوا والحقان بسبب صحيح على زوايل كالملازم والاحكام الواصل بينها علماء
 ولم يكن له معنى الصفة مراعى على عوامل واللام في العوامل الخفى لانه اذا اتى على المعنى فلا يكون بينها سمود محتمل الخفى وبطل معنى
 الجمعية ولهذا اندفع ما يقع كون الواصل جمعا وادناه انه ينفصل عن ان لا يتحقق الحرب بالاختلافات ثم عوامل وليس الامر كذلك اختلافات
 منصوب على انتم في معنى لفظ الصفة اختلافات اى يخلف اخرى اختلافات لفظيا وهو ام من ان يكون حقيقة خوجا في زيد ورايت
 زيدا ودرت بزيدا او حكما خوجا في احمد ودرت بلحمه فانه اختلف في آخر الحرب اختلافات حكمالان الفتح في حاله الجفر غير الفتح
 في حاله الغيب لكونها تابعة للحركة او مختلف اخرى اختلافات تقديرية وهو ام من ان يكون حقيقة خوجا في احداهما واخذت عصا ودرت
 بمصا او حكما خوجا في موسى ورايت موسى ودرت بموسى وهذه الاقسام الثلاثة مما اذا كان الاعراب من بالحركات اما اذا كان
 الاعراب بالحركات فالاقسام ايضا اربعة فان الاختلافات اللفظية حسينية اما ان يكون حقيقة خوجا في اوبك ورايت بابك و
 درت بابك او حكما خوجا في مومنين ودرت بمومنين فانه قد اختلف في آخر الحرب اختلافات لفظيا حكمالان الياء في حاله البحر
 غير الياء في حاله الغيب لكونها تابعة للحركة فاذ الاختلافات التقديرية حسينية اما ان يكون حقيقة خوجا في ابو القاسم ورايت
 ابا القاسم ودرت بابي القاسم ما خذت في الحرف والفقار اس كين فان الوصل في الحرف مقدرو قد اختلف اخرى اختلافات
 تقديرية حقيقة او حكما خوجا في موسى البلد ودرت بموسى البلد فانه قد اختلف في آخر الحرب اختلافات تقديرية حكمالان اذا عرف ذلك
 فاعلم ان جميع هذه الفحاة عن الحرب باختلاف اخرى باختلاف الواصل وهو ان الشيخ ابن العباب بان له لربك الذي لم يشبهه مني الاصل وحل

وجعل آخره به كونه ما به المصريح واستدل الشيخ على ذلك بما ذكر في شرحه كنه الكافية حيث قلنا انما علمت الحرب
 باخر صاحب الحاجة لانه لم يزم من تعريف شي باخر اخص من ان الغرض من تعريف الحرب ان يثبت له الحكم وهو اختلاف آخره بان
 العاقل وان ثبت له الحكم لانه يكون بعد العلم به فيكون هذه الحكم اخص من الحرب فلو عرف به لزم تعريف شي باخر اخص من ذلك
 غير جائز قال صاحب المتوسط يمكن ان يجاب عن ضرورة الحاجة بان يقال ان الغرض من تعريف الحرب ان يثبت له الحكم فلو كان
 يعرف هذا الحكم لاستحال الحرب بل الغرض من تعريف ان يعرف ان الحرب على اى نوع من انواعه الاسم يطلق بعد ان يعرف من احد
 نوعه بان يختلف آخره باختلاف العاقل باستحال الحرب ثم لا فرق عن بيان تعريف الحرب وهكذا وان بين ما هو وجه التعريف
 وهو الاعراب والاختلافات في تعريف الاعراب فهم من ذهب الى ان الاعراب عبارة عما يحصل به الاختلافات من الحركات
 واتحاده شيخنا ابن الحاجب يستدل بانهم انفقوا على الاعراب الرق والنصب والجرد وانما يحصل بها الاختلافات فانفس الاختلافات
 من وجهين لان الاعراب عبارة عن نفس الاختلافات واستدل بان الاعراب ضد البناء والبناء واقع على الحركات بل الحركات
 ما به الاعراب ولا كان الحركات المصريح اذ هي الميكانيكية ابن الحاجب عرف الاعراب بما عرفت به فقال والاعراب اى شئ به
 الالبسية والضمير المحرور راجع الى الاعراب اى الاوابشئ ليس فيك الشئ يختلف آخر الحرب وهذا سبب محمول بسبب
 التعريف كما هو المتبادر وهو ما يكون سببا بلا واسطة فلا يخل فيه العاقل والمقتضى والاستناد لكون هذه الامور سببا باجادة
 الاختلافات لان العاقل سبب في مقتضى وهو يميز بين الاعراب وهو سبب في الاختلافات فيكون العاقل سببا بلا واسطة
 والاستناد سببا بلا واسطة والمقتضى سببا بلا واسطة والاعراب سببا بلا واسطة فكان هذا اقربا فقال انما فضل الهندس
 في تفسير ما هي حركة لوجرت فكل رد العاقل والمقتضى والاستناد واعترض عليه بعض الفضلاء بان ان اريد بكل ما هو كنه يخرج الحروف
 وان اريد الحروف يخرج الحركات وان اريد جميعا لزم ان يراوا عامام اوزا مختلفة المابية وهو غير جائز وايضا يلزم الحرف العاقل بجميع الحروف
 المروية بكتابة الا ان يراد الحروف يصلح للاعراب لوجرت مائة ساكنة وهذا هو الاصحوب اذا التقدير الاول يجب اخذ الاعراب كنه
 واخذ المحدث في الحد وجوب الدور في مائة مائة على حدة على ذلك باطل لا يقال اختلاف آخر الحرب لا ياتي في الاعراب كنه
 فهو مقتضى ان لا يكون الحركات الاولى اعرابا فانقول للارباب سبب المذكور ما ليس تمام اى ما يكون له شئ من التفسير في سبب
 ولا يكون له تأثير تمام في تعريف الحركات الاولى في الاعراب لان لها شئ من تأثيرها في الحركات الثانية غير مرتبة للاختلافات من جهة
 الحركات الاولى وانما يكون مرتبة ليعين وجدانها ويكون ان يقع الحركات الاولى بعد السكون فلو كان عاقل به بكون الاختلافات فصدق
 عليها انها تختلف بها اعراب الحرب لان الاسم حينئذ يرب اى مركبا يشبه منى الاصل اختلفت اوزا بها من السكون الى الحركة

الى الحركة وان لم يكن في حال الاغواب وتغيره تغيرا ضئلا هذه المرأة هذا الترتيب فان هذا الكلام صادق وان لم يكن كذلك
 المثل الرابع في حالة الرضاع فكل ما يصبغ على الحركة الاولى بها اختلص بها آخر المغرب من السكون الى الحركة وان لم يكن
 الاسم سررا في حالة السكون ثم قد يختلف آخر المغرب خرج به حركة فخلا في لانه اختلص به آخر الليل لانه آخر المغرب لان الغضبان
 الى يا العظيم من قبل دخول العادل وان يكون مرابا تركيب من العادل واخره ان يكون مرابا تركيب من العادل واخره ان يكون
 مختلفا عن الاضائة من حيث على التركيب من العادل فظهر انك تجزى في جاري كلام زيد عن الغضبان لان المغرب ثم يتغير
 مكان الخلق هذه الحركة برأيه المبنى البتة واخر من على هذا التعريف بان الاغواب والمغرب يتويان في الحركة والجملة وترتفع
 الشئ في باب ريبا على ما حصل الاغواب في آخر الاسم لانه دل على الوصف كونه عمدة او فخذ والدال على الوصف متأخر
 من الموصوف كالغضبان والعمدة فنبش للاغواب وهذه الاسماء الثلاثة المكانيات بان تطلق على الحركات سواء كان
 بناءية او غيرها اولى كانت او غيرها كغيره لانها اذا اطلقت بدون ترتيبه يراو بها غير الاحادية والمكانيات مجردة عن الزمان
 فلا يكون الا الغضبان البناءا والرفق والغضبان الجرد على الحركات والحركات الاحادية وتطلق على الحركات البناءية
 ولا على غيرهما من غير الاغواب والاسم اي الاسم المغرب ثمة الزوال وذلك لان المعاني التي وضع للاغواب دلالة عليها
 ثمة العاطية والمفعولية والاضافة فيكون الاغواب الدال عليها انهم ثمة كون الدال على حسب الدلول اي على قدره ولا تزم
 الاشتراك لكان الدال اقل من الدلول والشرود لكان الدال اكثر من الدلول وكلها عكالات الاصل وانما سمي احوالها
 انما احوالها احوالها لان كل واحد من الرفق والغضبان الجرد على الزمان من الزمان المعاني فكانت الدلولات انما كانت الدلول
 عليها انما كانت احوالها احوالها لان كل واحد من الرفق والغضبان الجرد على الزمان من الزمان المعاني فكانت الدلولات انما كانت الدلول
 او مخرج على الخيرة لثمة المحدث والغضبان عليه وبركك وانما سمي الرفق مفعلا مفعلا انشقة السلفي عند اللفظ به ودراسة
 مرتبة من اخويه كونه مفعلا هو عمدة الكلام وانما سمي الغضبان انشقين على ما هما عند اللفظ به ولا يوجب الغضبان
 اي فيهما في الكلام من غير ان يتحقق اليها الكلام وانما سمي الجرد لان مفعول الفعل الى الاسم لان الشقة السفلى يخرج الى السفل
 عند اللفظ ثم لا مخرج من بيان الاغواب انما دل على بيان العادل لا على بيان حركة المغرب الى بيان العادل لانه متبني في مفعول كالموت
 جريان ذكره في حكمه انما اخره من بيان الاغواب لتوقف تعريفه على حصول الاغواب او على المعنى الغضبان للاغواب فقال والعادل
 ما به رفق والغضبان جرد اعلم ان الخويلين مختلفان في تعريف العادل فمنهم من ذهب الى ما افادته المصم ومنهم من ذهب الى ان العادل
 ما به مفعول المعنى الغضبان للاغواب واقدره شيخ ابن الحاجب في الكافية واعترض على هذا التعريف بان ليس بجواب او لا يحدد

على عامل الفعل ليس بمانع اذ يدخل في الاستدانة انما يتقوم به المعنى المتضمن للاعراب واجب من الاول بان المراد من
 هذا التعريف تعريف عامل الاسم فلا يتحقق خروج عامل الفعل وعن ان في بان الالبسبية فلا يدخل الاستدانة ليس
 بسبب بل بشرط اوله لانه بسبب قريب حصول المعنى المتضمن للاعراب بخلاف العامل فانه بسبب بعيد لانه بسبب قريب
 حصول المتضمن فيكون العامل سببا بعيدا فان بسبب البعيد مجاز ولا يكون ارادة المجاز في التعريفات لا يراد بها المجاز في
 التعريفات حيث يستبين الفهم عند الاطلاق الى المعنى الحقيقي لا المجازي قلنا ان هذا المجاز مشهور في الاصطلاح فحين كونه
 سببا بعيدا بهما ومنهم من ذهب الى ان العامل لا يجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص وانهما شامل عامل الاسم
 والفعل وادور عليه بان انطلق الوجها لمخصوص يردون ان هذا في نحو يا زيد يا حمزة في نحو يا فلان على لانها توجب ان كون
 آخر الكلمة على وجه مخصوص مع انها لبا جاطلين وانما يريد وجه مخصوص من الاعراب يلزم الدور على قول من اخذ العامل في
 احد الاعراب قائما بان الاعراب ان يختلف آخر الكلمة باطلاق التواضع وانما يريد وجه مخصوص من المعنى يا به آخر الكلمة اذ ان
 المعنى صفة قائمة تمام الكلمة لا يخرها وانما يخرج عامل الفعل لا فاعلم المتضمن فيكون تعريف نوع من التواضع والمفروض ان
 تعريف مطلق العامل واجب بارادة وجه مخصوص مما انقضى والمتضمن والشبه انما بالاسم فلا يلزم الدور لان ما اقتضاه
 اعم من الاعراب فهو ما وان لم يصدق عليه ولا يخرج عامل الفعل لانه يصدق عليه لا يجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص
 مما اقتضاه الشبه انما وهو شبه لفظا ومعنى واستعمالا على ما عرفت فان قيل الشبه امر واحد فكيف يربط عليه الامور المختلفة
 من اللفظ والغيب والمجرى قلنا شبه ثلثة احوال توجب بان يقع المضارع موقع الاسم فبداوسطها ان يقع موقفا وبل او اذ
 ان لم يقع موقفا يوجب في احوال يقتضي اللفظ الذي هو اقوى الحركات وفي اوسطها يقتضي الغيب الذي هو اوسط الحركات
 وفي اواخرها يقتضي ما هو اوضح وهو الجزم فالشبه وان كان واحدا لكن له احوال مختلفة يقتضي كل منها هو انب تنبلك الحال
 وحمل الاعراب لفظيا كان او تقديرية من الاسم الى المحل الخائن من الاسم العرب هو الحرف الاخير انما قيل الاخر لان اللفظ
 يتركز في ريشة ويختص المحل بالاسم لا باللفظ حيث من اجل ان اللفظ لا يتركز من احوال الاسم واللفظ الاعراب من الفعل المتعارف
 اليهم هو الحرف الاخير من صيغة الفعل في المحل هو الحرف الاخير لا غير جازية واما انهم من يترجم ان محل الاعراب النشبة باللفظ لا
 الاسم هو ما قبل النون فلا يكون حرفا اخر لان هذا النون عوض عن الحركة والتسوين للعين كما في اللاحق فهو ليس بحرف الاخر بل
 الحرف الاخر هو ما قبل النون والما بين العرب والاعراب والعامل وحمل الاعراب ذكره طبع ذلك مثالا اقتضاه الفصل الامر
 فقال مثال الكل اي كل ما ذكرنا من هذه الامور نحو قام زيد فقام الفاعل تفسير الذي يخرج في حوال التي وضعت لتعريف المعنى

والاسماء المستعزات من انها ليست بمرتبة بالحركات الثلاثة اتمانه واجب عنه الزاد بالفرد المفرد من كل وجه
يعنى لا يكون شئ من واجبه عادله فحدها ولا ولا سماء مستعزة فحدها بالمتشابهة اياه في الدلالة على الامر من وجوه
يصلح الارب في اخرها ليس الزاد في المفرد من كل وجه ان يكون مفرد الفضا ومنه حتى يرو عليه فيقال من ان الاسماء الارب
كالان مثلا ليس بمفرد من كل وجه لانهما على امرين في معنى المتشابهة فلا يربط بالفرد ذلك ان لم يكن الاضافات مرتبة
بالحركات الثلاث لان التقصيص على المتشابهة في الروايات يوجب نفي الحكم عاده والامر بخلافه والمنصرف قية المفرد والمنصرف
استر زعن المفرد الغير المنصرف فان جوهه بالفرد كما سيجي الصحيح فيه استر زعن المفرد والمنصرف المتعلقان اعراب ليس كذلك
وهو اى الصحيح عند الحاجة يجمع ذلك كالتفادى جميع قاض وهو الذى يتكلم في علم الفروا وما قال انه استر زعن من الصحيح عند الغير
وهو ما لا يكون في مقابلته فانه وعينه ولا معرفته وقصيف ونمرة مثل الضرب واختلفوا في اسم لم يفهم من قال لا فرق فيه
بين الصحيح ومنهم من قال فيها عزم مخصوص مطلقا اذ اسم لم يفهم هذا المتكلم بالعرف الصحيح والصحيح ليس بمقابلته فانه وعينه و
لا معرفته فله تخب كل اسم صحيح من غير فكرس وانما شرط ظهوره من القصيف والجمرة ترتيب الحكم من حروف العلة من الابدال واللفظ
وغيرها منها وقوله وهو لا يكون في مقابلته فانه وعينه ولا يبدل على ان الحرف الحلة لم يكن في مقابلته لا ينافي الصحيح نحو ضارب
ومضروب وقيل انما اخفى العاد والعين واللام للميزان حتى يكون فيه شئ من حروف الضمة والوسط والفتح وقيل في وجه الفضا
ان لفظ الفعل زعن من الزاد الاسم شامل لجميع الافعال لان الضرب مثلا مناه فعل الضرب مناه فعل الضرب الى غير ذلك و
لا شئ في غيره من الكلمات كذلك وهذا هو اولى تلكا يرو عليه شئ محض وسمع وسمع فاعلمت ما وجدنا قصاص الميزان بالتساوي
ولم يكن باياد او حاسبيا قلت انه لو كان باياد او حاسبيا لم يكن وزن التا في الاربحة من حروف واحد او اكثر وكان التا
لم يكن وزن الرابعى والحاكى به الا بزيادة اللام مرة او مرتين والزيادة عندهم اسهل من الحذف ولهذا قيل زاعدا زيادة
الهام في امهات آسمن من اعداد حذفتها في امهات فاعلمت لم قدم الفاعل ثم العين ولم لم تكس قلت التا في ان الفاعل اخذت من الشقة
وهي مقدم على غيرها ثم لاخر العين من اللام ثم ان يكون الضم في طرف والفتيل في طرف فلم يكن منه لافعين ان يكون العين
في الوسط والخصيف في طرفها الحصول اذ لا في الوزن لا يكون في اخره فبايدل على انه لو كان في اوله ووسطه حروف علة
لا ينافي في الصحيح عند الحاجة وانما عرفنا الصحيح بذلك ان نجزم فيه من آخر الكلمة حروف علة هي الواو والياء والالف التي هي
واو واو اى في اسما واللام بناء او جميعها لفظ داي وانما سميت هذه الحروف بحروف العلة لكثرة تسميتها من حال الى حال مثل
العليل للتفسير للتركون وبحروف العلة لتولدها بعد الحركة فان الواو متولدة عنها فاصم والياء بعد الكسرة والالف بالفتحة ولما كانت الواو

الواو اختصاره والياء اختصاره والالف اختصاره او ما سببت له حرف لين كونها ضيقة لانها بمنزلة الحرف
 ولذا لا يحمل الحركة المتقدمة ثم اعلم ان هذه الثلاثة اصلية كانت او نادرة كانت ساكنة تسمى حروف اللين فاذا كانت حركة ما قبلها
 مماثلة لها تسمى حروف مدية انهم قالوا لانها كدوام كونها وانفصال ما قبلها حرف مدية ولين وانما والواو والياء وتكون نادرة
 حرفي مدية ولين وتكون نادرة حرفي لين ولا مدية وانما الحركات المتكررة فلا يكونان حرفي لين ولا مدية بل هما بمنزلة الحروف الصريحة
 نحو يسر ودعك كذا مثال للمعروف المعصم والجلادى بحرى المعصم مسطون على قوله المعصم وهو ما يكون في آخره هاء
 او ياء ما قبلها ساكن كدلو وطبي مثالا للجلادى بحرى المعصم وانما كان هذا جارية بحرى المعصم ولما قبلها لان حرف العلة لا يكون
 لا يتصل عليها الحركة لما مره فنه السكون فقل الحركة ولان حرف العلة لا يكون عليها بعد السكون في الوقوع بعد استراحة اللسان
 ولا يتصل عليه الحركة بعد السكون يعني في الابداء التفتة اية حركة كانت قوة المتكلم في الابداء لان هذه الحركة تقع عليها بعد استراحة
 الانسان فحصل كل حركة نحو حصول يسر ودعك فانه نحو ذلك بعد السكون لا يتصل عليها الحركة اية حركة ونحوه في هذا الصنف من
 الجمع المكسر ومن الجمع المكسر آخر من الجمع السالم بالالف والياء والواو والزون اديا بالواو والزون المنفرد صفة ثانية للجمع
 واسترا من الجمع المكسر المنفرد كرجال مثال للجمع المكسر المنفرد ثم اوردناه لكل وقال يقول جاءني زيد ودلو وطبي و
 رجالي في الرثب ورايت زيدا ودلو وطبيا ورجالا في الغيب ومرت بزيد ودلو وطبي ورجالي في الجود لا فرغ عن
 بيان ما يرب بالحركات الثلاث شرح بيان ما يرب بحركتين ويحمل فيها التفتة على الكسرة فقال الثاني اى الصنف
 الثاني من تلك الاصناف ان يكون الرثب التفتة والضبط الجواكسرة ونحوه اى هذا الصنف يجمع الموزن السالم قاصر
 على غير المنفرد لانه اوضح اذ معرفة غير المنفرد يتصل الى التحويل ولان اعرابه يزول عنه ثم قوله السالم الجواكسرة اى صفة
 الجمع لاصفة الموزن كما يتبادر من كون السلامة صفة المعرف لان الاصطلاح جرى على وصف الجمع بالسلامة والحركات
 السلامة حال مفرد وما يربا من الحروف لان الصفات الى في اللام واخبره من الحروف له حكم الصفات اليه وتفرقة من
 تعريف الصفات اليه وهذا من سببه واما عند البصريين الصفات انقص من تعريف الصفات اليه لانه لا يكتب التعريف
 من الصفات اليه نحو التعريف في ذلك ايت غلام الرجل الغني بدل عند البصريين صفة سببه فكذلك السالم على
 هذا سببه لا البرد وانما وصف جمع الموزن بالسالم آخر من الجمع المكسر كحرفي جمع حمراء فان عرابي بالحركات الثلاث
 ويشتق ان الغني الى جمع الموزن السالم ادوات جمع ذات من غير لفظ كاسم الواو الى جمع المذكور السالم ثم اعترض عليه بانه
 يدخل فيه سببين وسنين وتلين واثنين كونه جمع الموزن السالم انه حارب الحروف ونحوه من سميات وسفريات

من جميع المذكور واجب منه بان المراد بصيغة المثنى على حذف المضافات متناول نحو سحلات وسفر حلات لانه على
صيغة جمع المثنى الـ لم يخرج منه سبعين وسنين لانه على صيغة جمع المذكور اسلم اصطلاحا حاد بان المراد جمع المثنى
وما على حذف المثلث ودفعه وحذفه الطغ في غروب في كلامهم انما اندر حذف عن محط فقط ويكون ان حجاب بان
المراد بجمع المثنى اسلم بجمع بالالف ودار الجمع على عموم الجواز فيندرج فيه نحو سحلات ويخرج نحو سبعين وانما لم يقل
بالجمع بالالف ودار الجمع يشير الى ان الاصل في هذا الحكم بجمع المثنى الـ لم دون غيره من الجروع وانما جعلت الفتحمة
تامة كحكمة في جمع المثنى الـ لم كونه زواجا للمذكور اسلم وقد جعلت الفتحمة تامة كحكمة تامل في الفروع ايضا كـ
لما يلزم مزيدة الفروع على الاصل والمزيدة يكون الاعراب بالحركات تحلة فزودة عدم بالصلح الاعراب في آخره من الحروف
ولان الاعراب بالحروف في الجروع صار اصطلاحا يستمر استعماله فصار الاعراب بالحركة فيها كانه زرع فيها فان قيل الـ ليل
الذي يدل على اصالة الاعراب هو كونه تحقيقا والاعلى للماني المتعدي على الاسم من الفاعلية والفعلية والاضافة والحق
وضع الاعراب للدلالة عليها بلا واسطة سخلات الحروف فانها كونه ثقيلة بالنسبة الى الحركات لا تدل على الماني الا
براسطة الدلالة على الحركات فالوا تدل على الضمة كونهما افت الضمة من حيث انها تحصل بالشيء والضمة والافت تدل
على الضمة كونهما افت الضمة من حيث انها تحصل بالشيء والضمة والافت تدل على الكسرة كونه افت الكسرة من حيث انها تحصل
بالشيء الكسرة ثم تدل الحركات تدل على الماني والدلالة على ما هو المقصود بلا واسطة فظهرت بالواسطة فالتفكير
من هذه في الفروع وغيره من التفتة بالجمع وكيف يكون صلا في الفروع وزعاني في فروعها ان هذا الدليل في الجمع متروك دليل
آخر اقوى منه وهو ان الجمع زرع والاعراب بالحركة اصل وجعل الاصل الفروع غير حكم كتحليل الدر على من الخنزير فخرت
الفروية في الجمع المكتبة الاولي بالحروف دليلا ما خذوا الدليل المذكور المطال على اصالة الاعراب بالحروف بالحركات مترو
والتروك كالمعتمد كان مقتضى الدليل في الجمع هو الاعراب بالحروف والاصل هو الذي انتقاه الدليل المترو الذي
لم يارض لما هو اقوى منه وما لم يكن كذلك فحركات الاصل والاعراب بالحروف في الجمع مقتضى الدليل كان اصلا
سخلات الاعراب بالحركات فكان زعانا معطرا بالحركة التي انتقضى فيها الدليل الحروف حطاطة متروية الفروع من منزلة تحليل الد
على من الخنزير الذي غير طام سخرية بالكرم تقول بين سلمات في الرخ ورايت سلمات في الضف ودرت
سلمات في الخبز لا فرق الفروع ما يرب بركتين وحمل فيه الفتحمة على الكسرة اخذ في بيان ما يرب بالحركتين وحمل فيه
الكسرة على الفتحمة فقال الثالث اى الضفتين الثالث من تلك الضفتين ان يكون الرخ والضف والجر بالفتحمة

بالفتح وتحقق أي الصف غير المنفرد أي غير الجاري عليه حكم اللفظ والكسبية بالفتحة في حالة الضم لا سببا في عندنا
 كما تقول جاري في الرخ ورايت الحمى الصف ومررت بالحمى في الجود لا فرغ من بيان ما يوجب بالحركات لفظية في
 بيان ما يوجب بالحروف لفظية في الرابع أي الصف الرابع مع تلك الإضافات ان يكون الرخ بالواو والصف بالالف
 والجو بالياء وتحقق أي هذا الصف بالاسماء الستة على كونها كبيرة لأنها اذا كانت مصغرة كان اعرابها بالحركات
 نحو جاري في الرخ ورايت الحمى ومررت بالحمى مصافة حال بعد حال لأنها اذا كانت مفردة كان اعرابها بالفتحة بالحركات
 نحو جاري في الرخ ورايت الحمى ومررت بلغ أي غير بار المسكن لأنها اذا كانت الى بار المسكن كمنية او حرة اعرابا تقديرها نحو جاري
 أي ورايت الحمى ومررت بالحمى واخره بعض الضم والهمزة بالان قوله مصافة الى غير بار المسكن منفي عن قوله كبيرة لأنه انما
 اخره بقية الاضادة من حالة الازداد بقية الاضادة الى غير بار المسكن من حالة الاضادة الى بار المسكن عدم حرف صالة لا يور
 في او اخره في الين الحائتين وهذه اللمة موجودة في حالة كان هذا الحمى اخره من حالة الضم ايضا وكان ذكره كركبة كونهما
 كبيرة وهي اي الاسماء الستة ايوك وحرک وهورك الهمزة بارعة على الشئ المنكر الذي يستثنى ذكره من الوردة او الفعل
 وحرک كبيرة الحركات لأنه خطاب لموت لأن الهمزة الزود او مصعب على حسب الاحكام فلا يجوز اضافته الى الوردة وهذه
 الوردية منقوصات ولويات يدل عليه اربان واخوان وبنوان وحرمان واصطفا اليهود انوا وبنوا وحرمان وحرمان وبنوا
 على وزن فعل مضارع الفاء وسكون الهمزة وفوقها واو لا يور اذا اصله فوه فخذت اليها انسيان فقلت الواو ميلا لأنه لو لم
 يقلب لما لا اعراب على العبد كما في يدوم تحب قبها الفاعل كها وانقلب ما قبله في المرب على حوت واحد من الفاء الساكنين
 ثم اذا اضيف الى بار المسكن او غير ما قبله قلبه ما قبله فوف السكون عند اجتماع الساكنين في الورد الى اصله يقال فوه وورد
 وهو نصف مقرون بالواو من اصله ووردوا فخذوا الى اسم الخمس لأن ضافة الى غير ما يجوز الاء على التثنية وانا اعرت هذه كما
 بالحروف مشتبهتها بالفتحة في الورد على الاحرار والكان العل في السبب لوجوب اتصال الاء في او اخرها واخره بان اعراب هذه
 الاسماء الستة بهذه الحروف الثلاثة جازم واجب فان كان جازما لا سبيل اليه ان يتحقق فيه وان اعرابها بالحروف واجب
 والكان ولوجوب سبيل اليه نعم لأن اعرابها جازم من الاسماء الستة جازم لا واجب لأنها قد قرب بالحركات ثلث لفظا كالمثل
 هذا ابيك ورايت ابيك ومررت بابك والحجاب عن ان هذه القضية حكمت بالكان العام أي رخص هذه الاسماء الستة بالواو فخصها
 بالالف وجرها بالياء بالكان العام أي عدم اعرابها بهذه الحروف غير لازم واما اعرابها فيحصل للزوم كما في فوه ويحصل عدمه
 كما في غير فوه جاري في الرخ ورايت الحمى في الصف ومررت بالحمى في الجود وكذلك الباقى أي مثل مثال الين

المذكور اشتمل اليوناني من الاسماء الخمسة ثم لا فرغ من بيان الاسماء التي تقرب بالحوادث الثلاثة تشريع في بيان الاسماء
 التي تقرب بحرفين ورضها بالالف فقال الخامس المصنف الخامس من تلك الاصناف ان يكون الرفع بالالف والضم
 والجر اياها المصنوعة ما قبلها ويختص اى هذا المصنف بالثني وكذا وكذا وكذا ولم يذكره انما ما ذكره الاصل لكان ذكره مني
 عن ذكرها وادوم عليه بانه ذكر اثنتان من ان فرغ اثنتان واجيب بان الاصل هو ان يذكر الفرع لكن لما كان الفرعية يجوز
 الاكتفاء منه بالاصل فالفرعية وجب ان الترك لانه يوجب ذلك ايضا ذكر اثنتان فيدل على ان حكم الموشكلم المذكور والغير
 لما كان اثنتان واثنتان على صورة المثني ليس بشئتين حقيقة ذكرهما علافة لرفع فوهم انها اثنتان حقيقة قال الكوفيون
 الالف في كل كنه تشبيه ولم يمتدح نونها لزوم الاضافة قالوا اصلها في الالف في الواحد ورجع ضمير الى الواحد و
 جاء الالف هذه الاضافة الى الله بضمها وادخلها على ان لا يرفع لانه مفرد ليس بشئتين معانها حال من كذا الى مضر كان
 وفيه احتراز عما اذا كان معانها على ان يكون حكمها نحو ما في كذا الرجلين ورايت كذا الرجلين وحررت كذا الرجلين وكذا
 يروونه معانها الى المظهر افعراب المثني وذكر صاحب المثني ان بعض العرب ثبت الالف في كذا وكذا معانين الى المظهر في الكلام
 كذا بالعرفت حال كونه معان الى مضر لانه باقيا لفظ مفرد واما اعتبارنا شئ لفظ فيقضي الارباب بالحرركات ومعان فيقضي
 الارباب بالعرفت فروع في كذا الاعتبارين فاذا اضيفت الى المظهر الذي هو الاصل روي جانب اللفظ الذي هو الاصل
 وارباب بالحرركات التي هي الاصل لكن يكون ارباب تقديرها لان اخره الالف يسقط لالتقاء الساكنين واذا اضيفت
 الى المظهر الذي هو الفرع روي جانب معانها الذي هو الفرع وارباب بالعرفت التي هي الفرع نحو ما في كذا ما رايت
 كليهما وحررت كليهما فلهذا قيد كون ارباب بالعرفت باضافة الى مضر وفيه بحث لان الاسماء استه مفرد اللفظ شئ
 المثني لانهما لكونها من الاضافات تدل على امرين كالمثني ولم يعل فيها لا اعتبارين في حالة الاضافة الى المظهر والمضر
 فظلم ان كونه مثني المحسني لا يكفي لكون ارباب بالعرفت الثلاثة في الاحوال كلها واثنتان واثنتان مرفوعان لانها مسطوحان
 على قوله كذا فانه مرفوع بانها مبتدأ محذوف اذا لم يندرج ويختص بالثني وما الحق به وهو كذا واثنتان واثنتان وهذا ان
 يتاني في قوله واثنتان من اخواتها فانه مرفوع لانه مسطوح على قوله والرفع بانه خبر مبتدأ محذوف اذا لم يندرج
 هناك يقتض. بجمع المذكور اسلم ما الحق به وهو الارباب واثنتان واثنتان في الارباب كذا ما رايت واثنتان
 في الرفع ورايت الرجلين كليهما واثنتان واثنتان في الرفع واثنتان واثنتان في الرفع واثنتان واثنتان في الرفع
 بالجر ثم لا فرغ من بيان الاسماء التي تقرب بالحوادث ورضها بالالف اخذ في بيان الاسماء التي تقرب بالحوادث

بالحرثين وفيها باو افعال الساس الى الصف السادس من تلك الاضمان ان يكون الرتب بالواو المضموم بفتحها والفتحة بالجر
 بالياء المكسور ما قبلها ويخص اي هذا الضميمة هي المذكور اسلم احقره من الجمع فكسر خور جال ولا بد منها من تقدير صفات الى
 ضمت جمع المذكور ليدخل فيه نحو سنين وثلثين وثلثين لانها جميع الاربعة يخرج من نحو حجلات وسفحلات ومن تقدير موطون اي جمع
 المذكور اسلم وما على ضميمة في فعل فيه نحو سنين وخمسين ونحو حجلات ولكن ان يقال لارو: ما جمع بالواو والياء والفتحة على نحو الحجاز
 فينبغي فيه نحو سنين وخمسين ونحو حجلات لان لم يزل الجمع يشير الى ان العرف في هذا الحكم هو جمع المذكور اسلم والباء يوجب
 ذوم غير لفظه فاعتقت هذا اسم قد وجد في آخره وادخلها ضمة ولم يوجد في كلامهم مثل ذلك قلت الواو فيه في معرض التفسير
 فلم يبق اربا فتقول لما كان الواو فيه مقام اخر صارت كانهما ضمة لا واو وكذا لا يرد ومن كذا في اسم في آخره وادخلها ضمة
 لان الواو فيه اصلية بل هي منقلبة من العبرة اذا اصل كوكرة والمضمر كون الواو اصلية فيها ضمة وعشرون في اخرها
 اي في اخرات كل عشرون بها اسمها ليس من اثنين الى اثنين اذا لم يرد بالابتداء التثنية فيها فسر لا ضمة في قوله تعالى
 كلما دخلت امة ثنت اخرها وانما فرد الموشرون على فواته بالذكرة لانها ياء داخلين في الجمع المذكور اسلم لان الواو جمع المذكور
 اسلم اسم مفرد الموشرون في آخره واو واو دون مضمومة وظاهر ان الواو مشرونة ليا كذلك ولا يجوز ان يكون جمع عشرة ولا يزل
 ذلك انه لو كان لوجب اطلاق عشرين على فواته بوجه الجمع على تضاد الواحد انه ليس كذلك ولو يب ان يضم مشرون فيضمين
 والعشرين والاضمة يدل على عدد معين ولا اثنين في المجمع كما يكون مشرون مجازا عدل في التثنية وجمع المذكور اسلم ولم يفتحها
 من الحركات الى الحركات كون الحركات اخذت كغيرها لان المثنى يدل على الواحد والزيادة وكذا الجمع وكذا التثنية الحركات بيدل
 الزيادة لانها لا تتكون من اكثر من الحركات الثلاث فيكون الحركات اكثر من الحركات فاعلم ان التثنية حادثة وعدل عن الالف في ضمها
 بسبب ضمها فند الاضافة فعل على الحركاتها اعرابي الضمات وتدل جوا لاصل على الضم في غير المصروف وحملات رفع المثنى

تختص به سبعة على الجمع فنزل جاز في سكون وعشرون والواو في الرفع واربعة سليلين وعشرين وادخل في الضم وممرت
 بسليلين وعشرين والواو في الرفع والواو في الرفع واربعة سليلين وعشرين وادخل في الضم وممرت
 بصلين وعشرين والواو في الرفع والواو في الرفع واربعة سليلين وعشرين وادخل في الضم وممرت
 حاضر كان ادعا بانها واو مكانا على السيل ولهذا التثنية المفعول على ضمة الجمع ان وزن التثنية كسرة اية الضم على الفوت اي في
 الاحوال الثلث لانها بسبعة

عن وزن الجمع اخذ لاصل لان الاصل فيها حرك على الالف لانها في الرفع والواو في الرفع والواو في الرفع
 ونون جمع السكارة مضمومة ليدرا في الاحوال الثلث لفرق فيها وبين وزن التثنية واما اختيار التثنية على الضم فلان اخذ منه
 واما قال ونون جمع السكارة اعرابا عن وزن جمع التثنية فانه ليس كذلك لكون مضموما وكسورا الضم نحو ثمانية ونون

التثنية وتكون جميع السطحة مستطوان عند الاضافة واللام فان التثنية فيها انما زيدت عوضا عن الحركة والتثنية
 كما اختاره صاحب المفضل وهو مذموبه فلا كان التثنية عوضا عن الحركة تثبت في موضع حرفي الالف واللام نحو الزيد
 والتثنية ونظرا الى انها عوض عن الحركة وتسقط في موضع وهو في الاضافة نظرا الى انها عوض عن التثنية نحو جاري فلما زيد
 نظير تسقط عن التثنية عند الاضافة وتسقط نظير تسقط لانه يلحق عند الاضافة من بيان الاحواب الغضبي شريع في بيان الالف
 التقديرى وموافق تقدير الاحواب على ما ذكر في هذا المقصر والكافية اربعة موضع منها ما قد رتقت الاحواب فيما يصح الاسم
 المقصود ان في الاسم المضاف الى ياء التثنية وموضعا منها ما اشتغل بلفظ الاحواب فيه اصح ما الاسم المقصود ان في
 جميع المذكور اسم المضاف الى ياء التثنية وليغير المضاف بالفتح في حالة المجرى الموت السلم بالكسرة في حالة الغضب
 لفظا لا تقدير اذ في الاحراب جارى على خلاف الاصل يقال السبل الى الضعف السبل من تلك الاضافات ان يكون
 الرفع بتقدير الضعف والغضب بتقدير التثنية والجر بتقدير الكسرة ان في هذا الضعف المقصود هو اى المقصود على اسم مراد في آخره
 ان المقصود اى لا مودة سواء كانت موجودة في اللفظ كالحصا بلام التعريف او مضافة لا اجتماع الساكنين كصا بالتثنية
 واما عند الاحواب في الاسم المقصود لفظا لوجود الالف في آخره وهو لا يحمل شيئا من الحركات لانها لو انحلت الحركة صارت
 همزة ولا يكون الفاء لكان ان يقول بالاسم وجود الالف في هذا المعجب بعد اجتماع الساكنين واجب بان وجوده في حالة الاسم
 والاضافة ظاهرا وفي حالة الكسرة فقدر من غير الاحواب على ما قبله حتى لا يصح ما قبلها في حالة الرفع ولم يفتح في حالة الغضب لم
 في حالة الجر كما في يدوم والمضاف الى ياء التثنية مطلق على قوله بالمقصود اى وتخص هذا الضعف ايضا بالاسم المضاف
 الى ياء التثنية فكذا كان وجبا كسر او جمع مؤنث سالما واما عند الاحواب في الاسم المضاف الى ياء التثنية فظلالا ان ما قبل الياء
 استحق الكسرة في الاحواب لتوافق الياء لان الاضافة سابقة على دخول الروايل اذ المضاف قبل الترك فلا جاز الاحواب بالتركيب مع
 العامل ولهذا في حالة بيان وجوده فوجب تقديره اذ لو اعرس به بالحركة لفظا لزم تحريك الحرف الواحد بكونين مختلفين في حالة
 الرفع والغضب وتماثلين في حالة المجرى ومحال في حوب بالحركة تقديره في جميع الاحوال وهو مذموب المصريح ويشي بان الجواب ذموب
 ابن مالك انما تابد الى انه سري في حالة الجر لفظا لانه يمكن ان يحمل كسرة بعد الواو لاجل التثنية والواو يلحق رفعا لا على الفاعلية يجب
 بان يرفع قوله والمؤثرين الضعفين وما الياء والعامل على اثر واحد بخلاف التثنية واداء الجمع حيث يلزم فيه ثوارو المؤثرين احدهما
 الغضبي وهو العامل والاخر مغضوب وهو التثنية والجمع ذموب الجوان ومن تابد الى انه معنى في الاحوال كلها انما تارة انما يبنى للاضافة
 الى المبنى واتصال الضمير وسكون الحرف واما جيب من هذا في كلام طويل فذكر في المطولات لا يلزم ذكره بهذا المقصر ذموب معضم الى

الى ان مثل غلاسي ليس بمحرك لا سبب التوسط الحوت الاخر بالاشراج والاعراب والبناء من صفات الاخر والجواب عن ان
 توسط الآخر وجب انفسار الاعراب والبناء بالحرف التوسط ولا يجب انفسارهما في اللفظ بل يجوز ان يكون الاعراب في اللفظ بالحركة
 تقديره ان القول بوجوب الاعراب وبناءه فلفظ القول جاري في عصا وغلاسي في الرفع ورايت عصا وغلاسي في النصب ودرت عصا وغلاسي
 في الجر ولا فرق عن بيان ما يوجب بالحركات الثلاث تقديره اشرع في بيان ما يوجب بالحركتين تقديره احتمال التثنية اي العصف ان كان
 تلك الاحصان ان يكون الرفع بتقدير الضمة والنصب بالفتحة لفظا وبالجر بتقدير الكسرة وتحقق اي هذا العصف بالمعنى ^{المعنى} المتصور
 كما ان اسم مرتب يكون في آخره ياء قبلها كسر كقاس وانما استعمل الاعراب في الاسم المنقوص لفظا في حالة الرفع والجر
 لثقلها على اليا وسخاها حاله النصب فانه غير لان الاعراب الضمعي اصل ولا في النصب لثقله فلفظ جاري في حاض في الرفع ورايت
 فاضيا في النصب ودرت فاض في الجر ثم لا فرق عن بيان ما يوجب بالحركات تقديره اشرع في بيان ما يوجب بالحركات تقديره
 فقال التاسع اي العصف التاسع كتحقق الاحصان ان يكون الرفع بتقدير الواو والنصب بالجر بالياء لفظا وتحقق اي هذا العصف
 يحكي المذكور ان لم حال كونه مضاعفا الى ياء التكلم فنقول جاري في مسلمي تقديره سلمى اجمعت الواو والياء والاولى منها كانت
 حلت الواو ياءا وفتت الياء في الياء وابتدت الضمة بالكسرة لثانية الياء فصار سلمى جاز سلمى و
 مرتب مسلمي في الجواز وانما استعمل الاعراب في جميع المذكور ان لم المضاعف للثانية لفظا في حال الرفع
 لان ملاتة الرفع فيه الواو قد حلت حاله الرفع فتعاقدة العريضة المذكورة في المتن فلما لم يكن الواو لفظا ضرورة وانما نصب
 بغيره لثقله لان علامتها الياء هي ثابتة وبالادغام لا يخرج الحوت عن حقيقة اذ الهمزة والمنحرفة في اللفظ ودرت واحد في
 الكسرة ثم افترض ههنا بان لفظ الاعراب نحو سلمى قبل الاعلال مستعمل وبعده معتذر ذلك مما كان واجب قبل الاعلال مستعمل وبعده
 معتذر ههنا غير ذلك مما كان مستعمل من الاستعمال واجب بان اعرابها قبل الاعلال بالحركة وفتحتها بوجوب
 جرت فلما ثبت الواو العاقد لان اللفظ لا يحتمل شيئا من الحركات فالتقدير في هذا المعتذر لا يستعمال لان ثقلها لا يجيب
 تقديره بل بدل اليا جرت جرت فخر فحمل ما معتذر الاعراب فيه ما نحو سلمى فواجب قبل الاعلال بالحوت وفتحة وجوب تقديره اعتبار
 في مثله الاستعمال لا معتذر فافصح الفرق بينهما فان قيل قبل الحركات في نحو قاض يوجب الاسكان وتقدير الحركات لا يجوز ترك ثقلها
 يوجب ابدال الحوت لا الاسكان كما كانت اريد بانقل الفعل المهور وهو انقل الحاصل بتجربته من العلة وانما كان ثقلها اكثر ثقلها
 على لزوم ذلك قال بعض النحويين قد يكون الاعراب بالحوت تقديره في الاحمال الثلاث كما في جميع المذكور ان لم المضاعف الى الحوت
 باللام وفي الاسماء المستعارة الى الحوت باللام نحو جاري في سلمى القوم ورايت مسلمي القوم ودرت مسلمي القوم نحو جاري في سلمى

ورأيت بالاسم ومرت بالاسم وقد يكون الرفع بقدر الالف كما في التثنية المضاف الى المرفوع بالاسم نحو جازاني غلاما
 الرجل وقد ذكر العلامة انما تأتي مع خبرين الضميين في ثمانية الرسم بالارتداد والمصير لم يفتت اليها كونه امر فارصيا بل
 كلمة مستقلة بخلاف ما في النظم لعدم استلزام خبره الا انه لم يتم لما جرى ذكر المصروف وغير المصروف في فصل اقسام الاعراب و
 ان يرف كواحد منها دلل بين حكمين من الاسم الملوب ما يرب بالتون وما يرب بدون التون وقام **فصل**
 الاسم الملوب على خبرين اي يرفعين مصروف واحد على انه بدل وهو الذي لا بد له من حاجته الى المحدثات او مرفوع على انه خبر مبتدأ
 محذوف وبخلاف من المرفوع فان تأثيره بالهرف من حاله الاصلية بالتركيب اكثر من تأثيره في المصروف متى كانه بالقياس الى
 لا يهرف لانه يهرف بالتون والكسرة فكلان في المصروف وقيل جازا الهرف بمعنى الزيادة والاهرف تشتعل على الزيادة من الكسرة
 والتونين وزيادة التكن والاقدم المصروف على غيره لاصالة كثرة وهو اي المصروف لما هو حرب في سببان ولا راد
 يقوم مقامها من الاسباب الستة التي تأتي ذكرها في مقرب واقترض على هذا التعريف بأنه مدعي من حق التونين ان يكون وجودها
 لانه مرفوع والمرفوع لابد من ان يكون وجوده وان لا يصلح ان يكون مرفوعا بل من الذي لا يكون موجودا فبئس كيف يرف غير
 اذ وجوده سبب لوجود المرفوع بحيث المرفوعة واجب بان المقصود من التعريف التمييز وهو بالمدوم مكن ويسمى اي الاسم الملوب
 المصروف المكن لانه لا ينفك عن حكمه اي حكم الملوب المصروف ان يرفع المركات الفتح وهي الرفع والضم والجر الكائنات التونين
 لعدم شبهة بالفعل وغير مرفوع مطعون على قوله مصروف وهو اي في المصروف ما اي اسم حرب في سببان كما نال منها
 اي من تلك الاسباب الستة او واحد كائن منها يقوم مقامها اي مقام السببين وهو الجمع والناث بالالف المقصورة
 والمدروقة واللام ووجود السببين او واحد يقوم مقامها من الاسباب الستة اهم من ان يكون حقيقة او حكما فلا يرد ما هو غير مرفوع
 على رتبة كسره ايل فان الجملة في ماله مقام السببين موجودة حكما ولعل ان يقول ان جعل سبب السببين الترفعية لشكل
 بان الترفعية تحصل بسبب واحد كائن السبب الآخر زائعا لا طائل انما جعل سببها من الهرف بشكل بان من الهرف امر واحد وقوام
 السببين على سبب واحد بل واجب بان احد السببين كفي للحصول الترفعية لجهة واحدة والمطلوب هو ثمة الترفعية بجنتين
 يتحقق اشتبه بالفعل والترفعية بجنتين لا يتحقق الا بسببين لوجب احدهما الترفعية بجهة والاخر بجهة اخرى ويصح ان جعل السبب
 من الهرف اما بتقدير مضاف اي خبر السبب او بتقدير وصفه اي سببان ناقصان وانما المصنف هو توارد السببين التامين
 لا ناقصين الذين يكون كل واحد منهما خبرا سبب ثم لو كان التقدير سببان لكان الهرف يلزم تعريف التثنية بابا يدعي العلم لان
 يجعل التعريف لفظيا ثم اقترض على هذا المذهب عند سلاسل وسلاسل حال كنهها طالع المرث فانها منفردات مع وجود السببين

السببين فتعلم وواحد يقوم مقامها فيها والجواب عن ان المرد سببان متبركان ولا يعتبر السببان وواحد يقوم مقامها
 فيها ولا بد من بيان جواز اعتبار السببين او واحد يقوم مقامها فيها فذكرنا الاول فنقول لم يعتبر في نحو هذا احد السببين لمكان
 النسخة المعاصرة فقل احد سببين على ما سياتي وذلك الجمعية في سلسل لم يعتبر راية القباب للقمم في الكلام والاحتمالات
 فقد قيل ان التانيث في غير محله عن التاء والقفا وقد يراد به علوه عن التاء والقفا فلات تاءها ليست للتانيث لان هذا الذي كانت
 المحض التانيث سقطت ولما وفيه بلح الموت للتانيث ولذلك لا يتعلب في حالة الوقت او ما علوه عن التاء وقد يراد فلات
 اختصاص هذه التاء بجميع الموتى بل في تقدير التاء فيها كونهما مخصصا لجميع الموتى واذا كان جميع الموتى لا يكون تقدير التاء فيه
 منتظا اعتبار التانيث اصلا والاولى ان قيدنا بغير السببان في نحو سلات حال كونه علما راية لحد الاصلية التي كانت
 في المنقول عنه واما عدل المصنف عما يعرف بالمقتضون غير المنصرف وهو ما يقتضون من الجود والتوحيث لان الحكم باقتضال الجود
 التوحيث يترقت على من العرف فموضوع غير المنصرف بلزم المدور كما عرفت في المصنف وانت غير بانه يمكن ان يجاب عنه هذا
 لضرة النسخة كما نضرت هناك بان يقال ان اقتضال الجود والتوحيث امر بدون باستتمالات الجرب قبل ان يعرف غير المنصرف
 فلا يلزم المدور قال الله تعالى في كلام التوحيث ان هذه القصة متخففة في ان الاسم ما صغرنا واما غير منصرف وتفسير كلامه
 من القسامين ما يتفق المحصر ذلك لانهم فسروا المنصرف بانه الذي يدخل الحركات الثلثة والتوحيث لعدم شبه الفعل وقروا
 غير المنصرف بانه الذي لا يتصل من الجود والتوحيث بشبه الفعل ويحرك بالفتح موضع الجود وعلى هذا انتهى اسماء كثيرة لا بد على نحو واحد
 منها خرج المذكور لانه لا يدخله الحركات فلا يكون مخرقا ولا يتخلل عنه الجود ولا يحرك بالفتح فلا يكون غير منصرف ولا يخرج ما عرّب بالون
 وجع الموت لا يدخلها في كلامهم على انهم لم يردوا المحصر واما او دعاهن الاسماء ما هو حكمه لك ومنها ما ليس كذلك غير موزنين
 المحصر كما ذكرنا قال ابو الفتح يفتي ان يحل قول التوحيثين الحرب على فروع منصرف على الحرب بالحرركات لفظا او تقدير ادهم وبعض
 اقام الحرب يخرج من الحرب بالحروف والذي يابعداهم لا ذكره لاسباب الستة في تعريف المنصرف وغيره وحله والتمتع
 الا بما في نحو النضر اراد ان يميزها من فضيلة فقال بالاسباب الستة الاسم مصدر بالستة التي سبق ذكرها في الجوز
 العدل والوصف والتانيث والمعرفة والحجة والميل والتركيب والالاف والنون الزائدة ووزن الفعل قد اعلم بعضهم هذا الكتاب
 التانيث بالستة بالستة المعصورة وهو كل الالف زائدة في اخر الاسم سواء كانت للحاق او غيرهما كما ان الالف في
 وتبشرى فان الالف في الالف زيدت للحاق وليست للتانيث والدليل عليه مجيء الالف في لو كانت لتانيث كانت جلي لمعطاة
 كما لم يخرج جلات لاجتماع علامتي التانيث وكذا الالف في تبشرى ليست لتانيث فتوحيث تفرقت فلو كانت لالتانيث لالتانيث اخرى

والا للحاق لزايها على الغاية وهو النحاس اذ ليس لها اصل سدا في المحل بنوع كنية الكلمة وانما بناءها على كون الاسباب
عشرة ومثل بعضهم احد عشر وزاد على العشرة المذكورة مراعاة لاصل في احد وقال بعضهم هي ثلثة عشر زاد لزوم
ان يثبت وتكرار الجح وحكمه اني حكم في المنعوت فالاصناف يسمي في اوابا في طابته اذ المراد حكم وجوب السبعين او واحد منهم مقامها ان
لا يدخل الكسرة والتثنية كل من انخفض من النقلة فغير ان اسمها وجوب ما بعده ويكون اي غير المنعوت في موضع الجر مفتوحا انما
ان في هذه الكسرة هتاء ان نسبت في اصناف الاعراب لجميع المحل فان اقرب بنوعا وانما لم يقل ان لا يدخل الجح لان غير
المنعوت مجزوء الخان جوه بالفتحة وانما قدم الكسرة على التثنية في المنية اشارة الى ان الكسرة تصدى ولا تنسى والضم انه
تسبي كما هو مذاهب الاكثرين لان المنية ثابته الفعل ومراعاة التشبيه يحصل بنوع التثنية غير ان الجر تنس ايضا لتكسب عايشة
وتكسب تابع والليل تابع والليل عليه عوده حالة الضرورة مع التثنية مع ان الضرورة تنس وجودها فقط فلو كان متوقفا
لحادي في قوله ثم فتوى زرقه ما هو قول الشافعي في هذه لفظة الضرورة اليد وقد استدل على نية الكسرة في السقوط لانه
لا يمكن من اللام او الاضافة تنوين حتى يحد من المنعوت لم يمتنع وانما تنوين لراية اصل التشبيه وجعل من الكسرة
كلما التشبيه لان تنوين التثنية من الفصل فواضا اما الكسرة فهو الخان فاعلموا من الفصل فنبه اعني الحركة غير منزع
عنه وكذا الصورة الكسرة يدخل على الفصل مثل قل الحق بخلاف صورة التثنية واما تنوين التثنية فمعطى يدرخلان الفصل
على غير القياس فلا تسمية واما التثنية فالتثنية والتثنية في جميع الاضال بخلاف الحركة فان شيئا من الاضال
لا يخلو عنه ثم اعلم ان المراد من التثنية المنعوت تنوين التثنية فلا يزم مثل جوا عند من جليل غير منصرف لبقاء التثنية تقديره لان تنوينه
لم يكن يمكن بل عوض عن الحركة او الحذف واما من الكسرة والتثنية من غير المنعوت لمحصل التشبيه بالفرعين الخالصين بالسين
الفصل من جهة انه نزع الاسم بجهتين لا فاعله الى الفاعل واشتقاقه عن المصدر فاعبر تشبيه لاسم الاعراب النقص بالاسم
وهو الجوه ومن علامته التثنية فان قيل ما وجه انقصا فيكون بالثنية من بين سائر ما ينسب كالاسماء واليه دخوله فلما وجد ذلك
ان الاسم كلما يخلو عن التثنية والجوا غير منصرف التثنية في حقه الاسماء ولو اثير غيرهما لغير ان التشبيه كان غير منصرفا واعلم ان
قوله وحكمه ان لا يدخل الكسرة والتثنية على الاطلاق بل لا يدخل عليه بالقياس جهة التسمية وهو اللام والاضافة واقصر على ان
الاسماء واليه دخول حرف الجر وفيها من خاص الاسم بالقياس جهة التسمية التثنية ان ليس بالثنية لعدم دخول التثنية والجوا في بيان
اللام والاضافة كل واحد منهما يثبت في اللفظ باستحاط التثنية وفي التثنية باعادة التثنية لاسم التثنية في غير ما من خاص الاسم
فلما اقتبر ان مقومين لجهة التسمية لا غير ما في الاسباب لجهة محضة لم تعرض له وادخلها تأثيرا شرعي في بيان

ذلك فقال انما العدل كلمة اما تفصيل الاجل وعدم تحقيقها في صدر الكتاب وانما قدم العدل على سائر الاسباب لانه
مترتبة من الصفات بدو في الشرح ولم يترتب من الاسباب التسمية الى العدل دون غيره فاما معرفتي بهذا المختصر في موضوعه اما
مستغنى عن التعريف لاشتهاره بين المتعلمين وخص العدل بالتعريف لانه في تعريف المتقدمين بخلاف سائر الاسباب
حيث لم يعدل فيها فهو تفسير اللفظ اى الاسم واخراج من حقيقة اصلية الى صيغة اخرى لاسم مادة فانها باقية كما هو المتبادر
من هذه العبارة. والتفسير انما وقع في الصورة فقط فلا يرد اخذت عنه او اخر الحروف من الاسماء كيدوم فان المادة فيها
غير باقية وذكرني بعض الحواشي ان الترخيم ليس باخران الاسم من صيغة اخرى اذ قولنا باحار ليس بصيغة اخرى محارث
بل هو بعض الصيغة فاصية واحدة غير انه خذت بعضها لتخفيف ولا بد للعدل من صيغتين ولذا لا يصح في هذا التعريف على المختصر
اذ ليس للاسم الصنعتان خرج من احداهما الى الاخرى حتى يصح على ان يخرج من صيغة اصلية الى صيغة اخرى واما صيغة
المكبر فليست بصيغة اصلية للصغر من حيث ان التغيير متعادتها وان كانت اصل صيغة المصغرين حيث ان صيغة المصغر متفرقة
عليها كصيغة المضارع فانها اصل صيغة الامر وليست بصيغة اصلية لصيغة الامر اذ لا يستفاد منها صيغة اشيى كما يستفاد
هو منها وليست صيغة المضارع بالنسبة الى الامر ولا صيغة المكبر بالنسبة الى المصغر فكصيغة المكبر وان كانت اصل صيغة المصغر
بناء على ان صيغة اصلية للمصغر فلا يصح على ان يخرج من صيغة اصلية فالتعريف هذا لا يصح على التسميات النظرية
مطلقا سواء كانت قياسية او غير قياسية فلما المراد من اخران الاسم من صيغة اصلية اخران غير قياسي وهو ما بحثت عنى النحو
تعبيرية ان التكلم نحوى وكل تكلم تكلم باصطلاح فخرجت من تعريفات التعريف مطلقا تحقيقا ام مقول مطلق وخذت على وجهه لانه
عليه اذ كل مصدر يدل على فعل او مضاعف فله تقديره المضاعف فخذت اى تغيير تحقيق فخذت المضاعف واقسم المضاعف الى مقام
واحد بواجبه او نصف مصدر فخذت اى تغيير تحقيقا لانه قيد الضرورة فخرجت من الصفات او الضرورة البناء او ليس الاخرات
او تقديره عطف على قوله تحقيقا وهو ما قد رخصه من الصفات كفى على التحقيق البناء كفى في حصاره ولما روي الاخرات كانى
قطم ولا يخرج من وزن الفعل باعتبار اقلات اوزانها لان اوزان العدل محصورة بالاستقرار اى ستة مبدى فما
اكتفت من فعل ككتفت وفعل كمراد وفعل كاس وفعل كحور وفعل كقطم وليس شئ من هذه الاوزان على وزن الفعل فثبت
العدل لا يخرج من وزن الفعل اصلا اى تحقيقا كان العدل تقديره اصلا مضروب على التغير او على المصدرية ويخرج
من العلمية كمراد وفانها غير مفرط من العلمية والعدل التقديرى فانهم لما وجدوا بما غير مفرطين في كلامهم ولم يكن فيها باب
ظاهر سوى العلمية من قاعدتهم الى الاسم لم ينع من الصفات الاسباب قدر وان فيها العدل صيغته لقاعدتهم وانما انشأوا

الى تقدير العدل لاني تقدير غيره من الاسباب لاسكان تقدير العدل واشتاع تقدير غيره كما بين في المطولات
 ويحقيق الوصف كمثل قلت فانهما معدولان عن ثلثة ثلثة بدليل انهما معدولان عن ثلثة ثلثة معنى ثلثة ثلثة
 وقائدهما تقسيم امر ذي اجزاء على ثلثة اقسام ويكون القسم عليه كما على الاطوار نحو جاري القوم رجلا رجلا
 ورجلين رجلين وجماعة جماعة وكان القياس في باب العدد انهم الكثرة على واحد كل واحد من ثلثة ثلثة غير مكرر علم ان
 كثره فيقول هو معدول عن ثلثة ثلثة وكذا اعداد وموحد معدول عن واحد واحد وثلاثة وثلاثة عن اثنى عشر واربعة واربعة عن اربعة
 اربعة ولا غير ذلك جاري في اقسامه فمثلث من ثلثة على الصورت المعدول والوصف وهذا الوصف والمكان في اصله عارضا
 فلا يبدل سببا كما يحكي بعد فهمها غير عارض لعدم استعمال هذه الاعداد المعدولة في صفات فان سمي بذكر كرهت لزوال
 الوصف والعدل واخر على هذا في فهم العارضة العين فانما هي اخرى تاثير آخر معدول عن اثنى عشر فبقيت العنصرة معدولة
 اذ من الاخر فهم العنصرة ونسخ العين لانه اقل التفضيل مكان نسبي جاري في زيد ورجل اخر استناخرا من زيد في معنى من المعاني
 ثم صار نسبي غير داخل التفضيل مما لا بد من احد الامور الثلاثة الاضافة او اللام اومن ولا يجوز تقدير الاضافة لان
 اليه لا يحدث الا اذا اجاز اظهاره والاظهار منها متعسف وما يقال ان تقدير الاضافة يوجب التسوية والبناء او اضافة
 اخرى الى شكلها فهو ضعيف فانه قال ان الخش في اجمع واخراته انها عوارف بتقدير الاضافة مع كونها من هذه الوجوه
 فاذا كان تقدير الاضافة متعسفا ثبت انه معدول عن احدى الامور من اقل المعدول عن الاخر فان قيل لا يجوز ان يكون اخر معدولا
 عما فيه اللام لانه يكون كره او عارضة المكرة في قوله تعالى من ايام آخر ولو كان معدولا عما فيه اللام لوجب ان يكون اخره
 اذ العارضة ان المعدول منها اذا كان من عارضة لوجب ان يكون المعدول ايضا من عارضة فلا يجوز ان يكون معدولا عما فيه اللام
 وقيل من آخره غير لازم كما في سحر واصل المعدولين منهما لان توقيت ليس في نفسه لام التعريف ولهذا جازي وسحر للعلية و
 ذلك لك امتنع من الصورت وافتتاح كل واحد منهما في اخر العوارب والوصفية فيجب فانه معدول عن جميع فهم الجسيم وسكن السيم
 اومن جماعي وجمادات لانه جميع جملة وجمادات كانت خفية كان فيها ان يجمع على مثل كجره على عمر والكمات كما
 محضا كان فيها ان يجمع في الكثير على فعال وفي الصحيح على فعلا ذلك كصواء على محاري والحوارات ولما جعل على مثل فعلم
 ونسخ العين ثبت انه معدول عن احد ما ذكرنا ويلزم عليه جميع الجسيم ان شاء كائنته وانقوس لان القياس فيها
 انما به وتوالت ما عرفت ان الاخر من مطلقا او ما كان او ما لا يجمع على مثل فبني ان يكون معدولا عن القياس
 فيها واجب بانها ليس على ان يكون المشهود متعينا على الشدة ولا المعدل اما الوصف اذ هو المعدل بذكر الوصف

الوصف لانه موثر في بعض الاسماء العددية من مثنى وثلاث ثم اردت الوصف بذكر التانيث لانها مشتركة في الانقسام
 الى وضي وعارضى والتانيث للوصفي منها دون العارضى فان الوصف انما كان موثرا اذا كان وصفا وكذا التانيث انما يوثر العلية التي
 هي وضع ثلث ثم اردت التانيث بذكر المعرقة كونه شرطيا ثم اردت المعرقة بذكر العلة لان من شرطها العلم والعرفان
 كان التانيث بالعلية مطلقا والعرفان في سائر اقسامه كونه شرطيا ثم اردت المعرقة بذكر العلة لان من شرطها العلم والعرفان
 ذكر التانيث من شرطه فيه من العلة والمعرقة شرع في الجمع ثلث بذكر التانيث في قيام مقام سيبين ثم اردت الجمع بذكر التركيب
 لا بشرط اكلها في كونها غير ملغاة ثم اردت التركيب بذكر الالف والنون لان ما فيه الالف والنون لا يندرجان شيئا مركبا لانهما
 من التركيب بين الزيادة المذكورة وبين التزييد عليه ثم لم يبق من الاسباب الا وزن الفعل اخره بالذكور ضرورة واذا عرفت ذلك فاعلم
 الوصف في عرفت الفاعل جازم في ذلك يدل على معنى في مقبولة وجازم معنى كون الاسم والاعلى ذات باعتبار معنى هو المقصود وهذا
 هو المعنى به منها فلا يخفى مع العلية اصلا وصفا كان الوصف او عارضا كونهما متضادين لان الوصف يقتضي العموم والعلية
 تقتضي الخصوص وسواء في شرط الوصف في منع العرف وهو في لغة الطائفة وفي الاصطلاح ما يترتب عليه الشيء ولا يكون منه
 والكون ما يقوم به الشيء وفيه بدونه والفرق اعلم منها يطلع على الشرط والركب جميعا ان يكون وصفا في اصل الوضع اي الاصل
 الذي هو الوضع فالاضافة بيانه لا يعبرى عليه الوصفية بعد الوضع استعمالا سواء كان ذلك الوصف الوضي باقية او بالاضافة
 وبغيره ان الشرط ان يكون لا يكون وصفا في العلم عند سبويه وان يكون زائلا بالعلية عند الفخاش واذا كان شرطا لكون
 ان يكون في اصل الوضع فاسود وارقم كل واحد منهما غير معرف وان صار في الاسود والارقم ايمن عطية في الاستعمال اذ لا يكون
 اسم لحيمة السودة والحيمة مطلقا فهو من غير معنى الوصفية لكن يخرج منها بالعلية لانه قد اقبل في مفهومها الاتصاف كذا
 حال ارقم فانه اسم لحيمة التي فيها سواد وبياض والحيمة مطلقا كالشعر به بارة الكتاب لاصالتها في الوصفية لتبديل المفعول في معنى
 انما كان سوادا راقما غير معرفين كونهما عاكسين في الوصفية لانها مفعولان للصفة في الاصل ثم صار عاكسين بعد الوضع فكانا عاكسين
 في الاسمية فلا يخفى عليه الاسمية العارضية في الاستعمال عن الوصفية الاصلية فها من غير معرفين لوزن الفعل والوصف الاصلية فقلت
 كيف يميز وزن الفعل في اسود وهو شرط بعدم قول الماء واسود قابل للماء حيث جاء في التانيث الحيمة الاسودة قلنا جبرة لقبول الماء
 اذ لا راد بعدم قوله الماء بعد الاعتبار الذي يمتنع من العرف واسود مشتق من العرف باعتبار الوصف الاصلية وهو بهذا الاعتبار لا يقبل
 الماء اصلا حيث جاء موثرا بذلك الاعتبار على وزن سوادا فاقبل الماء باعتبار الية الاسمية العارضية وهو بهذا الاعتبار غير مشتق من
 العرف وارجح كان في ررت بمسوة اربع معرفت من مائة مسوة ووزن الفعل لعدم الاحاطة في الوصفية لتبديل القول معرفت من

انما كان اربع منها مفعرا لعدم احاطة في الوصفية لانه من اساء العدد وهي موصوفة لغير الوصفية في الاصل والى التي في اربعة
 ليست الثانية بل هي علامة لتذكير المراد بانها وان كانت غلبة وان كانت شرط وذل الفصل الثاني من العرف متفق في اربع عوالم
 بقوله الثاني ونحوها فليعلم ان الثانية الحاصلة في المفعول دليل قوله وكذلك المعنى وانما حصة الثانية استرا من الثانية بالان
 فانه موثر في منع العرف بالشرط العلية لان اشتراطها لزوم ما هو في صدر الزوال كما يأتي والثاني بالاعت لازم لوضع الكلمة
 معها فلا حاجة الى اشتراطها بشرط اي شرط فانه الثانية في منع العرف ان يكون علما ان شرط ذلك في الثانية يلزم بالعلية
 التي هي وضع ثمان في منع العرف فاعلم ان شرطها لزوم في سبب منع العرف ولم يشترط في سبب البناء الذي هو اقوى
 من منع العرف في كونها في الاصل في سبب الاحواب بالكلية ان من سلب الجود المتعين قبل يكون سبب البناء قويا حتى يكون موثرا
 الفزادة فبجانب منع العرف لضعفه في كونها موثرا بعد ان حاصرت واما طفت في هذا الوجه وجدت فيه نوع من ذلك لان
 افلام يؤول الى اشتراط الماحضة في سبب منع العرف والبناء اس كونه اقوى منه في انه غير الاصل ولذا قال بعض الفضلاء في وجه
 الاظهر ان صحة البناء هو الاصل في الالفاظ والاحواب عارض عليه بعد ان كبر فيقول اللفظ الى امله والسبب ضعف فبجانب منع
 العرف فانه عارض في الاحواب فلا يخرج من امله وهو العرف السبب في لان العود الى الاصل اسهل من الخروج منه بشرط قوة
 السبب للخروج دون العود فاعلم ان شرط العلية لزوم الثانية مطلقا فالثاني قد يكون لازمة كقاعدة ومنقادة
 ومعاينة لهذا القيل للامتناع ومعاينة بهجرة فلو لم يكن لازمة لكانوا امتناعا ومعاينة قطب الورد واليا بجملة مثل الثاني
 اصل منها الفرق بين الذكر والموت ولا يحجب لهذا المعنى الا غير لازمة فلو لم يكن لهذا المعنى غير متغير عليه من اشتراط العلية
 لكان يلزم ان الثاني في اصل منها غير لازمة واعرض عليه بان لزومها لاجل العلية الغير لازم غير هذا المعنى فيجب ان لا يعتبر
 فلو دلي ان يبطل لزوم الثانية بجملة كقاعدة فانه غير مخرج للعلية والثاني في الفطري ذلك اي مثل الثانية بان في اشتراط
 العلية الثانية المعنوية الا ان العلية في الثانية هي التي لا يجوز من العرف وفي الثانية المعنوية التي لا يجوز من العرف
 من حيث ولا آخر كما اننا لا نرى في المتن ثم المعنوية ان كان ثانيا ساكن الاوسط غير المحجب بجملة اي حرفت ذلك المعنوية وانه كما
 ترك حرفه كقاعدة فانه غير مخرج لاجل العلية اي لاجل ماحضة الخصة بعد السببين الذي هو في هذه فبجانب ثمانية ويجوز تركه لوجود
 السببين فيه وما العلية والثاني في المعنوية ولم يجب لانهام شرط وجوب ثمانية ولكل ثانيا ساكن الاوسط بالوضع لوجوب
 وذلك لان الكلمة اذا كانت موصوفة بهذه الامور تكون في غاية الخفة وهي نظام احد السببين الذين في علمهم السبب واحد
 فيها والسبب الواحد لا يمنع من العرف فلم يجب من عرفة ولهذا لا يشترط لوجوب ثمانية المعنوية في منع العرف وجود واحدة الامور
 الثلاثة

الفلكية هي الزيادة على الفلكية وتتحرك الاوسط والجمجمة فيخرج الفلكية فيقول احد هذه الامور الثلاثة من الفلكية المذكورة اما نقل الى
 والتحرك فواضح ان نقل الجمجمة فلكيا من العجز فيقول على العكس والادى وان لم يكن المعنى فلكيا ساكن الاوسط غير المعنى يجب منه
 اى منسب المعنى عن الصفات لان متعادله الامور الثلاثة متباعدة وجزءها هو شرط وجوب تأثير المعنى في منسب الصفات فيه هو
 الامور الثلاثة اعني الزيادة على الفلكية وتتحرك الاوسط والجمجمة فيجب منه لوجودها سببين مع وجود شرط وجوب التأثير في منسب الصفات
 احدهما الامور فاما هو منسب البعض وذهب سيبويه والمبرد والزيحاج الى عدم اشتراط وجودها باختلف الفلك في الساكن والوسط
 عن الصفات وان حتى تذكر كزيت فانه غير منصرف للعلية كونه وانما منسب المعنى مع وجود شرط وجوب تأثيره وهو الزيادة
 على الفلكية وسبق فانه غير منصرف للعلية لعلية من طبقات النار والثاني ان لا يكون وجود شرط وجوب تأثيره وهو شرط وجوب
 ان لا ينافى الى ان لا يتحرك ويجعل من كونه في جواهره وترك واما وجودها فغير منصرف للعلية لغير منسب المعنى والثاني منسب المعنى
 مع وجود شرط وجوب تأثيره وهو الجمجمة ان يثبت الحاصل بالالف للمعقود ككل ذلك لالف الحمد وذكرا منسب من الصفات
 البتة اى بالبتة وخالصهم من قديم في امتناع الثاني من الصفات من الصفات لانها لا تفيد المقصود على المقصود ثم على
 انما هو من الصفات وحده بقوله لان الفلكية اقرب مقام سببين الا صواب ان يقول ان الثاني من الصفات بالالف لان اسباب
 القام مقام سببين هو الثاني من الصفات لان الفلكية اقرب مقام سببين لانها لا تفيد المقصود على المقصود ثم على
 لا يتحرك فيها مجال مكانها فاما ان لا يكون مقام سببين واما ان لا ينافى في الاصل عارضة فلا تقوم مقام سببين فان
 حاصرت لازمة بالعلية نظر وضما في الاصل لا يلبس حد الفلكية التي وضعها على القوم ولقد اشياء لا ينصرف بالافتات
 في الاصل اشياء بالباين على وزف النصيب احدى باينين تحضرا او اصل فيجب ان لا يحدل ما قيل فيه اما المعقود اى المقصود
 ولم يرد ما يقابل الفلكية لان السبب هو التعريف دون الموقد بمعنى الاسم الذي وضع بين يديه الا انه لا يحرى في الاجمال ذكر المعرفة ذكر
 في التفسير لفظ معرفة اى منسب المعنى من الصفات في منسب الصفات وتحتج مع غير الوصف في سببية الالعلية فاما لتفسير غير العلوية
 من الصفات في منسب الصفات لا تهاضه هي العلم والسمو والمهم والمعرف بلام المقصود الصفات الى احد اسمنى واما معنى العلوية في
 من الصفات اما تعريف المضم والمهم فلكان المضم والمهم لانها منسب الصفات وباب غير المضم من الصفات واما تعريف المضم
 بلام المقصود الصفات الى احد اسمنى فلكانها منسب الصفات في حكم المقصود على اختلاف القولين بما جرى ان لا يحيل المقصود
 غير منصرف واذا اطلق هذه الاقسام فبين ان التعريف لالف منسب المعنى هو العلوية لا غير هذا وذهب اليه جمهور النحاة وذهب بعضهم الى ان تعريف
 المهم المقصود عن الاضافه كناية بلفظ اى منسب من الصفات فلكانها بان اية منسب من الصفات كناية عن المقصود الا بهاى وعند البعض

هي كوة منصرفه وذو سبب فيهم الى ان تعريف التوكيد كما في الجمع متبر في منصرفه فالله بانده غير منصرف لوزن الفصل والتركيب
لانه وضع تلك المعاصرات بلا علماته التعريف ولم يثبت الصريح الى الذين الترفيع حيث اقتصر العلية في التعريف المعبر في منصرفه
لان الحق رحمه الله هو مذهب الجمهور في جميع غير الاصل اما المجتهدي كل فانه خالف العرب من الروم ورومان وفارس وغيرهم واختلفت
في وزن الاسماء اما المجتهدي فذهب قوم الى انها لا وزن لثبوت الوزن على حرفة الاصل والزايدة وانما يعلم ذلك باستحقاق وجه
فيها وذهب قوم الى انها وزن ولا يخفى ضعفه فلا يمكن معرفتها بالاذعان بل تقرر باصرونها مخالفة ابنه كلام العرب ومنها ترك
الصرف في اعلامها ومنها جحدتها ومنها جعل الصلابة والجمع في كل كصبر وهو ما يتبع فيه الماد والجمع ومنها جحدتها الزايدة في غير
ومنها اجتماع القاف والهم في انها لم يجتمع في العربية الا في القيس وهو الجمل ومنها جحدتها الزايدة للعلل نحو صفة ومنها ان يكون فيها
حرف البسطة كالكان والهم والباء والهم والزايدة اقصر اربع على شبه الحجة ايضا كعد علما فانه غير منصرف عنه للعلية وشبه الحجة
لانها ليست بالابحري حيث ان لم يكن لذي الاصل وغيره ان الاعمى لا يشبه العربي في شرط اي شرطه في منصرفه في منصرفه وذهب القسري
الى انه شرطه في منصرفه فالتسا في ذلك الاوسط كمنوع عنه من عند في جواز الامر ان يكون علما في الحجة لانه لو نقل الى العرب من غير
كونه علما في الحجة لاعتبرت العرب عليه الحكم كما اعتبرت على انهم من ادخال اللام والاضافة والتثنية فيضعف الحجة عند ذلك فيصير من
حسب منهم لم يكن ما غانم الصرط والاضراض بها بان ياليس شرط الحجة بل شرطه هو ان يستعمل في العرب الا علما سواء وجد
علما في العرب او لم يوجد قبل النقل اليهم الا ترى الى ان قالوا غير منصرف من انه لم يوجد علما في الجمع بل وجد احسن من الجيد ثم صار
علما في منصرفه العرب بعد النقل قبل استعماله حسب ما عرفه بان المراكمة علما في الحجة اهم من ان يكون علما فيها حقيقة علما وما يكون علما بعد
النقل قبل الاستعمال يعني الجيد فهو علم فيها علما وزايدة على ثلثة احرف كما يراهم فانه غير منصرف للعلية مع وجود الزايدة فيه
وكذا ابراهم وابراهيم من لغات ابراهيم لا يضر فان لوجود بشرطين فيها او كما ياتوا في الاوسط كشرطه انين الحجة والاسم
علقه فانه غير منصرف للعلية مع وجوده في الاوسط فانه واما اشتراط الزايدة على ثلثة احرف او تحرك الاوسط مع العلية في الحجة
لان الاسم اذا كان ثانيا ساكن الاوسط يكون في ثانيا ثلثة احرف منها ان تعارض احد اسبعين فمات ثانيا ثلثة احرف قد اعتبرت
الحجة مع فقدان هذا الشرط في ما وجد كما عرف فلم يكن منصرفا منها بدون هذا الشرط لا نقول اعتبار الحجة فيما عرف انما هو ترتيب
اسبعين حرفين وثلاثة احرف من حروف السكون ولا يلزم من ذلك اعتبارها سببا مستقلا في الحكم او اسمي به رجل منصرف
انما تقرر على شرط الاول لكون الحكم منصرفا من العلية انما يلزم من كونها علما في الحجة وقدر منصرفه انما تقرر على شرط الثاني
فيكون نوع منصرف السكون الاوسط اي عدم كونه متحرك الاوسط ثم تحرك الاوسط انما يثبت في الحجة عند بعض الضميمة وهو اعتبار المعصوم في

والشيخ ابن الجاجب واليهما الجوهري حيث قال ولو لم اسم منصرف مع الحجة والتعريف وهو سبب يوجب دكثرة النسخة الى ان نكرما
 غير منصرف في التانيث لغيره مقام السادة علامته ولا علامته للجمع حتى يسد بها العلم ان جميع
 الانبياء عليهم السلام لا منصرف الاسمي ثلث منها عربية وهو محمد وصلح وخبيب واربيعة عجمية وهي نوح ولو لم كان وهو وحشيت
 كونهما سابقا على العرب والامامية فالحال ان اسماء النبي عليه السلام غير منصرف للتعريف والحجة والحال ان الحجة هي التي يخلو بها فالت
 سمي بها لم يغير للتعريف وشبهه النبي التانيث وان نكرت حرفت فزادها فلي من وصيت راسه اذ علقه بالموسى فقال
 السكاكي في محمل من ماس يارس اذا تفرقت عيسى في العربية فلي من عيسى وهو الياءن يكون الف التانيث فلا منصرف معززة ذكرا او لانها
 فيصرف نكرة ولا منصرف معززة وتخيلا ان يكون عجميا فلا منصرف للتعريف والحجة قال الجوهري عيسى اسم مجزى او سري او على العبرين
 فصح العبد ورايت العبد ومن مرثا لعبد وارجاز الكوفيين ضم العبد قبل الداو كسر اقبل ليار ولم يجوز البصريون ويا جرج
 ان اخذ من ايتت الاراي التميم حرف ومن اشتبه لم يعرفه ذكر ايامن جلا على نظم ومن شئت من ذكرت بطن العصى اذا انشأ انفر
 للتانيث ولا منصرف معززة ذكرا اما الجمع المراد بهما معناه الوصف لا معناه الاسمي الذي اقبل المفرد والشي فانه جاء كالمرقة منصرفا
 بين الاسم والصفة وهو اعلم من ان يكون حافي الحال او في الاصل ومن ان يكون مجزا حقيقة او متعديا واما نحو ما نسي فليس الجمع لا في الحال
 ولا في الاصل بل هو مفرد محض وانما وانما الجمع هو دائن وهو لفظ آخر فلا يحتاج الى الاقرار مع شرطه اى شرطه ان يشرط ان يشرط في من احسن
 وهو الاظهر واما قبل ان يشرط فانه مقام اسبين فيبعد عن القصد ان يكون على معنى صيغة منتهى الجموع اى على صيغة انتهاء الجمع
 فان المنتهى مصدريه وقد خيفت الى فاعلة اعني الجموع والضميمة هي البنية الماخذه من مجموع الحروف والحركات والسمات وهو اى
 الجمع الذي يسمى صيغة منتهى الجموع وما ذكر من صيغة منتهى الجموع ان يكون فيه بعد الف الجمع حرفان كجاء جرت مشدود اولها
 مدغم في الثاني كدواب اوله اوت او طها ساكن كعصايج تنو اجمع حركة لا مثله المذكورة او ترين كالكا لبيد جميع كلب جميع كلب وان اجمع
 جميع افهام جميع فم غير قابل للبار نحو صوب على ان خبر اخر يكون الاول او على ان حال من ضميره او مرفوع على ان خبر متبدا اخذت من الجمع
 حاله اى ذلك الجمع غير قابل للبار والمرداد بها تاء التانيث اى غير قابل تاء التانيث وانما اطلق عليها للها وانها تسمى حاله
 بانها لا تشكل نحو نوره واحدا فانهم فرع على بشرط الثاني في قولنا صياطة وفرازة وما شيعها مما كان على صيغة منتهى الجموع فاعلم
 كل واحد منها منصرف لقبولها الهماء لان هذا الجمع عند قبول الهماء يصير شيا بها بالمعروف في الزنة فان صياطة وفرازة يشبهان الكرامة
 والعطافية في الزنة فيدخل في قوة جمعية فزاد فيهم مقام اسبين ولذا اشترطوا في غير قابل للبار فان قيل انه التاء الزائدة فلا في
 بها انما فلم كل لها اثر في التغير لا وزن وانما لم يورد واما لانها اشترطوا في غير قابل للبار وجعلوا فيها اشترطوا في غير قابل للبار وجعلوا فيها اشترطوا في غير قابل للبار

التفسير مفسر على انه مصدر قديم ايضاً اي رجع رجوعاً والاسم رجع الحوام رجوعاً الى ان الحجة كالتأنيث بالالف تالم مقام
 المسبب من الحجة وانما ان يجمع مرة اخرى مع الكثير يعني ان كونه جمعا بمنزلة سبب واحد كونه على صيغة نفي الجموع اي على صيغة
 لم يكن صيغة مع السلامة من ان يجمع الكثير مرة اخرى بمنزلة سبب انفي سببان فقام مقامها بذلك عند المصراع
 لانه اعتباراً بانه اي بعض النحاة من انه لا يفتح بجمع الكثير مرة اخرى صار بمنزلة ما صح من ان يفتح اليك لا تزال تفتح اليك التي هي
 في المثال في ان يفتح الكثير الذي هو في صيغة واحدة كسبي بصيغة نفي الجموع ويجوز ان يجمع مع السلامة لا تفتح صواب مع
 صاحب على صوابات فانه لا يغير الصيغة من فم جلت شرطاً لكون صيغة موصوفة بالازم والعيان عن قبول التغير من الكثير والتغير
 التورث قبل ان تالم بالجمع مقام السمين لغو حيث لا يغير في الاحاد واليه ملل ان تفسر حيث تعال في الفصل ونزلت الزنة التي
 الواحدة لها منزلة جمع ثان وثلاث اقسام للجمع مرة اخرى مع الكثير شبه الالهي في انه لا يجمع فلا يغير الجمع وشبه الالهي وقيل
 لالم يجمع لا يغير في الاحاد وشبه الالهي فلا يغير الجمع وشبه الالهي اما التركيب هو ان يجعل لكمان او اكثر كلمة واحدة بدون حرفية
 احاداً بغيرين فلا يلزم ان يجمع ويصير وصاربه اذا سمي بها فان كل واحد منها مركب من حرفين سواء كانت الكلمة من سبعين او مائة
 وقيل ان شئت فقل شرط اي شرطاً لا يغير التركيب من الصرف ان يكون كلاماً لانه لو لم يكن كلاماً لكان ذلك التركيب في معرض الزوال
 والتركيب ان يكون من غير اللفظ الصرف اذا كان لانه لا يتحقق كونه لانه لا يكون كلاماً فوجب ان يكون كلاماً وقيل لتحقيق سبب الاحاد
 نظر لان يروى انه لا يفتح بين التانيث والجموع التركيب والالف والمزود في الاسم في الاشتراط لخلل شرطية في التركيب
 بعد ادون انما الحكم على انه اذا سمي من حيث يملك لزم ان لا يكون السبب الاخرية العلية من ان سبب الثاني يصح ان يكون التانيث
 به اضافاً او انما اشتراط عدم كونه باضافة لانها تفسر لغيره لغيره منصرفاً او في حكم على اختلاف القولين كما اشترنا اليه من قبل في الاسناد
 انما اشتراط عدم كونه بالاسناد لان الاعلام التي يكون فيها الاسناد محكية لا يستقيم فيها الاعراب ومنع الصرف مما تفسر عليه
 ولم يحضر صرحاً من تركيب يكون في ذاته صوتاً كسبويه او متفرداً بكونه عشر لان الاقتران من الاسناد في اخرها منها من حيث
 الاليل وانما اشارت الى الاحكام وهو ان هذا التركيب منه جملة على معنى على حاله في الاصح وحرر في غير المصحح ولا يبعد
 ان يقع قولاً لكمان في تفسير التركيب بخلافه من سبويه لانه تركب من كلمتين صحت في الصيغة ليس بكلمة وقولاً بدون حرفية احاداً بغيرين
 به من غير عشر لان حرف العطف جزاءه بحسب الحال وقد حجاب في سبويه فخره عشر على لانه قد اكتفى به بما حصر به فيما بعده من ان
 ذلك من باب النيات فيعلم به غرضه من التركيب المورث في منع الصرف لخلل الاعلام التي يكون فيها الاسناد فانه لم يصحح كونهما
 منبئية اصلاً فاختار فيهما كسباً فانه لا يغيره من العلية والتركيب لانه تركب من جملتين وبك والجمع اسم مذكر كسري ثم

ثم جلا علامدة بان اسم من غير ان يراو فيها نسبة اضافية او اسماوية او غيرها الى الحال وذلك في الاصل مخلفات عبد الصمد
 علما فان قد اريد بهين جارية نسبة في الاصل وان كان شدة التركيب المانع من الصرف ان لا يكون باضافة ولا اسما وفيه امد منصرف
 كون تركيبه باضافة وشاب قرنا بمعنى كون تركيبه بالاسماء وهو لقب امرأة لغير امرأة قرنان اي صغيرتان وفيه شاذ في ما
 اى اصبحت صغيرا اسميت به لانها كانت كذلك الملائك والنون الزايدان خلف النواة في اتميل يوتران في منصرف الصرف بنت به
 النوني بنت ام بالثابتة قد سب البصريون الى انها يوتران في منصرف الصرف بنت به النوني في مثل جواريت كونهما زيدا معا
 ومجئها بعد استيفاء الحروف الاصيلة وعدم دخول تا والنون عليها واستوائهما في الزنة وبما هما في الصغير واختلفت صفتي
 المذكورة الموت بينهما وكون الاول منهما الفا هي العلامة للاختلاف على الاصح وهذه اسميتا مضاعفين وميتا زائدين لانهما من الحروف
 الزائدة هي حروف هويت اسمان اولاهما زائدتان في الكلمة وليسا اصليين فيها وذهب الكوفيون الى انها يوتران في منصرف
 بالذات من غير نظر الى شئ آخر لان الزيد فرع على الزيد عليه ثم يكتفون في اتميل لقولهم مقام اسبيين كانت النون اسم منهم من قال
 نعم ومنهم من قال لان المشبه ومن المشبه به التماس اي المالك والنون الزائدتان في اسم الاسم قد يقع على ما يقابل الفصل والفرق
 وقد يقع على ما يقابل اللقب والكنية وقد يقع على ما يقابل الماهل وقد يقع على ما يقابل الصفه وهو المراد به هنا فشرط اي شرطان
 اوله والنون في منصرف شرط الاول والنون في فروع الكناية باعتبارها سبب واحد ان يكون علما يستحق من بابها النوني
 الثاني من حيث استلغ دخول النون عليها نحو سعدان وسعدانة ومرجان ومرجانة كمرجان وثمان فابناء اسمان علان وغيره
 والاية والنون الزائدين دائما وروايل يعلم ان اوزا مختلفة فتران كمرور الفا وثمان منصرف الفا ومعنى ان يورد مثالا
 ثانيا منصرف كسبيلان لوجوده في الاسماء واذ كان شرط الاول والنون الزائدين الى التامتين في الاسم كان علما فساد اسم بنت
 في البداية منصرف لعدم كونه علما بل هو اسم جنس ثم قوله سعدان مبتدا وقوله اسم بنت مرفوع على انه بدل من المبتدا او خبره ومنصرف
 خبر قوله او مرفوع على انه خبر مبتدا اي حوت والجملة متعقبة ويجوز ان يكون اسم بنت منصوبا على انه حال من المبتدا وقد صرح بجوازه
 ابن مالك ولا غبار عليه فاعني وعلى انه حال من غير منصرف وانما نصيب على ان يحمل خبر الحان المحذوف فيصير صحيح لان حذفه فيا كسبيل
 وقوله نادر وكذا نصيب تقدير اعني لانها صفة بمقام المحدث والاذم والترحم وتبنيتها لتصوره بها وانما تناسى الالف والنون الزائدين
 في صفة بشرط في منصرف الصرف ان لا يكون مؤنثة اي مؤنثة ذلك الوصف علما لاستحقاق من بابها المذكورة باسمي تانف ككون
 بفتح الفا اسم صفة فيصرف للوصف والالف والنون الزائدتان مع انهما ذكرانه ولم يورد في الصفه اسم لا واحد هو غير
 الفا لان مصغرم الفا من الصفات كمران مؤنثة مرانته باناء فيكون مصغرا نقضا وكسور الفا لم يورد في الصفات وازا كالكلا في

الالف والنون الزائدين في الصفه بان لا يكون موزنة خلافة فتداني خضرت لوجود ندانته هذا اذا كان المراد بالاندان الزديم
 وهو المعاشرة وانما اذا كان المراد به فناءهم وهو المضطرب فموزنة ندى لاندانته فيكون غير صرف النفاذ وكذا احسان بل جعل
 من الحسن بمعنى فربى خضرت لانه على نفي الحال وان جعل من الحسن لا يضر لانه على وزن فعلان واما وزن الفعل اضافة الوزن الى
 الفعل فينلس اضافة العام الى الخاص بمعنى الام لجرد الاختصاص كذا في ذلك زيد اخو عمرا واولاده اوساده من الافعال
 التي لا يرد بها الاختصاص بل يرد بها مجرد نسبة ظاهريه لا يقال لافاندة في فعل الخبر هو قوله لشرطه اي شرطه بالشرط والشرط
 في منع الصرف ان يخص بالفعل لان اضافة في قوله ذلك الفعل بمعنى العام فيكون المعنى واما الوزن الخاص بالفعل في شرطه اختصاص ذلك
 الوزن بالفعل مخو ضرب بالتخفيف والتشديد على صيغة الاخرى المحمول وتستمر على صيغة الماضي المعروف من التسمية فانها
 وزان فعلان بالفعل اذ اسمي بها رجل فغير مضارعين للتعريف ووزن الفعل واذ اسمي بها امرأة فلا حاجة لها الى اعتبار وزن
 الفعل وينبغي ان يكونا مجردين عن الضمير مستلكن والا كانا مجتدين والظاهر ضرب على صيغة الاخرى المحمول لانه لو سمي بخو ضرب
 محمدا كان خضرا من اكثر النفاذ خلافا لعيسى ابن عمر والسففي ولا يوجب شي من اذان الفعال في الاسم المنقول من الفعل
 الى الاسم في اللغة العربية كما راعى العجمة الى العربي كشم وهو اسم بيت المقدس وقبح وهو اسم جنس قبيل الذي يصنع به
 لو سمي بها انتفاع من صرف للتعريف ووزن الفعل للتعريف والعجمة لان شرط العجمة ان يكون طاء في العجمة وهما اسم جنس فيها
 وان لم يخص اي وزن الفعل اي بذلك الفعل فيجب ان يكون في اوله اي اول وزن الفعل احد حروف المضارعة اي الحروف
 التي صار الماضي زيادتها مضارعا وهي حروف ايتن فاعلت ظرفية الاول لاصح حروف المضارعة كيف يستقيم لان اول احد عين
 حروف المضارعة فلازم استواء الحروف والمضارعت قلت لا يلزم ذلك لان منها محرم وخصوص من وجب فان احد حروف المضارعة
 قد يكون في الاول وقد لا يكون فيه وكذا الاول قد يكون ذلك الحرف وقد لا يكون والاعم يجوز ان يكون ظرفا للاختصاص وانما اشتراط
 في وزن الفعل الموزن في منع الصرف اختصاصه به او مجرد حروف من حروف المضارعة في اوله اذ الميزان لخصا يحصل جهة الفرعية
 فاعلت بالحق في جعل وزن الفعل المطلق سببا في منع الصرف وبيان شرطه ما يشهد وكان الاظهر ان يجعل الوزن الخاص سببا له
 لما يقتضيه الى شرطه ما يشهد ان الفرعية لا تظهر الا بما لا زيادة نسبة الى الفعل لان الاصل في كل قسم ان لا يوجد فيه ما لا يزيد
 نسبة القسم اليه انما فاضل ذلك قصد الى رعاية التمييز بين الاسباب في كون كل منها موزنا بشرطه وان كان الاصل في كل قسم
 ان لا يوجد فيه ما لا يزيد نسبة الاخرى اليه لان الاصل فيه ان لا يوجد فيه ما لا يزيد نسبة في القسم الاخر لان التمييز بين
 التمييز للمعاني فانية التمييز ولا يرد عليها اي في الصيغة لوزن الفعل الهاء اي للقاء بالوضع على يرد نحو اسما وباعتبار دخول التاني

في تأنيده اذ دخل النار قبل ان يهل عليه الاسم لا بالوضع ويقاس وضدان يكون موضع على سواء والى هنا سبقت الاشارة
 في بحث الوصف وانما اشتراط عدم دخول النار في هذه الصورة لوزن الفعل لانها لو دخلت فيها لم يزد خروج الفعل عن كونه من
 الفعل لاختصاص النار بالاسم فلم يتحقق ثبوت الفعل كالحمد فيترك واجب وزجس وانما قولهم نعتهم بغير قول الماء في زجس
 خلاشكس به لانه غير علمية فاقطعت ان زجس لفظ اجمعي فاجب شي على زيادة الوزن في عدلان النحاة يحلون لفظ المنقول الى
 النعم في زيادة حوت من حوت وامامه بمنزلة اللفظ العربي ولذا قالوا الوزن في زجس زائدة مقصد وان ذلك لانه لو اخذوا الفعل
 منه لقلل زجس بخلاف اسمي رجل فاشك في انه لم ينسج من الصرت لانه يوصف في الاسم فعمل مثل جبره لكونه زائدة وافا كان
 عدم دخولها في الصورة الاخرى لوزن الفعل فعمل هو العمل القوي على العمل واسم صرعت مع وزن الفعل والوصف الا على
 لدخول الهاء في ثناء كقولهم اي العرب لنا في القوي على العمل لا يتركب لانه اذا ادى اسمي رجل ميل كان غير صرعت لانه غير قابل للهارج
 واعلم ان الازدواج على اربعة اقسام احدها مختص بالاسم كقوله قتل وهو دابل وعن يمينه ويمنه على الاربعة ما بعد الفعل والآخر
 باجمعه والتسمية به لا يوزن الا في ان يكون شرا كباين الاسم والفعل من غير ترجيح احدهما على الآخر خوفا من عدم تحقيق ودرج
 وضارب امرا وهذا القسم ايضا لا يوزن التسمية به الا عند معنى ابن حجر واستغنى والاثبات لمختص بالفعل كشرو وقربه بوجوب
 والظن وامر واهما وقطع واخره شين والاولى ذوا سلفي واخره جهم واخره لا عبرة لدلله بديهية شبهة بان محسنة ذوه
 والاربعة ما في اوله احد الزوائد الاربعة نحو احمد واحمر ونبيه وقيل وكلهم هذا القسم حكم المختص بالفعل في منع الصرت ثم لا يفرغ من
 بيان اسباب منع الصفات في بيان ما يندل تأنيده الاسباب منه في الافعال واعلم ان كل ما ادى اسم غير صرعت شرطية
 العلية وهو الموزن باقواء والمنه والعمرة والتركيب الاسم الذي فيه الالف والهمزة الزائدتان او كل ما لم يشترط فيه ذلك
 اي التعريف العلي واجمع سببا موزنا سبب واحد اي سببا آخر فقط هو من اسباب الافعال المعنى انه وكثير ما يصير بالافعال
 تزيينا لم يلفظ كانه غير اشتراط محدود اي اذا لم يشترط العلية في الاسم لم يشترط العلية اجتمعت مع سبب آخرية بالسببية فقط اي
 فانه من التي تشترطها لا يجوز اي ذلك الاسم لم يشترط العلية التي لم يشترط العلية اجتمعت مع سبب آخر فقط هو العلم المحدول
 ووزن الفعل بالعلية اجتمعت معها موزنة بحيث اتفق العمل والعلية وهو لوزن الفعل بالعلية مع انها ليست بشروطها بحيث
 اتفق ثلث واحمر دون العلية ثم احمر زبادي من مثل مساجد وعلو وعلو اسمي بها فان العلية فيها ليست بشرط ولا سبب لان
 اتقاها من الصرت انها لا بل الجح لا تصح ولازم التانيث لان الدال على الجمعية والتانيث لم يلفظ تحقيق به العلية وقبلها فمختلف
 النحاة في تأنيث العلية مع الدال في اسم كان غير صرعت قبل العلية ككثرت وكثرت نذهب كثر النحاة الى ان الصرعت لان العمل تانيث

للوصف وقد زال الوصف بالطرية وذهب جملة الالاء بالعدل الاصل وانه الشئ الرضي وانما يسمى به من حيث آخر
 وجع وانما اهلها والكوفون حرفا ولا خلاف في تأثير الطرية بالعدل وانما الخلاف في زوال العدل بزوال الوصف اذا كان
 زوال العلم بالمسمى به او بالصفة المشتهر سواء به في فعله على ما يخص بالكونات من كل رب ويجب ان يعلم ان المراد بالتكثير هنا التكثير لا
 انما انما ويل لا يصير كونه حقيقة اذ الكثرة الحقيقية لا يوضع لغير من لا اريد به غير من جازاه فتلك الاسم الذي شرطه الطرية اذا
 اجتمع فيه سبب آخر من تكثيره وبذلك الخلاف انما يكون عند المصنف والشيخ ابن الحاجب والا فالخلاف اتفاقا على ان كل فعل التفضيل
 المستعمل ان اذكر بعد التسمية دخلت سببويه والاشئ في مثل معرفة التكثير مشهور انما في القسم الاول اي ما حصل الصفة عند
 التكثير في الاسم الذي شرطه الطرية طبقا والاسم اي ذلك الاسم لا سبب اي بلا سبب موثرا لعدم المشروط
 عند عدم اشتراطه على سبب وبما في القسم الثاني اي ما حصل الصفة عند التكثير في الاسم الذي لم يشترطه الطرية ويمكن فيه
 سببا بخلافه انما في ذلك الاسم على سبب واحد وهو العدل او ذلك الفعل واسبب الواحد لا يمنع الصفة ثم انما في المثالين
 ترتيبا وتكثيرا بقوله تعالى في مثال المرتبة بان ما جاز في قوله بالتزوين وعند حرفه بالتكثير طرأ آخر بالتزوين اي واحد يسمى بطرية وتسمى
 هذا التسمية الثانية المعنوية والجملة والتركيب بالالف والوزن الزائدين في الاسم وتقول في مثال العلم بالعدل جازي عمره بالتزوين
 وعند حرفه بالتكثير عمره بالتزوين اي واحد يسمى بعمر في العلم مع وزن الفعل احمد بالتزوين وعند حرفه بالتكثير احمد آخر بالتزوين اي
 واحد يسمى بـ احمد في العلم بالعدل بالمسمى به في مثال العلم بالعدل بالصفة المشتهر سواء به في حاتم فقيته اي رب جواد فقيته
 وكل ما لا يصرف من منصوب بالعلم على الكل السابق لانه منصوب على اسم ان و مرفوع بالابتداء اذا اضيف ذلك الاسم
 الغير المنصرف الى اسم آخر او دخل الالف واللام ودخل الكسرة كرت باحدكم مثال غير المنصرف الذي اضيف في ذلك الكسرة ومرت بالالف
 مثال غير المنصرف الذي دخل الالف واللام دخل الكسرة وانما دخل الكسرة على غير المنصرف بالاضافة او دخول الالف واللام عليه لانها من
 صفحات خواص الاسم كونهما قومان جهة الاممية وسببه انه عرضت بتا الفعل فضيف تأثير شبهه بالفعل كذا قالوا داود عليه السلام
 ودخل حرف الجر من صفحات علامات الاسم ايضا كاحرفها فاجد انقصا من الذين العلمين بذلك اجب بان الاضافة واللام انما يكون
 من صفحات العلامات كونهما من غير في الحفظ والمعنى كما مر فليكن انما في صفحات خواص الاسم بخلاف سائر علامات الاسم المنطوق فاما
 بهذه المشابة وقال بعضهم انما كان غير المنصرف كسورا حيزه لان كسرا فيسقط بتا المنفون لسا قاطع الصفة والتزوين ههنا
 باللام والاضافة لان الصفة طرية لكسرة في السقوط وفي نظر لان من الصفة مقدم على الاضافة واللام الا ترى انهم جعلوا الاضافة
 في نحو عن من المدح فانية لتزوين المقطرة لئلا الصفة ودون تزيين للمقطرة فلو كانت الاضافة سابقة على من الصفة لكانت سابقة

مماثلة للثلاثين الملقبة بغير العلم ان شاعرت انما يكون هو ما أخذت الثنوين دون غيره من اللام والاضافة فاذا كان مقولها شاعرت
 انصرف باعتبار لغة من ينسب اليه الكسرة في السقوط ايضا تمت المقدمة المستقلة على فصول اربعة ان يشترع في بيان لغة مقادير
 هي المرفوعات والمنصوبات والمجذوبات وقد سبقت الاشارة في قولنا في المقدمة عن فصل الحكم واعرابه لغة انواع شاعرت واضيب
 وجرا الى ان الاسماء المترتبة مرفوعة منصوبة وبجودة الالة ان اراد ان يبين كل مقدر من المقادير الثلاثة بالاستيفاء فقال المقصود
الاول في المرفوعات قدما على المنصوبات لكونها اصلا مقصودة في التركيب الاسمائي لتحقيق المحل بها وكون
 ما سواها مفضلة وانما هي بضميمة للمجموع باسماء ولامات بضميمة المرفوعات من المرفوعات وهو علم الفاعلية يربط
 ان المرفوع لا يكون الا واحد وهو الفاعل فمنه ذلك الهم بضميمة للمجموع الدالة على التحد وكيفية في المجذوبات لجرها من كل وفى
 المنصوبات مستندة لكثرة مبهما في موضعها ثم واحد المرفوعات مرفوع لا مرفوعة لانه صفة الاسم وهو ذكره لا يفعل ولا يصح المرفوع
 بالالاف والباء بضم صفة الذكر الذي لا يفعل بها ايضا نحو الجبال الاراضيات والكلاب الطامحات والمرفوعات في عرف الخاصة ما تشتمل
 على علم الفاعلية اى ملائمتها هي المرفوع والمراد والالاف نحو جاد في زيد وابوه اوزيدان سوار كانت تلك الالاف انما هي تقدير
 فيشاكل الاعراب اللغوية والتقديرى لان اللفظ يشتمل عليها دون المحلى اذ الالاف المحلى لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون نحو جاد في هؤلاء
 مرفوعة ومنى المرفوع المحلى انه في محل لو كان هناك مرفوع لكان مرفوعا الاسماء المرفوعة فاعلمت قوله المرفوعة صفة الاسماء وهو مرفوع
 والاسماء جميع وقد رجمت الخاصة بغير الموصوت والصفة فيجب ان يصح المرفوعة ولم يصح منها قلت المرفوعة مستند الى ضمير الاسماء والصفة
 المستندة اذا استندت الى غير المحل جازعها وتوحيدها بانها وكقولك الايام الغايات والماضي لئلا يخلو لا فعل لانهم يقولون الرجال غلوا
 دخلت والمسلمات فعل دخلت ثمانية اقسام الفاعل والمفعول مالم يسم فاعله المبتدأ والمجرور خبران وانها تاء اسم كان وانها تاء
 واسم ابدا لا يشبهان ليس خبرا لغيره ليس ثم لا يرفع من فاعله المرفوعات ولم تعرض لمرعاتها شرع في بيان ذلك تفصيل
 كل منها فقال **فصل** الفاعل قدما على ما هو المرفوعات لان الخاص به وما ذهب اليه اكثر الخاصة من ان حصل المرفوعات الفاعل
 كونه خبرا للمحل الفاعلية التي هي اصل المحل وكونه امتد في باب الركبة حيث لا ينعرف هذه الالاف بضميمة اسماءه ولان رفعه لا ينعرف بالمراد
 بخلوات المبتدأ ولان طائفة قري تخلوات عامل المبتدأ فانه ضعيف كونه مفعولا او مفعول به ومن تبادل الى ان حصل المرفوعات المبتدأ
 لا يتراق على ما هو لا حصل في الاستدلال بخلوات الفاعل لا يرفع من الفاعل ولا يرفع عليه بكل حكم جاد كان انشفا ولا يرفع عليه
 بالحكم متعده وحكم الفاعل ليس الكل اسم حقيقة او كما يستدل في حيزه ان يقوم قبله اسم قبل ذلك الاسم فعل اراد به الفعل
 الحقيقي الذي هو المصدر غير الصفة لا الاصطلاحى الذي هو لفظ تام فيه فعل فيه فاعل المصدر وينفع قوله او صفة ثم احترز بقوله

فيكون من غير زيد في زيد قام لان الفعل يكون عبده وان اسند اليه فهو مبتدأ لانما فعل فذهب الكوفيون الى انه لا فرق في الاسناد بين
 قولهم قام زيد وزيد قام فخطبوا زيدا في الثاني فاعطاه حاجته عندهم في تعريف الفاعل الله تعالى فيقديم الفعل على ما يجب عليهم تركه وذهب
 البصريون الى ان الفعل عند تقديم الاسم عليه يسمى الى ضمير الاسم وهو ضمير وجها اسند ان الى الاسم فالفعل يكون اسندا الى الاسم
 فالاسم ليس بفاعله بل هو مبتدأ في حاجته الى الاحتراز منه في تعريف الفاعل عبدا فيقديم ايضا لانه خرج من قبيل اسناد الفعل
 اليه لان لا تقوم في قوله في تعريف الفاعل لان اسناد الفعل اليه ظاهر كما فهم الكوفيون ولان اسناد الفعل الى ضمير اسمي اسند
 الى ذلك الشيء حقيقة حتى الى قيد تقديم الفعل في تعريف الفاعل احتراز منه واصله كاسم الفاعل والمفعول واصفته المشبهة
 والفعل المتفصل والمفعول وحسنه بل يدخل فيه المظن المرتفع بالضمير في نحو زيد في الدار والفعل في قوله لانه لا فرق في الحقيقة
 هو الفعل المقدرا واسم الفاعل المقدر لا المظن لانه جازم فاقطعت التعريف للعينين والحقين وكلية او الترتيب وبيد التشكيك فلا
 يلزم ذكر كافي في تحت هي منها الترتيب اشار الى ان الفاعل المعلوم هو احد ما يصح اسنادها اليه وعلى ما كان
 قبله صفة اسندت اليه اسندا الى الفعل او الصفة اليه الى ذلك الاسم بانيته فيخرج من تواجده الفاعل الذي فيها اسناد
 من المعلومات بالموت والبدل بخلاف التفت والاكيد وعطف البيان فانه لا اسناد فيها فاعطاه حاجته الى افراسها وهو المقصود في تعريف
 المرفوعات والمضمرات والمجموعات بقرينة ذكر التواضع به ذكر هذه المرات ويجب ان يعلم ان الاسناد بينهما بمعنى النسبة
 والربط فهو ثبوت شيء بشيئ يحصل بينهما معنى سواء تعلق به ادراك وقدر النسبة او ادراك عدم وقدمها بطريق الاجازة والبيان
 الاسنادات الحقيقية او تقديرها في قولنا لم يقيم زيد سبب الوقوع لاسبب الاسناد وفي قولنا ان قام زيدت تقدير الوقوع تقدير
 الاسناد وتلا يخرج من قولنا الفاعل الفاعل حاشا الى الخطاب فكيف الذي اشتهر به ان المراد بالاسناد اسم من ان يكون بالاجازة
 او بالسلب والحقين او بالتقدير وتعلقه بانه كلمة على في قوله على معنى انه اي الفعل او الصفة قام به اي بذلك الاسم على
 انه وقع عليه اي على ذلك الاسم واحتراز به من مثل زيد في ضرب زيد على ضربة المبنى المضول ومن مثل زيد في زيد مضروب علامه
 لان زيدا اسم قبله من في المثال الاول وصف في المثال الثاني اسندا اليه لكن على معنى انه واقع عليه لا قائم به فيكون مفعول عالم بسم
 فاعله ولا يكون فاعله وانما اختلج الى هذا التفسير من جعل مفعول عالم بسم فاعله خارجا عن الفاعل كما لم يصح والشيخ ابن الحبيب
 ومن جعله واعلانه فلا يحتاج اليه بل يجب عليه تركه كما في نحو زيد في ضرب زيد على ضربة المبنى المضول ومن مثل زيد في ضرب زيد
 والمفعول عالم بسم فاعله وان لم يكن صادرا عنه لانه عرض وكل عرض قائم بمعرضه نحو قام زيد مثال الفاعل الذي قبله فعل اسند
 اليه وزيد صار رب الموضع مثال الفاعل الذي قبله صفة اسندت اليه وضارب زيد مفعول مثال الفاعل الذي

الذي قبله مثل اسندت اليبسب المتوجه وكل فعل لازم كان متديا لا بد له اي ذلك الفعل من فاعل الذي صدر
عنه وقام به مرفوع صفة فاعل وانما وصف به من انه لا يكون الامر فوعا لزيادة التوضيح مطهر صفة ثمانية لفاعل كذا
زيد او مطهر عطفت على مطهر كزيد مذهب والكان اي الفعل متديا كان له مفعول به ايض نحو ضرب زيد عمرو فاعل الفاعل
اي فاعل الفعل مطهر واحد الفعل ابدأ اي سوا كان الفاعل متقي او مجربا نحو ضربنا زيدان وضرب الزيدون والكان
اي الفاعل من مطهر واحد الفعل الفاعل الحاضر نحو زيد ضرب فاعلي اي الفعل التثني اي التثني فاعل المطهر نحو الزيدان ضربا
اي الفصل لجميع اي جميع فاعل المضمر نحو لا يدون ضربوا الفاعل اي الفاعل مرفوعا متصفا اقتربه مما اذا كان الفاعل مرفوعا متصفا
فانه ليس كالموت الحقيقي على الإطلاق وهو اي الموت الحقيقي ما اي موت اكله ما عبارة عنه بان انه اي يتقابل ذكر في الجوان
الجار والمجرور من مستقرات صفة ذكر اي ذكر كان في فعل الجوان سوا كان في علامات التانيث لفظا او لم يكن وانما قال في الجوان
احترز اعم لان التثني من الفعل لان ياز انه ذكر منها وتانيثه غير حقيقي والمازوا الذكر منها كانت الفاعل قبل الرجال كما مرادة في الناس تانيث
في الابل اذ بانها رجل وبغير ذلك الفاعل والجلي وانما ان الفعل خوارا شرط ابدأ اي مطهر كان الفاعل والمضمر وتول
ان لم تفصل شي بين الفاعل والفعل سلق بقوله ان الفعل نحو ماتت هند في المطهر وندبات في المطهر وانما ان الفعل ابدأ عند كون
الفاعل مرفوعا متصفا لان تانيث الفاعل يسري الى تانيث الفعل ما في المضمر مطلقا اي سوا كان مرفوعا متصفا او غيره فلهذا
الاستزاع ما في المطهر الموت الحقيقي فاعلة التانيث بخلاف المطهر الغير الحقيقي لقصوره في الاستزاع فصوره في التانيث لانه ليس
قبلا لى ان لا يزم زيد سرية بل يجوز ان يكون على تصور الاستزاع من حيث الفاعل والتانيث من وجه واحد ولا يكون تانيثا من حيث
ولا يكون تانيثا من حيث بمعنى ثم علم ان تانيث الفعل انما يجب بثبوت شرط الاول ان يكون الفعل مفعولا وانما في ان يكون الموت الحقيقي
من الالاف وان ان الفاعل متصل بين الفاعل والفعل في كان الفعل جامدا نحو فم الهند او كان المذنب الحقيقي من الجاهل نحو اني
او وقع فصل بينهما نحو جاز اليوم هند لا يزم ان يسري تانيث الفعل الى تانيث الفعل كون الفعل جامدا في الاول وكون التانيث الحقيقي من الجاهل
في الثاني ولو وقع الفصل في الثالث فلا يجب تانيث الفعل ابدأ في الشيخ انما تقرر شرط الاول وهو تعرض الشرطين الاولين وكان من
الواجب ان تعرض لهما ايضا وان فصلت على صيغة الاضمية المعلوم الخطاب غير من اي وان فصلت بشي بين الفاعل والفعل في الموت الحقيقي فلك
الخيار اي يجوز ذلك الاختيار في الذكر اي في تانيث الفعل والتانيث اي في تانيثه او تقيده الفصل لا يزم سرية تانيث الفاعل الى الفصل
بل يجوز تجاوز تانيث الفعل وتانيثه لا حوت نحو ضرب اليوم هند بعد الله وان شئت قلت ضربت اليوم هند بانها وكذا يجوز تانيث الفصل
تانيثه في الحقيقي لقصوره قال جرير رحمه الله الاصيل ام سعد وفيه الفاعل والجرور فانه لا يجوز ترك تانيث الفعل اذا كان

الفاعل من متحققا والكان من الفاعل والفضل فصل ثم اعلم ان هذا الخبر ثابت في المورث الحقيقي عند غير الميرود اذا لم يسم الحقيقي
 مثل زيد اما اذا سمي به امرأة فانه الخبر ثابت في غير الميرود ايضا بل يجب تانيث فلهذا لا لباس بالذكر نحو ما
 الميرود في الدار زيد وملك اي دخل الخيار في المورث الحقيقي في التذكير وان تانيث الخيار في المورث الغير الحقيقي وهو لا يكون ما زانه
 ذكر في الحيوان كمن الخيار زيد مطلقا اي سواء فصل او لم فصل الا ان التذكير بالفضل في حسن لانه جائز في المورث الحقيقي بالفضل في
 غير الحقيقي اذ في قوله الميرود ثمس نحو طلت الشمس باناء وان شئت قلت طلت الشمس بدون اناء وانما ثبت في الخبر في المورث
 غير الحقيقي لو كان الفضل مقدما على الميرود اذا كان الفاعل ضمرا لا ذكرنا في صدر الامتنان في مظهر المورث الغير الحقيقي من حيث الفاعلية
 وقصر التانيث لعدم كونه حقيقيا اذ هو تانيث باعتبار النقص وعدم تانيث باعتبار المعنى فلا يلزم فيه تانيث الفاعل الى الفعل بل يجوز فحاشا
 ان يذكر فله وان يوثق كلاما بالاعتبارين وان كان اي الفضل متاخرا عن الفاعل مبيها اذا كان الفاعل مضمرا انت اي الفضل لاقان من
 ان تانيث الفاعل يسير الى تانيث الفضل في المضمرة مطلقا هذه الامتنان فيجب ان يوثق فله ولا يجوز ان يذكر نحو الشمس طلعت
 باناء وقيل عليه ان اعتبار غيره مبيها اذا كان الفاعل متاخرا عن الفاعل كاصح به هو ان يفرق بين تعريف الفاعل كل اسم قبله مثل
 طلت عبارة صحيحة والقول بعدم صحة غيره صحيح لان اصح به هو في تعريف الفاعل تقيمه لموازان تقديرها ما ذهب اليه الكوفيين من انهم لا يفرقوا
 في الاسماء بين قولهم طلت الشمس وان شئت قلت وجعلوا في التانيث ما عدا والكان والما عنده في تعريف الفاعل ما ذهب اليه البصريون من
 وجه التفسير اي نظم جميع التفسير وكذا نظروا في السلام بالالف والباء وطلعت الشمس وكان جميع ذكر الفعل كحال وجب ذكر الفعل كحال واما ما ذهب
 الكوفة ومنات كالمرث اي كظم المورث غير الحقيقي في جواز تذكير الفعل وتانيثه فنقول قادم اجماع البصريين والفاء وان شئت قلت كانت
 الرجال قال الله تعالى اذا جازك الرمثات وقال نوحه وقالت الاعراب وانما جازوا من الامرين في هذا الوجه لانه في تأويل الجملة وتانيثه
 معيت النقص لعدم تانيثه معيت المسمى فجازوا من الامرين معناها بالحيثيين وانما يجوز اناء التأويل في جميع المذكرات السلام كراية اعتبار
 التانيث مع الفاعلية حيث المذكر الاخرين فان حكم البناء والكان عينية في جميع المذكرات كراية الفاء واصده وهو ابن قال الله تعالى
 انت بهنوا اسرائيل وكذا جميع بالراء والنون الذي واحده موزن كسبين واضعين وقيل وتبين فان حكم الحكم بالالف والباء و
 انهم صفت سنون لان حق هذا الجمع ان يجمع بالالف والباء والراء والنون فيعرض من الالف والباء واما قلنا ونظم جميع التفسير وتانيثه
 به لان مضمرة ليس كضمرة المورث لان مضمرة هذا السيلزم اناء ونقص نحو الشمس طلعت ومضمرة ذلك السيلزم اناء والواو في الذكر العكس
 نحو الرجال جازت لواء وسيلزم اناء والنون في غير العكس ونحو الليالي والايام مضمرة او مضمرة يكون مضمرة ذلك الجمع كضمرة المورث الغير
 الحقيقي في الحاق العكس لانه في حق اناء ثم اعلم ان الاصل في الفاعل ان يتقدم على المفعول لكونه اقوى الالكان ويجب تقديره عليه في

في بعض المواضع منها ما لا يرد عليه وجب تقديم الفاعل على المفعول بمعنى انه لا يجوز ان يقدم المفعول على الفاعل ولا يجوز ان يقدم
 على المفعول والفاعل على ما نحو موسى ضرب موسى على ان يكون موسى فاعلا لانه لا يتيسر للمفعول حينئذ بالفاعل لعدم جواز تقديم الفاعل
 على المفعول صرح به الفاضل الهندي في اذكارنا اي الفاعل والمفعول كسين متصورين وفتحت اللبس اي التباس الفاعل على المفعول
 لفقدان الاعراب فيها لفظ القرينة الدالة على فاعلية احدهما ومفعولية الآخر فيجب تقديم الفاعل على المفعول وهذا لا يتاسس بخلاف
 موسى عيسى وكذا استتمت موسى على سلمى واكرمهم كلاهما وضربك في المدارس على اعيان وجوز تقديم المفعول على الفاعل ان لم يتضح
 اللبس اي التباس الفاعل بالمفعول نحو اكل الكشري يحيى لوجود القرينة الضمنية فيه هي عدم صلاحيته للكشري لفاعلية وضرب عمر وازيد
 وكذا اضرب موسى العالم جميع العالم نصب العالم في الاول ورفع العالم من الثاني في دكرهم موسى سلمى وهيت موسى سدس لوجود القرينة
 اللفظية فيها وهي نصب عمر في الاول ونصب العالم في الثاني في دكرهم الفصل في الثالث وان يشهد في الرابع فيجوز تقديم المفعول
 على الفاعل ولا يجب تقديم الفاعل على المفعول لعدم التباس وجوز حذف الفعل اي الزرع لفاعل حيث كانت اي وجدت
 قرينته او على تعيين الفعل المحذوف ان القرينة ما يدل على تعيين المراد باللفظ وعلى تعيين المعذوف
 نحو زيد ان نحو خبرته احمد وفات الى زيد اي هو زيد ورفع زيد على الحكاية مقول في جواب من قال من خبر
 كذا من استقامت به امه او ضرب خبره والحكمة الاستقامت مقول قال وزيد الواقع في الجواب فاعل فعل المحذوف اي ضرب زيد
 محذوف لوجود القرينة وهي ضرب المحذوف في السؤال وانما يحل ان ياب تقدير الخبر ليكون الجملة اسمية فيوافق السؤال وهو من ضرب
 كونه جملة اسمية لان تقدير الخبر يلزم حذف الجملة وتقدير الفعل يلزم حذف شرطها والتعليل المحذوف اولى ثم وجود القرينة بشرط
 المحذوف لانه اذا علم هو الايجاز والاختصار والاصل هو الاظهار وجوز حذف الفعل والفاعل معا اي جميعا وانما قال كذلك
 اختصارا من حذف الفاعل وحده فانه لا يجوز في غير باب التنزيح اجماعا وفيه ايقاع اكثر النحاة الا اذا استعمل في ذلك
 كل فعل لا ينفصل عن فاعله بانه مسند الى مصدره نحو قوله تعالى ثم بداهم من بعد ما راوا الايات فانه اقول بان التقديم به اعم به واي ظهر لهم
 راي ومنه ما هو من حروف المفعوليات وادركت كل تسلسل معنى وادركت كل تسلسل اي وقام علم ان هذا المحذوف غير مختص
 بالفعل والفاعل بل يوجد في كل كلام اسميا كما ادخلنا في كتابنا من الفعل والفاعل من الفعل اجماعا متعلقا به اذا عرفت
 هذا فنقول بمعنى كلام المصنف رحمه الله وجوز حذف الفعل والفاعل معا بانه يجوز ذلك حيث كانت قرينة الالامه يصريح به لظهور رايه في
 المحذوف بدو القرينة وكثيرا لا يصريح به لانه انهم من قال اقام زيد تقديره فمقام زيد فجوز حذف الفعل والفاعل ويجوز اظهرا بما
 وانما حصل من باب تقدير الجملة الفعلية وهو الفعل والفاعل ولم يحل من باب تقدير الجملة الاسمية وهو المبتدأ والخبر لكون الجوابا

للسؤال وقد سميت الفاعل ويقام المفعول مقامه أي مقام الفاعل في استناد الفعل واستشهاده إذا كان الفعل المستند إليه مجهولاً
 نحو ضرب زيد برأى المفعول الذي يقام مقام الفاعل عند حذف الاسم الثاني في التعداد من الزفوات أي من تسمياتها وهو المسمى
 بمفعول المسمى فاعله ولما هو من بيان الفعل المضمر وكان باب تنازع الضلعين مما يضر فيه الفاعل اردو بفضل التنازع والمايان سائر
 التنازع فلا يستلزم ادخال **فصل** ما إذا تنازع الضلعان اردو بالضلعين العالين غير المصدين لشبيل المحطات ان التنازع يجري
 فيها الضعيف خزيه علم ومودب محرماً وكريم طيب اليه وآما اردو الضلع لاصالة في العمل والفرع داخل تحت حكم الاصل فهو متصرف
 اثنان لا يجري في الضلعين يجري في الأكثر من الضلعين كما ورد في الصلوة الاثنية اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت وسلمت وبارك
 ورحمت وترحمت على ابراهيم الخليل وتراعت في علي ابراهيم وآما ذكر الضلعين بناء على بيان اقل يحصل به التنازع ثم الضلعان اعم من ان
 ان يكون تعيين الى اثنتي معايل اولم يكن كما ذكره وسنالك وسنالك من اقل التجب ولا خلافا بينهم في الاول لعدم السلك وفي الثاني قلته
 نصرت من التجب بخصاصة العالين بقول غير المصدين لان التنازع لا يجري فيها اذ لا يصح تنافس التنازع بينهما عند البحرين والكويتين
 لانه لا يضر الفاعل في المصدر نحو اجهني ضرب وقول في ذ اسم ظاهر صفة اسم أي غير مستلزم لان المضمر المفضل قد يحصل فيه التنازع نحو
 ما ضربت وما كرمته الاياك ما مضى المضمر المفضل فيحصل فيه التنازع بل لا يكون للواحد من الضلعين ان يحجز احواله بيه بعد اتمامه ظاهر
 أي وقوعه الضلعين وفيه احتراز عن التقدم والتمسك بها لمخاض بالاول نسبة به قبل الكلام الثاني في فليس مجال التنازع فلا يكون من غير
 اما تخم برين شيخ من منى قوله وانما تنازع الضلعان بقوله أي اذ اجتمع في مقتضى او توجب للمعنى الواحد من الضلعين أي العالين
 ان يعل في ذلك الاسم أي الاسم الظاهر التنازع فيه قال الفاضل الهندي اذ قصد توجع الضلعين الى اسم واحد ما في العلب واما
 بعد التركيب فلا تنازع اذ كل سبوي في ممول من مضمر اذ حدث او كثر كونه أي تنازع الضلعين وهو سبوي اذ خبره انما يكون على اربعة
 اقسام وهذه احواله فربما كانت الحقائق الغائرية والحقائق التفسيرية او الحقائق الخارجية او الحقائق الذاتية وقد مر ما إذا تنازع الضلعان في رسم
 ظاهريه بما يجوز اعمال كلاهما فلان الاصل في الحقائق الاول أي القسم الاول من الاقسام الاربعة ان تنازع أي الضلعان في العلية
 أي في فاعلية الاسم الظاهر وبالنسبة بين التنازع وبين المصدرية أي في كونه فاعلاً فقط لا في الفعولية والتنازع في مفعول
 المسمى فاعله داخل في التنازع في الفاعلية عند من دخل في الفاعل على ارجح الفاعل اعم من ان يكون حقيقياً وحكماً ولا يجوز ادخاله في
 المفعولية لان اطلاق المفعول على المسمى فاعله غير مستلزم لا يحل اعم من التحقيق والتكلم ولا يغيره نحو ضربى واكر من زيد وآما في أي
 القسم الثاني من الاقسام الاربعة ان يتنازعا أي الضلعان في المفعولية فيكون التنازع في المفعولية لا في الفاعلية
 ضربت واكرت زيد وآما في أي القسم الثالث من الاقسام الاربعة ان يتنازعا أي الضلعان في الفاعلية والمفعولية معاً فيقتضي

يعني عزمها حيث حمل الثاني في كلا المصراعين اما في المصراع الاول فلا نه لولا ذلك لفضل فتواه واما في المصراع الثاني
 فانه لولا ذلك لفضل معنى عزمها اظهار الضمير والكوفيين عطف على الضمير المنصوب بان اي وان الكوفيين تحذفون
 الفعل الاول من تجويز اعمال الفعل الثاني في افعال الكوفيين اعمال الفعل الاول مراعاة للتقديم والاستحقاق يعني ان كون
 الفعل الاول اسبق الظاهرين احتجما هو الحق باظهار المطلوب ولان اعمال الثاني سبيلهم الاضمار قبل المذكور كاعمال
 الاول فكان هو الذي تم لا فرق عن بيان ما هو المحذوف عند البصريين وهو اعمال الفعل الثاني في اخذ في تفصيل نفيها وبما ان كيفية
 الاعمال ثم لما جاء بتقديم اختيار البصريين بقوله فانهم يحذفون اعمال الثاني جاز تقديم قوله فان عملت الثاني فيكون في
 الكلام نشر على ترتيب اللفظ واما الضمير فان عملت الفعل الثاني كما هو مختار البصريين فانظر ان كان الفعل الاول
 يقتضي الفاعل الضمير اي الفاعل في الاول اي في الفعل الاول على موافقة الاسم الظاهر الواقع بين الفعلين في
 الافراد والتثنية والجمع والتذكير وان ثبت كما تقول في المتوافقين في الاقتضاء نحو ضربني واكرمتني زيد وضرباني واكرمتني الزيد
 وضربوني واكرمتني الزيدون وفي المتخالفين في الاقتضاء نحو ضربني واكرمت زيدا وضرباني واكرمت الزيدون وضربوني
 واكرمت الزيدون وضربني واكرمت هذا وضرباني واكرمت هذين وضربني واكرمت هذات واما الضمير الفاعل في
 الاول لان الاضمار قبل الذكر جائز في العمدة بشروط الضمير نحو قل هو الله احد ونعم رجلا على تقدير اظهاره بقرن المكرر
 وهو موضح وحذف لا يجوز الا اذا سبقت مسده وقال اللسان في جرده لا باضماره نحو زامن الاضمار قبل الذكر وان كان المحذوف
 يظهر في مثل ضرباني واكرمتني الزيدان فندهم وضربني واكرمتني الزيدان عنده ولما قل ان ما ذهب اليه الجمهور من ان حذف
 الفاعل لا يجوز الا اذا سبقت مسده غير مستقيم فانه قد جاء حذف الفاعل بدون مسدتي مسده في مواضع كقوله تعالى
 او اطعام في يوم ذي سخبة قوله تعالى اسمع بهم وابصر حيث حذف بهم عن الثاني وهو فاعل على ترتيب مسدود ونحو ما قد واما
 الا انما فاعل الفعل الاول محذوف اتفاقا ونحو اخرين واكرمو القوم حيث حذف الفاعل وهو الواو وقولهم يا اهل
 اي راى فانه فاعله وقد حذف كثيرا واجيب عن الاول بان الاطعام مصدر وقد عرفت ان المصدر قاصر في العمل فلا يجب
 فيه وجود الفاعل فيكون من باب عدم الفاعل لعدم الاقتضاء كما في الجوامع من باب حذف الفاعل وعن سائر الاشتات
 المذكورة بانها محذوفة على تقدير الفاعل لا على حذف نسيان المحذوف في باب التتابع انما هو محذوف نسيان والى هذا
 يشيخ الرضي او يقول ان ذلك ناد قليل فالحق بالعدم وان كان الفعل الاول يقتضي المفعول ولم يكن الفاعلان
 اي التتابع من افعال المطلوب وانما ناسها في حكمها حذف المفعول من الفعل الاول لان المفعول فضلة فلا حرج

فلا ضرورة في ضارده قبل الذكر فحدث لذلك الاسم الظاهر وانما لم ينفذ هذا المفعول ذارعا من شناعة التكرار ولم يضر ذارعا
 عن الاضمار قبل الذكر في الفصل والاضمار قبل الذكر في قولهم رب رب جل شاذ كما تقول في المترافعين في الاقتصار قرب و
 اكرمت زيدا وضربت واكرمت الزيديين وضربت واكرمت الزيديين وفي المتخالفين في الاقتصار وضربت واكرمت الزيدان وضربت
 واكرمت الزيدون والختاما اي التناهيان من افعال القلوب بحسب افعالها المفعول الاول كما تقول حسبي منطلقا بحسب زيد مطلقا
 قال حسبي حسبت لا تناهيا في منطلقا لغيره والعمل بحسب وجب افعالها المفعول الاول وحسبي اعني منطلقا الاول لا يجوز حذف
 المفعول من افعال القلوب لئلا يلزم الاقتصار على احد المفعولين من افعال القلوب واعترض عليه باننا قد جازا كما في قوله تعالى ولا تحسبن
 الذين يخلعون باياتهم اصبح فصلهم خير العلم عند من قرب الياء اي تعلمهم بغيرهم فحدث احد معنوي بحسب وهو تعلمهم وذكر الاخر وهو خلع
 وقد اجاب عنه بعض الفضلاء باننا يجوز ان يكون المفعول بحسب في هذه القراءة ضمير مطاوعا لضمير الجمل كمن وضع الضمير المرفوع
 مرفوعا منصوبا كانت في قوله تعالى انما انت العليم الحكيم واسما المفعول اي لا يجوز ايضا اضمار المفعول قبل الذكر لانه و
 اي ما بيناه من كيفية افعال الفعل الثاني في هذا الجديدين اما ان حملت الفعل الاول على نذهب لكونين فانها امكن ان الفعل الثاني في بعض
 الفاعل اضمرت الفاعل في الفعل الثاني على مراعاة الظاهر بالاجماع كما تقول في المترافعين في الاقتصار وضربت واكرمت زيدا وضربت
 واكرمت في الزيدان وضربت واكرمت في الزيدون وفي المتخالفين في الاقتصار وضربت واكرمت زيدا وضربت واكرمت في الزيديين وضربت
 واكرمت في الزيديين والكان الفعل الثاني في بعض المفعول ولم يكن الضلالتان اي التناهيان من افعال القلوب يجوز في اي في ذلك المفعول
 الوجهان احدهما حذف المفعول ثانياها الاضمار اي اضمار المفعول على اطلاق الظاهر الثاني اي الوجه الثاني وهو الاضمار هو الوجه
 الثاني لا الاول وهو المحذوف نحو ضربت واكرمت زيدا والكان الاضمار كما يكون للمفعول اي اللفظ بآيات الضمير مطاوعا لمراد
 اي مراعاة المعنى الذي هو كونه كذا لضارب الذي هو زيد وكذا للذين مفعول الفعل الثاني في معبره فانه لو لم يضر المفعول بل يحد
 لم يلزم ان المفعول يرد او خاله او غيرها لان اضماره ليس قبل الذكر لعلق الاسم الظاهر بالفعل الذي هو ساج على الضمير في
 الفعل الثاني في محله كما يحدث من امكن اضماره اما المحذوف كما تقول في المترافعين نحو ضربت واكرمت زيدا وضربت واكرمت
 الزيديين وضربت واكرمت الزيديين وفي المتخالفين ضربت واكرمت زيدا وضربت واكرمت الزيدان وضربت واكرمت الزيدون
 واما الاضمار كما تقول في المترافعين ضربت واكرمت زيدا وضربت واكرمت الزيديين وضربت واكرمت الزيديين وفي المتخالفين
 ضربت واكرمت زيدا وضربت واكرمت الزيدان وضربت واكرمت الزيديين اذا كان الضلالتان من افعال القلوب مع ان ذكر المفعول الاول
 ضمير مطاوعا لظاهر حتى لو ذكر مطاوعا لظاهر ضمير نحو حسبي حسبت اياه زيد مطلقا ظاهرا من افعال المفعول الثاني كما تقول حسبي حسبت

مطلقين الزيدان مطلقا وذلك اى وجوب ظهور الفعل الثاني في حجبها عما زاد في مطلقا واعلم الاول وهو
 جعل الزيدان مطلقا مفعولا و اجتزأ الفعل الاول في حجبها وانظرت الثاني وهو مطلق لان وهو ما اشار اليه
 بقوله فان حذف مطلقين فمقتضى حجبها الزيدان مطلقا يلزم حذف المفعول الثاني من افعال القلوب وهو اى حذف المفعول
 من افعال القلوب غير جائز اذ احذف المفعول يجب الاحتفاظ على احد المفعولين فيما هو من افعال القلوب كما دران اجتزأت اى المفعول فلا يخفى
 من ان اجتزأ المفعول مفردا ومقتضى حجبها اياه الزيدان مطلقا و اى حين اجتزأت المفعول مفردا لا يكون المفعول الثاني في مطابقتها
 للمفعول الاول وهو ما في قوله حجبها ولا يجوز ذلك لوجوب اتحادها فيما صدق عليه في هذا الباب او تضمن شي محظوف على قوله
 ان تضمن مفرداى وان تضمن المفعول شي ومقتضى حجبها اياها الزيدان مطلقا و اى حين اجتزأت المفعول شي يلزم مود الضمير
 المتخفى الى المفعول المفرد وهو مطلقا الذى وقع فيه التنازع ونهاى اى مود الضمير المتخفى الى اللفظ المفرد ايضا لا يجوز لوجوب المطابق
 بين الضمير والمربوع اليه واذا لم يجز المحذوف اى اخذت المفعول الثاني والاضمار اى اضماره كما عرفت ذلك من التفصيل المذكور وجب لظهورها
 اى اظهار ذلك المفعول واما ان يقول بشرطى التنازع جواز افعال الضمير فيما يتنازع فيه والمناسبات فمقتضى قوله مطلقا لا يجوز فيه
 افعال الثاني في محذوف المفعول الثاني في الجواب انه ممكن بان لا يلزم لكل واحد منهما وفيه بحث لانه لا جواز تاويل مفعول الفعل الاول بالمفعول
 لجواز اضمار المفعول الثاني على تقدير افعال الاول مفردا ولا يخالف لكان الثاني ويل ويجب بان التاويل مخالفت لظاهر ظاهر اى اياه
 عنه المكان الظاهر فالتفت على تقدير الظاهر يلزم التكرار وهو موقوف لعدم التكرار منه لاعتقادهما افزادوا وتبين نعم ما لا يجوز
 المصير الى ما هو خلاف الظاهر بل كان الظاهر اذا دل الكلام صادرا من المتكلمين الظاهر خلافه والما اختيار الحكم ما هو خلاف الظاهر
 مع كونه قادرا على الحكم بالظاهر فانه لا يجوز الا ترى انه لا يجوز الحكم بالمجازى على المحذوف على الحكم بالمعنى فحينئذ ان يكون الحكم بغير
 المفعول الثاني في نفس الاول مفردا واما ويل المفعول الاول بكلا واحد من مفعول المفعول الثاني في الضمير واما وجوب الظاهر لكون
 الاضمار مفردا على خلاف الظاهر باعتبار الاصطلاح الى التاويل في شكل وشكل الضمير فمقتضى والمطابقين
 المفعولين في غير مقتضى ليست واجبة فالحكم بغيره في مفعولان يقال حجبها اياه الا ان يقال ان الضمير عبارة عن مرجع
 علوه ذكر اياه كان ذكره كذا مطلقا وهو مقتضى ظاهره بانه ان الضمير نائب فاعل حكمه من جهة الاعنى التاويل لكل واحد في المفعول
 لجواز التنازع وما ذكر في بعض الحواشي ولم يرد ما ذكر بعض المحققين حيث قال ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في هذا الصيغة
 الا اذا اختلفت المفعول الثاني في اسما والا على اتصاف ذات بال انطلق من غير ملاحظة تنبيهه واذا كان فاعله انما لا يتنازع
 بين الضميرين في المفعول الثاني لان الاول مقتضى مفعول مفردا والثاني في مفعول اثنين فلا يرجح ان الى امر واحد من سائر في مقتضى

انتهی کلامم ثم اعرض بعض الفضلاء عنها بما فيها من غلط الخلل في اللفظ والبيان
وتمشيتي منها غير لازم بل يجوز فزاده يصح ان ياتي فصيح ثلثه الضمير المحقق في القول المفرد وثنى في مطلقا حال فزاده بان
يطلب احدهما ان يكون مطلقا مفعولا فيخرج من قولنا ان يطلب الاخر ان يكون مفعولا فيبقى على فزاده ثم لا يفرغ من بيان القسم
الا من المرفوعات وهو الفاعل شرع في بيان القسم الثاني منها فقال مفعول باسم فاعله وهو كل مفعول صواب فاعله
اي ترك فاعله ذلك المفعول وانما اضاف اسم المفعول بلا ب فاعليه الفعل تلي به بقل هذا المحدث على الربيع في ترك
ابنت الربيع البقل لان الفاعل الحقيقي ليات البقل هو اعمد قال في تحت الفاعل الحقيقي وقيم المفعول الذي هو الربيع
مقامه واجب بان المراد بالفاعل في هذا المفعول الاصطلاحي وبالمفعول المفعولية عند اقامه مقام الفاعل والربيع في المثال
الذكور يكون فاعلا اصطلاحيا وهو مذكور غير محذوف فلا يصدق المحذوف وانما حذف فاعله لان عدم العلم بخوصه في السماع
او محذوف في شتم الخليفة لكونه مطلقا مفعولا في المص لا اختياره في السماع نحو قول لادوك والاباهم كقرب زيد او
لا اختار نحو قيمت الصلوة او مراقة القواني كما قيل ما المال والاهل الا دولته ولا يوافق ان يريدوا ان لا يراعيه الصح
نحو ما العهد فده من فقه تجزى او علم الخطاب بنحو قوله تعالى اذ ابشر في القبور وقيم هو في ذلك المفعول مقامه اي مقام
في كونه سندا اليه الفعل او شبهه مقدما عليه وقوله هو تأكيد للمستغنى في اقيم وانما جاء بياكيد الضمير المتصل بالمفصل واما تأكيد
ان الفعل سندا الى قوله مقامه فيلزم محو الجمله المسطوره على الجمله الواقعة منه عن الضمير نحو ضرب زيد وحكمه اي حكم ذلك الفعل
في توقيفه وثنيت وجهه وذكره واثبت على قياس ما عرفت في الفاعل فانه اذا كان هذا المفعول واحدا لفعل سواء كان
مثنى او مجرعا نحو ضرب الزيدان وضرب الزيدون على صنيتة الجمل والكان مضمرات في المثنى وجمع الجمع نحو الزيدان ضربا
والزيدون ضربوا وان ثبوتنا حقيقة ان الفعل مضمر او مفعول لم نقض بينه وبين فعله نحو ضربت هند وهند ضربت هند
فصلت تلك الجار بين تأكيد فاعله واثبتة نحو ضرب اليوم هند وضربت اليوم هند وكذا الخان موشا في حقيق الخان مظهر نحو كره
اشمس وكورت اشمس الخان مضمرات الفعل نحو اذ اشمس كورت ثم لا يفرغ من بيان القسم الثاني من المرفوعات و
هو مفعول باسم فاعله شرع في بيان القسم الثالث والاول في فصل في الميت او الخبر ذكرهما ما في فصل واحد لكونهما متماثلين
كما هو الاصل لان الاصل فيها انه متى ذكر احدهما ذكر الاخر معا واما حذف احدهما في الاصل ولكونها مشتركتين في العامل
لان عاقلها معنوي هما احسان سواء كانا حقيقيين او حكميين فدخل فيه مثل قوله تعالى وان قصدوا خيركم فانه في تاويل تصديقكم
وتسبيح بالمعنى خير من التزاه فانه في تاويل سماعك بالمعنى لا يحل التي وقت خبر الانها في تاويل الاسم فزيد يضرب

في قوة زيد ضارب هذا مذهب اليماني من النحاة ومنهم المعرشي شيخ ابن الحاجب لانه صرح في شرحه لفصل بان
 الخبر المحل مآول بالاسم وذهب المحققون الى ان المحل مضاف منها من غير جعلها اسما حكيا تقع خبرا فمآول بالاسم فمرفوع الخبر
 وايضا جازفت ما سبق من ان الكلام لا يحصل الا من اسمين ومن اسم دخل لان الكلام الذي يكون خبره محلة يخرج عن
 القسمين لعدم تاويل المحل بالاسم مجردا عن التحول اللفظية السماعية والعيانية وكل من متعلق بقوله مجردا عن
 واللفظية منفعة المآول والتاويل منها ثابت تقديره اذا المآول في تاويل المفعول مجردا عن جملة المآول اللفظية ثم
 بهما لان العامل اللفظي كاسم ان وكان واخواتها والمردوب بالتجريد اعم من ان يكون لفظا او معنى بان لا يكون العامل
 مؤثرا في المعنى والكان مؤثرا في اللفظ قيد على فيه بحسب درهم لان البداية زائدة غير مؤثرة في المعنى وان اثرته في
 اللفظ بالجو فاحتلت التجريدية على سبق الوجود ولا شيء من المآول اللفظية موجود في المبتدأ والخبر سابقا فكيف يقيم
 قوله بما استعان مجردا عن المآول اللفظية قلت لو دخلت المآول اللفظية عليها لكان جائزا فيشترط الالكان منزلة الخبر
 كما في قوله للحارضتين ثم اكرهه اي البير وقوله سبحانه الذي صغرهم البعوضة وكبر جسم الفيل هذا ما ذكره الفاضل الهندي
 وقال بعض الفضلاء بانه على ان الاصل هو العامل اللفظي وعدل عنه الى المعنى مكانه خبر والاسم عنه ثم المراد بالتجريد على المآول
 التجريد على المآول الى اللفظي لا الى المعنى لايجاب الكل كما توهم من كلامهم احدى الامرين الموصوفين بالتجريد سند
 اليه كسبي اي الاسم لمسند اليه المبتدأ والثاني من الامرين سند به يوصي اي الاسم لمسند اليه الخبر خبره فقامت فاتها اسنان
 مجردا عن المآول اللفظية لعدم ما مسند اليه وهو المبتدأ والثاني سند به وهو الخبر والعامل فيها اي في المبتدأ والخبر معنوي وهو
 اي العامل المعنوي المبتدأ اعلم ان النحاة اختلفوا في ان العامل في المبتدأ والخبر معنوي ام لافذهب البصريون الى ان العامل في
 المبتدأ والخبر المعنوي هو المبتدأ اي مجرد الاسم عن المآول اللفظية لمسند الى شيء او مسند اليه شيء بمعنى المبتدأ العامل في الخبر
 وعلى هذا القول لا يكون الخبر مضافا فيه رده وذهب بعضهم الى ان كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في الآخر وعلى هذا القول لا يكون خبر
 عن المآول اللفظية فلا يكون مضافا فيه ايض وانه فطر لانه يلزم على هذا القول تقدم شيء على غيره لان العامل ما يجب تقدمه
 على غيره يلزم تقدم الخبر على المبتدأ لاجل كل واحد منهما في الآخر فان كان المبتدأ مقدما على الخبر والمخبر مقدما على المبتدأ لزم تقدم شيء
 على نفسه ضرورة ان التقدم على الشيء مقدم على ذلك الشيء واجب بان كل واحد منهما مقدم على الخبر من وجه متمايز
 من وجه آخر فلا يلزم الدور لاختلاف الجهة المتقدمة المبتدأ فكانت متمايزة المنسوب ان يكون من المنسوب اليه ويكون
 زعالة والمتقدم الخبر فطره ساط الفائدة والمقصود من المحل في خبر كل واحد منهما صاحب التقدم الذي فيه خبر كان محل

كمال كل شرط وكلية في الآخر نحو ما تقدمه من شرطه او شرطه من شرطه
 الفضلات عن المدة واصل المبدأ الاول في المبدأ واما يقتضي الدليل غير ان يكون موزع كون المبدأ محكوما عليه
 والحكم على الشيء انما يكون بعد موزع والفاعل مخصص بتقديم الحكم عليه فلا شرط فيه ترفعا وتخصيصا اعرض عنها بان
 ليس بصواب لان تخصيص الفاعل بالفعل انما يتحقق بعد ان يحل محكوما عليه بانساب الفعل اليه فكيف يجوز تخصيصه ليصح كونه محكوما
 عليه بما يكون متاخر عن كونه محكوما عليه اجاب بعض الفضلاء عن هذا الاعتراض بان الكثرة تفسر بتقديم الخبر في حكم المخصص قبل
 الحكم وذلك لان المقسم من شرط الترفيع والتخصيص في الحكم عليه اصناف السامع الى الكلام المتكلم لان تكثيره يفسر
 السامع عن سماع الحديث فيجوز المنع وهو لا ينافي مع تقديم الحكم لان السامع من آخر الكلام يصح ان يصح الارتفاع وتكثيره
 نذكر علوم عليه بما لا يدخل في الغرض لان الامام قد حصل في سماع الحديث ثبوت ان تقدم الحكم بحل الحكم عليه في حكم المعلن فلا حاجة
 الى ترفيعه او تخصيصه اخرتم قوله واصل المبدأ ان يكون موزع اشارة الى ان المبدأ ليس كونه كاسيحي واصل الخبر ان الاول في الخبر
 واما يقتضي الدليل فيه ان يكون كره لكون الخبر محكوما به واصل الحكم به التكثير اشارة الى ان الموزع يكون موزع كاسيحي
 ولا اختار بذهب جمهور النخاعة من ان المبدأ لا يجب ان يكون موزع او كره متخصصة لان الكثرة بالتخصيص تفسر بزمان الموزع
 التي هي القياس في الحكم عليه على الاول او لا يفرد واصل المبدأ ان يكون موزع وبين الثاني ثانيا بقوله والكثرة اذا وقعت بما
 ان تقع مبتدأ نحو قوله تعالى واجب مومن خير من تركه فان قوله بتخصيص الوصف لان قوله ولعبه مثل المومن والكثرة اذا وقعت
 بالمومن صار مخصصا حاصل نوع معين والتصغير في الوصف نحو قوله كما كان قيل جعل خيرا فانه يكون في حكم الوصف
 وكذا اذا تخصصت بهج اخر يعني لان الكثرة تقع مبتدأ اذا تخصصت بالوصف كذا لك الكثرة تقع مبتدأ اذا تخصصت
 بوجوده اخر غير الوصف فان وجوده اختصاص على ما ذكره المصنف ويجاب الكافية سنة كما يتفق عليها والمراد من التخصيص اعم
 من التخصيص حقيقة كما يكون في المثال المذكور وحكما كما في المثال الاخير نحو ما جعل في الدار اعم اشارة فانه قوله ارجل مبتدأ
 تخصص بالعلم ثبوت الخبر لانه يفسر هذا الحكم لان اسم الفاعل المتعاقلة للجملة للسؤال عن التعيين بعد العلم ثبوت الخبر
 لاحد ما عنده فاذا كان الخبر محكوما به صار مبتدأ المصنف اذا صنف من شأنها ان يكون ملوكا سامع قبل اجرائها على الوصف
 سخبات الخبر فان من شأنه ان يكون محكوما به قبل اجرائه على الخبر ولذا قيل الصفات قبل العلم بها اجاب عليه العلم بها صفات
 نصار المبدأ كما ان تخصص بالصفة وما اخبر تركه فان قوله احد مبتدأ تخصص بالصفة المزمع لان الكثرة في سياق اللفظ
 تفيد العموم وفيه بحث لان العموم ضد المخصوص فكيف يحصل المخصوص به ويجاب انه ليس بالتخصص هنا ما هو ضد العموم وهو ان

لبعض المحبة حتى لم يكن كسائر ارباب المرافقة الاحتكاك في المحكوم عليه او تعليلها فيه ولا ريب ان بالعموم ينقطع الاحتكاك
 وتعيين ان المحكوم عليه كل فرد فان قيل الفرق بين البسطة المحلى بام الاستنزاق والبسطة العالم الواقع في سياق النفي من حيث
 الالحاق معزولة انما في فكرة مخصوصة من انهما متساويان في المعنى هذا الفرق بينهما من حيث الوضع فكل ما كان موضوعا للمعين كان
 معزولة وكل ما هو غير موضوع للمعين كان فكرة معين بعارض او لاحتي لو كانت جارية رجل ذكرت او صا فالحال لم توجد الا في خلاف
 لم يكن معزولة فاللام وضعت للتبريد فيكون المحلى به معزولة والنفي لم يوضع لذلك لكان الواقع في سياطة فكرة مخصوصة ثم هذا
 التفصيل على ما ذهب بنى تيم لان ما لا يشبهين لميس لا يعلمان عندهم ومثل الكثرة في خبر النفي كل كثرة في الاثبات لم يقصدها
 واحد مخصوص مثل رجل خير من امرأة ومثلهما جردة الا ان عموم الكثرة مع الاثبات في البسطة كثيرة في الحاصل قليل نحو قوله تعالى
 علمت نفس ما قدمت واخرت واما ما في خبر النفي فانه يستوي فيه البسطة او الحاصل او شره او ذناب فان قوله شر مبدءا يخص
 بالصفة المقدرة اذا التقدير شر عظيم ام ذناب بجعل شره لاسم الضمير المتكسر في اهره المبدل من الحاصل فالحاصل معنى ثم قد لم يقيد
 المحصر لان تقديم ما لا احتكاك فيه روجب المحصر فكون الحسن ما هو ذناب الا شره وانما ذهبوا الى تقدير التقديم والتأخير كون وجه
 بعيدا عن الفهم لغزوة صخرة وقع الكثرة بمبدءا وفي الدار رجل فان قوله رجل مبدءا يخص تقديم الخبر الذي هو طرف متعين
 كونه محكما لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يتبعه موصوف باستقراره في الدار مكانه مخصوص بالصفة وانما يجوز في الدار رجل
 ولم يجوز في الدار علم انما سياح في المعنى لا يلزم التباس الخبر بالصفة في الثاني ولا يلزم ذلك في الاول لتقديم
 الخبر بالصفة يجب ان يكون متاخر او سلام عليك فان قوله سلام مبدءا يخص نسبة الى المتكلم لان معناه سلمت سلاما عليك
 فحدث فلكا نحو ذلك فالحال للمصادفة في سلام عليك بالنصب ثم عدل من النصب الى المرفع لقصد الاستمرار والدوام في الدعاء
 لان النصب يدل على الفصل والفصل يدل على المحدث هذا اذا جعل سلام مبدءا سلمت بمعنى قلت سلام عليك اما لو جعل مصدر سلمت
 بمعنى قلت سلمت سلمك امدا تعالى بمعنى حملك امدا تعالى لا لكان مخصوصا بنسبة الى الحاصل انما ابى سلم امر عليك وقد يخص
 الكثرة بكونها مضافا نحو فلام رجل خير من فلام امرأة في معنى الاضافة نحو ضرب زيد خير من ضرب عمر بكونها مشبهة بالمضافات
 نحو حشره ونه ما في كيب ثم اعلم ان وجوب التخصص للكثرة الواقعة بمبدءا يوجب من الوجوه الستة المذكورة انما هو مبدءا
 جمهور النحاة وذهب ابن البرهان الى انه اذا حصلت الفائدة فاجزى لى فكرة شئت لان الغرض الاعادة فاذا حصلت
 جاز الحكم على الشيء بالتخصيص بوجه اولاد من فيصح ان يقال كوكب النضال ساقه حصول الفائدة ولا يصح ان يقال رجل قائم
 لعدم حصول الفائدة وهذا ما يوجب الى الصواب واعلم انه اذا كان احد الاسمين معزولة والاخرى افعال الاسمين ككرة فاحصل المعزولة مبدءا

مبتدأ البنية أي لا الحركة بل جعل الحركة خبراً لأنه لا يجوز أن يكون المبتدأ الحركة والخبر معرفة كأم مرارة والكلأ أي إسمان معرفتين
سواء كانتا متساويتين في المعرفة أو لا فاعل أيما شئت مبتدأ أو الآخر خبر أي أيها جادته هيها متساوية المبتدأ وإيها آخره خبر مفعول
تقديم المبتدأ وعلى الخبر أنه المكنى فنية لأنه لا يخرج لزوم الالباس ما إذا كان قزvine معينة كمن أهدىها مبتدأ أو الآخر خبر مفعول
تأخير له عدم الالباس نحو نوبنا جنونا نأفان قولهم نوبنا نأفان مبتدأ ونوبنا خبره لأنه لا يجعل بالعكس لأن المكنى لا أن ابتداء
الالباس منقول من قوله الأبناء لأن الأبناء منقولون من قوله الأبناء وعلى هذا القياس قولهم أبيضفة أي أبيضفت فان
البويوسف مبتدأ وأبيضفة خبر لأن النقص تشبيه البويوسف بأبيضفة لا تشبيه الثاني بالاول نحو العدلها وأدم البويوسف وكذا
محمد بنيا حسنم والآخر زيد المنطق والمنطق زيد فاعل أيها الاسم معين لا ابتداء والصفة الخبر خبر سيد لان الخبر خبر
وجوده على الصحيح وقد يكون الخبر خبر لان الحكم كما يقع بالمفرد في قوله زيد من غير تعيين خبر يعيد عليها وكلية لتفصيل إشارة إلى أن الأصل
في الخبر أن يكون مفرداً لأنه لا يخرج في الكلام ولأنه أسرع قبولاً للبراهين والمراد بالمفرد ما لا يكون مركباً ما فدخل فيه نحو حيوان ناطق
وخلهم رجل وضاربان أسميته هي التي تكون الخرد الاول منها اسماً نحو زيد ابوه قائم فزيد مبتدأ وابوه مبتدأ
ثان وقام خبر المبتدأ الثاني في الجملة الاسمية خبر المبتدأ الاول وفعليته هي التي يكون الخبر الاول منها فعلاً نحو زيد قام ابوه فزيد
مبتدأ وقام فعل وابوه فاعله والجملة الفعلية خبر مبتدأ أو شرطية نحو زيد ان جاني اكرمته فزيد مبتدأ والكسرة وكرمته خبره
والجملة الشرطية خبره فاختلقتني وقترع الجملة شرطية خبره فذهب بعضهم إلى ان الخبر هو ابتداء الخبر وجميعاً لا يها منزهة جملة واحدة
وذهب بعضهم إلى ان الخبر هو الشرط والخبر هو المبتدأ وذهب بعضهم إلى ان الخبر هو المبتدأ وذهب بعضهم إلى ان الخبر هو المبتدأ وذهب بعضهم إلى ان الخبر هو المبتدأ
خبراً كالعلم انتهى وغيرهما من الأثبات الظرفية سواء كانت ظرف زمان ومكان أو جازاً يجرى الظرف كالجاز والجرور
فانه يجري مجرى الظرف في اقتضاء العوالم والعلم ان ظرف الزمان لا يصح وقوع خبره عن ذات لا يكون مجروراً فلا يصح ان يقال
زيد يوم الجمعة ويصح ان يقال الهلال يوم الجمعة وان جردت الخبر التي تقع خبراً عن المبتدأ انما هي من وإلى وفي واللام والباء والفتحة
وكون دون ما دونها ثم اختلفت النحاة في الخبر الظرف فذهب إلى ان الخبر هو الفعل المقدّر والظرف العلم مقامه ومنهم من ذهب
إلى ان الخبر هو الظرف العلم مقامه الفعل المقدّر ومنهم من ذهب إلى ان الخبر هو الفعل والظرف جميعاً نحو زيد مضحك وعمر وفي
الدار فزيد مبتدأ ومضحك خبره وكذا عمر مبتدأ وفي الدار خبره العلم ان الخبرين اختلفوا في تقسيم كل فذهب إلى انها اربعة
اقسام هي المشهورة المذكورة في المتن ومنهم من ذهب إلى انها ثلثة اقسام وادرج الظرفية في المفرد ومنهم من ذهب إلى انها
على تسعين وادرج الشرطية في الفعلية والظرفية في المفرد والظرف اي الخبر الظرف سواء كان ظرف زمان ومكان أو جازاً

يجوز ان يجعله اسم فعل مذكور ومقدّر من الافعال العائمة فاما لما لم يعلّم به من الكون والنبوت والحصول والوجود ويجوز تقدير
 فعل من الافعال الخاصة بمقدّرة والظرف المنطوق بالمدكور ليس ظرفا لغوا لانه اذا اقلق بالفاعل المذكور كان الفعل لفاعل له
 فهو المتوهم من الفعل والظرف المنطوق بالمدكور ليس ظرفا مستقرا بفتح الفاء اسم فعل مطلقا بالاستقرار ولان الفاعل العام اذا اخذت
 انتقل ضميره الى الظرف فيسمى مستقرا الضمير فيه وهذا اولى من الاول لانه لا يلزم تقدير الفاعل الماخوذ من الاستقرار بخصوصه
 حتى يتحقق به الاسم عند اكثر من اى تلك الجملة كما وجد في كثير من النسخ ووجد في بعضها وهو مذكور باعتبار
 الفصل لان هذه الجملة قبل او باعتبار منطلق الظرف ويجوز ان يرجع هذا الضمير الى الجملة بلا تاويل والظاهر بينه وبين المرجع اليه
 غير واجب لان الوثب بالاء على نوعين احدهما لا يكون مذكورا كشيء فان ذكره غير مستعمل لا يقال شبه وانما في ما يكون
 مذكورا كقائمة فان ذكره مستعمل يقال في المذكور ثم وروى النسخ بين الضمير والمرجع اليه انما هو في الموضع الثاني في التفسير
 الاول وما سخر به من النوع الاول استقر متنا او ثبت تقول زيد في الدار تقديره اى تقديره بالحكماء زيد
 استقر في الدار لان اصل الفعل تقديره عالما في الظرف اخرى ولانه اذا وقع فعله تقديره بجملة لاحالة فكذا اذا وقع خبرا
 ولان الظرف المستقر بميل قياسه مقام عالما بجملة فاعلم الفعل الذي هو الاصل في العمل اولى من جملة فاعلمه واما قال عند اكثر
 لان الاصل من النسخة ذهب الى ان الظرف متعلق بغيره هو اسم الفاعل تقديره في الدار زيد يستقر في الدار لان الاصل في
 الافراد ولان المحدث لو كان عالما لا فاعله مخويز في الدار القوي وليس كذلك ولان المحدث عار عن الضمير لا يتعلّق الى الظرف
 والقول بعبري الاسم عند اولى من القول بعبري الفعل عند لا يقال ان اسم الفاعل مع فاعله مركب من خمسة وستة فيكون
 كلاما وجملة لانما تقول حتى اسم الفاعل ان لا يعمل كونه اسم الفاعل ان لا يعمل الا ان لم يزلت به الفصل لم يعمل لان لم يزل
 عليه بالاصالة بل بالمشابهة فرض علمه كمالا ثم تقديره بالمدكور يكون في الظرف ضمير عائدا الى المبتدأ انتقل من المقدار اليه مرتفع به
 كما تقدموا بالنقل منه ويدل عليه مجرى الحال منه مخويز في الدار فاعدا فان فاعدا حال من الضمير في الظرف لاحال في المقدار اذا
 لو كان يصح تقديره وهو غير صحيح وجوز الابدال منه نحو قوله تعالى والوزن يومئذ الحق على الاكثرفان الوزن مبتدأ ويؤنّه خبر
 والحق بدل من الضمير الذي هو مستكن في يومئذ ولا يجوز ان يكون الحق مصدق للوزن لانه لا يلزم الفصل بين الموصوف والموصوف
 وهو متشبه ولا يجوز ايضا ان يكون الحق خبر للوزن ويؤنّه منصوبا بالوزن لانه مصدر موصوف بلام التثنية والمصدر المعروف بها علمه
 واما عرفت ذلك فاعلم ان القول بتقدير الفاعل في الظرف سواء كان جملة او مفردا انما هو عند البصريين واما الكوفيون فانظروا عندهم
 لا يتعلق بضمير ولا يرتفع الى تقدير شخصي وانما هو ابو العباس من المتأخرين ولا بد في الجملة اى في الخبر الجملة وكذا في الخبر المفرد

المفرد المشتق والمائل به الا ان الضمير في المفرد غير لازم كفي المفرد الفاعل نحو زيد ان او مجرد ذلك اخص بالجملة بالذکر
من ضمير اي عائد من الجملة رابط يعود الى المبتدأ فيسقطها به وانما اشترط وجود العائد فيها لان الجملة متى هي مستقلة
بنفسه تتصرف رابط غير ما اذا اراد تعليلها بشئ من المبتدأ اذ في الحال فلا بد فيها من عائد رابط يرتبط به وهو اعم من
ان يكون ضمير الي اشار اليه بقوله كما لها وفيما مر من الاشتراك اذ هو كاللام في نفع الرجل زيد و وضع المظهر موضع المضمير كقولهم
الحاجة الحاجة تكون الخبر عن المبتدأ اخذ قوله تعالى قل هو الله احد وهذا زيد قائم والشان زيد عالم ومتقوى زيد فاعل
ومعوم اللفظ كقولهم تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات انا لانضيق احسن علفا فان ثانياً مع معمولها اي خبر اعم الا ان
ولا ضمير منها الا اعمهم من جسم معلما به مقام الضمير من جسم معلما والذين آمنوا وعملوا الصالحات متطابقا معني واحدا فلهذا اعمهم
يربط بالجملة السام السابقة وخبر ان خبر المبتدأ لانها لا تدخل الاعلى المبتدأ والخبر لوقال من عائد يدل قوله من ضمير كما قال
صاحب الحاشية وغيره لكان ان في يكون شاعرا ما ذكرنا من الروابط لان العائد اعم من الضمير الا ان يقال حصر بالضمير
لكثرته فانظر الى غيره من الروابط وانما اكتفى في الجملة الواقعة خبرا بالضمير وحده ولم يرتبط بالواو ومختلفات الجملة قال لان
تأتي فضله بعد تمام الكلام فاحتج في الاكثر الى زيادة رابط مختلفات الخبر فانه ذكر الكلام ملائحة التي زيادة رابط واذا تقرر
هذا فاعلم ان الجملة اشترطية الكاتب خبر اعم من اسم ليس بشئ ولا يجوز ان يأتي اكرم محررا وانكفي عوجير واحد والحاشية خبرا
عن اسم الشرط نحو من كرمته فلا بد من ضمير كرمته من الجملة في الجملة المحكية بعد القول نحو قال زيد عمر قائم فهو مفعول في
المعنى فلا يلزم مود الضمير فيها لان المفعول غير الفاعل وانما يلزم مود الضمير في الجملة التي وقت خبر لا وصف اوصفه او حال لا انها
ما انضى الاول وبعض منه ويجوز حذفه اي حذف الضمير الرابط ولا يجوز حذف غيره من الروابط فان كان لام العهد فلا يخفى
لانه لا يساق اليه من مع الحذف الا الى الضمير والكان المظهر موضع المضمير فكذلك فانها تقوت مع الحذف والكان الخبر عن
المبتدأ اقول لا يقلل الحذف وانما يجوز حذف الضمير عنه وجود قرينة والله عليه دل كلام المعمر ان الى الحذف شاك كثير كلاما وقرينة
قرينة والاسم كذا كلب بل يختص بالضمير المحرور ومن اذ كان في جملة اسمية يكون منها خبر من مبتدأ ما في خبرها
نفي الرفع لا يجوز الحذف نحو المصوب والجور سماعي نحو اسم من ان بدرهم والبر الكريستين اي منه فان قوله
مبتدأ ومن ان مبتدأ كان وبدرهم خبر المبتدأ الثاني والمجمل في محل الرفع بانه خبر المبتدأ الاول والضمير محذوف تقديره
اسم من ان بدرهم ومنه في محل الرفع بانه صفة من ان وهو الذي يصح وقوعه مبتدأ او انما حذف منه لانه لا ذكر
اسم ثم جرى ذكر من ان بدرهم بعده علم انه منه فاستغنى عن ذلك قوله البر الكريستين فان البر مبتدأ او الكريستين

ان وبشئ خبر المبتدأ الاول والجملة في محل النصب بان خبر المبتدأ الاول والضمير مخبر عنه وان شئت لانه فاذا ذكر المبر ثم المكنس
 بعد علم انه من ماستغنى عنه ومنه في هذا المثال في محل النصب بان حال وجاز ان يكتسب من الناحية عالمه منوياً وتقدم المحال عليه
 لا يجوز الا اذا كانت ظرفاً لفظ المحال وهو من الضمير وجوز بان شئ انظر ثم الكثرة عشرة وسعدا الواسع ستون
 صاعداً الصلح القه اعداد والمدة المحل واعلم ان الجملة الواقعة خبراً عن الجملة التي لا محل لها من الاعراب وهي مختصرة في سبعة اقسام
 انجزها للمحل والمضات انما بشرط ان يجازم واما بعد الفاعل او التابع المقرون والتابع لا محل لها من الاعراب وكذا الجملة
 التي ليس لها محل من الاعراب مختصرة في سبعة اقسام السابعة وتسمى ابتداءية كما تسمى الجملة التي تصدق بمبتدأ والمختصرة و
 التفسيرية نحو قوله تعالى واسم الفجر الذي ظهر اهل في الاشارة فكل جملة الاستفهام مختصرة في الجواب بها القسم والواجب ان
 بشرط ان يجازم مطلقاً كل ذلك ولا يكون واجازم والمقرون بالفاعل ولا ياباذا العجائية والواقعة على اسم اخر وتابعة لما
 لا محل له من الاعراب وكله قد في قوله وقد تقدم الخبر على البت التعليل اشارة الى ان الاصل في الخبر ان يكون متأخراً لان بيان
 قديمه يلزم احاطته بغيره فكله قال الاصل في الخبر ان يتاخر وقد تقدم على المبتدأ وانما كان الاصل في الخبر ان يكون متأخراً
 لكونه صفة في المعنى والصفة لفظاً وهي يجب ان يكون متأخراً اقل من ان يكون اولى به وكونه محكوماً به بحق المحكوم به ان يكون
 متأخراً لان اصل المبتدأ القديم كونه موصوفاً في اللفظ والمعنى والصدور لفظاً ومعنى يجب ان يكون مقدماً على اقل من ان
 يكون اولى به وكونه محكوماً عليه حتى المحكوم عليه ان يكون مقدماً فان قلت هذا الذي لا يجرى في الفاعل يعني ان يقدم على الفعل ايضاً
 قلت انما يقدم الفاعل لوجوب المعنى والمقتضى انما قيل ان المكنس هناك لانه لا يكون الفعل معلوماً واما ما ذكره من
 ابراده ومنزلة الفاعل فالمدعى التقديم على المفعول وعلى ما جرى اليه نحو الدار زيد فزيد مبتدأ وفي الدار خبر مقدم ويجوز اي ولا يشترط
 ان يكون المبتدأ الواحد اجاباً كثيرة اي متعددة سواء كانت اثنين او اكثر لان خبر حكم ويجوز ان يحكم على شئين بالحكم كثيرة كالاعتقاد
 وانما فسرنا الجواز هنا بعدم الاتماع لان اكثر الاخبار على اثنين جائز وهو انتم المعنى يدونه نحو زيد عالم فاضل فاضل واجب هو
 الم تيم المعنى يدونه نحو المحل جوارحاض والابن اسود ابيض ففسرنا الجواز بعدم الاتماع انت لالوجوب والجواز لثبات
 قيد المبتدأ بالواحد لانه لو لم يصبه به لبتا واذن من الى ما هو خلاف المقصود هربان جواز اكثر الاخبار لبتا المتعد ولانه شائع اكثر
 لا يحتاج الى البيان ولذا اهل المقصود جواز اكثر الاخبار لبتا الواحد لانه قيل يحتاج الى البيان ولذا نعرض لنقد المبتدأ بالواحد
 للمكتسب واذن من الى غير ذلك وتصريحنا بالمقصود ويجوز ان يكون المبتدأ متعدد والخبر واحد نحو زيد وعمر ورجلان ونحو المحل والفاضل
 من الطوم ولم تعرض له في جانب المبتدأ لكونه اقل قليلاً في الكلام فافتح بالعدم ثم اعلم ان النفاة جمل المبتدأ اشتمالاً الى اثنين منهم

منه ما يكون سنة اليه ولا خبر سنة الى ذلك البتة الا عرفت قسم منه باكم من سنة اليه بل هو سنة الى ما عليه هو قائم مقام خبر
السنة واما التجريد عن العوالم اللفظية فشرط فيها ما يشترط لا فرق من بيان القسم الاول للبتة اشترع في بيان القسم الثاني
استيعا للقسمين بالبيان فقال واعلم ان القسم الثاني هو سنة اليه اي غير الذي مر فيما سبق وهو الذي يسمى سنة اليه
ليس سنة اليه صفة للقسم الآخر للبتة واما خبر سنة القيد من القسم الاول للبتة اعلم ان القسم الثاني من البتة اما عرفت
بجهل الخبر الخاطئة والضرورة فانهم لم يجدوا فيه وجها من الاغراب سوى الابتداء بما بهم المصداق شيخ ابن الحافظ قال فلهذا في توصيف
رغمه انه خبر لم يرد في حقه ولا يختلف في نحو ما لم يزيد ان بان حلقه فان الزيدان فوضع المظهر موضع المضمحل قال فانهم الزيدان
ثم اذ عرفت على احد ما عرفت من انكر انهما راى انهم الزيدان فان ترك ذلك التعلق فاما من جعل السنة مبتدأ فانها متصلة في
بيان البتة اعلم ان القسم الاول واما العلامة الغريبة الذين انما زاني هو اي القسم الآخر من البتة اصفه اي اعم من ان يكون
مشتقة كما هو مفسر وكريم واما يجري مجراها لاسم التعديب فهو مصري فانه جازي مجرى استغنى في توافيق المعنى لان خبره
يدل على ذات مبهمة ما هو من بعض اصنافها كما هو وقت يعرف المعنى كما ان الثانية نحو ان صار رب الامر ولو قال بعض
النفى لكان خبره وعلل لان استلزام الامر على النفى دون حرفه موار كان النفى مستقلا من حرفه او ما هو مضافا كما انما قائم الزيدان
اي فانهم الزيدان ودرج حوت يجري مجرى حرفه فغير قائم الزيدان لانه منبزه فانهم الزيدان نحو فانهم زيد مثل الصفة
وقت يعرف النفى فالصفة فيه مبتدأ وليست بسنة اي ليها وزيد فاعلم ان اسد الخبر في انما الحلية ويجوز ان يكون
الصفة خبرا وبعدها مبتدأ او بعد حوت الاستفهام وقيل لا نحو فانهم زيد مثل الصفة التي وقت يعرف النفى فالصفة
فيه مبتدأ وليست بسنة اليها وزيد فاعلم ان اسد الخبر في انما الحلية ويجوز ان يكون الصفة خبرا وبعدها مبتدأ وانما
قيد الصفة بوقوعها بعد حوت النفى او الاستفهام ليحقق الامتداد واخره بفتح قائم زيد فان الصفة فيه ليست بمبتدأ لعدم
خلها فلا يخش والكوافين وانما اشترط اعتمادا على احد هذا الخبرين لانها اذا اعتدت على غيرهما كانت جارية على ما جاءها خبرا
او صفة او حالا فلا يكون مبتدأ اشترط ان ترفع تلك الصفة اسما ظاهرا اي غير مضمرة مستترا على محرم الجواز او بارادة
النفى منه ليدخل في مثل قوله تعالى اراف انت واقامك انت لان المضمحل متصل غير مستتر ونحوه مثل فانهم الزيدان لان
فيه ترفع مضمرة استر ان لم يكن مبتدأ بل خبر انك ان في بعض خروج الكافية ولما قل ان قولنا يصح هذا التعميم واراودة
المعنى النفى من الظم انهم لانه يتحقق مجابا انه لم يصدق على صفة ترفع مضمرة استرا ما يدعى الى ما قل في باب الشانخ نحو ما راب
وكرم زيد اذا عمل الثاني على ندر البصريين ويتحقق منها خبرا قائم ابوه زيد فان زيد ابتداء واقام خبره مع انه يصح

عليه الله القسم الثاني من الميتة ان لم يكن نافعا او اجيب من بيان المراءى بوقوع الصفقة بعد موت النفعي او الاستفهام ان تقتصر عليه
 في المصل وفي المثال المذكور اعتمدت على الميتة في المصل او بيان العالم فيه مبتدأه ابوه فاعلم اسد مسد خبره وقدمه المحلقة خبر زيد
 فيكون قائم تساميا للميتة في محله فلا اشكال ثم الجار والمجرور في قوله بشرط ان ترش حال من غير وقت اي صفقة وقت
 حال كونها متعلقة بشروطه او خبر مبتدأ محذوف اي وهي مكرمة بشرط المحلقة حاله او مستتر خبره فان لم يكن له ان يترش فان المثال
 للصفقة التي وقت بعد موت النفعي وحق الاستفهام في مبتدأه وليست بمبتدأ اليها والزيد لان فاعله اسد مسد الخبر
 في تمام المحلقة محذوف خبر مبتدأ محذوف خبره هذا او ان اي المثال لان مبتدأها فاعله ما قلنا ان الزيد ان فان الصفقة فيها
 ترش ضمير مستتر فاعله الزيد او له وكانت رافعة للظاهر لا جاز متبنيها لاجتراءه رافعة الفاعل اذا كانا مسندا
 الى الظاهر وجب توحيد فلا يكون الصفقة الا خبر العلم ان افعال الافعال عند مجملها مبتدأه واطلقت في القسم الثاني من الميتة واما
 عدم وقوعها بعد موت النفعي اجرت الاستفهام فلو كانا عائد بدون الافتقاد ونخلات الصفقة فيكون وقوعها مبتدأه او كونها مبتدأه
 للقسم الاول في كونها اسما مجرورا عن العوالم اللفظية كالكانت الصفقة لك ثم لما زرع عن بيان الميتة والخبر بشرع في بيان
 خبر ان واخواتها وهو القسم الخامس من المرفوعات خبر ان واخواتها اي اشباهه ان فاعلها وهي تحت ان وكان ولكن وقت
 وصل فنده والمعرفت تدخل على الميتة او المحرف مقبض الميتة او مسي اسمان واخواتها وترفع الخبر ومسي خبر ان واخواتها خبر
 ان خبر خبراتها هي مسندة خبر متبادل كل ما هو مسند كجزء الميتة او خبر كان وغيرهما وقوله بعد وظهر اي بعد دخول احدى
 الحروف عليه فخل بخبر ما ذكرنا من الاشياء ومسنى ودخلها عليه وروى عليه لاهلها حكمها الفعلي لدخولها فلا يشك في المد
 نحو خبر في قولك ان زيد يغرب اخوه فان يغرب فيه من حيث انه مسند الى اخوه لا يكون فدخل عليه بالنسبة المذكور بل انما
 دلت بذلك المعنى على المحلقة اعني يغرب مع فاعله وهذا الجواب فيسي عما اجاب بعضهم من ان المراءى بالمسند الى اسد خبره
 الحروف لا يحتاج الى تفصيل لان الميتة من المسند هو المسند المطلق لا المسند الى اسد خبره والحروف على ان يترشح مبتدأه
 قوله بعد دخولها والى هذا اشار في الفوائد النصائية بخوان زيد قائم فان قائم مسند بدخول ان وملكه اي حكم خبر ان و
 واخواتها في اقسامه اي في كونها مفردا او جملة اسمية كانت او فعلية او شرطية او ظرفية او مفعولة او مفعلة وفي الحكم من
 وقوعه متعده او مترواحا او متفعا او متحذو فادنى في شرطه من وجوب العائد فكونه جملة او مفردا متعدا او مفعولا
 به لفظا او قدرا او عدمه عن عدمه حكم خبر الميتة ولا يجوز تقدير اي تقدير خبر ان واخواتها على اسمها نه اشترط في ما يخالف
 بخبر ان واخواتها خبر الميتة او قد ثبت الخافه فيها من وجهين احدهما ان لا يجوز تقدير خبر ان واخواتها على اسمها الاول

لم يكن ظرفا فلا يقال ان قائم زيد ويجوز تقديم خبر المبتدأ على ما حرف وانما لا يجوز تقديم خبر ان واخواتها على اسمها لكونهم ان
 سيجوز ان هذه الحروف متصرفات الافعال او تنبها على ان عملها على الفعل النهي او عليها نزع او على التصور فيها وبين ما شبهت
 به من الفعل وانما في ان لا يجوز ان يقع اسم مفرد في معنى الاستعانة خبر عن هذه الحروف فلا يقال ان اين زيد ويجوز ان يقع
 خبر ان المبتدأ انما اين زيد الا اذا كان ظرفا اي لا يجوز تقديم خبر ان واخواتها على اسمائها في جميع الاوقات الا وقت كونه ظرفا
 فيجوز تقديم الخبر على الاسم اذا كان مرفوعة نحو ان في المازي و نحو قوله تعالى ان السيات ايامهم ويجب اذا كان مرفوعة ان يحذف عليه
 الصلوة والسلام ان من البيان لسحرا وان من الشعر مكره وانما جاز تقديم الخبر على اسمها اذا كان مرفوعة لجمال التوسيع في الظروف
 حيث استعملوا فيها بالمتعدي في خبرها الكثرة ووجهها في كلامهم فينبغي ان يعلم ان الخبر ظرف في كل ما في خبر المبتدأ في التقديم لان
 خبر ان اذا كان ظرفا يقدم فقد عاينا بانها لا تخلو من كذا وان لا يجوز تأخيرها سواء كان الاسم مرفوعة او مذكورة وليس خبر المبتدأ الكسب
 وايضا خبر ان اذا كان ظرفا متعارفا باللام ابتداء لا يقدم لانه يؤول صدارته نحو ان زيد لفي الدار ثم اعلم ان البصريين ذهبوا الى
 ارتفاع خبر ان هذه الحروف والكوفيين ذهبوا الى ان ارتقا حوبا ارتفع به عن كونه خبر المبتدأ ولا نزاع عن بيان خبر ان واخواتها
 شمر في بيان اسم كان واخواتها وهو القسم السادس من المرفوعات **فصل** اسم كان واخواتها لم يذكر شيخنا في الجواب
 اسم كان في المرفوعات طبعه لانه لم يرد في الفاعل لانه فاعل عنه وليس يلحقه: وذهب بعض النحاة الى ان يلحقه بالفاعل
 ليس بفاعل لانها لا يلزم بالفاعل فيه وهو تام الكلام به وانما هذه المعصوم فلم يدرج في الفاعل بل ذكره ملحوظا في
 كان وصا وواصب وامسى واضمحض وظل وبات ونزل ودرج وما زال في تلك والماضي وما دام وليس فنده الافعال ان
 وما استعملت منها دخل الضم على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ ويسمى اسم كان واخواتها وتصب الخبر ويسمى خبر كان واخواتها فاسم كان
 واخواتها هو السند اليه جنس يشمل كل ما هو مسند اليه كالمبتدأ واسم ما ولا يشبهه ليس خبرا وقوله بعد واخواتها تلك
 الافعال يخرج من الاشياء والمذكورة وما سبق من معنى القول لا يشك في المحدث باخوه في كان زيد يضرب اخوه نحو كان زيد قائما
 فان زيد مسند اليه بعد دخول كان ويجوز في الكل اي في هذه الافعال بلا خلاف بين النحاة تقديم اخبارها على اسمائها افعالا وقد
 جاز تقديم المنصوب على المرفوع فتوهم في الكل نحو كان قائما زيد وكان اخاك صدقك نحو ان زيد من شيرين عمر وهذا
 اذا كان اعراب كل من الاسم والخبر واحد منها فعليا ادم الانبساط بخلاف ما اذا كانا مقصورين نحو ما كان عيسى
 موسى فان تعيينه في الاول لاسمية الخبرية نظمية او منوية وعلى نفس الافعال سقط على اسمائها اي ويجوز تقديم اجابا
 على نفس تلك الافعال ويجوز في الكل تقديم اجابا على اسمائها الا ان ذلك لا في الكل بل في المستند الاول نحو الاول في

الى راجح نحو كمالها كان زيد وعلى هذا القياس امثلة المبررات من الافعال التسعة وانما جاء تقديم الاخبار على نفس الافعال كون
 المعامل على وجه تقديمه على المعاني في تقديم عليه ولا يجوز ذلك اى تقديم الاخبار على نفس الافعال في اى في افعال يكون
 في اول ما صدرية كافي ما دام اذنا في كافي تقاسم وانما لم يجر تقديم الاخبار على نفس ما في اول ما وجد لانغ وهو كون مصدرة
 اذنا في لان كليهما يمنع تقديم ما في خبرها عليها لان المصدرية حررت النفس يستحقان الصدرة خلافا لان كيان في خبرها دام
 لعدم لانغ منى: اولا بالثبت لان معنى هذه الافعال النفي ودخل لانغية عليها يدل على الثبات لان نفس النفي اثبات
 ثبات بنزلة كان نعم في زال زيد عالما كان زيد عالما واجب بان مصدرة لانغ يستحق الصدرة كافي في منع تقدم
 اجبا عليها اذا كان كل فلا يقال قانما ما زال زيد بتقديم الخبر على نفس الفعل وهو ما زال وفي ليس اى في تقديم خبر ليس
 على نفسه فكانت اى ضلالت النفاة قد وسبب يروى الى ان حكمه حكم لمبنة اوله ما كونه بمعنى النفي وانما تقدم معقول
 النفي عليه وذوب اكثر الجبريل الى ان حكمه حكم كان لعدم كون واحد باقى الكلام في هذه الافعال يحكي في القسم الثاني وهو الفعل
 انما احد تعالى ثم لا فرغ من بيان اسم كان واخواتها شروع في بيان اسم ما ولا اشبهتين ليس وهو قسم السابع من اقسام
 فقال اسم ما ولا اشبهتين ليس مرجع النفي والدخول على البتة والخبر في قسمها الاسم هذا المحاورين لذلك شبهه وعند
 بني تميم اسمها بغير لغتان بالابتداء وهو المسند اليه خبره تنادى لكل ما هو مسند اليه وقوله بعد دخولها اى بعد دخول خبرها في الخبرين فصل
 اختر زيد من غير من اسند اليه ثاني مرجع النفي الذي لا يشكل المحذور في مثل ما زيد يغرب اخوه ايضه خوفا بانه قاتلا ولا رجل
 انفسل منك فزيد وجعل كل واحد منهما اسم مسند اليه بعد دخول ما ولا ويخص لا بالكرة استارة الى الفرق بين ما ولا فان فرق
 بينهما من ثمة وهو احد ان لا تدخل في المعارف بل تخص دخولها بالكرات وهو قليل ايضه ضلالت ما فانها تدخل في المعارف
 والكرات والثاني ان النفي مطلق والنفي المحال والثالث ان لا يجوز دخول الباء في خبر ما ويجوز ذلك في قوله كان من شبهة
 بالليس اكثر من شبهة لا بـ اذ ليس النفي المحال ويجوز دخول الباء في خبره كك ثم اعلم ان لا في قوله تعالى فنادوا ولا تملين
 مناص هي الاشبهه ليس زيدت عليها تارة انما كانت كزيدة صفة بـ ثالثا كزيدة واختلفت بذلك حكمها حيث اختلفت في
 على الاحيان ولا يكون من محمولها الا ما حمله خبر ظهورها ما وهاذا ذهب الى التحليل وسيرويه وذوب الانفس الى انها هي
 النافية للجنس زيدت عليها التاء وقص دخولها بالاحيان ايضه وتورعين مناص منصوب بها وخبره مخدوف اى لات بين مناص
 لهم هذه وروى عن انها غير طاعة والنصب بهما باضا مثل اى ولات حين مناص وعندها انه منصوب على ان خبرها
 مخدوف ولات الحين حين مناص بمعنى ليس الحين حين مناص وقد جاء رفع الحين بعد ما على حذف الخبر اى ليس حين مناص

مناه موجوده لا فرغ عن بيان اسم اول المشبهتين ليس شرع في بيان خبره لنفي الجنس وسيله انه لا يترتب اليه
 وهو اقسام من المرفوعات فقال خبره ان كانته لنفي الجنس اي لنفي الحكم عن الجنس وصفتها اذ لا رجل قائم مثلا لنفي
 القيام عن جنس الرجل لنفي الجنس الرجل نفسه ذكر ذلك في بعض شروح هذا الكتاب كما لو كان شريكه الكثير في خبره انه
 ان يكون من الافعال العامة كالوجود والكون والنبوت والحصول ولا شك في الوجود في خبره فيكون نفي الوجود عن الجنس
 هو نفي نفي الجنس فذلك قالوا لنفي الجنس بهذه التسمية انما يكون بلا حذو حال بعض الازداد والاعراض في وجه التسمية غير
 لازم فعلى هذا لا حاجة الى ذكرها في بعض شروح لانه صحت من الظاهر اذ العبارة الصحيحة على ظاهرها هو ان سنده جنس يتناول
 لكل ما يحسنه وقوله بعد دخولها اي بعد دخول الفصل فخرج بغير الحدود والابقى الحد على الحدود وبما مضى من معنى الاستلزام
 المحذو خبره في مثل لا رجل يضرب اخوه لا رجل قائم فان قائم سنده دخول العلم ان الفاعل اقنوع على ان لا نه ناصبه
 الذي عليها وانما في نفي خبرها ففهم من قال ان المحذو مخرج بانه قبل دخول لا وهو قول سيبويه فنه هي مع اسمها في محل
 الشرع بالابتداء وبما بعد ما خبر السيد وقال لا نفس والبرود والعرضي انه مخرج بانه ثانيا لا فرغ عن بيان المقصد الاول المستعمل
 بيان المرفوعات شرع في بيان المقصد الثاني المستعمل على بيان المصوبات فقال **المقصد الثاني في المصوبات** ذكرها
 عقيب المرفوعات لا شرعها في ان الظاهر الواحد ميل فيها نحو حرق زيد عمرا وان المصوب في اللفظ قد يكون مرفوعا في المعنى كالمس
 كافي باب الفاعل نحو ضرب زيد عمرا وهذه كانت احق بالتقديم على المجرورات ولكونها كثيرة لان كثرة اشياء المقصود بالبيان
 يقتضي كثرة الاهتمام بذكر ذلك الشيء وكثرة الاهتمام بذكر ذلك الشيء وجب تقديمه ولكون الضم فيها باعتبار القسمة التي هي
 في اعراب الضم والضم على الفعل ثم واحد المصوبات منصوب لا مرفوع لما تقدم وهو ما استعمل على علم المفعولية وهو
 الذات والضرب والياء ويرى على عكس هذا المحذو مثل دايت مسلمات لانه منصوب مع انه غير مشتمل على علم المفعولية وعلى طرده
 مثل حررت مسبلين فانه مشتمل على علم المفعولية وهو الياء والحال انه غير منصوب والحجاب من الاول بان الضم قد يكون بصورة
 المجرور مسلمات منصوب بالضرب الذي هو صورت المجرور الثاني بان المرد بما استعمل على علم المفعولية لا دخول الجار عليه المرد
 بالالف الثانية ثاب الضم والياء الثانية ثاب الضم فلا يراد بالتثنية في مثل قام الزيد لن ولا الياء في مررت مسبلين الاسماء
 المصوبة اثنا عشر دها المفعول المعلن المفعول المعلن والمفعول مسدودا في الشرح اية في المعامل المحذو بقوله شرع
 سمعت محمد بن احمد بن احمد بن ربيعة بن كره وهو امرئيا و زاد اسراني من مفعولات ما ونا ساه فلو انه نحو قوله تعالى و انما
 سوى قوله اي من قوله و عليه انه لا يصح ذلك يصح ان يقال مفعولا اليه في قوله دخلت البيت اذا صله دخلت الى البيت

وان يقال مغزلا عليه في قول المتنس استجب الفراق والدمع على حب الفراق فخذ الجار والمجرور واصل الفعل لم يكمل
به احد لمقطع الزجاجة المفعول مفعول اول واصل الفاعل به والنا في المفعول المطلق والحال والتمييز والمستثنى
واسم ان واختارتها وخبر كان واختارتها والمصوب بال التي تعني الخمس وخبر ما ولا الشبهتين ليس لازع من تعداد المفعولات
مستترع في ترتيباتها وفصل كل منها فقال **فصل المفعول المطلق** يسمى مطلقا كونه مفعولا بال حقيقة ومن اعداه او اعد
تقييده بوجوه من الحروف وانما ابتداء المعامل كونها اصل المفعولات في نصب وسائر المفعولات محمول عليها فيتم ابتداء منها
بالمفعول المطلق لانه مفعول نصب بلا تقييد بوجوه بخلاف المفعول به فانه نارة تقيده بالوجوه فاخره عنه ثم ذكر المفعول به مقدمه
على المفعول فيه والمفعول به والمفعول به جميعها بتقييده بالوجوه الا انه في المفعول به قد يوجد محذوف على وجه الزوم كما في لازع
النصب وقد يوجد في اللفظ بلا واسطة ابتداء تقييده على المفعول به الذي يسوغ ذكره للواسطة في كل من فزاده ثم قد يرد على
المفعول معه الذي يجب فيه ذكر الواسطة هو اي المفعول المطلق مصدرة حقيقة او حكما ظاهرا وشكلا بمعنى التراب وجنبا للمعنى
ارض ذات مجازة لانه اسم المحدث حكما والكان اسم العين حقيقة او كل واحد منها وعاد في الدعاء لم يقصد بها المعنى الحقيقي
بل قصد المعنى المجازي وهو الالهلاك لان الدعاء يقتضي الفعل فاجاب بمجرى المصدرنا واما قال من دعي ترابا وجنبا لكانه قال
الكان بالتراب والجندل بمعنى فعل ذكره قبل اي قبل المصدر سواء كان مذكورا حقيقة نحو صرنا بكم نحو صرنا بكم فان ذلك في غير ذلك
مستلما على معنى اصل نحو صرنا بكم فخرنا بكم واكثر من قبل المصدر الذي لم يكن الفعل مذكورا قبله حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد
ومن دعي قايما في كرهت قايما لانه والكان مصدر او الفعل مذكور قبله لكنه ليس كذلك الفعل لان معنى القيام غير معنى الكراهة فان
قبل ان يروا في قولك ضربته بوجهه المعلق مع ان ليس بمعنى فعل مذكور قبله بل اصل ضربته ضربا بالاسطوا او ضربته ضرب سوط
فكان بمعنى فعل مذكور قبله تقدير افعال المحدثين ان كراهته في كرهته ان صدرت عن المتكلم به صدد والفعل المذكور قبله هو المفعول
المطلق وان صدرت عن مجمل صدد والفعل المذكور قبله والصاد عن المتكلم الذي يصدر عنه هذا الفعل كراهته تلك كراهته هو المفعول
به فان قيل يدخل في تعريف المفعول المطلق ما هو قائم مقام الفاعل نحو ضربت بكم فخرنا بكم لان معنى التراب ليس متعقب
كما ان الفاعل انما هو ليس بغير تقييد قلنا انه والكان واختلاف التعريف الا ان تعقبه فخرنا بكم لانه انما هو تعقب وليس به ان يطلع
ان تسميته يجب رفعه الا اذا اقيم مقام الفاعل لكانه نقل وهو منصوب الا في الموضع الذي قد طلت انه مرفوع فيه وقد جاء ذلك
في المفعول به والمفعول فيه وكذلك في التمييز فان تسميته مخصوص وفي المستثنى فان تسميته مرفوع على البدلية والفاعل وتسميته
مجرور كما اذا كان بغيره ومسمى وسواء وبه جئت في اكثر والكان العرض من غير ان يسمي نفسها الا ان ذلك غير مضر

[illegible]

وحكم الله وحده لا مدح ولا تنجيد الا لشكال اصله ثم لا يفرغ عن بيان المفعول المطلق شرع في بيان المفعول بفعل **فصل** المفعول به الجار
 والجور في الاصل كان مفعول بالاسم فاعطى المفعول الى الفعل الذي قبل به ثم صار فيه الاصطلاح بعض الاسم المصطلح به والضمير
 الجور راجع الى الاسم الموصول في المفعول وعلى هذا القياس المفعول فيه والمفعول له والمفعول معه هو اسم واقع على فعل الفاعل اي تعلق
 به الفعل بحيث لا يتصور الا به فليكان او انما بالهذه الم يكن المفعول به الا للفعل المتعدي فيه فعل فيه فخلق الله العالم وما خسرت زيدا
 فان العالم زيدا تعلق به الفعل بحيث لا يتصور الا به وهذا قال بعض المحققين لانه من القول بوقوع الخلق على العالم ولكن وتوجه الاستدلال
 وجوده بل المكانة لا ليس المراد بالوقوع نسبة الالهيانية حتى يرد ما خسرت زيدا بل المراد وتوجه الاستدلال من ان يكون كسلبية
 او ايجابية ثم اعلم ان قطعي الفعل المفعول به ما فيه واسطة تعرف المكون واحد الكسرية زيدا مضاعفا كالكسرية زيدا وما واد علمت فيه
 ضمرا فاعضلا والابواسطة تعرف المكون كبرت زيد ويسمى طرفا ايضا والخاص للمفعول مع واسطة عاقلين وهما الفعل والجار فان كانا لمفعولين
 يظهر على الجار كونه اقرب ولا يظهر على الفعل الى الضرب او الاسم الواحد لا قيل اعرابين لكن غير نصير في تأخره لئلا يكون في اسطوت
 الجور هو الجور والضرب بتقدير فعل يوافق الفعل في معناها متعديا فيقول مررت بزيد وعمر وان شئت قلت وعمر والضرب بكون تقدير
 جاوزت وعمر وان كانا مقدرين كافي فذلك خير بالجواب قال كيف أصبحت الى أصبحت بخير فانها به الجار ايضا لان المقدركا الملقوظ
 وان كان الجار مرفوظا ودون الفعل بخير بامد والخاص للمفعول فاعطى الجار نحو قوله واحمرا موسى قوله فاعطاهم على الفعل لانما هو ما بينهم قوله
 ثم انقلت النفاذ في ناصب المفعول به قد يربط به الى ان ناصب الفعل وزيد يستلزم الى انه الفاعل والمراد الى انه مجموعها والبعض
 الى انه الفاعلية هي امر معنوي وقد تقدم على الفاعل كضرب عمر وزيد قد ذكره استلزمة في بحث الفاعل فلا حاجة الى ذكره انما
 فادعوني ان يبذل بيانهما بيان استلزمة تقديم المفعول على الفعل كانهما غيره الا ان يقال ذكره استلزمة بينهما بحيث انها من الحكم
 وذكرنا شرح حيث انها من الحكم الفاعل قد يحدث فاعله اي فاعله الى ان يصحح علم حدث فاعله اذا كان شبه الفعل ايضا كمن يجب ان
 يجب على ان الفاعل اعني المحدث جواز ان في المضمر فاعله واما في المحدث وجوبا سماه او في المادى والمندوب والتقدير فاعله المحدث
 هو الفعل اقيامه فيه اي قد حصل قرينة دالة على تعيين المحدث مجازا اي قد جاء ما لا يجوز في جواب من قال من اخرب تقديره اخبر
 زيدا فحدثنا الفعل بقرينة السؤال ووجبا ما عطف على قوله مجازا اي قد حدثت فاعله اقيامه فيه هذا واما في اربعة مواضع فان قيل
 كيف يستقيم المصنف في اربعة اشياء وقد وجد وجوب المحدث في غير ايضا كافي باب الاغراض وانما كافي في المصنوب على المدح نحو
 الحمد والحمد اي اعني الحمد والمصنوب المضمون نحو ذب الفاسق المحدث اي اعني الخليف والمصنوب على الترحيم نحو مرتبة السكين اي
 اعني السكين قد الاغراض باب التمدد لا تتجاوز اصدرة ومعنى اعني باحد الوجه المذكورة من المدح والذم والترحم لمحق

بالنادى لا يخصص من بين انما لها بذلك الوجه كما ان التمازجى مخصوص بطيب الاقبال بين امثاله ولا ان السد لا يفيد المحصر فاما
 اليه المحصور وانما ذكر العدد ليضبط المذكورة الساس الاول اى الموضع الاول من تلك المواضع التى يجب فيها حذفت الفصل السابع
 للمفعول به ساقى اى محصور على السماع وقد مر على القياس كونه اقل منه بخلافه اى اترك امره وفقد المقصود والمبحث على
 الفرار عن الرجل ونفسه وعلى تقدير ايدى اللسان عنه فعلى الاول الواو المحظف وعلى الثاني المصاحبة والمطع وانتهوا خيرا لكم معاه انهم
 يا مشر القصارى من القليل اى من قولكم ان عددا ثلث ثلثة واثنا عشر اكم وهو التوجيه والقرينة على تقدير الفعل انك اذا انتهيت من شئ
 ثم جئت بالانتهى عند بل هو ما يرميه انسان الذهن الى تخويله اعتد وهذا قد سير به ذهب الكسالى الى انه منسوب بتقدير
 يكون اى يكن الانتهاء خيرا لكم وذهب الفراء الى انه صفة مصدر محذوف اى انتهوا انتهوا ثم ذكر بعض الكوفيين الى انه حال وانما آخر
 هذا المثال ان عظيم ثلثان لان من القرآن لان له ساسا لا نخرج فيه من وجه دون وجه لا ذكرنا من الاختلاف والاهل وسلك
 اى ايت اهل الاجانب ووليت سهلا من البلاد لا حزننا وهذا القول بقوله المزدور والاضيف للزائر والاضيف لقبه واصله
 الانس من حيث والمخفى انان الملكات اهلك الاجانب ومنزلى لك سهل القين لا تبق عليك في منزلى وفعل المبردان هذا
 دعا ونصيب على المصدر تقديره هلت سهلا والى اهل والى الواقى من المواضع الاربعه ونحو ثلثة مواضع قياسية المراد من القياس
 ان يكون هناك ضابطه كلية تحت الفصل محذوف الضابطه والثاني اى الموضع الثاني من تلك المواضع التى يجب فيها حذفت
 الفصل السابع للمفعول به التقدير هو فى الاصل تخويل شئ من شئ وتعيده عنه وفى عرف النحاة صا اسما لتسم من انت م
 المحصور به وهو ما ذكره وانما كان حذفت فله واجبا فقدان الفرضه فى الملتقط به ولان المقام يقتضى حذفت لان هذا ينكر فاما
 اذا كانت البلية مشروقة الوقت فمنه والملتقط به شخصى ان يلفظ الفصل وقع الحذف فى البلية فيحذف الفصل ولكنى ينكر الحذف منه
 وهو اى التقدير معمول اى مفعول به بتقدير اتي نحو محذوف باعد وجانب والى ان يلفظ بتقدير اتي بعد لكان اولى الاتقال
 انقيت زيدا من لاسه بمعنى تخيئة فلا يخجل قوله بتقدير اتي من حاجته واخر من المفعول الذى ليس معمول بتقدير اتي نحو زيدا
 فى جواب من قال من غلب فانه معمول بتقدير اضر فلا يكون ما نخرج فيه تقديره منسوب على انه مفعول مطلق او على انه مفعول
 له التقدير اى ان ذكر مقدر اى ذلك المفعول المحذوف بتقدير اى ما بعده من حزنه وكله موصولة او موصولة والظرف محذوف واصفة
 لها والضمير فى بعده راجع الى المفعول والجملة وقت صفة لقوله معمول اى ذلك المفعول بتقدير اى من الاسم الذى اذن من اسم ثبت
 بعد ذلك المفعول واخر زيدا من المفعول بتقدير اتي لكن لا تخير ما بعده كما تقول اياك لمن قال من اتقى فانه لا يكون ما نخرج فيه
 نحو اياك لاسه مثال المفعول بتقدير اتي بتقدير اى ما بعده واصله اهلك والاسه لكه لا تزم اجتماع ضميرى افعال المفعول

شئ واحد وجب قلب الثاني بالنفس غير افعال العكوب فصار ان نفسك والاستغناء احدث ان النفس المتعاطف حذفت
 النفس لا تستغناء الضرورة وهي خاصية في افعالها على المفعول ثم قلت اسفل بالنفس لانه متصل به ثم قوله والاستغناء على
 اياك ومعنى الكلام ان نفسك من الاستغناء نفسك قد يحوي مستغناء اياك الشراء وانما استغناء التمثيل بالنفس
 الخطاب بينهما على ان الاقضية هذا قسم من التحذير عند كونه ضمير ان يكون مخاطبا وقد يكون مستغائرا مطلقا الى الخطاب
 نحو نفسك واشرعوا القسم الثاني فيستوي في الاسماء الظاهرة والمضمرات كلها وانما قدم هذا القسم من التحذير على القسم الثاني من
 لانها تهم على جوب التحذير فيجب ان القسم الثاني لان بعض التوحيين جوزوا اظهار الفعل فيه نظرا الى ان تكرار المفعول لا يجب حذف
 الحذف نحو قوله تعالى اذا دعت لدفع كذا وكذا واجيب هذا بان المذهب في حذف جودهم الفرصة في ذكر العامل مع ذكر التحذير
 على ابد اوجبه لان التكرار مجبى او ذكر على حذيفة الماضي المفعول بالتحذير من مفعول بالمسم فاعله ومنه مطلق بالتحذير كذا نص على
 ومنه بدل من التحذير منه ومنه بالجملة مطلقه على ناصب تحذير او في افعالها احتراز عن قولك الطريق من غير تكرار فانه لا يكون مما يحذف في الظاهر
 والاحتراز مثل التحذير منه كذا اي ان الطريق ابدى وانك نحو الصبي الصبي والمجدار المجدار اي ان الصبي ان قطعه وان المجدار
 ان يستعيد عليك وانما ذكر التحذير من التاكيد في العلم ان حرف التحذير يشك في اذ كره بقوله تعالى ناقة احد رسيها فان التحذير من صرحا
 بالتحذير على التحذير اي اذ كره ناقة احد رسيها ولم يذكر التحذير من كره عدم تكرار الناقة والسيات كان به التحذير نوع من
 التحذير وهو واجب حذف عامله لكن التعليل لعدم الغرض في التعليل بالفاعل يستدعي وجوب حذف العامل في جميع مواضع التحذير
 لان الحجاب بان المراد من التحذير الموصوف هو التحذير المصطلح عليه فيما بينهم وناقة احد رسيها تحذير مطلق وانما سموه تحذيرا
 من حيث ان العامل المقدري اذ كرهوا وانما تحذف في المفعول بآي مفعول اضمري هذا
 فانما اي اضمري وانما على شرطية التفسير اي شرطية نفس ذلك العامل لفظا بعبده او محبته لفظا بعبده وانما اشرعوا بشرطية
 التفسير بآية اي شرطية بغيره وشرطية الشرط لفظا محبته واحد جميع الشرط وشرطية الشرطية شرطا والآخر
 في الشرطية اما باعتبار كونهما صفة لموصوف محذوف وهو العلة واما الفعل من الوصفية الى الاسمية ويجوز ان يكون الشرطية
 بمعنى الطريقة والطريقة فلا خلاف في كونه واما في التفسير لا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر فانه يجوز انما حصل الابهام في الكلام
 من حذف المفسر لانه ذكر المفسر من المفسر لانه ما رتبنا لافعال تحذف من الكلام فانه حصل الابهام في الكلام من ذكر المفسر فانه
 يجوز الجمع بينه وبين مفسره نحو ما في رجل اي زيد وهو اي مفسر عامله على شرطية التفسير كل اسم لم يقل كل مفعول لان المبدأ في
 المفعول به ما اضر عامله من المفعول به في تبيين المفعول فيه واذ كان الحذف في ما اضر عامله الذي هو مفعول به بعبده فقل صفة

صحة أي وثق بذلك الاسم فعل أو تشبیه أي تشبیه الفعل والمراد به اسم الفاعل والفاعل لا المصدر والصحة المشبهة
اسم التفضيل ومعنى التشبيه الثاني كالمثال بمعنى المثال يستعمل أي يبرز ذلك الفعل أو تشبیه لم يصرح به هنا انكشافا ليدكره
ترياد نظيره قوله تعالى والبلد الطيب يخرج منك ماء ذوق ربه والذي خبث لا يخرج الا مذي ابانة فلم يصرح به هنا انكشافا ليدكره
عن تزيين عن ذلك الاسم أي عن العمل في ذلك الاسم بغيره أي سببه على في ضمير ذلك الاسم واكثر تزيين عما يستعمل به
الاسم مخوز يضررت فان قلت هذا التعريف لا يتم لانه لا يتناول ما اشتغل عنه بمصلحة مخوز يضررت فلام قلت الكلام
محمول على حدث المسطوح أي يستعمل عنه بغيره او بصلته وقائل ان يقول بقي التعريف الآن ناقصا ايضا لانه لم يذكر فيه
قياد اوجب ذكره وهو لوسط عليه ومناسبة لغيره من مخوز يضررت او ما ضربت مما متوسط بينه وبين الفعل مصدر كحوت
الاستفهام والنفي مخوز يضررت فان زيدا اسم مضروب لفعل مخذوف وهو ضربت اذا التقدير ضربت زيدا اضربت بغيره أي
أي بغير ذلك الفعل المخذوف الفعل فاعل ضمير وهو موصوف بقوله المذكور بعده أي بعد زيدا وهو ضربت يستعمل عن ذلك الاسم
بغيره ولهذا الباب أي باب ما اضربا على شريطة تفسيره في كثير من كوفي الاطوار دلائل في ذكر ما يهبط الحضر الرب أي الرب
الرب من الموضع التي يجب فيها حدث الفعل الناصب للفعل المنادي وهو دعوى مسئول اجابة ساء وهو المراد بقولهم المناد
هو المطلوب اقبال لان من باب ذكر الملام واردة الا انهم ظاهري وخوفا منه وانما اجبال ويا ارض ويا ساء فمن باب الاستعانة
بالكتابة وندائها استعانة تخيلية طلب النداء عنها او على صوت النداء مسئول بقوله دعوى بواسطة حرف مجيء النداء ونية
احتراز من نحو او عزيد فانه ليس بموجوب صوت النداء فلا يكون نادى لفظا نصب على التمييز من الحرف او على الحال منه بمعنى الملقوف
نحو يا عبد الله أي او عبد الله أي ان اصل يا عبد الله او عبد الله وانا دي فحدث الفعل واقم مقامه واحضره ههنا بان
الفعل لو كان مخذوفا فاما مقامه لزم ان يكون الجملة الذاتية خبرته واللام ليس كالمقام والضم ان قوله انا او عزيد لا يحتمل الحكاية
من الغير قوله يا زيدا لا يحتمل ذلك فلا يكون اصلا ذلك الجواب عن الاول بان تقدير الفعل لا يستلزم كون الجملة خبرية بل هو انرا
بالفعل الاشارة كما في قوله ببت وانتريت كل الامور في الافعال الثلاثية ورودها على لفظ الماضي ومن الثاني بان اصل
قوله يا زيدا او حوك فاقم المظهر مقام المضرورت النداء مقام احو وقوله او حوك لا يحتمل الحكاية من غير الخطاب فكذا ما قام مقام
وانما وجب حذف الفعل هناك كقراءة الاستعمال فلا يلزم الجمع بين التائب والمنوب هذا ما ذهب اليه سيبويه لان ناصب
المنادى عنه الفعل وذهب المبرد الى ان ناصب صوت النداء فلا يكون في ما نحن فيه حروف النداء خمسة يا ويا ويا ويا ويا ويا
المفترقة وقد سجدت حروف النداء عن المنادى لفظا لقيام نية على سبيل الجواز التخفيف اذا لم يكن اسم الجنس ولا هم الاشارة

ولا يستثنى ولا مندوب حيث لا يجوز حذف حرف النداء عن هذه الاستثناء فان قلت ينبغي ان لا يحذف حرف النداء
 لانه نائب متاب وهو النائب لا يحذف لانه لا يحذف عن النائب والمثوب جميعا وذا لا يجوز قلت انما لا يجوز حذف النائب
 اذا كان النائب محلا لا يجوز حذفه كان نائب الفعل على فاعله لا يجوز حذف الفعل فاعله لا يجوز حذف نائب متابه وادوا
 المثوب جانبا كان حذف نائبه جائزا ايضا كان نائب الفعل فاعله لا يجوز حذف الفعل فاعله لا يجوز حذف نائب متابه وان
 فيه من هذا القليل وايضا انما لا يجوز حذف النائب اذا كان حذف النائب مشروطا بوجوب النائب ككلام الترتيب فان حذفها
 مشروطا بنباتيه ياتسبها فلو حذف النائب الفعل لزم حذف لام الترتيب وانه لا يجوز واذ كان حذف المثوب غير
 مشروطا بوجوب النائب يجوز حذف نائبه كالفعل فان حذفه غير مشروطا بوجوبه فيجوز حذف نائبه كما في ما نحن بصدده
 او نقول يجوز حذف النائب اذا كان له نائبا كافي ضري زيدا فاما وجهها القرينة ثابتة لا تخوله تعالى يوسف عرض عن هذا
 اى يا يوسف تعبه المقام والاصح ان يوسف مبراني وقيل عربي وفيه نظر لانه لو كان عربيا كان نصره فاعله عن سبب
 الطولية وقد يجاب عن هذا بان لا يجوز ان يكون معه ولا حاله الطولية من يوسف كالمسلمين على زينة وجوب وقد يحذف حرف النداء
 نحو اللهم لان الميم المشددة عوض عن حرف النداء وانما اخرت تبركا باسم الله تعالى قال الكوفيون اصله يا الله اما الميم
 اقصدنا بالخير فحذف الغنة بعد حذف الضمير وحذف حرف النداء فاقطعت الميم المشددة باسم الله سبحانه فاستترجا وصار
 ككلمة واحدة ولا يلزم حذف حرف النداء على قولهم لان الميم ليس عوضا عن ياءهم لانه من تعريف المادى بشرح
 بيان قسامه والحكمة فقال واعلم ان المادى على اقسام فان كان اى المادى مقوقا اى غير مصفات ولا مشبهة به واستمرز عن المقاصد
 والمثب به سرقة فتفرقا او تبرأوا لكونا واجب المتعد لان الحكم لا يتم باحدهما واحترز به عن الكثرة نحو يا رجل اغير عينين والمراد
 بالمرقة منها اعم من ان يكون موقوفة قبل النداء او بعده وهذا ذكر نظيرين للمبني على الضم مبني اى المادى المقوق وهو خبر
 الشتر على علامة الرفع هذا اشمل من قولهم على الضم لان البناء على الضم غير لازم بل يكون بالواو والالف ايضا قوله على
 علامة بيم الموقوفة والحرف كالبية كالضمة ونحوها بالواو والالف والواو نحو يا زيد نظير للمادى الموقوفة قبل النداء قال المبرزان نداء
 العلم يقتضى تنكيره فلا يلزم ابتداء الترتيبين والاصح انه لازم لان المخطوطة هو اجتماع الترتيب لا اجتماع الترتيب و
 ينقص قول المبرزان نحو يا هذا وانما تنذر تنكير اسم الاشياء والضمير ويا رجل نظير للمادى الموقوفة بعد النداء اذا اقصد به اهل
 المدين ويا زيدان ويا رجلاان نظير للمادى المبني على الالف ويا زيدا ويا رجلا نظير للمادى المبني على الواو فالالف والواو فيها
 ليسا للاعراب بل لحدوث التنوين والجمع وانما ذكر العلم المشي والمجرب في التمثيل بدون اللام والمثب به فيهم ان العلم اذا

عنه

بالفرد ونحوها جلا صالحا طليسا شيا بالصفات في الصحيح لانه ثبت المادى ونحوها جلا صالحا لا تنس من قبل نه المنوت بقدر
انه كان متوبا بالجلية على النداء فكان شيا بها بالصفات كالمحطوط على النداء لا مفعول توف منه لان الجلية لا تفرق بجل من
قصد التعريف في المنوت لانه من نه التعريف لانه لا يلزم وصف المعرفة بالكرة بخلاف الموصوف بالفرد فان قصد التعريف
في غير مصطر الى جلد من قبل نه الموصوف حتى يكون شيا بها بالصفات لا يمكن توف صفة بافعال حرف التعريف عليه كما تقول
يا رجل الصالح فان قلت طالما اسم فاعل وقد اشترط لعله اتماده على شئ من الاشياء الستة المصودة وهذا لا يتعد
على شئ منها فكيف جعل قلت انه ممتد على موصوف مقدر اذ اصله يا رجلا طالما جلا ولا يلزم ان اندرجني باب يا رجلا صالحا
لان المادى فيه هو الموصوف دون صفة بخلاف قولنا يا طالما جلا فان المادى فيه هو الصفة القائمة مقام الموصوف ولا يخفى
ان اتماده قصد التعريف في الموصوف لما في يجب انما هو في الصفة بعد ما اقيم مقام الموصوف وجعلت مستقلة وانتهى فيه جهة
التيقيد الا ان اتماده على موصوف مقدر معتبره البعض والجوهر على انه غير معتبر ويجوز ان يكون نه المثال على راي الاخفش
والكوفيين فانهم جازوا حمل اسم الفاعل بلا اتماده او كونه غير متينة محطوط على قوله او شيا بها بالصفات اى ونصب
المادى ان كان ككرة كذلك كقول الاعشى يا رجلا فخذ بيدي رسال المادى بالكرة الغير المتينة وانما اخذنا القسم من المثال
اعنى الكرة فخرجت من المفرد المعرفة بقية التعريف الموصوف بالصفات والمثابة له فانها خرجت عنه بقية الافراد المقدم
واكان موصوفا بالصفات واللام قبل يا ايها الرجل للذكر وباتنها المرأة لكونت بتوسط اى وايت مع اى التبيين من حرف
النداء والمادى باللام فان قلت اذ اتماده الاسم الموصوف باللام يلزم ان يتوسط بالمهم مع اى التبيين ولا يلزم ان يقال يا
ايها الرجل وباتنها المرأة والاما يا اباك فاعلى يا ايها العالم ويا ايها الانسان ويا ايها الرجل ويا ايتة بكلمة و
يا منولا والكلام ونحو ذلك والناسي باطل فاشترطت قد افترج هذا الكلام على وجه التفسير فكانه قال قل مثلا
يا ايها الرجل وباتنها المرأة فلا يرد ما ذكرت وانما يتوسط بالمهم مع اى التبيين كراية اجتماع صفة التعريف وتحصيل التبيين
باجزاء روى اللام المقصود بالنداء على الماتى به في الصورة المجردة منه وهو اى وايتة فانقوبها تنبيهها على ان المادى ما بدأ
وخرج اى من بابها او كان كالفرض من الصفات اللام لها وتعالى ان يقول نقض هذا بان العلم اذا كان شئيا وجوبا كان
موصوفا باللام واذا قصد نداءه لا يتوسط بالمهم عن النداء هناك بل يخرج اللام فعلى يا زيدان ويا زيدون ولا يعلى يا
ايها الزيدان ويا ايها الزيدون وواجب بان اللام في المثني والمجروح عليه كل التعريف الذى تنقض بالشيء والمجرب وليس
بمعرفة فلا يدخل في المعرفة باللام او يقال اللام في المثني والمجرب عليه واحد الاخرين اما اللام او حرف النداء فاذا قصد

وجبروت المنداء فلا لام واذا وجد اللام فلا يكون جبروت المنداء ثم لما كان الترخيم من خواص المنداء اخذ في بيانه فقال
 ويجوز ترخيم المنداء في ستة الكلام اي بدون الضرورة ويجوز في غير المنداء الضرورة كقول ذي الرمة دياريت اذ كنت غفلا
 ولا يري مثل مجبوع هـ ثم الترخيم في اللغة المحدث والتليين نقل عن الاصمعي انه قال قيلت سبويه فقال يقال السلي
 اسهل قلت الترخيم فوضع باب الترخيم وقال القاموس الترخيم من خرم الكلام من حد كرم او قصر عنى لان كسرهم والجارية ادا
 سهل المنطق يقال هي رخيصة ومنه الترخيم في الاسماء لانه سهل المنطق بها وفي الاصطلاح ما اشار اليه بقوله وهو اي الترخيم قد
 في آخره اي في آخر المنداء التخفيف اي لاجل مجرد التخفيف لا لافادون غير في وسلس لغوي والمراد بالحدوث في آخره هو الحدث مما
 التركيب لاصالة الاو فلا يصدق هذا الحد على يدوم وقاض ودل كما تقول في مالك يا مال مضمون بانص وفي عثمان يا
 انما ذكرته اشكته ايا الى ان المنداء اذا كان اسما غير مركب قد يجت من جبروت واحد عند الترخيم وهذا اذا لم يوجد في آخره يا
 في حكم زيادة واحدة ولا يكون في آخره جبروت صحيح فلهذا نحو مالك قد يحدث حرفان وهذا اذا كان المنداء احد بنين القيسين
 كضمور عثمان ويجوز في آخر المنداء المرقم الضم على ان يحمل اسما مستقلا فبه غير منى على ما كان ويجعل المحدث سبيا
 كما تلم يحدث منه شيئا والحركة الاصلية على ان يحمل المحدث في حكم انبات فبما قبله على ما كان دهر الاكثر كما تقول في مالك يا دار
 بالضم يا مال بالكره في حارث يا حار بالضم ويا حار بالكره واعلم ان كلمة يا الكاشنة من جبروت المنداء قد تستعمل في المندوب
 اي في الاسم الذي يندب سماه اي بكى عليه والندبة في اللغة من دبت ليت اذ بكيت عليه وحدث مما حانه ايضا كما يستعمل
 في المنداء لاشتركا في الاختصاص يكون كل منهما جوا هو اي المندوب المتبع عليه اي الذي تجوز لاجله المتبع على باللام
 فالظاهر ان يقال المتبع له ولعل كلمة على هنا بمعنى اللام او ضمن التبع من الجار يا او و او الجار والمجرور صفة المتبع عليه
 للاحصاق اي المتبع عليه المصنوع يا او و لا يجوز ان يحمل السببية لان يا و ليسا بسببين المتبع يقال يا زيادة ولا زيادة
 بزيادة الهاء في آخره لانه الصوت فواحق بالمندوب اي المندوب بنحس بكلمة و او فزودها عن المنداء في الاعلى كونهما ايضا
 عليه فالباء واخله على النقص وهو المعروف بالاشهر ويجوز ان يكون واخله على النقص اي كلمة واخله بالمندوب ولا تستعمل
 في غيره ويا مشتركة بين المنداء والمندوب لانها لا تستعمل في المندوب لان القرينة هي الالف في آخر المندوب لا تستعمل
 في الندبة من جبروت المنداء سوى يا و اما شهرتها واما كونها الاصل ثم لا فرغ عن بيان المفعول بيشروع في بيان المفعول
 فبما **فصل** المفعول فيه هو اسم ما اي شي يقع فيه الفعل او او بالفعل بها الفعل لغوي اعني الحدث دون الاصطلاح
 الذي هو مقابل الاسم والمحدث فمفعول المصدر واسم الفاعل ويدخل في الحد مثل يوم الجمعة محسن لانه ما يقع الفعل

المذكر كما قال غيره يخرج عنه منه من الزمان والمكان بيان لما والمراد بالزمان بالصلواتية ان يقع جوابا للمتي جبالها
 بالصلواتية ان يقع جوابا لاي من الزمان والمكان اعم من ان يكون با حقيقين كما تقول مرت يوم الجمعة فخطك او اعتبار بين
 فان المصدر قد يحل في سائر الكلام بخلاف المضاف واقامة مقام الظرف ليجانس بينهما لانها على لولا الفعل وقد يحل
 العين مكانا على نكرة نحو طابت قدوم زيد الشمس مضطربا طابت وقت قدوم زيد في مكان برزوا اثر الشمس
 ويسمي المفعول فيه ظرفا ايضا لانه وقع ظرفا للفعل وظروف الزمان هذه الاضافة مثل الاضافة في بالسلح او سورة
 الذهب بحسب من اى الظرف التي هي الزمان واللام في الزمان واللام في الزمان الجانس اى ظرف في هذا الجنس وعلى هذا القياس
 قوله وظرف المكان على قسيتين مهم وهو اى ظرف لا يكون له حد معين كدبر وعين ومحدود مسطوح على قوله مهم
 وهو اى المحدود اى ظرف له حد معين كيوم وليل وشهر وسنة فالجواب اعم من كلها اى وكل ظرف الزمان مهم
 كان محدودا معزاة كان ذكرا منصوب بتقدير في لانها لو كانت مفعولة يجب الجولان الناحية والحوث الجوفير شائع وفي هذا
 استدارة الى انها لو كانت مفعولة نحو خرجت في يوم الجمعة كان مفعولا فيه الا انه غير منصوب وهذا على اختيار المصدر حيث ذكر
 حد المفعول فيه على عنوان دخل فيه عنوان دخل فيه ذلك المجهول على ان تقديره في شرط المفعول فيه واذا وجدت اتفاقا كان
 مفعولا به بواسطة حوت المفعول فيه اذ المفعول فيه عندهم ما هو المقدر على من الزمان والمكان يقع فيه الفعل المذكور ثم تقدير
 في انما شرطه لكون المفعول فيه مفعولا في اللفظ والافهم منصوب تقديره راس وجوه كل في ايضا اذ التحقيق ان منصوب المحل هو
 الجرد فقط حتى عطف المصنوب عليه تحويد بين في نحو وفور فاعز انهم اعلم ان الفرق بين المقدر والمحدود ان المقدر ما هي
 اثره في اللفظ والحدود في اللفظ يستعمل احدهما مكان الاخر كما انه لم يفرق بينهما تقول صمت دهر شال الزمان المهم وسأزت
 شال شال الزمان المحدود اى في دهر وفي شهر فتفسير التقدير وظروف المكان كذلك اى شال ظروف الزمان
 على قسيتين مهم وهو اى المهم منصوب ايضا كظروف الزمان بتقدير في نحو طابت فخطك والماك غير المكان المهم فان قوله
 فخطك بكتابتها جميعا يتناول الظاهر والباطن والارض وكذا البراق من الجهات الست ومحدود وهو اى المحدود واللا يكون
 منصوبا بتقديره بل لابد من ذكر في في نحو طابت في الدار والسوق وفي المسجد فغير المكان المحدود وانما كان ظروف الزمان
 كلها منصوبة بتقديره في ذلكا كان من ظروف المكان منصوبا به الا ما هو مهماتها لان المهم من ظروف الزمان خبره عن الفعل
 كالمصدر فيصاح انصافه بلا واسطة كالمصدر واما المحدود منها فيحمل على المهم من الزمان لاشتركا في الذات اى في الزمانية
 والمهم من المكان محمول على المهم من الزمان ايضا لاتحادها في الوصف وهو الهمام وانما لم يحل المكان المحدود على الزمان المهم

لأنها مختلفة في الذات والوصف ولم يحل على المكان المهم المفعول اشتراكها في الذات لأن المكان المهم يحل على المكان
 فلو حل عليه المكان المحدود كان بمنزلة الاستعارة من المستعير السؤال من المعتبر ثم لا يخرج من بيان المفعول فيه شرب
 في بيان المفعول لئلا يقال فصل المفعول له وهو ما يسمى لا جلاى لقصد تحصيله والسبب في ذلك فعل آخر زيد عما
 لا يقع الفعل لا جلاى المفاعيل والمفعولات وأراد الفصل بهذا الفعل اللغوي وهو المحدث دون الاصطلاح فيضم
 واسم الفاعل والمفعول نكرة كقوله أي قبل ذلك الاسم وأخر زيد من مثل العجبي التأديب فإنه وإن وقع لا جلاى فعل التبعة
 إلا أنه غير مذكور والمراد بالمتكدر اسم من أن لا يخرج الكلام في تناول صورة المحدث فيضم ويصحب أي المفعول له بتقدير
 اللام لأن التلفظ بها واجب بجره وفي هذا الباب ما إلى أنه إذا انقطعت مثل تلك السمع كان مفعولا له إلا أنه غير مضموم
 وهذا على اختيار المصم ويدل عليه تعريفه وهو خلاف اصطلاح المجهول فإنهم لا يسمون المفعول له إلا انصوب الجلس للشرط
 نحو ضربته ناديا أي التأديب مثال لما وقع الفعل المذكور بقصد تحصيله وهو الضرب فإن التأديب لا يحصل إلا
 بالضرب فإن قلت التأديب عين الضرب فكيف يحصل به قلت لا نعم إن التأديب عين الضرب بل هو أحداث التأديب
 والضرب سبب لأحداثه وسببه وقد حدث عن الحرب جملتا أي الجبن مثال لما وقع الفعل المذكور قبله سبب وجوده
 وهو القعود فما وجد بسبب الجبن قيل لو قال كان قد حدثت عن الحرب جملتا عارضة شجاعة لكان أحسن لأن المقام
 المناقضة لا يوجب وإظهار الجملة واجب بانه أو هو هذا المثال قروا ما ذكرنا من أن الجملتين متبعا على أنه قد من تربية النظر في المفعول
 ككتفيا بظاهرها لأن من الأول جملتا ولو كان شجاعا لما قدرت عنه فيه تربية وهذا الرجل هو أي المفعول له مذكور
 أي مفعول مطلق من غير لفظ الفعل للنوع لقريته تأديب جملتا تعذيره أي تعذير المذكور من النظر عن حده أدبته بالضرب
 تأديبا وجبت بالقعود عن الحرب جملتا أو تعذيره فترتب ضرب تأديب وقد حدثت عن الحرب قعود جبن ورد قول الزج
 بأن المفهوم من الحرب من إطلاق هذا انصوب هو العلية على ما ذكره لا يفهم منه ذلك ثم لا يخرج من بيان المفعول له شرب
 في بيان المفعول منه فقال فصل المفعول منه هو ما يسمى نكرة كقوله الواو الكائنة بمعنى مع آخر زيد من سائر الفاعيل
 فإنها غير مذكورة بعد الواو لمصاحبة معمول فعل اللام يطلق بقوله يذكر والمصاحبة مصدر صفات إلى المفعول و
 الفاعل متروك أي لمصاحبة وآخر مخرج زيد وهو وأخوك فإن عمر فائدة كقوله الواو محبتي مع لكن للمصاحبة
 معمول ثم المفعول أهم من المكون فاعلا نحو جوار البرد والجمادات وحيت وزيدا أي من الجمادات ومع زيد أو مفعولا
 نحو كذاك وزيد أو هم فإن كان الفعل الفاعل مفسيرا وكان ناقصا أقام واللام للمهدى فإن وجد الفعل المذكور

تصد صاحب الفاعل مع مفعوله لفظا منصوب على انه خبر كان
اولى انه حال اى لفظيا او لفظيا
او على انه تميز اى من حيث اللفظ وجاز العطف به معطوف عطف جملة على جملة واحال بتقدير قد اى وقد جاز عطف
ما بعد الواو على معمول الفعل يجوز فيه الوجهان العطف وكونه مفعولا له لانه لا مانع من واحد منهما نحو جئت انا وزيدا بالانصب
على انه مفعول مع وزيد بالرفع على العطف ويجوز العطف لتأكيد الضمير المتصل بالمنفصل وان لم يجز العطف اى ما بعد
الواو على معمول الفعل قبل انصب على انه مفعول اذ لا وجه سواها جئت وزيدا بالانصب لا غير وانما لم يجز العطف ههنا
لعدم تأكيد الضمير المرفوع المتصل بالمنفصل قبل انصب على انه مفعول معه و نه على اختيار المصيرح والا فلا عطف
على ضمير المرفوع المتصل بل تأكيد المنفصل جاز على قسح ليس يمتنع وهذا ذهب الجمهور الى ان انصب على انه مفعول مدحج
وليس واجب الخان الفعل اى ان وجه الفعل استثنى اى معنوا ومن حيث المعنى بنا على القول معنى حال او تميز
وجاز العطف على كان واحال بتقدير قد اى وقد جاز عطف ما بعد الواو على ما قبله بان لم يمنع مانع نيل العطف حيث لا يخل
على عمل العامل المعنوى بلا حاقية ولا حاقية الميرج جاز وجه آخر وهو العطف وكونه الاصل وذهب الزمخشري الى ان العطف
تحتا لا متعين نحو زيد وعمرو وكلية ما استقامية مبتدأة وزيد خبره وعطف عليه اى اى شئ حصل لزيد مع عمرو
وان لم يجز العطف فيما يكون الفعل معنى تين انصب على انه مفعول مع اذ لا وجه سواه وذهب غير المصيرح الى ترجيح انصب
نحو ما ك وزيدا ما شئتكم وعمروا بالانصب وحده وانما لم يجز العطف فى المثالين لانه انما يجوز العطف على المصير
المجور اذا اعيد الجار ولم يغير الجار ههنا فلم يجز العطف فان قلت لا يكون قوله وعمرو عطف على اثنان قلت لانه
خلاف المعنى فان المعنى ما شئتكم ونفس عمرو واثبات اثنان عن شأنا لا عن شأنا واحدها ونفس الآخر وانما
ذكر نظيرين ههنا على وجود الفعل مع حرف الاستفهام والجوار والمجور ومع حرف الاستفهام والاسم لان المعنى ما تقض
تقليل محل مقدراى انما تين نصب الاسم فى نهين المثالين لكون معناه معنى ما تقض اعلم ان التوحيين تسموا منصوبا
الى اصل رطقي وجلا المضاف الى المقتضى من الماصل وغيره كالحال والبيتمير والمستثنى من المقتضى واعتراض بان الفعل
الى الحال اخرج منه الى المفعول مع ومع قرب فعل يكون بلا علة ومصاصب لافضل الا وهو موقع على حاله من الموضع و
الموقع عليه فما بهم حملوا المفعول له ومنه من اصل المصنوعات والحال من المرفوع مع ان العكس هو الاصل ويمكن
ان يجاب بان الحال والحال من لوازم الفعل حتى يوجد الفعل بدونه الا ان تعلها بالفعل باعتبار انها هبة الفعل
او المفعول به لا باعتبار الذات فالفعل من حيث هو لا يحتاج اليه وانما قيل فيه باعتبار علة فى الفاعل والمفعول لكان

فكان من القوم تجلّت المغرول له والمغرول موقفاً متعلقان بالفعل باعتبار الذات اذ الاول على الفعل وان في
 صاحب مجمله في الفعل فتصعبا باعتبار الذات فكانا من اصل المضربات والمضرب لما فرغ من بيان اصل المضربات
 في المعامل المنع شرع في بيان محققاتها فقال **فصل** الحال قدم على التمييز لاستزادها الضبط وكونها اقرب الى
 ما كان في فعل المضرب المتعدي لا يكثر الاضطرار والجراد على الضمير الذي لا يكثر الا في التثنية ثم كانت هذه التثنية متعدياً ففعل المضرب على ما هو
 من قبله كان والضمير ما كان موقفاً محلاً لها في الاصل مبتدأ وخبر مبتدأ ثم قدم خبره لافعل التامة متعدياً لان حاله كان متعدياً
 بالفعل ثم قدم اسم ان لانه اقوى محلاً من لا تسمى به ما دلالة التثنية ليس ثم لا كان لا تسمى به اقوى محلاً منها فانها تسمى
 في قوله القليلين قدم اسمها على خبرها ثم الحال في التثنية الضمة يقال كيف حالك اي ضمتك وقد يطلق على الزمان الذي انشأ فيه
 وانما سمي به هذا القسم لانه ضمة اي الحال ولانه يتقيد بالزمان وفي عروة النخلة ما انت رايت يقولون فصرح بلفظ لا باسم
 لبيان ما اذا كان الحال جملته يدل على بيان اقترابه عن لفظ يدل على البيان ايته اقترابه عن التمييز لانه يدل على بيان ذلك
 الفاعل عند صدور الفعل منه فلا بد من ضمة الفاعل نحو جازي زيد الراكب لانها تدل على بيان هيئة المفعول مطلقاً لا عند وقوع
 الفعل عليه او كليهما اي الفاعل والمفعول جميعاً ولا يجوز ان يدل الحال على بيان هيئة المفعول به من المعامل لانها فضلة
 بالنظر الى المفعول به ثم المراد بالهيئة ههنا الحالة وهي المحل كون حقيقة الواقعة نحو قوله تعالى فاقربها فاعلها اي صدرت من المفعول
 ويسمى الاول حالاً متعدياً الثاني حالاً مقدراً والضمير اي اسم من حال نفس الفاعل او متعلقه نحو جازي زيد فاعله او هو ولا يشك في نحو
 قام زيد واشترى فلانة لان الجملة الحالية متعدياً بيان ضمة الفاعل معاً بالظهور اشترى والضمير اي اسم من ان يكون كالدار ثم
 تكون الفاعل موصوفاً غالباً ويسمى دائمة منها الموكدة ومن ان يكون جملته وتسمى متعلقة والمراد بالفاعل المفعول به ههنا اسم من
 ان يكون حقيقياً ومكتسباً فلا بد من جملته لما ذكره اراكين ونحو ضرب الضرب تسمية الاول لانه الاول لمصاحبة الفاعل في صدور
 الفعل منه كجملته وانما في كون الكلام في معنى احدثت الضرب مفعول به كما ذكره اديق الحال عن المصنفات اليه اذا كان المصنفات
 فاعله او مفعول به يستقام اثنى على تقديره واداءته المصنفات اليه فاعله نحو قوله تعالى بل ينسخ الله ابراهيم حقيقاً وواجب احكامهم ان ياكل
 لحم اخيه ميتاً فانه يدل على بل ينسخ ابراهيم حقيقاً واداءته الريقيل ان ياكل اخيه ميتاً لاستقام اثنى على بل ينسخ ابراهيم حقيقاً وواجب احكامهم ان ياكل
 فيكون مفعولاً به كما نحو جازي زيد والكما مثال لا يدل على بيان هيئة الفاعل وضرب زيد امته واداءته مثال لا يدل على بيان
 هيئة المفعول به وليت زيد اراكين مثال لا يدل على بيان هيئة الفاعل والمفعول به جميعاً ثم لما فرغ من بيان امته الحال
 عن الفاعل والمفعول به الضمير شرع في بيان ان الفاعل والمفعول يقع الحال منهما فذكر ان مضميرين وانما لم يصح كونهما

لفعلين المتعاقبان لانه فقال وقد يكون الفاعل الذي يدل الحال على بيان بشيء معنويا مخز زيدا في الدار قائما مثال الحال
 عن الفاعل المعنوي فان عالمه معني فغل ماخوذ من الفطرت كانه انما يقوله لان معناه اى معنى قولنا زيدا استقر في الدار قائما
 فيكون قائما حاله من فاعل معنوي وليس المراد بالمعنوي سوى كون عالمه معنويا الفعل الماخوذ من الفطرت اذ غيره وليس المراد
 باللفظي سوى كون عالمه فعلا او ما من لخصته فهذا لا يريد وايضا ان قائما في زيد في الدار قائما حال من ضمير مستكن في الدار
 اعرف ان ضمير الفعل شيق الى الفطرت المستقر والضمير مستكن هو فاعل لفظي فكيف يصح ايراده مثلا للحال عن الفاعل المستكن
 وكذا المفعول به اى الذى يدل الحال على بيان بشيء قد يكون معنويا مخز زيدا قائما مثال الحال عن المفعول به المعنوي فان
 معناه اى معنى قولنا زيدا قائما المثل الاية قائما وهو زيد فيكون زيد ذوا حال بتاويل اشهر الى زيد او ابنه على زيد فهو
 مفعول به معنوي بواسطة حرف الجر لان عالمه معنوي الفعل الماخوذ من جوت التنبية او اسم الاشارة ولما فرغ من بيان الفاعل
 والمفعول به قد يكونان اتفاقا وقد يكونان معنى شرع في بيان ما يكون سبب الفاعل والمفعول باللفظين ومستبين فقال
 الكائن في الحال اما فعل مرص او معنى فعل ما يحسن فعل اسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والفعل المختص والمصدر
 والفطرت والجار والمجرور واداء الحال وكل فعل يستنبط منه معنى الفعل كجوت الله وحوت التنبية واسم الاشارة والتمنى
 والترجي والتشبيه وغير ذلك مما يدل على معنى الفعل والحال كقوله ايدا ولو صورة فلا يريد ان كلا قد نصب على الحال نحو اخذت
 كلاس كونه متروكة لانه مضاعف في التقدير كقوله صورة فيصيح ان يقع حاله من حيث الصورة اى معنى فلا يريد نحو ارسلها العراك
 وحررت به وحده وطلبه جهده وكلية فاه الى في فانها والخت سارت لفظا لكتبتا كرات معنى اى المعنى ارسلها مرة ومررت
 به منفردا وطلبه جهده وكلية مثانها وذا منه سبويه وخذ فخره انها ممرقة للاحوال المخرقة والتقية رارسلها فخر العراك
 وحررت به منفردا وحده وطلبه جهده وكلية جاعلا فاه الى في فخذت العواجل واقربت المصادر والمفعول به قائما بها
 وقيل انها احوال مجاز او انما اشترط ان يكون الحال كقوله لانه لم يكن من الاحكام والاصل في الحكم التشكيك كذا قالوا فيه بحث لان هذا
 الدليل لا يطابق المعنى ان التشكيك شره واجب الدليل يستدعي ان يكون صلا لا واجبا وانما وجب تشكيك الحال كونه اجابا كيف
 والمسؤال لا يحصل عن معلوم وفيه بحث ايضا لان المفعول ليس جوابا لكم وقد صح تنزيهه على الاصح وقيل ان التشكيك اصل والفرد محمول
 به والتعريف زائدا على الغرض وفيه بحث ايضا لانه ينبغي ان يصح تنزيهه الخان التحسين مقصودا والمنع مطلقا وقيل انما وجب
 تشكيكه فلا يلبس بالصفة في حاله الصفة بخرايت زيد ان الطريق وفيه بحث ايضا لان شرط التشكيك لا يدركه الالتباس مطلقا بخرايت
 ان يقع اشئني حاله المكرة المخصوصة ما غرغته بخرايت علام رجل ضارب على ان الحال هناك يلبس بالصفة الا ان

الا ان يقال ان الالتباس مع تعريف الحال اكثر منه من تكريره لان ذوالحال يكون مرتزعا غالبا فائز المكيه عليه وذو حال
 مرتزعا غالبا لانه محكوم عليه في المعنى لكان يحصل ان يكون مرتزعا كالمبتدأ وذلك لئلا يتيسر الحال بالصفة في مثل رايه راجعا لغيره وقوله
 غالبا ظرف متعلق بمفهوم قوله وهذا الحال مرتزعا اي يرتفع ذوالحال في غالب الاستعمالات او صفة مصدرية مفعول اي يرتفع
 ذوالحال مرتزعا غالبا او زمانا غالبا ولا يقال غالبا لان ذوالحال قد يكون مرة فالحال ذوالحال المفردة لان الحال اذا
 كانت جملة وصاحبها فالواجب فيها الواو لا التقديم نحو جاءني رجل على كفة سيف تكره محضه لانها كانت مخصوصة بوصف
 او اضافته او بنى وادغم في الاستفهام لا يجب التقديم نحو مرت رجل عالمه عالمه ومرت رجل عالمه ومرت رجل عالمه وقول ان مرت
 لا يركن احد الى الاحكام يوم الذي نحو الحام دخول جاءني رجل الاركان ونحو اهل اتيك غير سالما يجب تقديم
 تقديم الحال عليه اي على ذى الحال مخرج بر قوله فالحال نحو جاءني راجبا رجل وانما يجب تقديم الحال على ذى الحال عند كونه
 كمره لئلا يتيسر اي الحال وانما انت غير الحال لان الحال مرتزعا ساعى بالصفة في حالة المصنف لانه لم يعلم في مثل قولنا
 رايه راجبا رجلا على تقدير تأخره انه حال او صفة اي ان راجبا حال من الرجل او صفة له وعلى تقدير تقدمه فيكون حال
 منه لا صفة له لان الصفة لا تقدم على الموصوف ثم خرد ذلك في حالة الرفع والجر واعرض ههنا بان لا يتم تقديم من مطلقا
 سواء كانت المكرة مخصوصة بشي من اسباب التخصيص او لم يكن مخصوصة به لان الالتباس يتحقق في حالة المصنف مطلقا
 توصيف المكرة المخصوصة بالصفة اجيب بان المكرة المخصوصة بالصفة بالمعرفة فلم يتغير في الالتباس لا الحاقه والحمل على صورة
 التعريف كالمصنف عدم الالتباس في حالة الرفع والجر حتى التزم التقديم الحاقا بها بالصفة ثم فانه من بيان الحال المفردة
 شرع في بيان الحال الجملة فقال وقد يكون الحال جملة خبرية لان الحال كما تدل على بيان الهيئة اذا كانت مفردة كقولك رجل
 عليه اذا كانت جملة خبرية كقولك خبرية لان الجملة انما تدل على لاقع حاله لا صفة ولا صفة وكذا لا يقع خبرا عند البعض بل لا بد
 لانه لا يثبت لاثباتية فيها واثباتية شتى فخرج خبرية نفسه نحو جاءني زيد فلهذا راجب مثال الجملة الخبرية الواقعة
 حالا او يركب علامة مثال الجملة خبرية الواقعة حالا وقد يجتهد السائل اي العامل في الحال وانما لم يقل وقد حذف الفعل
 لان البناء من حذف الفعل واشبهه كاشع اراوه في نظائره المكررة والمقصود جواز حذف عامل الحال باتمه
 انك من الفعل وشبهه ومما مثل الالفات الالفان بيا اي بيا الالفان بيا لقيام خبرية اي عند حصول خبرية ولا على
 حذف العامل جواز كقولك المسافر اي لمن يريد السفر سالما فانما اي تريح سالما فانما حذف تريح خبرية حال الخاطب
 وقوله فانما حال بد حال او صفة لا كما تقول ايضا المسافر انما اي تريح سالما فانما حذف تريح خبرية حال الخاطب

فصل

التمييز يسمى بالتبيين والتفسير ولما التميز بفتح الاء وكسرها بغير واو انا جعل التميز من المصنوعات حس
انه قد يحكى مجرد والاضف هو الاصل فيه هو اى التميز مرة لان الاصل فى التميز هو التكثير او تفرقة زائد على النقص الحاصل
منه وهذا عند الصيرين ويجوز الكون فيعين تعريفه باللام والاضافة نحو عين رايه والاضافة منه مضمومات على التميز قابل
الصيرين ان عين رايه عينى عين فى رايه وان المصطلح يعنى المثل كاي اظنه وان سفة نفسه بمعنى سفة غصه او بمعنى سفة غصه الشدة لان
الاضافة منه فلما جاز الفصل الى التفسير انقلب بعده لوقوع الفصل عليه فصار معنى سفة بالشد يد كريد مقدار وهو ما يتر
به قد استثنى ويصح على تقديره من غير قول من هذا او كليل او وزن وساقه اخص ذلك اى المذكور عافية ابهام اى حنى
الاشياء يكون فيه الابهام كالمقياس يرفع اى التميز ذلك الابهام عن ذلك المقدار نحو مندى عشون رجلا مثال التميز
نيز المقدر المقدار من العدد وقد تم الاساس فيه بنوع شبيه فون الحصى قبل غاشل ششرون رجلا بنما باءه شر رجلا لكونه مثالا
للأمر من العدد والنام بانفون وارود عليه بالاشياء يعنى مثالا للأمر من العدد والنام الشون المقدار ونقصه ان بترامثال
التمييز الذى يذكره المقدر من الكليل ومنواع سمانا مثال ما يذكره المقدر المقدار من الوزن وقوله منان شنتية سمانا بقصر
وهذا فصح من المعنى بالشد يد وجوابان فحاشا مثال التميز يذكره المقدر المقدار من المسوح وقد تم الاسم فى هذه الامثلة بنوع الشنتية
وعلى التمرة مثلها زيدا مثال التميز يذكره المقدر المقدار من المقياس وقد تم فيه الاسم بالاضافة واعلم ان معنى تمام الاسم
ان يكون على حادثة لا يمكن الاضافة معها والاسم قبل الاضافة مع الشون ظاهرة او مقدرة وفون الشنتية وفون الجمع والاضافة
كذا انى بعض الشرح ولا يخفى انه لا بد من على هذا التفسير الاسم الحلى بالام التعريف والاسم التام من انه يستعمل الاضافة ايضا
فالا دلى ان يقال فى تفسيره ان فى تمام الاسم ان يكون فى آخره ما يوجب احتياج اضافة ثم اذا تم الاسم بهذه الاشياء است
الفعل اذا تم بالفعل مثا بالتمييز الواقع بعده بالفعل لوقوعه بعد تمام الاسم لان الفعل معه يكون بعد تمام الكلام فخصبه
ذلك الاسم التام قبل ان يثبت الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء تم بها الاسم فقامت مقام الفاعل الذى تم به الكلام
لكونها فى آخره كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف والاحتياج تم بها الاسم فلا يحتاج معها ولا ينقلب التميز مرة فلا يقال
عندى الراقد فلا وقد يكون اى التميز من غير مقدار اى ما ليس بعدد ولا كليل ولا وزن ولا مساقه ولا مقياس وفى كل هذه قد يستعمل
اشارة الى ان الغالب فى التميز من مفرد ان يكون ومن مقدار ثمانية قال التميز يكون من مقدار غالبا ويكون من غير مقدار
وقد يكون مطلق على هذا المقدار وقد استوفى في آخره بيان تسمى التميز من المفرد لكن بين القسم الاول منها والثانى فى صريح نحو
هذا فاعلم ان هذا انما هو المقام بينهم باعتبار الجنس تام التميز فافهم تميز فافهم بالاضافة الى نوعه وعلى هذا القياس قوله

قوله وسواء ذهبوا فيه إلى أي التمييز غير المقدار المنخفض أي تخفض التمييز بالاضافة أكثر استعمالا من الغيب على التمييز لمحصل
 الغرض وهو البيان مع المنفعة ولتقصير غير المقدار على طلب التمييز لا الأصل في المبهات المقادير في الأولى بالتمييز الذي يغيبه نص
 على كونه تمييزا لاختلاف غير المقادير فإنه ليس بهذه المثلث بده وقد يجب المنخفض في غير المقدار نحو مقلة ذهبه الأصل باهون غير المقدار
 يحصل له اسم خاص بالتمييز نحو خاتم حديد وبإيجال جاز الغيب بالاضافة أكثر وتقليل الغيب والافتقار واجب نحو مقلة ذهب ولما
 فرغ من بيان التمييز عن فرد شرع في بيان التمييز عن جملة فقال وقد يقع أي التمييز به الجملة العظيمة لرفع الإبهام عن نسبتها أي عن
 نسبة الجملة نحو ما يذكر في قوله اربابا إنما ذكرنا ذلك استلزاما لتمييز الشارة أي أكثره اضافة حيث لا يكون اسم التمييز
 منقطع أو متعلق فقط وكل واحد منهما بالاتصال بالضمير فخصه بالمتعبد به والعلم بمقتضى متعلقه والاب يحمل أن يكون المتعبد
 ويحمل أن يكون المنقطع وقد يقع التمييز به الجملة العظيمة وهو اسم الفاعل نحو المخصوص جملي ما وادسم المفعول نحو المفاض
 مفجوة مجزوا أو اضافة المشبهة بخزير حسن وبها ادسم الفضيل نحو أفضل من عمر واما فان به والصفات متعارفا ليست جملة كثر
 تشابهها بالانتماء منسوبة إلى فاعلها كإن الفعل منسوب إلى فاعله وقد يقع التمييز به الاضافة نحو مخمخني عليه نفا او علما اربابا واما
 فصل جملة بالذكر لانها هي الأصل في النسبة ثم لا فرغ من بيان التمييز شرعا في بيان المستثنى واما ذكر سائر احكامه مستطرا فلا
 فقال **فصل المستثنى في المصادر** ان الباب يدل على ذكر اشياء مرتين وجملة شديدين متوالين او متباينين ولفظ
 الاستثناء من قياس الباب وذلك لانه ذكر اشياء مرة في الجملة ومرة في التفضيل لفظية كريد الا واخراتها أي اخوات الا من نحو خلا
 وليس كذلك لو لم يكن يعلم متعلق بقوله كريد انه أي المستثنى ملتبس اليه بالنسبة الى ما قبلها أي ما قبل الا واخراتها وعرفه
 الشيخ الرضي بالمدح كريد الا واخراتها معا لما قبلها فنيا واثباتا وعرفه بعضهم بانصرف بعض جملة كوردة عن دخول في الجملة
 وقال به الخليل في قول القائل هذه اخواني اشياء عاوض فيه غيره لان لفظ الاستثناء مشتق من افشي وهو الصرف و
 المنع ولانه اذا دخل بعض الجملة في الجملة فلا يمكن فزاجه شيئا في الماضي وصرح الشيخ ان الحاجب بالانه ليس المفهوم عام بل هو لفظ
 مشترك بين المتصل والمنفصل فلا يمكن تعريف المطلق ولذا قسمه ادانقسم اللفظ المشترك وبنهم من المستثنى في المنقطع مجازا واما
 المستثنى على غير متصل قد سطر المنقطع لكونه الاصل وهو أي المتصل بالخرج سواء كان الباقي اقوالا أو اشياء او من متعدد أي من
 المراد منه بان يكون المستثنى زمرا على انه ليس المراد جميع المقادير كما هو دليل اللفظ لانه حكمه متى يلزم ان الاخر لا يستعمل سبق
 القول فرد ان يكون المستثنى في نحو جازي القوم الا ان يواظبوا ثم خارجا عنه يجب ان يكون آخر الكلام متصفا بصدقه
 اذ القول يستعمل ان يكون عائنا والخرج يستعمل ان يكون جائيا وانه ناقص بل الحكم على المقادير بعد اخراج المستثنى عنه واقتراف

عليه بأنه لا يصح ذلك في مثل جاني القدم سوى زيد فإنه ظرف للجرح وكذا ما خلا زيدا واما زيدا فليس الاستناد الى المتعد والجرح
عن زيد واجب بان هذه الكلمات صارت بمعنى الا واضرب على الظرفية رعاية للصورة وهذا غير سديد لان الاستناد
الى القدم المراد منه سوى زيد وتقييد الجرح بان الظرف فزيد ان المراد سواء او نقول انه لم يخرج عن حكم المتعد فلا يلزم ما ذكره لانه
من باب تنزيل الامكان شرقة الوجه على تحقيق فم البير وسبحان الذي كبر جليل القدر وصغر هم البعوض ولو لم يكن شئ من الكلمات
المتشبهة واخلط في حكم الصدد كما كان واخلط ثم اخرج واكثر زجره وهو اخرج مما لم يخرج من قبل من الاخراج هو الفصل عن
الباطن الى الظاهر فانه لا يلزم ان يكون الجرح عن متعد فلا يرى انه يقال ان خرجت عن المدرس لم يتعد فلو انقصر الشيخ
على قوله اخرج ولم يترض بقوله عن متعد لصدق على كل ما اخرج الا ان المتشبه لما كان ما اخرج مما دخل فيه هو وزيره قال
عن متعد فلا يلزم استدراك ثم المتعد واعم من ان يكون ذو انفراد نحو جاني القدم الا زيدا او انجزا نحو ضربت زيد الله را
بالا واخواتها متعلق باخرج نحو جاني القدم الا زيدا او اخرج عن متعد وهو القدم ومنقطع عطف على قوله متعلق بيسر المنقطع منفصل
ايضا وهو اي المنقطع المذكور بعد الا واخواتها غير مخرج حال من غير المذكور اي حال كون المنقطع غير مخرج عن متعد ولم يزل
اي لعدم دخول المتشبه في المتشبه منه فالمتشبه الذي لم يكن واخلط في المتشبه منه قبل الاستناد ومنقطع سواء كان من جنس كقولك
جاني القدم الا زيدا شيلا القوم الى جماعة خالته عن زيد ولم يكن من جنس نحو جاني القدم الاحمارا فالخارجه ذكره بعد الا لم يخرج
عن متعد وهو القوم لكونه غير متناول ولا كان عا الى المتشبه على محته اوجه شرعي في بيان كونه منها على التفصيل فقال اعلم
ان جاني المتشبه على اربعة اشياء فالحال اي المتشبه بعد الا اكثر زيدا عما اذا كان بعد غيره سوى فانه يكون مخفوضا لا مضبوطا
كما ينبغي في كلام موجب هو في الاصطلاح لا يكون نفيا ولا هيبا ولا استغناء وغير موجب ياقبله واراو بالموجب
ههنا ما يكون تاما عليه بل فيه خوراء الا يوم كذا اعلى صيغة الجمول ورنه اليوم فانه والحال كلا ما موجبا الا انه غير تام او
منقطع سواء كان في كلام موجب او في غيره نحو جاني الا احدا وكان اي المتشبه بعد خلا وعدا عنه الاكثر اي عند
اكثر النسخة واما قال هذا اكثر من قول البعض فانهم يجوزون الجرح بها لكونها حرفي جرح عند ذلك البعض وقال السيراني لم اعلم خلافا
في مبرز الجرح بها الا ان الضرب بها اكثر اذ كان اي المتشبه بعد ما خلا واما زيدا وليس ولا يكون نحو جاني القدم ما خلا زيدا الى اخر
اي آخر المثال نحو جاني القدم ما خلا زيدا وليس زيدا ولا يكون زيدا كان مضبوطا جزاء لقوله فان كان بعد الا ان ما عطف
عليه اي فان كان المتشبه بعد كذا او كان مضبوطا جزاء في هذه الالف كلها ما في الالف م الثلاثة الاول فلا استحقاقا
شبهه بالفعل في كونه فضلا عن شبهه الخاص بالفعل من المتعلق بواسطة الحرف ولان البديل ممتنع فيها ما في المتشبه

المستثنى بعد الاني كلام موجب فلا نه في حكم تكرير الابل وعلى التقدير المذكور يلزم الاستحباب في المستثنى والمستثنى منه نصا مني
 معنى قولك جاد في القوم الا زيدا جاد في القوم لا جاد في زيد وهو قلب المقص لا عين المقص الاخبار عن محبي القوم فيزيد
 سخلات غير الموجب حيث امكن فيه تكرير الاصل العامل مع ترك النفي العارض فلا يلزم مني المستثنى والمستثنى منه وايضا
 ان المبدل منه في حكم الابل فلو كان المستثنى في حكم التفرع وهو محتم كلام موجب لعدم صحة المعنى وبيان هذا ان
 القوم لو سقط في جاد في القوم الا زيدا بقي جاد في الازيد وهو باطل لان معناه جاد في جميع الناس الا زيدا وهو محتم وفي
 كلام التعليلين نظر في المذكور في المطلوبات واما في المستثنى اذا كان مقدما فلا بد من البدل تابع وقد يمتد على المتبوع لا يجوز
 واما في الصورة المنقطعة فلا خلاف كل واحد من الابدال الاربعة اما امتناع التثنية لادل نظم واما امتناع بدل النقط فمصدر
 المستثنى من قصد الزاوة وانعدام كون بدل النقط كافا مانع المستثنى بعد خلا وعدا عنه الاكثر فلو كان مفعولا به بضم
 واجب واما نصبه بعد خلا وما عداه فلا مانع منه ولا يكون مفعولا له الا الفعل فوجب ان يكون خلا وعدا فاعلين
 وفاعلهما مفعول المستثنى بعد دخول مفعول به واما في الكلام في محل النصب على النافية فان معنى قولك جاد في القوم ما خلا
 زيدا وما عداهما وقت حلولهم اي خلوصهم من زيد ووقت مجازاتهم اي مجازة محبتهم من عمر ووروى عن اخفش
 الجرجاني ما روي في ذلك من الجرجاني ايضا وتعليل هذا ان ثبت عند شيخنا اهل لغة بجملة جهلا ولذا لم يقل عند الاكثر
 واما نصب المستثنى بعد ليس ولا يكون لانهما خلافان من الافعال الناقصة الناقصة للجزم فالاسم بعدهما مفعول على الوجهية
 واما تركيبه في مواضع النصب على انها حالا ولزم اخبار اسمها في باب الاستثناء وهو ضمير عائد الى بعض صفات التي هي
 اي ليس بضمير زيد افعال خلا وعدا واما لزوم اخبار اسمها بهما يكون ما بعد في صورة المستثنى بالاولى لانهما انتمروا
 النقصين في خلا واما راعاهما فعل عداهما علم ان كلمات الاستثناء واصطلاحية لا فعلية ولا مشتقة في الاصطلاح فلا
 ما يقع كون خلا وعدا من كلمات الاستثناء دون مستثنى ومستثنى منه وما كان ولم يكن محكم والمكان اي المستثنى بعد الا
 احترز به عما اذا كان بعد خلا وعدا وما عداهما ليس ولا يكون في كلام غير موجب والمستثنى منه ذكره فانه لا يكون
 الا منصوبا واما اذا كان بعد غير مسمى وسواء فانه يكون مخفوضا كما سبق في كلام غير موجب احترز به عما اذا كان بعد الاني
 كلام موجب فانه قد مر حكم المستثنى منه ذكره بالجملة الاسمية وقت حالا واحترز به عما اذا كان بعد الاني في كلام غير موجب
 والمستثنى منه غير مذكور فانه غير على حسب العوامل كما ياتي ثم يجوز ان يبدل خبره واطرح لم يذكره المصنف ويجب ذكره
 اخذ ان يكون للمستثنى متصلا بالاولى منها ان يكون مقدما على المستثنى منه واما فقهاء كلام تعفين الاستثناء نحو

نحو قام القوم الازيد في جواب ما قال قام القوم الازيد اذ المصنف هنا كاد لي لقصه المتطابق بين الكلامين وارجعها
 ان يكون المستثنى مترجما نحو ما جاء في احد حين كنت جالسا الازيد فان الابدال فيه غير مختار لان كونه مختارا لقصه المتطابق
 بنسبه وبين المستثنى منه ومع الترجيح لا يتعين ذلك مجزئيه الوجهان خيرا لقوله ان كان المصنف على الاستثناء والبدل
 مما قبلها اي ما قبل الاخر جادني احد الازيد بالصب والازيد بالرفع على انه بدل من احد وهو الوجه المختار اما جواز
 الصب فعلى الاستثناء المتصل المصروف على التشبيه بالفعول واما اختيار البدل فكونه مقصودا في الكلام بخلاف ما اذا كان
 مقصوبا حيث يكون فصله ولقصه المتطابق بين المستثنى والمستثنى منه ثم هذا بدل البعض من الكل هو اذا كان بعد الا لا يجب
 فيه التفسير لقربة الاستثناء المتصل لانه فاعيد ان المستثنى بعد المستثنى منه وان كان اي مستثنى مفرغا ان يكون بعد
 الا في كلام غير موجب بالمستثنى منه فيرد كذا كان عرابه اي اعراب المستثنى بحسب العامل اي بقدره اذ احب القدر فان العامل
 على ثلثة اقسام عامل الرفع وعامل نصب وعامل الجر فالاعراب على قدره كناية عن الاعراب بالرفع والنصب والجر وهذا انه في
 اعراض بعض الناس عنها بانه ان كان المراد عامل مستثنى منه فيشكل بقولنا ما حرت الازيد فانه محرب بعامل نفسه بالجر وان كان
 المراد عامل المستثنى محرب على حسب العامل مع انه يجوز ان يختار الشق الاول الفاعل ويقع الجار في بريد عامل المستثنى منه ثم
 الى المستثنى بعد حذفه فهو محرب بعامل المستثنى منه لا بعامله وانما سمى هذا القسم من المستثنى مفرغا لانه لا يفرغ العامل الذي
 قبل الا ولا يشتمل بالمستثنى منه فثبت المستثنى وجعل اعرابه لابعاد الاوسى باسمه جازا لقيامه وان المستثنى منه مقدر
 في التحقيق والذي يدل على اعتبار ذلك جواز قولهم قام الازيد وانتاع قولهم قام هذا لان الفاعل في الاول والمستثنى
 على التحقيق وفي الثاني انه نقول ما جاء في الازيد في الرفع وما رايت الازيد في النصب وما حرت الازيد بالجر وان كان
 اي المستثنى بغير مسمى فيه اربع نوات نتيجه ايسر من الله كسر هاء القصر وكسر الامل مع المد والفتحة مع القصر
 بحاشا عند اكثرهم عند اكثر النحاة واما قال ذلك اعترضوا بما ذهب اليه الجرد لانه عنده فعل متعدي فيجب ان يكون الجاء في الدعاء
 المانور اللهم اغفر لي وليس مع دعائي حاشا ان شيطان كان مجردا عن اجزاء المشروط وانما كان المستثنى بغير مسمى وسوى وسوا
 كونها اسما مضافا الى ما بهد ما لا سم بهد مجردا بالاضافة وما بهد حاشا فلا يستعملها الا ما حرت جردون فعل ممتنع
 ثم لم يدخل عليه فون الوفاية مع يا الممتحن في قوله مع شره صمد واصليب سباعه حاشا الى اسم مقدر وراى مختون نحو
 جاء في القوم غير زيد وسوى زيد ولك حاشا زيد ثم ادع كلمة غير في كلمات الاستثناء وهو اسم ممكن لا بد له من الاعراب
 اخذ في بيان انما بهد فحاشا واعلم ان اعراب غير اعراب مستثنى بالا اي من اعراب اسم الذي مستثنى به على التفصيل

على التفصيل الذي سبق ذكره في المستثنى بالاسم وجوب العيب في المستثنى من الموجب والمقطع والمقدم وجواز مع اعتبار
البدل في غير الموجب التام والاعراب على صاحب العاطل في النقص لقول جبار في القوم غير زيد مثال من المستثنى من الموجب
وغير محاد مثال المقطع وجبار في احد غير زيد مثال المقدم وجبار في احد غير زيد بالنصب والرفع مثال الاستثناء
والبدل وجبار في غير زيد مثال المقرون وانما كان غير مرزا باول المستثنى بالالاء لان ما كان بالجدية شئ فيكون مستحقا
للعواب المستثنى وهو مستثنى من الاعراب لان له وجبا آخر لاجل الاضافة ولا وجه لغير من الاعراب بما لا دل على ان يوشروا بوجبا
على تربية المتخرج بما فضل عن حاجته وهو اولى بالمستثنى وانما لم يثن غير من انه يعني الموت لوجوده في المتخرج البقاء وهو الاضافة
ثم لا ذكر لفظة غير في الاستثناء وحين ان ذلك بطريق اشاعة ودون الاضافة فقال اعلم ان لفظة غير موصوفة للصفة لا
لانها بمعنى متاخر واستعمالها بمعنى المتأخر انما ان يكون في الذات كمرت برجل غير زيد قال احد فقال يواد غير فري ذرع اذ في
الصفات كقالت بوجب غير الوجه الذي دخلت به وقد استعمل اي لفظة غير الاستثناء فافترق بينه اذا كان وصفا وبينه اذا
استثناء لانه اذا كان وصفا فالشئ منه واذا الاستثناء فالمستثنى داخل في جملة لقول جبار في القوم غير اصحابك بالنصب على
الاستثناء فالا اصحاب من جملة القوم وجبار في القوم غير اصحابك بالرفع على الصفة فالا اصحابية من جملة القوم ولهذا اذا
قلت لفلان على درهم غير داني بالرفع كان رد هاتما ما اذ قد يره درهم لا داني واذا قلت درهم غير داني بالنصب كان
رد هاتما ايضا اذ قد يره درهم لا داني كما في لفظة الاستثناء لا الصفة لكونها حرفا واصل الحروف ان لا تكون
صفة وقد استعمل اي لفظة في الصفة فربسني كل واحد منها عن الآخر فجزوا استعمال كل منها كان الآخر كذا انما استعمل
في الصفة لتعذر الاستثناء كما في قوله تعالى لو كان فيهما الالهة الا الله لفسدتا فان كلمة لا في الآية الكريمة مستعملة في الصفة
بمعنى غير كما نرى بقوله اي غير احد لكن لالم يكن الموت حط من الاعراب فظهر في اسم بعده استعمال الا في هاتين الصفتين
لان الجمع اذا كان منكورا لا يجوز الاستثناء منه على ما ذهب اليه المحققون لانه لا عموم له بحيث يدخل فيه المستثنى لولا الاستثناء فقلت
اذا اعتذر رجل الا على الاستثناء في الآية الكريمة لا يجب حملها على الصفة فلم يحل على البدل قلنا ان كلمة لا بغيره ان في ان الكلام
موجب والبدل لا يكون الا في الكلام الغير الموجب كما عرف وقيل البدل لا يجوز الا في حيز الاستثناء وفيه نظر لانه يتعين البدل
عندهم في كل التوحيد من انه لا يجوز الاستثناء ونتم معنى الآية الكريمة لو كان يدبر امر السموات والارض آتية شئ غير المفرد الذي
هو فاعلمها فخرجنا من ذلك نظام لوجود التام في الاقرار في اصول الكلام ذلك قول الله لا احد فان الالهة مستعملة في الصفة
بمعنى غير نعم فيكون منها غير احد لان حملها على الاستثناء معتذر بتسمية منها اما المحصل فلا بد ان يكون المراد من قولك لا اله الا الله

الحقيقة فيلزم منه ان يكون احد احوالهم ثم استثنى منهم فيلزم التعذر ولا يحصل التوحيد المطلق ولما انقطع فلا بد ان يكون
المراد من قولك لا اله الا الله الباطنة وبغنى الباطنة لا تنفي المحضة فلا يحصل التوحيد المطلق الباطنة ثم اورد مرفوع على انه يدل
من حمل اسم لا البتة لا ارفاقا على الابتداء ولا يجوز ان يكون مضمرا على انه يدل من لفظ اسمها لان لا لا تصل في المعاد
ولان علمها انما كان لاجل النفي والابطال النفي الذي علمه لاجل انك يعل من سلب العمل ولان ابد الله من اللفظ يوم الكفر وبين
تعدد التوحيد تناقض ولذا قيل بمنع نصبه على الاستثناء ولا يهاجم البديل من اللفظ وقيل لا محذور ولا يمتنع الاستحقاق
للمعبودية في الجود وهو موجود الا الواحد الذي هو خالق العالم وتعدن لغيرها واجب للتأثير في اثباته عن النفي لانه
لو لم يحدث لوقع الفصل بين النفي والاثبات وهو لا يجوز ولم يحصل الا احد خبر لان المعنى على نفي الوجود عن الله سوى احد
لا على نفي خاتمة احد عن كل اية وهو الذي يفيد الاستثناء والمفرغ الواقع موقع الخبر وانما لم يفيد الخبر في الامكان او ممكن
من اتفاقية والمخاطب المستتر كمن في تعدد الالهة على وجه اللفظ وهو مسكوك الطريق البرانية لان نفي الامكان يستلزم نفي الوجود
يدون المكس لان المقدم بكلمة التوحيد هو اثبات الوجود له تعالى ونفيه عن غيره واثبات الامكان لا يستلزم اثبات
الوجود به والذوب اليه جمهور الفاعلة وذهب بعضهم الى ان كلمة التوحيد جملة تامة مستغنية عن تعدد الخبر لان اصل التركيب احد
فا دخل لا والا لقصر فالمسند اليه هو احد والسند به هو الله لكن لا فائدة القصر قدم لا اله واخر الا احد وجعل الا احد خبرا
ثم لما فرغ من بيان المستثنى شرع في بيان خبر كان واخواتها فقال **فصل** خبر كان واخواتها اي نظائر لفظه كان في معنى النفي
عن ثباتها في المرفوعات وهو السند بعد دخولها اي بعد دخول كان واخواتها واكثره بالدخل ما عرفت في بحث المرفوعات
فلا يقتضى التوفيق بغير في كان زيد بغير اخوه نحو كان زيد قائما سند بعد دخول كان ذلك اي حكم خبر كان واخواتها
في اقسامه واحكامه وشروطه حكم خبر المبتدأ ثم انشا الى بيان ما يخالف خبر المبتدأ بقوله الا اله اي ان يجوز تعدد اية
تقديم خبر كان واخواتها على اسمه مع كونه اي كون خبر كان واخواتها مرفوعة او ساوية في التخصيص نحو كان اخاك
خدا يملك وكان خير من زيد ثم من مردوده اذا كان عراب كل منهما او احدهما تعظيما لعدم الالتباس حينئذ لوجود القرينة
وهي الغيب فاذا كانا مقصورين نحو كان علي موسى فانه يتعين فيه الاول للاسمية لا هذه قرينة لفظية او معنوية الى هذا القدر
الاستدانة في المرفوعات ولما ان يقول فيشكل ذلك لما ذكر في بعض التفسير عند قوله تعالى وما ذوات تلك دعوتهم من
ان يكون دعوتهم اسما لذات تلك خبره بخلاف خبر المبتدأ اي متكسب بخلاف خبر المبتدأ فانه اذا كان مرفوعة او ساوية لفظا
لا يجوز ان يقدم على المبتدأ لان الالتباس نحو كان القائم زيد مثال ما تقدم فيه خبر كان على الاسم والخبر مرفوعة وعلم

اعلم انه لا يقع الضم خبر كان واخواتها فلا ماضيا للملأه كان عليه الا عند وجود قد نحو كان زيد قد قد لان قد تقرب
 الماضى الى الحال فيوزر وتو خبر العدم ولأنه كان على الحال او عند وقوعه شطا نحو صار زيد ان قام قال احد تعالى انما تقصير
 قد من دبر تخيلات خبر المبتدأ فانه يقع فلا ماضيا مطلقا وكان من الواجب عليه ان يذكره ثم لا يفرغ من بيان خبر كان واخواتها شرع
 في بيان اسم ان واخواتها فقال **فحصل اسم ان واخواتها** اي تفاخر كلمة ان هي التي عرفتها في المرفوعات هو اسند اليه بعد
 دخولها اي بعد دخول ان واحد في اخواتها وما ذكرنا من محسني الدخول لا يشكل الخبر اخوه ان زيد اضرب اخوه خزان زيد فاعلم
 فان زيد يستند اليه بعد دخول ان وسيا في تمام احكامه في القسم الثالث اشاد احد تعالى انتم لا تفرغ من بيان اسم ان واخواتها
 شرع في بيان المصنوب بلا التي لفتي الخس فقال **فحصل المصنوب بلا التي لفتي الخس** انما لم يصريح باسمه لانه لم يكن
 من المصنوبات على الإطلاق لم يورد التقسيم وتقدمها ليكون صورة التقييد دليلا على صورة التاكيد او لتقول ليس كل اسم لا ولا
 مصنوبا ولا يجوز جعله مطلقا مصنوبا لا حقيقة ولا مجازا بل المصنوب منه اقل مما سواه فكما به من التقييد فربما المصنوب بلا تخيلات ما سواه
 من المصنوبات فان بعضها وان لم يكن كلمة من المصنوبات لكن اكثر منها فاعطى للاكثر حكم الكل منها مجازا هو اسند اليه بعد دخولها
 اي بعد دخول ما نه خرجت عنه اخوه في الاقدام رجل اخوه قائم لما عرفت من محسني الدخول او لا قوله بينهم لكمة مضادة لاشتباها
 لها داخل في التعريف فخرج بها اخوه في المثال المذكور لعدم الاتصال وعدم كونه لكمة مضادة او شبهة به ليما اضمير المستتر في راجع
 الى المسند اليه والبارز الى لا ونه المحل المحال للضمير في اليه او من الضمير في دخولها وبارز الضمير ليس بواجب
 وان جرى الفعل على ما هو له فالو الى فعل المسند اليه وجرى على الضمير في دخولها لانه وقع حاله لفقد الانسباس باختلاف
 الموصوفين تذكر او تانيا كما في قولك نهد زيد تغربه وانما وجب ابراز الضمير لاسند اليه فعل جرى على غير من هو في صورة
 الانسباس نحو زيد عمر دغير به هو تخيلات الضمير لاسند اليه صفة جرى على من هي له فخرج بابرز الضمير عند الانسباس
 وعدمه نحو زيد عمر دحارب به هو نهد زيد خارجتين ثم اخترت بقوله بينهما كما كان مقبولا بينه وبين لان حكمه سياقي لكمة حال من
 الضمير المستتر في بينهما اي حال كل ذلك المسند اليه لكمة واخترت به كما كان معرفة فان حكمه سيجي مضادة صفة لكمة واخترت به كما كان
 لكمة معرفة فان حكمه سيجي مقبولا فاعلم رجل في الدار مثال لكمة المعادة او اشتباهاها اي التناقضات في تعليل شيخي هو تمامه
 نحو لا مشيرين دهنها في الكيس مثال لكمة المعادات ثم نه التعريف اسم لام حيث انه منصوب بشرط في نصب القيود
 المذكورة اولاهه فانما نصب الاسم لاشتباها بان مرجح في التاكيد الاثبات ودهه لفتي الاستغراق فتد على لكمة
 وتصنوبا لفظا ولا تفرغ من بيان حد المصنوب بلا شرع في بيان فوائده القيود المذكورة في ذلك المحر فقال فالحال بعد لا

التي تعني الخمس مكررة بالرفع على انه اسم كان وغيره الظرف للمقدم عليه ويجوز ان يكون تامة بمعنى وجه مفردة صفة
 مكررة اي لا يكون مضافا فاعلاما مبتدئ اي المكرة المفعولة على تفتح في المصدر نحو لا رجل في الدار وعلى ايار في المشتى والمجرب
 نحو لا غلام لك ولا سليمان لك واما نبت المكرة المفعولة والواقعة بعد لا تعني الخمس لخصمها من الاستزائية او معنى قولنا
 لا رجل في الدار لا من رجل في الدار لانه جواب لمن يقول بل من رجل في الدار حقيقة او تقدير اخذت من تخفيفا واما نبت على غير
 السكون كقولنا بناء عارضا وعلى علالة النصب للتحته والنون في المشتى والمجرب غير مانع للبناء في الصحيح كما في يا رجل يا مسلم
 ومن ابى الحسن والى سعيد والروائي انه عرب وعدم التنوين في لا رجل لا عطلا للمفعول في رتبة الاصل والفرق بين النفي المستتر
 وغيره ومقتضاها لانه لا مسمى واما البني يكون في المحل لا في اللفظ واما عرب المكرة المضافة المشبهة بها مع وجود علالة
 البناء فيها لكانهم جعلت شيئا شيا واحدا وذلك لان الاتحاد بين المضاف والمضاف اليه ثابت ولكنه ابدى المقتضى
 فلا يعتبر التخصيص بالبناء لزم جعلت شيئا شيا واحدا والكان بعد لا مفعولة او مكررة مفعولة لا مبنية اي مبنية فك
 الاسم المكرة وبين لا الادنى ان يقول والكان مكررة مفعولة لوسرته ليكون على ترتيب الاحتراز في قوله عليها المكرة
 مضافة لان يقع انه اخذ في البيان من القريب ثم قوله بينه ظرف وقع مفعول بالمسم فاعله لقوله مفعولة لانه في بعض النسخ
 ويراد عليه ان حكمه بين لازم النصب على الظرفية وكل ما هو لازم النصب على الظرفية لا يصح الاستناد اليه لانه مفعول المسند اليه
 يجب ان يكون مرفوعا لا مرفوعا لانه اسند الفعل الى المصدر في قوله ثم جعل بين العير والزمان ولم يجعل الظرف مفعول بل مالم
 فاعله وعلى بان بين لانه لازم النصب على الظرفية لا ليقام مقام الفاعل هو المصدر ويحكم من هذا ان الظرف انما مقام مقام
 الفاعل اذ لم يكن لازم الظرفية قال بعض الفضلاء وفي دفع الاشكال المسند اليه في ذلك المثال والكان هو المصدر المدلول عليه
 الا انه لا يمكن في موضع الفاعل منها سوى الظرف جعل مفعول بالمسم فاعله لقوله مفعولات محاذات لم فعل في دفعه وذكر
 في بعض التفاسير في قوله تعالى قطع بكم ارفع بين بقطع وهو ظرف ارفع فيه فاستعملت اسما لا استعملت في هذا زمان مجيء ويترك
 ومن نصبه على وجه ان احداهما ان جعله ظرف ارفع فاعله لانه الحال عليه اي تقع وحكم بكم وتاميتها فاعله كالوجه الاول
 لكنه ترك على حاله كان عليها حاله الظرفية وشذبه يوم القيامة لفصل بكم ويبدأ باندفع ما يرد على ما في بعض النسخ كان ظرفا
 ويجب تكرير لاخر افعوله وان كان اي كان بعد لا مرفوعا مجزا ويجب تكرير لا في المصدرتين اما وجوب الرفع في الموقفة
 فلغفلان حمل لايضا لقولها تعني الخمس وهو لا يحيل الا في المكرة واما في المكرة المفعولة فخصت عملها لانها انما
 قول بنتا به ان فلا تفعل عند حصول الفصل فاذا بطل عملها فيها عادت الى اصلها وهو الرفع على الابدية او اما وجوب

وجوب التكرار فالتشبيه على كون التفرع في الجنس في الكليات لا تفرع في الحقيقة اذ قولنا لا رجل في قوة لا زيد لا يلزم ولا خلاص
 الى اخره والرجل اما تكريرها في المعارف فغير النقصان في نفس الجنس التي تصور حصولها من المعرفة وقيل انما يجب تكريرها
 لمطابقة السؤال لان قولنا لا زيد في الدار ولا عمر وجواب من قال لا زيد في الدار ام عمر وقوله لا في الدار رجل لا امره بما
 من قال اني الدار رجل ام امرأة ذهب ابو العباس وابن كيسان الى عدم وجوب تكرير لادع المعرفة والكثرة المفصولة تقولنا لا
 في الدار ولا عمر مثال تكرير لادع المعرفة ولا فيها رجل ولا امرأة مثال التكرير لادع الكثرة المفصولة واعلم ان يجب تكريرها في
 المفصولة لك يجب تكريرها في الكثرة المفصولة بلا عند بطلان علمها لان التفرع على ارادة فخر الجنس فتح الاسم دنبا، وقد انما
 فوجب التكرير لثبته على تلك الازادة وعلى ان الشك في حد المنسوب بلا حيث يدخل فيه من ان ليس منسوب بلا لان فخره بقوله بعد
 دخولها لا عرفت من معنى الدخول ويجوز اني مثل اى في كل موضع كرتبه الكثرة من لا بلا فصل يجوز في المخطوط والمخطوط على مثل
 لا حول ولا قوة الا بالله سناه لا يجوز ان من المخاصي ولا قوة لا على الطاعة الاصحمة وتوقف تحت اوجه الاول فيها
 اى فتح الاسمين على المخطوط والمخطوط عليه على ان لا فيها فخر في الجنس والثاني رخصتها اى رخص الاسمين على عدم البناء ودخل
 على الابتداء لمطابقة السؤال لان جواب سؤال من سأل عن اصول الامم قوت وانما رخص الاسمين في التكرير غير المفصول مع
 القياس لمطابقة السؤال والثالث فتح الاول على ان بينهما فخر في الجنس وترفع الثاني في بناء على زيادة لان التاكيد الفخرى او على ان
 مخطوط على اصل الاول وهو مرفوع على الابتداء والرابع رخص الاول على ان لا معنى ليس وانه اضعيف لان على معنى ليس
 قليل فرفع الثاني على ان لا فيه فخر في الجنس والخاص فتح الاول لا ذكرنا انما نصب الثاني في بناء على ان لا زائدة لتاكيد الفخرى
 او على انه مخطوط على هذا الاول المتبينة الفخرى المنصب في العود والاطراد قد خيفت الاسم لا التي فخر في الجنس فترتبه
 اى وقت حصول فترتبه ولا على مثل ضعف المتبينة لانه مبتدأ في الاول نحو لا عليك اى لا لباس عليك اى ولا ينشئ على التاكيد
 والفترتبه منها دخول لا على الموت وهذا الكلام يقدح لمن يخاف ان لا يخرج في بيان خبر اطلاق المشبهين وليس هناك فصل
 خبر ما ولا المشبهين ليس فيها ذكر من المشابهة في المرفوعات هو المستبعد ودخلها اى بعد وقول ما ولا نحو ما زيد قائما ولا رجل
 حاضرا فان قالوا حاضرا مستدان بعد دخول ما ولا ثم اشار الى بيان ما يحل علمها بقوله ولا في الخبر اى خبر ما ولا بعد الا نحو ما
 الا قائم ولا رجل الا افضل منك او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد ولا افضل منك رجل او تقدم ما ليس لطرف على
 الاسم المتقدم على الخبر نحو ما عمر وا زيد ضارب تحلات ما اذا كان ظرفا نحو قوله تعالى فاسكن من احد عندهما جبرين او زيدا
 ان بعد ما لا قبل بعدا لان ان لا لزاد بعد لا يحكم الاسم ثم انما زيد قائم اعلم ان النفاة اخفوا في ان نه قد ذهب

العبريون الى انها زائدة وليست ان الثانية بل التي تزداد المصدريه ايضا وذهب الكوفيون الى انها ما فيه تزييد
 في كذا النفي ولا فاعلى على النفي اثبات بطلان الفعل اي يحمل بان وجد معه شيء من الاشياء المذكورة وهو جزاء لقوله وان
 وقع الخبر مع ما عطف عليه كما رأت في بطلان الفعل في الامثلة المذكورة اما بطلان الفعل في الصيغة الاولى فلان النفي
 الذي لا جله عليه ان قد انقضى بالالمعية الاثبات في النفي خلافا ليرس فانه اجاز عليها بفتحها بقول الشاعر
 وما الدهر الا مخزنا باله * وما صاحب الحاجات الا معذبا * وال جواب عنه بان لم يكن في البيت تخصيص على الاعمال لا احتمال
 ان يحمل مخزنا على حذف الفعل تقديره وما الدهر الا شبه مخزنا فيكون مغفولا لا خبرا وان يحمل على حذف المضاف واقامة
 المضاف اليه مقامه تقديره وما الدهر الا يدور دورا لا مخزن ولا احتمال ان يحمل معذبا على انه مصدري اي يحمل التركيب
 من باب ما انت الاسير تقديره وما صاحب الحاجات الا قديب معذبا واما في الصورتين الثانية فلانها عاملان ضعيفان
 لعدم تقديرهما كقوت ليس لانها اصلية في الفعل فلا ميلان بالتقدم واما في الصورة الثالثة فلقد وقع الفصل بين ما هو معمول
 من ضعف في العمل ونهه اي عاطفه ما ولا وفي بعض النسخ ونها فهو شارة الى عاملها تامة من قوله الكسر اذ الجمع اي مال اهل
 الحجاز وعلى انهم قد وردوا التنزيل نحو هذا يشهدوا بهم واما بنو تميم فلا يملكونها اي ما ولا المشبهين ليس اعملا اي
 سوى وجدت يشهدوا المذكورة بالاولم توجد بل يرضون ما بل بها على الابداء والخبر كما كان زفوعا عليها قبل دخول ما ولا
 لان القياس على عامل ان يكون مختصا بالقبيل الذي كان عا لافيه من الاسم والفعل يكون متلفا في مركزا جوارا والجواز ما ولا
 لكونها مختصين قبيل واحد بل يرضون في الاسم والفعل واما اهل الحجاز فهم اقرب واسمها ليس المختص قبيل واحد وهو
 الاسم قال الشاعر وهو يبرر على لسان بني تميم اي واحد منهم واللسان يكون بمعنى الجارية وبمعنى الفتاة والمراد بها
 المعنى الاخر وهو مهفت قلت لا انتسب فاجاب قتل الحجة ارام الولد في قوله مهفت بمعنى رب والمهفت اسم مفعول
 من النهمة فتبع الهامين وسكون الفاعل الاولى وهي القردة والخاصة ورفقها يقيم رجل مهفت وامرأة مهفت كما يقيم
 رجل خصمان وامرأة خصمته وقوله انتسب امر من الانساب وهو بالفارسية نسبت واشتق كسبي واضمير المستتر في قوله فاجاب
 عائد الى مهفت واما قتل القتل الى الحب قبل اضافة المصدر الى المفعول والفاعل متروك اي قتل المحبوب المحب ولا يستهزا
 بان المشبه ليس بما لا لان ما بعد ما يكون مرفوعا على انه مبتدأ وخبر على فتحة بني تميم بدل لان القاتل الذي وعلى الشاعر
 قوله من سائة من قوم بني تميم ووجه التاسب بين السؤال والجواب في البيت لخطا ومعنى حاصل باللفظ فلا نه اجاب به القول
 جاعلا لفظ الحرام مرفوعا مع انه مسند اليه بمعنى ليس واما هذا الاغنية بني تميم فكانه قوله اني تميمي واما معنى فلان المهفت
 اجاب

اجاب بانه قل المحبة قال اناس قوم يبالغون في المحبة منهم وهم المحبون وقال بعض الفضلاء وكان يحكي القصة بان
 بهنا على مسمى الليل والفرج من قسمة قوله انتبى رجع الى الاتصال لئلا يفتنى الغرار ولا توفيقه به فان قتل النفس واذا انفس
 من حرم فاجاب لهم نعم ما قل المحبة من معنى تلك الوقت في المحبة فلا جاب على اذرب محبة قتل في محبة وارب عاشق لوف
 من مشوقه والى هذا يشير في قوله تعالى عليه السلام يا اذني بني مثل الفوديت قط فانه لا شك في كونه عليه السلام محبا لهما
 وهم محبوبون لكن بالحقة من الانذار من اعدائهم من جهة كونه محبا لان المحبوب يودى محبة
 لا من جهة كونه محبا لان المحب لا يودى محبة فلا يرد ما قيل كيف يصح الانذار من اعدائهم في حقه صلى الله عليه وسلم وهو محبة
 ثم لا يفرغ من بيان المقصد الثاني في اشتغال على بيان المصوبات شرع في بيان المقصد الثالث في اشتغال على بيان المحرورات
 فقال المقصد الثالث في المحرورات الاسماء المحرورات وهو المصوبات الية فقط فان قيل كيف يتبين ان
 المحرور لان الاسماء المحرورات يكون غير المصوبات الية ايضا نحو حبك وكفى بامره واجازته من اعدائه المحرور فيها لم ينسب اليه
 شيئا بواسطة المحرور كذا المحرور في مثل ضارب زيد حسن الوجه لكن مضاعفا الية حقيقة على اعتبار المحرور فلما المحرور الاصل
 هو المصوبات الية الذي ما عرفه ما مضى هذه المصوبات الية المحرور في الاقضية المذكورة ليس محرورا اصلي بل بدو محقق في المحرور
 الاصلى وكلامه على القسم الاول فانه قال الاسماء المحرورة الاصلية هي المصوبات الية فقط وهي تنسب على ان تقسيم الى قسمين اصلي لمحق
 كان الفرق والمصوبات تقسم كل منها الى قسمين ايضا لمحق وقد بلغت الانشاة الى ذلك ثم قوله فقط زاد على ان قوله لان المحرور المراد
 منه متقاد من ضمير الفصل في قوله هي المصوبات الية ثم روى المصوبات الية كل اسم صرح باسم ينسب على ان المصوبات الية لا يكون الا
 اسما كذا اعم من ان يكون حقيقة او كذا لئلا يثار مثل قوله تعالى يوم ينفع في الصور فان هذا الفصل في ما دلل الاسم اي يوم ينفع في الصور
 نسب اليه اي الى ذلك الاسم شيئا اعلم ان كلام المصوح والشيخ به الجواب في الكفاية يدل على ان المصوبات لا يلزم ان يكون اسما
 لانها قال نسب اليه شيئا دون اسم وشكلا بدت لكن الشيخ بن الجواب قد حقق في مواضع اخرى ان المصوبات والمصوبات الية لا يكون
 الا اسمين والتحقق اذ ذكره المحمد بن حيث قال ان حررت من حيث ان زيدا في حررت بزيد يقول ليس اولا بالاسم ومن حيث انه مضى
 اليه فاول به ولذا قل قد ضيعت المرور الى زيد فلم ان المصوبات قد يكون اسما وقد يكون فعلا ولا بد بالاسم كما لمبتدا بواسطة
 حرف الجر ان زيدا غائب لا يبين شيئا لكن لا بواسطة حرف الجر كمنسب الفعل الى الفاعل فعلا فعلا مقب على انه خبر كان المصوبات وقد عرفت
 وتوهم قياسه وانما شك ان وقوعه في مثل هذا التركيب لان كثير قد يراه سوا وكان ذلك لمحق الضمير او لفظا او قد يراه او مقدرا
 او على التفسير قد يراه بواسطة لفظ حرف الجر او على انه حال مقدرة اي حال كون ذلك الحرف لفظا او يدور على ان وترجع المصوبات الى

سامي دون قياسي واجب بان يذهب اليه الى ان قياسي فيما اذا كان المصدر من تقييمات الفعل نحو انما
 سرقة دجلا وقوله فعل او تقدير من تقييمات الفعل نحو انما سرقة دجلا وقوله تقدير من تقييمات الفعل التوسط المعطى او تقدير
 على انما تقديره شبه وتعمل كلام الشيخ عليا انما لم يكن تقييمات الفعل فلا خلاف في ان سامي نحو انما فعلها دجلا ونحو انما سرقة
 مما اسم المضاف اليه على المنسوب بحرف الجر فلهذا هو غير المصطلح المشهور بينهم بل المشهور اطلاق عليه وهو اسم الجار والمجرور انما
 بقوله ويعبر عن هذا التركيب وهو يزيد في حررت يزيد في الاصطلاح المشهور فيما بين القدم والاصطلاح هو اجتماع اداء
 الناس على شيئين لشيء يانه جار ومجرور لانه مضاف ومضاف اليه فعل الزيادة عن الرضى انه قال سمى سبيوه المجرور بحرف
 الجر فلهذا مضاف اليه لكنه غير المصطلح المشهور لانه اذا اطلق المضاف اليه يراى به المجرور بحرف الجر تقديره انما لم يكن حيث انما
 فخر يزيد في حررت يزيد مضاف اليه بل يراى به انما انصبت اليه المجرور بواسطه حرف الجر ويعلم منه ان الاطلاق المضاف اليه على زيد
 في حررت يزيد انما به بحسب القواعد سواء اول حررت باسم اول ياول به انما لم ياول ياول فظهر انما اذا اول به مطلق المضاف اليه المصطلح
 بمعنى ان يكون العامل فيه بها المضاف او المضاف اليه المضافه على الاختلاف المشهور وهو مشتق منها فيكون مراد الحدس
 من قوله المذكور قبل ومن حيث انه مضاف اليه اول باسم ان زيد مضاف اليه لانه ذكر في بعض النسخ انما اطلق على
 المجرور بحرف الجر اسم المضاف اليه لان حرف الجر يسمي حرف الاضافة لانها تصنع معنى الافعال الى الاسماء او تقديره انما فعله
 نحو كلام زيد اي كلام يزيد ويعبر عنه اي عن هذا التركيب وهو كلام زيد في الاصطلاح بانه مضاف ومضاف اليه لا يانه جار
 بالمجرور وكان مع الواجب على المصنف ان يقول او تقديره امر كما قال في غير محيزه من النظر نحو مقتضى يوم المحبة فان يوم
 المحبة وانجب الميثاق وهو مقتضى بواسطه حرف الجر تقديره وهو في كنهه غير مراد والكان مجرور لان المعنى بالمراد امره اي
 يكون مابعد مجرورا بحسب تجريد المضاف لاجل الاضافة من التنوين حقيقة كانت او تقديرية فلا بدكم رجل وصار بك و
 حوايت استحييت لم يكن فيها تنوين حتى يجب المضاف منها لاجل الاضافة لانها مجرورة من التنوين التقديرى والمقدر كما لم يرفع
 عندهم والمراد تجريد المضاف من التنوين اعم من ان يكون حقيقة او حكما فلا يخل ذلك المحسوس لوجده مع سقوط التنوين عنه لاجل
 اللام لاجل الاضافة وهو انزاعا لانه حذف لا انصبت اليه الفاعل الذي هو كذا لانه اذا حصل المحسن وجهه المضاف
 اليه يقوم مقام التنوين فلما حذف من فاعل المضاف فلما حذف من المضاف لكان الجزية واما نحو انما راب الرجل فمحمل
 المحسن الوجه او ما يقوم مقامه اي ويجب تجريد المضاف مما يقوم مقام التنوين كقوله الشبهة جميع السلطة وكذا من لا يفت
 واللام فانه لا يفت الى ذكر تجريد المضاف من نونى الشبهة والمحمول بها لانه قد ذكر في سابق من قوله فصل اصناف الاعراب

الاعراب بها يتطابق من الازاحة ذكره ههنا يجب التكرار قلت ذكره فيما سبق لا يدل على وجوب التجريد على الإطلاق وذكره
 ههنا يدل على وجوبه فلا تكرر دائما وجب تجريد الصفات عن التنوين لالتنوين توزن تمام الكلمة بها دون الصفات
 اليه والازاحة توزن تمامها بالصفات فيبأنيلان ولهذا التعليل يجب تجريد الصفات عما يقوم مقام التنوين نحو جاد في كلام
 زيد مثال تجريد الصفات عن التنوين وكلام عمرو ومسلم نحو مثالان تجريد الصفات عما يقوم مقام التنوين وكلام
 سبن من تعريف الصفات اليه ان الازاحة مطلقا على اثنين أحدهما ما يكون حرف الجر فيه مفعولة والثاني ما يكون حرف الجر فيه
 مقدرة وكان الجحش السلقن بالقسمة الاول قليلا لانه لا جحش فيه سوى الجر بالجرود اهل بيانه واحاله الى جحش الجرود
 تجرود فيما بعد والما يذكرون في حروف نسبتها في القسم الثاني كان الجحش السلقن بالقسمة الثاني كثيرة لانه لا اشتراك على اقسامها
 خصه بالذكر ومنه تجرود الحكم أي كلمة يذكر فيه القسم ان الازاحة التي بتقدير حرف الجر يدل قوله فيما بعد هذا كله بتقدير
 حرف الجر واحالة كان يغني عن حرف الجر الى جحش الجرود واختصاص ما كان بتقدير حرف الجر بالقسمة دون غيره على قسمين
 مغزوية منسوبة الى المعنى لا مادتها منفي في الصفات فزعموا بتخصيصها ولذا سميت المغزوية وسميت بالتحقيق ايضا وقد مر على
 اللفظية لذلك فاتها تسمى في حقيقة اللفظية أي منسوبة الى اللفظ أي ثابتة في اللفظ دون المعنى اما المغزوية فهي أي علامتها واد
 ان يكون الصفات فيها غير صفة مضافة بالجر على انه صفة منسوبة الى مفعولها أي التي تتوكل على الصفة فهي كلامه متعارفة الى ان
 الصفات فيها لما ان لا يكون صفة بل يكون ساجدا لكلام زيد اوصفة كلها مضافة الى غير مفعولها نحو كريم البلد فان الكريم
 صفة مضافة الى غير مفعولها لان البلد ليس بمفعول اذ لا يجوز ان يقسم كريم البلد بل يقسم من في البلد وهي أي الازاحة المغزوية
 اما كاشفة بمعنى اللام فيما لم يكن الصفات اليه خرجت من الصفات ولم يكن ظرفه نحو كلام زيد أي كلام زيد او معبى من فيما يكون
 الصفات اليه خرجت من الصفات نحو خاتمة فقه أي خاتمة من فقه او جحش في فيما يكون الصفات اليه ظرف الصفات نحو صولة
 أي صولة في الجليل قال الفاضل الهندي الاول ان يحل الازاحة الى ظرف أي معبى اللام كما في سائر اصناف الازاحة
 باولى ما يثبت عليه معنى صولة اليه لا اختصاص بالليل بل بالية الوقوع في فوك كوكب الخوا سبيل أي كوكب انما
 بالمرأة الخوا سبيل بها تشبه في الشيء سبيلها تشبه بالمرأة فلهذا لا يثبت ان النساء المذمومة التي لا مخرج في اصحابها
 وجهه الاولية ان فيه تقليل اللام وهو اقرب الى الضبط دائمة هذه الازاحة أي الازاحة المغزوية تعريف الصفات
 ان يصفى أي الاسم الى سرته كما مر أي تعريف الصفات في بعض الاشياء المذمومة وذلك لان وضع هذه الازاحة لاحالة
 الاختصاص بين الصفات والصفات التي لا دلل الصفات فبين قبيحة مهم كان الصفات اليه او غيره من الصفات فانك انت

علمهم زيد تسريده وصفا علمه بالاختصاص بزيد لما يكونه اعظم علمانه واشهره وهو وانك وبين محاطك بحجب
الخارج والذين ويجب تغيير معنى على خلاف وضع الاضافة وانما حكم بان علمهم زيد معرفة وعلمهم لزيد نكرة
لان في في يصلح لكل واحد من العلمان المنسوبين الى زيد بطريق البديل وهو معنى النكرة واما الاول فانه انشارة الى المصود ومحمود
بينك وبين محاطك فاعاده الاضافة تعريف العهد كما يفيد ذلك اللفظ واعلام نحو العلم ولو لا هو لم يبق فرق بينهما
لحصول اختصاص زيد بالعلم في الصورتين ثم اعلم ان هذه الاضافة تفيد تعريف المضاف ان اضيفت الى المعرفة في كل اسم
الا في غير ذلك مثل يشبه ويجوز تغيير كل واحد منهما فان هذه الاسماء لا تفرق لانها متروكة في الابهام لكونها اضافة لفظية
بمعنى منازلة المثل والمثابة على الاصح لعدم دخول اللام عليها حال كونها معانيات تعلمات الناطق والمخاطب والمثابة فانه
يجوز ان يسمي مرت رجل النازليك تقع صفة النكرة تقول مرتت رجل غيرك او شك او شبهك ويحل عليها رب
نحو رب شك الا اذا اشتهر المضاف بنبأ المضاف اليه كغير المضاف عليهم ونحو عليك بالكرة غير السكون او بجماعة نحو
ظان مثل حاتم في تفرق لعدم الابهام وتخصيصه عطف على قوله وتعرف المضاف اي وقائمة هذه الاضافة بتخصيص المضاف
ان اضيفت الى الاسم في نكرة لان الاضافة الى النكرة تفيد تقليل الشيوع ككلام رجل فاك اذا قلت كلام كان شايها
في اسمه واذا قلت كلام رجل ارتفع عن بعض الشيوع حتى لا يبق صالحا لان يكون كلام امرأة فصل التخصيص وقيل الشيوع
في النكرة واما اللفظية فهي على ما هي ان يكون المضاف فيها صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى
معمولها اي الى فاعلها او مفعولها واكثر زيدا صفة عاذا لم يكن صفة كلام زيد ويقوله مضاف الى معمولها عاذا كان اللفظ
مضافة الى معمولها نحو كريم البلد فان ذلك اضافة ممنوية كما عرفت وهي اي الاضافة اللفظية كانه في تقدير الانفصال اي في
حق المعنى لان تغييره بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة حتى ان الجذور في اللفظ مرفوعة او منصوبة في المعنى لاني اللفظ اي لا يكون
الاضافة اللفظية في تقدير الانفصال في تأنيده اللفظ حتى تسقط عنه التنوين وما يقرم معانهم معنى الانفصال ان المضاف يكون
ان يقدريه الفصل نحو حارب زيد مثل لاضافة اسم الفاعل والمفعول وحسن الوجه مثال لاضافة الصفة المشبهة الى الفاعل
وقائدها اي الاضافة اللفظية تخفيف في اللفظ فقط اي لا ترفعه ولا تخصيص لاسرها في تقدير الانفصال ثم التخصيف
اللفظي الماني لفظ المضاف فحذف التنوين حقيقة نحو حارب زيد او حكا نحو حارب بيت احد او حذفت حوفي المسئلة
والجمل نحو حارب زيد وذا زيد واما في لفظ المضاف اليه فحذف التنوين واستلكنه في الصفة القائم العلم واصلاحه القائم
علمه فحذف الضمير فلم يبق واستلكن في القائم واضيف القائم اليه للتخفيف في المضاف فقط واما في المضاف والمضاف اليه

اليه جميعا مخوزيد القامح الغلام اصل علامه فالتحفيف في المضافات بحذف التنوين وفي المضافات اليه بحذف
 الضمير واستئثاره في الضمة واغرض منها بمررت برجل قارب امرؤ اضارب الرمة لان الاضافة فيه لفظية
 مع انها افاد محققا سيقم قوله وفائدتها تحفيف في اللفظ فقط واجيب بان هذا التحفيف لا يحصل بالاضافة
 بل هو حاصل بتركها ثم فائدة قوله في اللفظ الاستئثار الى وجه التسمية او نقول لو لم يقل في اللفظ لبادرنا
 الى التحفيف في المضاف على قياس قوله وفائدة هذه الاضافة تعريف المضافات التي هي تحفيفها فصرح بقوله
 في اللفظ اي في لفظ المتكلم سواء كان مضافا او مضاف اليه التعميم واعلم انك اذا أضفت الاسم الصحيح
 او الجار مجرى الصحيح قدم تفسير كل منها في اصناف الاعراب الى بار المتكلم متعلق بقوله أضفت كبرت آخره
 اي آخر ذلك الاسم وهو الحرف الذي وقع قبل الياء المناسبة لياء وا سكنت الياء لاجل التحفيف او فتحها لياء
 لان الماثل في الكلمة المنبثقة على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الاقتراح باسكان والاصل فيما بيني على الحركة لفتح
 التحفيف وهو الصحيح لكن في تقييد قوله وا سكنت الياء اشعار بان التماثل هو السكون ككلامه في المثال للاسم
 الصحيح المضاف الى بار المتكلم ودلوى مثال للاسم الجار مجرى الصحيح المضاف الى بار المتكلم ثم لما فرغ من بيان
 حكم الاسم الصحيح والجار مجرى صحه شرع في بيان حكم المنقوص والمقصور فقال والكان آخر الاسم المضاف
 الى بار المتكلم باد سواء وجدت للتثنية او الجمع او التثنية او الجمع ما قبلها او عمت الياء في الياء اي في بار المتكلم
 لاجتماع الثنتين وتحت الياء التثنية هي بار المتكلم لئلا يلغى ان كان نقول في قاض قاضي وانما رجعت الياء
 الياء المحذوفة في قاض لان الاضافة مستقيمة بالتنوين التي يلزم منها من الياء المقاداة ككين والكان في آخره
 اي آخر الاسم المضاف الى بار المتكلم واو ساكنة مضموم ما قبلها اي تلك الواو يا وعلت ما عمت في الياء يعني او عمت
 الياء المبدئية من الواو في بار المتكلم فتحذف اجتماع الواو والياء وكون او فيها ساكنة نقول جار في سلمى اصل سلمى
 فاعل اطلال جرى وفي الاسماء الستة التي بين ذكرها حال كونها مضافة الى غير بار المتكلم نقول عند اضافة النحبة منها
 الى بار المتكلم انهي واني دعوى وهي بيا ونخففه ببارد المحذوف وهو الواو الواقعة لام الكلمة كالابر وعندهم
 الاضافة اجراء لها بد حذف علة نسيانها كما في يدى دعوى في بكسر الفاء وتشديد الياء عند قوم افترق تعالى
 بقوله نقول اي نقول في الدارفة الاول تخفيف الياء ببارد المحذوف في الخامس كسر الفاء وتشديد الياء عند قوم
 من النحاة وفي هذا الاستئثار الى ما اجاز به البرد في الاولين وهما انهي واني من تشديد الياء لرد الواو المحذوفة

عليها يارساكنه واذا فيها في يا والمكلم والى ما ذهب اليه بعضهم في الخامس وهو في من انه يقال في قلب الراوي خايل
 على حاله الا اذا غم لا يعرف وجه حسن تقدم الازخ على الالب في الذكر الا ان يعا انه اقته الله تعالى يوم يفرار
 من اخيه ولمه وايه وجه التقديم في الآية الرقي الذي الى الاعلى كان يفر من اخيه من صاحبه وثنيه او لان الالهيان
 الى اضافة الماخ الى يا الحكم اكثر من اضافة الى غيره وذو لا اضافة الى مضر اصلا بل اضافة الى اسم الجنس لانه يجوز
 لا بل ان يتوصل به الى جعل اسماء الاجناس صفات للاسماء والكلمات نحو جعل المال صفة لرجل تقول رجل ذو مال فزعم
 مراعات صفة وانه التعليل يجب ان لا يضاف ذو الى غير اسم فيه معنى الجنس ولا يجب الاضافة ذو الى مضر خاصة
 فلا وجه تخصيص نفي اضافة الى مضر الا ان يتم انماض المضر بالذكر لانه لما كان بعض تلك الاسماء حكم لم يوجد في
 غير احوال كونها مضافة الى غير يا والمكلم صريح نفي اضافة الى مضر اصلا سواء كان المضر يا والمكلم او غير اسقاطا لا
 فيحكم نظر الى اضافة اليه ولما جاءت اضافة ذو الى المضر في بعض الاستعارات في بعض المذكرة من ذو لا اضافة
 الى مضر اجابته بقوله وقول القائل انما يعرف ذو الفضل من الناس ذو وثناؤا اي قليل القياس عليه وكذا انما هو اللهم
 صلى على محمد وذو يربش واما جادى كلام بعض المتأخرين من قوله واصلى على محمد والله وذو يه اي اصحابه فلهذا كان
 من الدماء المأثورا اذا قيل تلك الاسماء الخمسة من الاضافة تعلق الخ وادب وحم ومن دفع تحذف لامها وحلت على
 عينها ثم اعربها وانه ايجت من غير المضاف وانما ذكر تقريبا وذو لا تعلق عن الاضافة اليه لوصفها لازمة للاضافة
 الى اسم الجنس المظهر وان جادى كلام نهوش ذنبا اي غنا من تسمى الاضافة المعنوية واللفظية كله بتقدير حروف الجر
 وقد يقال لاحاقه الى ذكره الكلام لانه علم ما سبق واجب بان انما ذكره ليكون ذكر كلمة اما التفضيلية في قوله
 واما ما يذكره من اليونانية في بيانه في القسم الثالث هو الموقوف على الدليل لانها لا تستعمل الا في الدليلين او اكثر عدل
 الذكر هو التقدير فلم يتركه البقيت كلمة اما التفضيل مع عدم المعدل فانه قال ولما قيد فيه حرف الجر في القسمين
 واليه ذهب الشيخ بن الحاجب وعلى جمهور النحاة حيث لم يقولوا بتقدير حروف الجر في التفضيل بل المحو بالمعنوية في تقدير
 الحرف فنفي هذا القول لم يكن التعريف المذكور في المضاف اليه بالاضافة اللفظية لا يجعل التقدير اعم من ان يكون
 حقيقة او حكما وانما لم يصح بتقدير حروف الجر في الاضافة اللفظية كما صرح به في المعنوية لان حرف الجر في اللفظية
 ليست بمنجزة في الاقام الثالثة المذكورة في المعنوية بل بتقدير حجب اقتضاء تذبذبه اسم الفاعل واسم المفعول كما
 في قوله تعالى لا اله الا الله اعلم انما هو الجواب زيد تقدير اللام الزائدة لغزوة فتجرح الجر ثم لما فرغ من المقاصد الثلاثة

الثلاثة المشتقة على بيان العربات بالاصالة شرع في الخاتمة المحتوية على بيان العربات بالتبعية في التواريخ واعلم
 ان التي مرت من تلك السماء المعربة اسمها اي احواب تلك الاسماء كيون بالاصالة لا بالتيقن ثم من قبولها على علمها اي على فسر
 تلك السماء من غير واسطة التواريخ من الالوان والتواصب والمجازم من التفرقات والمضروبات والمجذورات بيان الاسماء
 المعربة فقد يكون الاسم الفاعل للتفسير او في جوابه واخذت اي اذ ذلك فنقول قد يكون الاسم العرب اعرب اي احواب
 هذا الاسم وبها نرى على ما لا بد ان يتفرع في محل الضبط على انه خبر ليكون على البدلية من الاسم بتبعية باقلا اي بتبعية تام
 الذي يكون قبله الاسم فاما كان ذلك الاسم مرفوعا فاعرب بالرفع والكان منصوبا فاعرب بالصب والكان مجرورا فاعرب
 مجرؤا المراد بالاسم منها اهم من ان يكون حقيقة او محكما فلا يشكل بالمثل الواقعة او صانعا والمثل التي هي مطوعات على ما اعرب
 ويسمى اي ذلك الاسم التابع مفعول ثان يسمى وانما يسمى بما لا بد ان اي ذلك الاسم يتبع ما قبله الاسم في الاعراب من
 الرفع والصب والمجذورات اي التابع في اصطلاح النحاة كل ثاب هو بيان الحال عنها لا للتفسير فلا يشكل الحمد بالصفة
 الثانية والثالثة لان كل واحد منهما في المرتبة الثانية لانه تابع للمبتدأ الاول لا لما قبله من الصفة فلا حاجة الى العمل الثاني
 على التاخير عنها على المجاز كما تقع في بعض النسخ لان الحقيقة ممكنة ولا يصحار الى المجاز الا عند الضرر بها لا يصح منزعها
 ذكرنا ما قبل من المصطوبات بالواد والفاو ونم واد يصح تقديره على المصطوبات عليه بخوفه وعليك معتددا سلام على وجه
 وعلى تقدير جعل الثاني على التاخير منقضى بصورة التقديم الا ان يحل المتأخر بتمه فالاولى ان يحل قوله ان بيان الحال فصل
 مساقا باو اباقية الجار والمجذورة ثاب اي كل ثاب تلبس باعرب سابقه واحترز عن خبري باب كان وان من جهة
 واحدة اي من مقتضى واحد فرغ عالم في قام رجل عالم من جهة فاعليه موصوفة لان جهة فاعليه اخرى وكذا الضبط عالم في راء
 رجلا عالم من جهة مفعولية اخرى وكذا اجر عالم في مرتب برجل عالم من جهة اضافية موصوفة لان جهة اخرى كذا القياس سار
 التواريخ ثم احترز بقوله من جهة واحدة من خبر الباء والثاني والثالث من باب علت والتواريخ خمسة اقسام اما كانت
 مختصرة في خمسة اقسام لان التاخير لا يتخلو اما ان يكون مقرا بالحكم او الاول التاكيد والثاني لا يتخلو اما ان يكون متبعا اولاه لا
 لا يتخلو اما ان يكون متبعا او لا فان كانت متبعا فهو انشت والكان غير مشتق فهو حطفت البيان والثاني لا يتخلو اما ان يكون بوا
 حوت او لا فان كان الاول فهو انشت بالحروف والكان الثاني فهو البدل الفت والطف بالحروف والتوكيد والبدل عطف
 البيان كما فرغ من تعداد التواريخ شرع في تفرعاتها حال فصل الفت فتم على سائر التواريخ مكتوبة اشد متتابعة
 واكثر استعلا وادف فائدة بآية يدل على معنى حاصل في مضمونه فيه احتراز عن التواريخ غير التاكيد فان التاكيد في باب

فوقال مطلقا قال صاحب الحافيه وغيره مخرج اذ معنى مطلقا اي غير مقيد بحال النسبه والتاكيد في حاواني المقوم
كلهم المحمول يدل على معنى في متبوعه وهو الشمول والاجتماع الحاصلان في المنبوع لكنه مقيد بحال النسبه وما يقع من ابناء
مطلقا قيد للاقترازيه من المحال غير سديد لانه مخرج بقوله بان نحو جاد في رجل عالم او يدل على معنى حاصل في متعلق متبوعه
بأن قام بالذي بيده وبين متبوعه مطلقا اما قريبه عن نسب نحو جاد في رجل عالم ايده او ملك نحو جاد في رجل حسن علامه او نحو ذلك
رجل على ثوبه ونحو نحو جاد في رجل عالم عظماء الا انه
اشياء اي متبوعه في اربعه من عشرة اشياء وثلاثة منها ذكرت بحمله بقوله في الاعراب اي في الرفع والنصب والجر واسميه
الباقيه التعريف والتكثير نحو الكوفيين وصفت المكرة مطلقا بالمرتفعه والتخفيف وصفت المكرة المخصوصه بها والافراد والتثنيه
والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان اللفظ مصداقا فانه يستوي فيه جميع هذه الامور نحو رجل عدل ورجال عدل وافعل تفضل
بمن فانه مفرد وذكر لا غير فعمل التفضيل المعان للزيادة على ما ضعيف اليه او وجدت صفة استوي فيه المذكر والمؤنث بقول
مبستى فاعل نحو رجل مبدور وامرأة مبدورة ونيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامرأة جريح اذ كان مؤنثه يظن على المذكر كقوله
ونسبه واتحادا وجب تبعية هذه اللفظ للمؤنث في هذه الاشياء الممكن الاتحاد بين الصفة والموصوف فيما صدقا عليه
وقياما بالموصوف ويوجد منها في كل تركيب اربعة الواحد من الاعراب والواحد من التعريف والتكثير والواحد من الافراد
والتثنيه والجمع والواحد من التذكير والتانيث نحو جاد في رجل عالم مدره عالته ورجلان عالمان وامرأتان عالمتان ورجال علماء
ونسب عالقات وزيد العالم للمرأة العالمة **والقسم الثاني من اللفظ وهو ما يدل على معنى في متعلق متبوعه انما هي مؤنثه**
في الخمسة الاول فقط اي لا يتبع القسم الثاني في الخمسة الاخر وهي الافراد والتثنيه والجمع والتذكير والتانيث بل
كان حكمها حكم الفعل لانه اذا اسند الى الظم الذي بعده يجب ازاؤه ولم يجر ثنيه ولا جمده الا على ضعف فلهذا كلف الصفة
لانها واقعة مخرج الفعل وعامله عمله وكان الفعل اذا كان اسندا الى الظم يجب تنكيهه عند كون الفعل مذكرا ويجب تانيثه
ان كان مؤنثا حقيقة ويجوز ان كان مؤنثا غير حقيقة فلهذا كلف الصفة ثم لا فائدة في قوله فقط لان المحرر المراد منها مستفاد
من كلمة انما اعني الاعراب والتعريف والتكثير بيان الخمسة الاول ويوجد منها في كل تركيب ثمان الواحد من الاعراب والواحد
من التعريف والتكثير وفائدة اللفظ غالبا تخصيص المنوت الخانا اي اللفظ والمؤنث لمرتين التخصيص في عرف النحاة بما
عن قلت لا يشترك في المذكرات نحو جاد في رجل عالم فان قوله رجل كان محبب الوضع منكر كايين كل فرد من افراد الرجال
فاذا وصفت به لم تزل لا يشترك بخصص بغير من الافراد المتصفة بالعلم وتوضيحه اي وفائدة اللفظ ترضيع المنوت اذ كان

او كما نكأى الفت والنوت مرتين البرص باره عن رفع الاحتمال في المعاري سجوا في زيد الفاضل فان
 قوله زيد يحمل الفاضل وغيره فلا وصفت بالفصل رفع الاحتمال وقد يكون الفت لجواز التنازع والمدرج اى لمحض التنازع والمدرج
 لا تخصيص وال التوضيح وهذا اذا كان النوت مطروحا عن الخطاب بذلك الفت واذا لم يكن مطروحا لمحض التنازع والمدرج بل
 يكون للتنازع وال التوضيح مما نحو بسبب احد الرحمن الرحيم وقد يكون اى الفت للدم نحو اعمد واحد من الشيطان بالجمع وقد يكون
 اى الفت للتاكيد اذا دل الفت على ما يدل عليه النوت نحو قوله تف ل فتحة واحدة فان الواحدة تدل على
 ما يدل عليه الفتحة لان التنازع في فتحة الواحدة يدل على الواحد ولا كان استعمال هذه الفتحة الاخر قليلا واستعمال الاولين كثيرا
 ذكرنا بكونه قد قيل قد يحكى الفت لتتميم نحو كان زيد في يوم من الايام اى قصد مجرده لا لازما على ذلك من كونه
 يوم الخميس يوم المحبة قد يحكى الترحم نحو انا زيد الفقير وقد يحكى الكشف الالهية نحو بحسب الطويل العريض النقيض والفرق
 بين الضمة الكاشفة والضمة الموكدة ان الضمة مفسرة لانها متعقبة والفرق بين بين الابداع والتقرير واعلم ان الكثرة
 توصف بالحجة التجزية هى التى تحتل الصدق والكذب ولا بد فيها من خبر ليوم الى الموصوف فيحصل الربط بينها ويستعملان
 يصرح به كما صرح بذلك عند كون الحجة تجزئية نحو مرت برجل ابوه عالم فقال الحجة الاسمية او قام ابوه في مثال الحجة الفعلية
 وانما وصفت الكثرة بالحجة التجزئية لان الدلالة على معنى في مقوله كما يوجد في المفرد و كى يوجد في الحجة وانما قيد الحجة بالتجزئية
 احتراز عن الحجة الانشائية كالامر والنهي والاستفهام والمحتضى وغير ما فانها لا تقع صفة ولا خبر ولا صلة ولا حالا لا ابتداء
 وانما خص الكثرة بالذكرا لانه صفت المعرفة بالحجة التجزئية كونه الحجة كثره ووجب المطابقة بين الموصوف والضمة في التفرقة
 والتكثير والمضمر لا يوصف بشئ لان فائدة الضمة الاصلية في المعاري هو التوضيح وهو المظهر والمخاطب اعرت المعاري
 فتوضيحا تحصيل الحاصل واما المضمر الغائب فيحول عليها طرا والياب ولا يوصف بشئ به اى بالمضمر لان الموصوف اعرت
 من الوصف او ساوله ولا شئ اعرت من المضمر ولا ساوله حتى يوصف به ثم لا ذرع عن بيان الفت شروع في بيان
 العطف بالعرف فقال فصل العطف بالحرور اى المحطوف باحدا والعطف في اللغة الامانة لقب به القسم من
 التوابل لانه تعرفت العطف باجده الى ما قبله وفى عرف النخاعة بلحس شيتل التوابل كلها ينسب اليه نائب الى مقبوه
 اعترض على ما لا بد منه غير مثال بعض افراد الحدود ودخل عامل في قولك زيد عالم وعامل واجب بان الكلام محمول على
 حذف المحطوف تقديره بلحس ينسب اليه نائب الى مقبوه وينسب الى شئ ينسب مقبوه اليه شيتل الصورة المذكورة ثم المراد
 بالنسبة اعم من ان يكون على وجه الايجاب او على وجه السلب فيدخل فيه المحطوف بلالته وقص النسبة هناك سلبا

وكلاهما المتبوع وان كان النسبة فيه احراز عن سائر التوابع فانها ليست كذلك لان غيره انما كان
بدلا فاعلم بان النسبة في المقصود انما هي بين المتبوع والمقبول لا بين المتبوع وغير مقصود والمقبول باووام وانما يكون
غير مقصود من متبوع بل المقصود احدهما واجيب عن الاول بان المتبوع في المحطوب بل مقصودا ابتداء وان لم يكن
مقصودا انتها وان تبدل المراد وهو الفرق بينه وبين بدل العطف لان متبوعه عطف غير مقصود واصلا لا ابتداء على سبيل
اللسان ومن انى بان المراد يكون مقصودا بالنسبة مع متبوعه ولو بطريق البدلية والمقصود بالمحطوب باووام
احد الامرين لكان كل منهما مقصودا بطريق البدلية ويسمى اى العطف بالمحطوب عطف النسق لانه يكون متبوعا على
واحد لان كلاهما مقصود بالنسبة ولما فرغ من بيان حد العطف تبرع في بيان محشره فقال بشرطه اى شرط
العطف بالمحطوب ان يكون بينه وبين متبوعه احد حروف العطف وسياتي ذكرها اى ذكر تلك الحروف في القسم الثالث
نحو قام زيد وعمر فمفعول تابع بنسب اليه نائب الى متبوعه وهو القيام الى زيد وكلاهما مقصودان بالقيام واذا عطف
على الضمير المرفوع المنفصل بارز كان او ستر يجب تاكيده اى تاكيده الضمير المرفوع المنفصل بالضمير المنفصل اولا
ثم عطف نحو غربت انا وزيد فان زيدا عطف على انا الضمير به تاكيده منفصل لان الضمير المرفوع المنفصل غير مستقل
نفسه اذ هو بمنزلة الفاعل والمفعول هم مستقل بنفسه والمستقل قوى وغير المستقل ضعيف فلو عطف عليه لزم عطف
القوى على الضعيف فيلزم انحطاط النوع عن التابع وغلبة التابع على المتبوع وهو شحيح يجب تاكيده بمنفصل يحصل فيه جهة
الانفصال فيكون عطفه على المنفصل من هذا الوجه فلا يلزم العطف على خبر الكلمة من كل وجه وانما قيد الضمير المرفوع خبرا
من المنصوب والجرور لان العطف عليها يجوز غير ان تاكيده يجوز بترك زيد او مرتب برك وزيد وانما قيد المرفوع بالمنفصل
لانه لو كان منفصلا جاز العطف عليه بلا تاكيده نحو انا وزيد ايهان ثم اعلم ان هذا التاكيده واجبه عند المصريح وهو احتياض
الشيخ بن الحاجب وذهب البصريون الى انه يستحق لما جاز يجوز وان العطف بلا تاكيده ولا فصل لكن على قبح وانما الكوفون
فيجوزونه بلا تاكيده ولا فصل من غير قبح الا اذا فصل استثناء وخرج اى شحيح تاكيده بالضمير المنفصل في جميع الاوقات
الا وقت وقوع فصل بين المحطوب وبين المرفوع انقل المحطوب عليه فيجوز ترك التاكيده بالمنفصل نحو غربت اليوم زيد
فانه عطف على التاء في ضرب بدلان التاكيده بالمنفصل لكان الفصل وانما يجوز ترك التاكيده عند الفصل نظرا الى ان متبوعه في المحطوب
باعتبار البعد عن المتبوع بالفصل فلا يلزم من تركه التابع على المتبوع في الدقة باعتبار استقلال التابع وعدم استقلال
المتبوع لما رقت هذا القول وانما قلنا في يجوز ترك التاكيده بالمنفصل فانه قد تركه بالمنفصل عند الفصل كقولك يا كذا فاعلم بانها

فيهما هم والغاوص وقد لا يركب والامر ان جئت اوبان ثم هذا الفصل سواء وقع قبل حزن العطف كما في المثال المذكور في المتن
او وقع بعده كما في قوله تعالى ولا تشركن بالله اباءا ولا زناة بعد حزن العطف لتأكيد اذا عطف اي اذا ارى عطف الاسم
على الضمير المحرور يجب عادة حزن الجر نحو حرت بك وبنريد وانما يقل عادة انخفاض كما قال غيره لاحتمال ان يكون المحرور
عند ما ذهب اليه فيصير من الجار اذا كان اسما لا يجب عادة ولان حزن الجر كثيرا ما عطف على الضمير المحرور فاعقبه القلب
وانما وجب عادة حزن الجر لانه لم يعم عطف المستقل على جزء الكل لان الضمير المحرور كالجزء من الجار ثم انما لا يوجب حزن
انه لا يفصل عن الجار اصلا وان العطف على الجزء بعد عادة حزن الجر ايضا لو عطف الجزر على عطف المستقل وهذا جائز وانما
ترأى حجة تلوون به والارحام بالجر عطف على الضمير المحرور في قوله ببدون عاده حرت الجر فائدة وقيل الواو في
قوله تعالى والارحام لقسم فيه فظهره كوني المطلوبات وكذا ما جاء في بعض الاشارة فاذوب فاكب والارحام من عطف
نفس ولا يقاس عليه ثم اعلم ان وجوب إعادة الجار في حال السقوط والاختيار انما هو بسبب البصريين ويجوز فيه ثم تركها في حال
الاضطرار واجاز الكوفيون تركها مطلقا ومن الجري انه يجوز فيه عادة اذا كان الضمير المحرور بظاهر نحو حرت بك نفسك
وزيد اعلم ان المخطوط في حكم المخطوط عليه اعني الخان الاول اي المخطوط عليه صفة بنتي نحو جاء في زيد بن العالم او كان
الاول جزء الامر نحو زيد عاقل شاعر او كان الاول صفة نحو قام الذي صلي وصام او كان حالا نحو قد زيد بن داود
مضروبا وانما في اي المخطوط كذلك يكون صفة او خبر او صلة او حالا وكذا اذا وجب ان يكون في الاعمال ضمير يجب ان يكون
في الثاني في انضم ضمير لان حكم المخطوط حكم المخطوط عليه بالقياس الى ما تقدم فيجزان في زيد قام ابوه وقد اخوه ولا يجوز ان يقيم
زيد قام ابوه وقد عهده ولا يجب ان يشاء بغيرها فتقدير النكير لم تصد التعيين اي رتبة وسخلة لها او محمول على كمال الضمير كبريه
رجلا على الشدة وقد اعلم من المخطوط في حكم المخطوط عليه الا انما يحتمل بالمخطوط عليه ولا سيما الى غير سبيل لا رجل وزيد او ازيد
وعبد الله فان البناء في الاسم لا التي انضى الخس لقسم من الاستوائية وذو شخص باسم لا لشكر فلا يتعدى الى ما عطف عليه المعرقة
وكذا البناء في الزادى لقيامه مقام كانت او حرك وذو شخص بالمادى المفرد المعرقة فلا يتعدى الى ما عطف عليه من اللغات او
الاصناف فانه لبناء وكما تقدم من اللام في يازيد والحارث فان التجرد له في اجتماع كتي التعريف وذو شخص بالمادى فلا يتعدى
الى ما عطف عليه وكما تنال الضمير في زيد شجاع وفلام ونحو ذلك فان احتمال الضمير في الجر شخص يكون الخبر متعلقا فلا يتعدى
الى ما عطف عليه من الجار فاحصل ان المخطوط في حكم المخطوط عليه الا ان يفرق في وجوب سبب بطلان وجوب سبب البناء
او سبب التجرد من اللام او سبب احتمال الضمير في المخطوط عليه دون المخطوط فمع ذلك يكون المخطوط في حكم المخطوط عليه ثم

الى الاصل تحقيق ان يكون المصطوف في حكم المصطوف عليه. ورجح ان يأخذ المصطوف حكمه بقوله والاضابطه اى الاصل والاضابطه
 فيه اى في كون المصطوف في حكم المصطوف عليه انه اى ان حيث يجوز ان يقيم المصطوف مقام المصطوف عليه جاز المصطوف
 ليكون المصطوف قائما مقام المصطوف عليه تقديره او يقتضى ان يأخذ المصطوف حكم المصطوف عليه لان الشيء اذا قام مقام غيره يأخذ
 حكمه الا يرمى الى ان مفرد المسمى عاقل لا مقام مقام الفاعل يأخذ حكمه والى المضاف اليه الذى هو الغرضية في قوله تعالى و
 اسأل زينة فانه لا مقام مقام المضاف المحذوف الذى هو الابل اخذ حكمه وهو الارباب حيث لا يجوز ان يقيم مقام المصطوف
 عليه فلا يجوز العطف ولها اوجب الرغبة في ذهابه فذلك ما زيد بها ثم اذ كان لا ذهاب محرو على انه غير متبدا وهو محرو
 والجلبة محذوفة على الاولى عطف جلبة على جلبة اخرى لا لوضب انخفض كان مصطوفا على قائم او قائما يكون خبر عن زيد او يكون قد زيد
 مع ما زيد ذهاب محرو وهو متبدا عن العائد الواجب في الخبر الى اسم ما اذا لم يجز ان يقيم ذهاب محرو مقام القائم الذى
 هو الخبر المصطوف عليه لم يجز عطفه عليه والعطف باعطف واحد على مجموع العاطلين مختلفين جاز اذا كان بعض المصطوف عليه محجورا
 مقدما على بعض المصطوف المرتفع والمضروب والمصطوف لك بان يكون المحجور فيه مقدما على المرتفع او المضروب تخفى الدار
 زيد والمحجور محرو فالمحجور عطف على الدار والعامل فيه في محرو عطف على زيد والعامل فيه الابتداء او كان بعض المصطوف عليه
 محجورا مقدما كالماضوف وانما جاز العطف في هذه الصور لا تسمو مع العطف كما جاز في بعض الاشعار كـ اكل امرؤ
 شخبين امرؤ والنار توقد بالليل ناراً فان قوله والنار عطف على امر المحجور والعامل فيه كل وقوله نار عطف
 امر المضروب والعامل فيه تحيين وكفى المثال بكل سودا قررة ولا بيضا شحمة فان قوله بيضا عطف على سودا المحجور
 والعامل فيه كل وقوله شحمة عطف على قررة والعامل فيه ما تقتصر الجواز على صدره اسطر لان فاعل القياس يقتصر على
 سودا اسطر ولم يسم الا في صورته تقديم المحجور ولها قال اذا كان محجورا مقدما وقيل نارة الى انه لو لم يكن بعض
 المصطوف عليه محجورا مقدما لم يجز العطف في صورة ما وان كان العطف معمول على واحد فمجرد تخويف زيد محروا وكبر
 قالوا اسم اللان وهو قياس حزن العطف مقام العاطلين وانما وصفت العاطلين بالاختلاف لبيان العموم فان الوصف قد يكون
 لبيان الحكم بان يوصف الشيء بنفسه لبيان عموم الحكم ونحوه الخيس ومنه قوله تعالى وامن وانه في الارض ولا طائر يطير بجحائه
 ان بعض الفضلاء ولا يجد ان يقيم هو الاخر من مثل ضرب والكرم على ما نقل عن الفرار انه على تشريك العاطلين فيجوز العطف عليها
 على معنى العاطلين مختلفين بل متحدين في المعمول ثم اعلم ان جواز العطف في صورة تقديم المحجور انما هو مذهب الاطهر وغيره
 من البصريين المتأخرين به لا في خارجه المصحح وهذا مذهبنا آخر ان كانا اشار اليها بقوله وفي هذه المسئلة اى وفي

وفي مسألة العطف على موصلي عالمين متخالفين نذهب ان اخوان وهما ان يتوحدوا اي ذلك العطف مطلقا اي سواء
كان الجور زهدا او لا عند الفراء قياسا على العطف على موصلي عامل واحد الا اذا وقع الفصل بين العاطف والمطروح الجور
سواء كان زيدا في الدار وعمر في الحجرة نحو ذهب زيد الى عمرو وبكر خالد فان العطف بينهما غير جائز اتفاقا للفصل بين العاطف والمطروح
هذا بخلاف ما بين الجور ولا يجوز ذلك العطف مطلقا اي سواء كان الجور زهدا او لا عند سيبويه واليه ذهب البصريون
المستعملون لان حوت العطف نائب عن العطف الواحد فلم تقم مقام العاطفين ثم لما فرغ من بيان العطف بالجور
شرع في بيان التوكيد فقال **فصل التوكيد** جارا بالوارد والهجرة وانما عقب به العطف لان العاطف وهو ثم والهجرة
تزيدان في التوكيد اللفظي كما فيهما واندغم واندغم وتقولان في كل شئ تطرون ثم كلا صوت فكلون ولا تحسب الذين يخرجون با التو
يجوبون ان يحذفوا بما لم يغيروا فلا تحسبهم بجزاة تابع تحسب يتناول التوابع كلها وتقول يدل على تقرير للمبتدع فصل
خبر به العطف بالجور والبديل لانها لا يد لان على تقرير للمبتدع وتقول فيما نسب اليه خرج به العطف ومطقت البيان انها
والحكا واللين على تقرير للمبتدع لكنها لم يلائم على تقريره فيما نسب اليه في تعيين ذاته او على قول الحكم لكل را من افراد
المبتدع انما قال انه لا بد من التوكيد بكل واحد وتوابعها فاعلمت بانها لا تخرج جازا على نحو ضرب زيد وسواء ان
زيد قائم لانه لا يدل على تقرير للمبتدع في انسيب او لشئ موانه ما كيدت به على مخصوص نوع من التوكيد وهو ان كيد لا يبي
لان البحث في قسم الاسم فلا يغير خروج التوكيد اللفظي والمطروح من الهمزة لاعت التوكيد شرع في تفسيره فقال والتوكيد على تسعين
لفظي اي منصوب الى اللفظ لانه لا يحصل الا من تقرير اللفظ ويختص بالمعارف التي في الحكموم به وكذا المنوي مختص بالمعارف مطلقا
عند البصريين ونفسه وبنفسه من الكونين وهو اي التوكيد اللفظي تكرير اللفظ الاول ويجري في الالفاظ كلها اسماء وافعال
احرفها او حركات فصيحة وغيره نحو جارا في زيد زيد وجا وفي جارا في زيد وان ان زيد قائم ونحو جارا في زيد جارا زيد
وبعض الهمزة لم يزد تكرير اللفظ الاول اهم ان يكون حقيقة او حكما لئلا يدل على ضرب انت وضرب ما وضربك لياك فان
ذلك في تكرير اللفظ الاول حكما والحكم مختص بالاول لفظا ومنوي اي منصوب الى الشيء لانه يحصل من ملاحظة المعنى
وهو اي التوكيد المعنوي في الالفاظ محدودة اي محفوظة محدودة وهي تسعة المذكورة في المطر اخذ منها بالثنية والجمع وقال
الاصح كل جملة وعامة فبذلك كل عند سيبويه وان غفل منها سائر النحاة وهي اي ذلك الالفاظ الخمس والذين يستعملون
للمعاهد والثنى والجور سبكين باحتمالات العينة اي صفتها من حيث الازداد والثنية والجمع والنسب اي باختلاف غير ما
الراجع الى المبتدع المذكور نحو جارا في زيد ونفسه المذكور الواحد والزيادة ان الصفتها بايراد صفة الجمع في ثنية المذكور وانما هما

بايراد صفة التثنية عند بعض العرب الاول اولى لاسيما في تحت المثني والزيدون انفسهم يلحق المذكور ذلك اى دخل
 النفس في الالف العين نحو جاد في زيد صفة للذكر الواحد وجاد في زيدان صفتها عيناها التثنية المذكورة جاد في زيدون
 عنهم يلحق المذكور ولما ذكرنا توكيد المذكور بالنفس والعين شرع في بيان امثلة توكيد الموت بها فقال وجاد تنى الهند فنهى
 وجاد تنى الهند ان النفس فيها وجاد تنى الهندات النفسون وكذلك صفتها واعينها او عينها وجاد عينها وكذلك للمذكر
 وكذا نيابة النار للموت المثني خاصة اى سمي لان توكيد المثني خاصة باحقات الضمير باعتبار من ينسب اليه او مخاطب
 او مستلزم تخفاهم والبيان لكلاهما وقامت المراد ان كلاهما وقتها كلاك وقتها كلاك وقتها كلاك فاما كلاك فاما كلاك فاما كلاك فاما كلاك
 مضروب على ان حال من المثني لانه مقول بمرح سمي لان مقدارها قلت كون ذى الحال مذكرا او كون الحال اعمى خاصة
 موصفا وجب مطابقة بينهما قلت النار في الخاصة ليست للتأنيث بل هي للبيان كما في علامته ويجوز ان يكون الخاصة مصدا
 على وزن فاعلة بمعنى المخصوص كايانية في قوله تعالى بل ترى ايم من باقية يعني البقاء مضربا بما يفضل بقدر اى اخص المثني
 بتأكيدهما خصوصا وانما قال خاصة احترامهم المفرد والجمع فانهما لا يوكدا ان بكلا وكلا وكل واجمع واكتس من حل كيتس اى نام
 واكتس من التبع فمقتضى ذلك ان كل من سجد في مفردة والجمع فيها الكوادة والظهور والبصيص بالصاعد المصطف وقيل باصا
 المجهول من اخص العرب اى سأل غير المثني اى يحكي هذه الالفاظ لغير المثني من مرصود وجع ذكر الموت باحقات الضمير في
 كل دون الضمير والصفة اى بما عطلت الصيغة في الكلمات البوقى دون الضمير نحو جاد في القوم كلهم اجمعون اكنون فوجت
 اصبون يلحق المذكور وقامت التثنية اكلهم جميعا كجنان تباء وصبا يلحق الموت وها انما يجوز في جميع الموت بتأويل الجماعه
 وفي الواحد الموت يجوز بدونه نحو شربت الجارية كلها جميعا وكما وصبا في جميع الموت خاصة جمع كيتس تتبع واذا اردت
 توكيد المضمير المرفوع المتصل بغير المتصل او لا توكيد النفس والعين لا بكلا وكلا وكل واجمع واخواته يجب تأكيده
 اى تأكيده المضمير المرفوع المتصل بغير المتصل او لا توكيد النفس والعين نحو شربت انت نفسك فان نفسك تأكيد
 لواء الضمير بـ تأكيده بـ متصل وكذا زيد ضرب هو نفسه وانما يجب تأكيده بـ متصل لان النفس والعين قسما فاعلم ان كثير نحو زيد
 ضرب نفسه وبشر جاد عينه فلو جاد لا يدين المتصل المستكن غير ان توكيد بـ متصل لزم التباس ان توكيد بالفاعل في مثل زيد
 ضرب هو نفسه وبشر جاد عينه ولا لزم التباس في هذه الصورة التمر فمما لا يلزم ذلك وهو المضمير المرفوع
 المتصل البارز والباب وسجلان كل راجع حيث لا يصح وقوعها فاعلم ان الحاجة الى التوكيد لعدم التباس وانما توكيد المضمير
 بالمرجع يجوز ان توكيد المضمير المنسوب والمجرب بالنفس والعين لا تأكيدها بالمتصل نحو شربت نفسك ودرت بك نفسك

بك نفسك والاعتقاد بالتصل بجواز تأكيد المضر المرفوع بالفتن والعين بالأكيدة منفصل آخر سخاوت نفسك
 فاعل ولا بد لك بكل واجبة شيئا لا ما هي شيئا مفقودا كان وجها ليكون له اجزاء والاعتراض اراد بالاجزاء الامور المتعددة
 ليعلم الاذواد والاجزاء يصح افتراقها اي افتراق تلك الاجزاء والاعتراض كما تقدم وكما لو جاز فان كل واحد منها يصح
 افتراق اجزائه والاعتراض اي اذواه في الحسن هي زينة وجمركا الى غير ذلك كما تقول اكرمت القوم كلهم ثم قوله حسنا
 مضروب على انه متبر من فاعل يصح على انه متفعل مطلق اي يصح افتراقها افتراق حسن او على انه خبر كان المحذورة
 او على انه حال تحذف الصفات اي يصح افتراقها حال كونها ذات حسن وقوله حكما عطف على حس او حكما كما لعبد فانه يصح
 افتراق اجزائه في الحكم بالنسبة الى بعض الافعال كالشراء والبيع لانه يمكن شراء نصفه او ثلثه او ربعه كما تقول اشتريت
 العبد كله ولا يصح افتراق اجزائه في الحكم بالنسبة الى بعض الافعال كالأكرام والنجي والذباب وذهاب الفاعل اكرمت العبد
 فانه لا يصح افتراق اجزائه بالنسبة الى الاكرام لانه لا يمكن اكرام نصفه او ثلثه او ربعه وكذا لا يصح ان يقيم جاز زيدا عليه
 وذهب زيدا كله فانه لا يصح افتراق اجزائه زيدا لاجزاء ولا حكما ولا حكما ولا يكون بكل واجبة الاموال اجزاء والاعتراض لا يصحها الا
 المتشول وقد قدر ذلك فيما لا جود حس او حكما واهل ان كنت وابتاع وابتاع مبدع بفتح المضمرة جمع مبدع لا يصح لم يرد به انها
 تو اكيد لاجب كما ذهب اليه ابن البرهان بل يرد وانها ابتاع لا استعمل لا يعني انها لا تستعمل تأكيد ايدونه لانها لا تدل على
 معنى الجمع ظاهر الا اذا التزم الجمع والى هذا استاء رتبة وليس لها اي تلك الالفاظ معنى منها اي في ما استعملت تأكيد
 به وانه اي بدون الجمع وانما قال منها لان هذه الالفاظ الثلاثة موصوفة لمكان في الاصل من غير جمع كما اشارنا اليه في الجواب
 الالفاظ الثلاثة تعديها اي تعدي تلك الالفاظ على الجمع كونها ابتاعا حال ثم تقدمت التمسك على غيبة في الفصيح ثم اتى على البيع
 عند الرخصى وعند العبد ادية والمجزولي يقدم البيع على اتى وقال ابن كيسان ابتاعا بابتين ثبت بعد جمع ولا يجوز ذلك
 اي ذكر التمسك وابتاع والبيع وانه اي دون ذكر الجمع لانه يلزم ذكر الذين بدون ذكر المبتع ثم لا فرغ من بيان التأكيد
 شرع في بيان البديل تعال فصل البديل بين جنس شمل التوزيع كلها غيب اليه نائب الى متبوعه اقرض على
 ثم المحذورة لا شمل البديل من المنسوب نحو ضيق زيدا حرك وجوابه ما مر في هذا العطف بالحرث وتو قال البديل بكونه مقصود
 بالنسبة دون متبوعه كان اشمل واخص وهو المقصود بالنسبة اخر زينة عن الفت والتأكيد عطف البيان لانها ليست
 مقصودة بما نسب الى المتبوع دون متبوعه اخر زينة عن العطف بالحرث لانه اذا كان تابعا مقصودا بالنسبة لكون المتبوع
 كالمقصود بالنسبة ولا فرغ من تعريف البديل شرع في تقسيمه فقال ذات ام البديل اربعة وذلك لان البديل

اما ان يكون مدلول المبدل منه اولاً فالامل بدل الكل من الكل وان في اما ان يكون مدلول بعض مدلول المبدل
 منه اولاً فالاول بدل البعض من الكل والثاني في اما ان يكون بين المبدل والمبدل منه تعلق غير الكلية والبعضية اولاً فالاول
 بدل الاشتغال والثاني في بدل العطف احد ابدال الكل من الكل وهو ما مدلوله مدلول المتبوع نحو جاءني زيد اخوك فافلتت
 كيف يكون: بدلول اخوك مدلول زيد لانه يدل على اخوة المخاطب ولا يدل عليها زيد وانهم لو كان مدلوله عين مدلول
 المتبوع لكان تأكيداً ولم يكن به لا فلت المراد بقوله وهو ما مدلوله مدلول المتبوع انها متحدان في احدية عليهما اي انهما على
 ذات واحدة وانما يبدل البعض من الكل وهو ما مدلوله مدلول المتبوع نحو حضرت زيدا راسه واما انما يبدل الاشتغال
 وهو ما يكون بينهما اي بين المبدل والمبدل منه تعلق غير الكلية والبعضية كسلب زيد ثوبه والمجني زيد علمه وانما سمي
 هذا ابدال الكل لشمال المبدل منه على ابدال باعتبار تشويقه الى المبدل وكونه والا عليه اجمالاً بحيث يبقى ساس المبدل منه
 منتظر لذكر المبدل هذا هو الوجه المشهور المطروح في افراد هذا المبدل وبه اخذ الحاجبي والرافع والشيخ في الاشتغال المبدل
 المبدل منه قال الجرجاني في قولهم سلب زيد ثوبه لان الثوب لا يقلب به واشمل عليه صابون بخره من فصح
 وقال المبرد في اشتغال الفعل السند الى المبدل منه على المبدل فيفيد ويتم لان الاحجاب في قولهم المجني زيد علمه
 سند الى زيد ولا يكفي من حيث المعنى لانه لا يجب الا العلم والميد ذهب لانه مسمى والعقد والني ويرد على هذا بدل البعض
 نحو المجني زيد راسه فان الاحجاب بالنسبة الى الراس مثله الى العلم في الاشتغال ولكنه لا يفيد هنا في اختصاص
 التسمية لان الاطراف في وجه التسمية غير لازم كما مر في مره ثم المراد بالعلق بينها بحيث يرجع النسبة الى المبدل منه
 النسبة الى المبدل اجمالاً في نفس هذا ذكر المبدل منه منتظرة الى البيان بذكر المبدل نحو المجني زيد علمه فان علم ابتداء
 ان يكون مجاباً باعتبار صفاته كالعلم والجود واشجاعة وغيرها لا باعتبار ذاتية نقصان نسبة الاحجاب الى زيد نسبة الى
 صفته اجمالاً فخلات بدل العطف نحو حضرت زيد فلما رآه اجماره لان نسبة الغريب الى زيد مائة اي غير محبة لا يلزم في
 صحتها باعتبار غير زيد فيكون من باب بدل العطف ولا يدخل بدل الاشتغال في بعض افراذه ورايها بدل العطف وهو ما يكره
 بعد العطف كما زيد جعفر ورايت رجلاً حماراً وانما سمي بدل العطف لكون العطف سبباً لايتيان به لانه عطف
 ولذا ذكره ههنا لافادته ما لا يثبت له فيجب ان لم يذكر ثم الظاهر ان الاضافة في جميع الابدال مطروقة بمعنى اللام
 فمن باب في طلبه اي بدل شخص بان ينسب الى الكل الى البعض والى الاشتغال والى العطف والمبدل لكان مرة عرب
 يجب نته اي نته ذلك ابدال المكرة وقيل حسن فنه كقولنا في باننا صيته ناصيته كاذبة عاينه فان قوله ناصيته مكررة

أبدلت عن المرتبة وهي الخامسة فثبتت بجاذبه وذلك لكرامتهم كون المقسم فاصرا في الدلالة عن غيره وكون النعت كالمجايز
لذلك فاعتقت ليشكل هذا القول تعالى قل هو الله احد فان قوله احد يدل من الله في بعض الوجوه ولم يثبت شيئا وقوله تعالى
صم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم الى قوله شديده العقاب يدل من الله وهو مكررة لان الاضافة لخطية ولم يثبت شيئا
قلت كل من ذلك يدل على التسليم وبالحقيقة هو صفة البدل والتقدير قل هو الله احد والله شديده العقاب ثم انعت
انما يجب اذ ابدلت المكررة عن المرتبة بدل الكل فثبتت فيكون لا يجب فثبتت فمخروجات بغيره جوارحه ولا يجب ذلك
اي نعت البدل في عكسه اي في عكس اذا كان البدل مكررة من موصوفه وهو ان يكون البدل موصوفه عن مكررة فم لا يجب
ذلك اعني النعت في المتجانسين اي في المتماثلين بان يكونا مرتبة في موصوفه بغيره انوك اذ لو كانا في رجل فاعلم
ثم لما فرغ من بيان البدل شرع في عطف البيان فقال فصل عطف البيان بين جنس يتناول التوابع كلها غير صفة
احترز به من العطف يوضع متبوية احترز به عن دواني التوابع اذ في صفة منها ليس بوضع وهو اي عطف البيان
اشبهه لشيء بشيئا فاما هو المفهوم من الفصل والمذكور في الوافية ولا يجب ان يكون علما ولا اعتراف ولو افقده ما في
جرحه في حال ولا يترجم ان يكون اوضح من المتبوع بسبب مجيئه بعد اسم مشترك اذ قد يوضع لشيئا ما اوضح من متفرقا عنه
عند اجتماعها كما اذا كثر كل السليين بغيره ووجه الرحمن ووجه الرحم واني محرم الله بوضع الثاني الاول والآخر الاول
اوضح من مفردا استخراجا اوضح من مفردا عطف اوضح وهو كنية امير المؤمنين عمران الخطاب رضي الله تعالى عنه وقوله
وقام عبد الله بن عمر على هذا القياس ولا يلبس عطف البيان بالبدل لقام من حيث اللفظ وقيد به لانه لا التباس بينهما
مطلقة اي في كل صورة وذلك لانه في الحد من ان البدل مقسم بالنسبة وذكر البدل من مملو عليه وعطف البيان غير مقسم
بها المستوعب وذكره لوجه المستوعب في مثل قول الشاعر وتعلق بقوله ولا يلبس والتمس على طراز الاسدي اما ابن التارك
البركي بشر عليه غير رتبة وقعا فان قوله بشر عطف بيان المبكر ولا يصح ان يكون بدلا اذ البدل مقسم في حكم
المزير لانه لا يكون المعنى انما كثر بشر فلا يصح لكونه من باب الغايب زيد الا عند من يحجزه والمراد بقوله في مثل ما كان
عطف بيان من المصروف باللام الذي اضيفت اليه الصفة المصروف باللام نحو الغايب الرجل وقوله وعليه الطير مفعول في الثاني
ان جعل المصروف المصروف باللام هو حال وقوله رتبة حال من الطير الختان فاعلم عليه والختان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في عليه
ودر جوابه واقع حال من فاعل رتبة اي واقعة قوله مرفوعة لازما في رده لان الان ما دام به من فاعل الطير لا يقر
ثم لما فرغ من الباب الاول الثانية في الاسم العرب شرع في الباب الثاني في الاسم العربي فقال

مشاكلة لما وقع من قوله وحاسها وقومته ما شبه كالمناحي المضمين وسادسها اضافته الى ما اشبهه وسابعها تباينه
على اقل من ثلثة اجزاء وهذه القسم اى ما شبهه مبنى بالاصل لا يكون محررا بصل اى لا بالفعل ولا بالقوة بخلاف القسم
الاول اى ما وقع غير مركب من غيره فانه مبنى بالفعل ومحرر بالقوة كما عرفت وحكمه اى حكم الاسم المبنى ان لا يختلف اخره
بأختلاف العوامل في اول اللفظ ولا في اخره لانه مقابلة للعرب فيجعل حكمه مقابلا لحكم الملوب وانما قال بأختلاف العوامل لانه
يجوز ان يختلف آخر المبنى لا بأختلاف العوامل بخلاف من الملوب من زيد ثم الحق ان يفرق حكم المبنى عن قسمه الا انه
قد مر ان غير حيطه ترعا للمبنى فيه على انه الحكم الذى لا يعرف الا بعد معرفة مقبلة في قوله وحكمته على وجه الله ول
وحركات اى حركات المبنى تسمى ضمنا تسمى بحدود بعض شغتين وتسمى بى لا فتد ان القسم فى اللفظ بى وكن تسمى بى
لا كى لاشبهه السطلى فى اللفظ بى وسكونه اى سكون المبنى يسمى وتسمى بى لتوقف النفس به انما هى على اصطلاح البصريين
يعنى ان التسمية المخصوصة بهذه الالفاظ المبنى انما هى على اصطلاح البصريين بين المتقدمين والمتأخرين واما الكونيين
فيطلقون الالفاظ الاعراب على البناء وباللحس وانما قال وحركاته تسمى اى لان المبنى قد يكون مع الالف والياء
منحزما يردان ولا يجلين ولا تسيمان صفاء حقيقة وقد وقع ذلك التسمية فى كلام المتقدمين مجازا وقال شيخ الرضى
وقدنى لان اطلاق اللفظ والمغيب المجرى على الحركات الاعرابية حقيقة وعلى الحروف الاعرابية مجازا وهذا اى الاسم
المبنى مطلقا لانه لا يبنى الا على اصل فقط لان الاصوات داخله تحت قوله وقع غير مركب من غيره فمن جنس المبنى بالثبوت به
مبنى الاصل فلهذا سمي سمي انما على ثمانية انواع خبر لقوله وهو المصنوعات بدل عن الانواع فهو مجرور او مجرور على تقدير
احدهما فرفع وكذا ما عطف عليه واسماء الاشارات والموصولات واسماء الافعال والاصوات بالجراد بالرفع
على انه معطوف على الاسماء ويرد على هذا ان الاصوات ليست باسما لانها لم توضع لمعنى بل هى والله عليه بايع
ليكتف يكون ذكر اى الاسماء المبنية واجب بانها ملحقة بالاسماء بحصول الفائدة بها كما لا ساء فقلت ما ملها
واجربت مجرورها فى البناء فلهذا اعد اسمها ولا يجوز ان يكون الاصوات على انه معطوف على الافعال لانه صدر ببحث الاصوات
بنهاية ما بالاصوات لا باسما والاصوات والمركبات والكليات وبعض الظروف وانما قال وبعض الظروف جميع الظروف
ليست بمنزلة بل المبنى بعضها وانما لم يقل وبعض الموصولات مع لان اياها تسمى منها مرتبان ولم يقل افعم وبعض الكليات
مع فليانها فانه منها مرتبان لان اكثر كل من الموصولات والكليات مبنية ولا كثر كل من الموصولات فان اكثر
معربة فافترق اوله لايهم انه افتار ما ذهب اليه بعضهم من الذين والذين من الموصولات مرتبان لكن ينبغي ان يقول

مفردا ذكر كضرب والهاب والهابية كضرب ونحرب وانما استثنى المضارع الضعيف المذكورة لوجود القرآن الدالة على الضم
 هي الضمة والنون والساو والياء وتخلط الخاطبة في الاصح وثمة الغائبة والغائبة جميعها وثمة الخاطبة والخطبة جميعها
 وفي اسم الفاعل والفعول وكذا في الصفة المشبهة وافعل التفضيل مطلقا اي سواء كان واحدا وثنى او جمعا او مذكرا ومؤنثا
 يوجب وقرينة ذلك على الضم هي علامات التثنية والجمع كالالف والواو وحمل المفرد على التثنية والجموع على الدال والباب تقول زيد ضارب
 والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون وهن ضاربة وهن ضاربات والهنات ضاربات والالف والواو وفي ضارب
 وضاربون حرفا زيدا علامتا التثنية والجموع كالالف والواو في الزيدان والزيدون وسيا الضعيفين بديل اختلافها بالعام
 نحو جاري الضاربون ورايت الضاربين والضاربين ودررت بالضاربين والضاربين ولا يجوز استعمال الضمير المنفصل
 مفردا كان او مضموبا الا عند تقدير الفعل استثناء ومفرغ اي ولا يجوز استعمال المنفصل في جميع الاحيان الا حين تذكر المنفصل
 وذلك لان وضع الضمائر لا يجاز والمضمر من كونه اقل جودا من المنفصل فمضى المنفصل لا يجوز العدول عن الاصل الا عند
 تقديره فلا يفرقت انت والضمير اياك لم تذكر المضمر وذلك التقدير ما سبب تقدم الضمير على عامله كاياك تبعه لانه اذا
 تقدم على عامله لا يمكن ان يفتعل بالاول الا ان اتصل بكون باقر الخاطبة فان اتصل بالجموع او بسبب الفصل بين الضمير وعامله ففرض
 لا يحصل الابهاء ونظيره ما ضربك الالف اذ يحصل ضمير لم يتحقق استعانة الاتصال وانما قدرة الاتصال بالفصل اذا فصلت بين
 الاتصال وبين الفصل لقوت الفرض الذي لا يحصل الابهاء او بسبب كون عامل الضمير حرفا والضمير مفعول ونظيره انت قائما
 لهم ما متصل به اذا ضمير المفعول لا اتصل بالالف بخلاف المضروب والمجروح لانه يجوز اتصالها بالمحذوف نحو انتي واما
 في ذلك او كون عامل الضمير مفعولا وهو الابهاء اذا بدأ نحو انا زيد او بسبب خفته عامله لانه لما خذت عامله لا يوجد في اللفظ ما
 به نحو اياك والمضمر فان جميع هذه الصور يجوز فيها استعمال المنفصل تقدير المنفصل واعلم ان لهم اي الفخامة مفعولا عابا لان
 المراد بالشان والفتحة وهو مفعول غائب فيلزم الازداد الغيبة يقع قبل حيلة من غير تقدم محاد تلك الجملة اسمية خبرية اليه
 الا اذا دخلت عليه فواسخ البتة فانها خبر عن ان يكون عليه كقوله تعالى فانها لا تقي الا بصاردا وانما وقع قبل الجملة للتعظيم والاحاطة
 لان ذكر الشئ مهم ثم ذكر مفسر يجب في النفس تفعيلا واجلالا ولما خبرت الكلام من السان عند فعله وانما وقت الجملة
 بعد الضمير لوجب كون مفسر الشئ بعده وانما قلنا من غير تقدم محاد ولما تنقضى القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم على
 ان يكون هو مبتدأ عامله الى الشان وزيد قائم خبرا عنه فانه يصدق عليه انه ضمير يقع قبل حيلة تقسره لانه باعتبار عمده الى
 الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرفع الابهام بحيلة زيدا قائم تقسره صفة حيلة اي تفسر تلك الجملة ذلك الضمير

الضمير لا جهامه وانما وجب تفسير هذا الضمير بالجملة لانه عائدا الى الشان والقصة وذلك لا يكون الا بالجملة والفرع جاز تفسير
 بالفرع والملاول بالجملة لا على الشان والقصة يسمي اى ذلك الضمير غير الشان في المذكور ضمير القصة في الموت سمي هذا
 ضمير الشان والقصة لانه عائدا الى ما هو موجود في ذهن من شان القصة فتقول هو واحد واحد مثال ضمير الشان هي قد
 قائمة مثال ضمير القصة ولما فرغ من بيان ضمير الشان والقصة شروع في بيان ضمير الفصل فقال ويدخلون اى العرب
 من البنية او الخرج قبل دخول العامل النقطية وبعد ما صنفه ترفع انما على ضمير مرفوع لم يتم تحقق كونها ضميرا فادى بيان الفصل
 على وجه لا يكون فيه اختلاف او كونه على صيغة مرفوعة متحقق عليه وان اخلف في كونه ضميرا او كونه ضميرا مرفوعا وانما
 اتى الفصل بما هو في صورة الضمير لانه في حاله الان بوصف واختير صورة المرفوع في باب العطف عن البنية او الخرج
 منفصل تبت صيغة المرفوع المنفصل لانه اما هو موضوع على صورة الانفصال اوسم مبتدأ وايضا اذا كان ضميرا
 كان هذا الانفصال مطابقا للبنة اى الازداد والستية والجمع والكسيرة والقائيت والتكلم والخطاب والقيبة وانما كان
 مطابقا للبنة لانه عبارة عنه وقد يجعل مطابقا للخبر ايضا اذا كان الخبر اى خبر البنية مرفوعة او مطعما بالمرفوعة في امتناع
 اللام عليه مثل فصل داخل من كذا وانما شرطه لا داخل وانما شرط ذلك لان الفصل انما يحتاج اليه اذا كان الخبر
 مرفوعة اذ لو لم يكن مرفوعة لم يلحق الخبر بالفت تكميل يحتاج الى الفصل داخل من كذا بالمرفوعة لا متناع دخول اللام عليه فانه خبر
 فيه من مقام اللام وانها لا يسير الجمع فيها فلا يغير زيدا الفصل من غير مخالفت قد يكون البنية المرفوعة مخصصة واذا كان
 مخصصا والخبر جاز لا يكون الا كونه مخصصا او مخصصا فليس يلتزم البنية اذ المكونة يصف بمثلها بل مخالفت انما لب
 في البنية اى هو التعريف وكونه مرفوعة مخصصة بالنسبة الى التعريف مامور بالخبر والغالب واجاز ابو عثمان انه زنى وتوقع الفصل
 قبل المضارع لانه ثبت به لاسم في اعتداء دخول اللام عليه لقوله تعالى وعر اولئك هو مبرور وقية نظر لانه لا يتعين في
 الآية كونه فضلا لاحتمال كونه مبتدأ او ناكذا كافي قوله تعالى انه هو ضحك وبكى وتسمى اى تلك الصيغة فضلا عنه بغير
 فقال متجاوزون منهم انما تسمى فضلا لانه في فصل الفرق بين الخبر والصفة وقال الخليل انما تسمى فضلا لانه في فصل بين ما قبل
 وما بعده ببيان ان ما بعده ليس خبر الاول وليس من صفاته وتمامه وقال كلا الوجهين واحد وانما الفرق في الواو
 وتسمى عمادا عند الكوفيين كونه صائفا لا بعده حتى يقطع عن الخبرية بخو زيدا هو القائل مثال لا داخل صيغة المرفوع بين البنية
 والخبر قبل دخول الواو النقطية عليها وكان الخبر مرفوعة وكان زيدا منصلا من خبره مثال لا داخل صيغة المرفوع بين البنية
 والخبر بعد دخول العامل النقطي وكان داخل من كذا اذ قال امد تعالى كذا انت الرقيب عليهم مثال لا داخل صيغة المرفوع

بين المبتدأ والخبر بعد دخول العامل اللفظي وكان الخبر منزهة ولا فرق عن بيان المضمات شتى في بيان اسما اشارته
فقال فصل اسما اشارته اي اسما ليدل على مشارفها كونه ما عين وقوله ليدل على مشارفها فصل خرج بها عدا
 الحدود من الاسماء فان قلت كان المراد بالمشارف الية اشارته الاصطلاحية وكان المراد اشارته اللغوية لاستيعاب الحد
 حيث يدخل فيه ضمير الغائب وتحوط المراد هو الاول والتعريف لفظي وهو تعريف لفظ لفظه اصلي منه ويجوز ان يكون المراد
 هو الثاني ويخرج من ضمير الغائب نحوه تعميم الغنية فان ضمير الغائب والكان موضوعا للاثارة بالمعنى اللغوي كمن لم يرد
 ذلك بل يرد كونه كناية عن غائب تقدم ذكره او تقول المراد به الية اشارته الحسية وهو الاشارة بالحواس والاعتقاد ولا يرد
 ضمير الغائب ونحوه فانه يشير الى المعاد واثارة ذهنية ولا يرد عليه نحو ذلك كما علم بوجه في الاشارة الحسية لان ذلك محتمل
 على التجزئة بشرطه منزهة المحسوسات اذ ما من شيء الا يدل عليه وانما ثبت اسما للاثارة لكون وضع بعضها ووضع الحروف لها
 ونحوه محل البقية عليه ولا احتياجها الى ما بين يمين رتبة الاشارة فاشتبهت بالحروف في الاصطلاح وهي اي اسما اشارته
 خمسة الفاظ ستة معان وذلك لان المشارف الية لا يخلو من ان يكون مذكرا او مؤنثا وعلى كلا التقديرين ان يخلو من ان يكون
 مفردا او متشعبا او مجموعا والمجموع مشترك بين المذكر والمؤنث فيحصل خمسة الفاظ ستة معان ذا المذكر المفرد من الكوفيين
 ان اصله الذلل وحدها والالف زائدة ومن الالفش ان اصله ذى بالت يدي فحذفت اللام فبقي ذى مثل كى فقلب الياء
 العاخر يخرج من جموده الحروف ومن بعضهم ان اصله ذى ففتح العين اذ وادى العين وياى اللام اكثر من يايها فحذفت
 اللام وقبل طلو والفاء تحركها والفتحة ما قبلها انصارا واذان في حالة الرفع وذين في حالة النصب والجر المشاهدة اي المشاهدة
 ومن بعضهم انه سرب لانقلاب الفراء جزاء مضيا كسر الاسماء المشاهدة والآخرين على انه مبنى لوجوه الية كالمرور
 والجمع ومن ابى اسحاق الزجاج ان المشى مطلقا مبنى لقضيه معنى واو العطف اذ اصل زيدان زيد وزيد ويكفى في بعض القعة
 ذان في احوال الثلث ومنه قوله تعالى ان ذان سحران على واحد الوجه وما وى قلب الالف يا اذ وى الاصل في لغات
 العرب الواحدة ذى كونهما بازاء ذا المذكر الواحد ويقل تالا نه لم ين منها الياى وقيل بالاصلان دته دوده قلب الالف
 والواو باهين غير وصل الياى بها وهى بوصل الياى بها المنة الواحدة دمان في حالة الرفع ودين في حالة النصب
 والجر المشاهدة اي المشى المنة واولا باله والقصر واذ كان بالقصر كيت بياى واذ كان بالمد بنون كسوكيه والكان
 اولاد منزهة وصية منزهة لافادة البعد وشتر ليه بالبعد منزهة النكرة لمجملها اي يحى للذكر المنة عاظا كان او غير عاظا
 يلحق باولها اي باول اسما والاشارة بار التثنية ليدل على تبيينه لخطاب كنهان ذان وهين وهما ما بان وهما

المحذوف فاذا كانت الضارب قد حذره الرجل الضارب ويجوز حذف العائد من الصلة الى الموصول من اللفظ ودون الضمير
عائده الالف واللام فانه لا يجوز حذف محذوف موصول لشيئها والضمير احد دلائل موصول لشيئها وسوى الضمير المنفصل الواقع بعد
نحو الذي ما ضربت الا يا فانه لا يجوز حذفه او لو حذف لم يعلم انه حذف ضمير منفصل بعد الجواز ان يكون المحذوف ضمير
متصلا قبل الادع فحذف الغرض الذي لاجله الاتصال والضمير سواء اذ لو كان ضمير سواء نحو الذي ضربته في
في داره لا يجوز حذف احد الضميرين او يستغنى عن ذلك المحذوف بابقاء فلا يقوم الموصول وليدل على المحذوف و
لا يكون عائدا الى غير الموصول والكتاب عائدا الى نحو قوله سمع احد من جمعه لا يجوز حذف حيث لا يدل الموصوف على المحذوف
لاستغناء عن الكتاب اي العائد لقولهم وهو شرط قد تم براه عليه وهو قوله ويجوز حذف العائد نحو قام الذي ضربت اي
ضربته وانما جاز حذف الضمير العائد لموصول العلم لكونه متجاها الي حيث يتصلح الموصول ليعيد على المحذوف ثم تميد جاز
حذف العائد بقوله الكتاب معولا لاخراج الفاعل فانه لا يجوز حذف فاعله ان المحذوف لا يتصل بجم المجرور والمفعول ايضا
ولا يتضح ان هذا التقية ضعيف والاولى ان المحذوف فيه اكثر من الضمير وحذف المفعول الكتاب مبتدأ بشرط ان لا يكون المنجز حجة
ولا ظرفا وان يكون بعد اي ويجوز الصلة لقوله تعالى وهو الذي في السماء والارض الله فانه طالت الصلة عليه وحذف
المجرور بشرط ان يخرج جرمين كقوله تعالى السجدة لمن تأمرنا اي يا اياضه فانه حقه فانه حقه له تقديره نحو الذي انا صاحب
زيد اي ضاربه والعلم ان اياضه اي كليلة اياضه الموصولة محروبة وذلك للزوم اضافتها المانعة من البناء ونحوها
التنوين المتأني للبناء ولا بد من حرج فانه لا يتم الاضافة الى الجملة مع انها مبنية لان الاضافة عهبت مانعة لرافعة الا
اذا حذف حده وصلتها اي صلتها كل اية اي نخرج زينا ما على الضم الخازن مضافة ويكون المصدر عائدا لقوله تعالى ثم نترفع
من كل شية ايهم است على الرحمن عيا اي هوانه اي نترفع من كل طائفة عن طوائف الفخ
في طغيان والغلو في الكبرياء في احوال في الزنا وانما ثبت على الضم لانه لا يكون في نقصان بمحذوف مبني ما هو موصوف
وبينه وهو الصلة فانها مبنية لموصول منجز فكيف نقصان بالضم الذي هو اقوى الحركات وقال سيديويه الاعراب بعد
حذف حده وصلتها ايضا غير مبنية ثم لا تفرق من بيان الموصولات شبر في بيان اسماء الافعال فعلى فصل اسماء الافعال
قد علم على الاضمار لان وجه البناء فيها اقوى من وجه البناء في الاضمار كما سيظهر وهو كل اسم بمعنى الامر والاضمار قوله اسما
مبتدأ مضاف الى الافعال وقوله ضمير فصل لا محل لاسم الاعراب وهو عائدا الى اسماء الافعال وانما فرده مع ان الاسماء
جميع نظر الى آخر الاسماء ولانه عائدا اليها بما قبل كل واحد ولانه عائدا الى الاسم المنكر كونه مفعولا لانه اسما عليه لانها جميع اسم

واما احاد الضمير الى الاسم دون الاسماء لان التعريف انما يكون للجنس والماضي لا للفرد واما ايراد الاسماء على
 صيغة الجمع فتناول الباب على جميع مسائلها ثم المراد يكون اسما الافعال بمعنى الاعراد لماضي ان يكون بمعنى احدها وصفا
 مخبر عن بقوله كل اسم نفس الامر والماضي مثل ضارب في قوله ضارب امس لقولنا وصفا فان ضاربا بهنيدل على
 الماضي بالقرينة لابلالوضع لانه صا بمبنى الماضي بعارض حقوق المسد على كونها اسما الافعال ان صيغتها متاخرة ليصح
 الافعال ولان بعضها ينون هذا التنكير نحو به وصية ومنها ما به فعل عليه اللام ومنها ما كان منقول عن المصدر والظرف
 والجار والمجرور كزيد فانه منقول عن المصدر لانه في الاصل تصغير ارادوا تصغير الترخيم فحذف الزوا كقوله تعالى اهلهم زيدا
 وتحوار فانه منقول من الظرف وثلث عليه فانه منقول عن الجار والمجرور وانما ثبت لكونها واقعة موقوع الفعل او لكون وضع
 بعضها وضع الحوادث ثم جعل الباقي عليه وانما كان اكثر اسما الافعال بمعنى الامر جار متعديا واقترن على هذا الوجه بان اسما الافعال
 قد يكون بمعنى المضارع نحو ان تصبر واداه بمعنى التوجه فكيف يستقيم المصدر واجب بانها في الاصل كانا بمعنى تغيرت
 وتوجبت والتعبير عنها بالمستقل كزيد اى اهل مثال ما يكون بمعنى الامر وهو متعدي والمنقول عنه فيه مستعمل واهيات
 زيد اى بعد مثال ما يكون بمعنى الماضي وهو لازم والمنقول عنه فيه غير مستعمل فحق احتياجه من التاليفات ردة الى اقسام
 اسما الافعال وفي موضع هذه الاسماء من الاعراب لفتحة نهان احد هما الزن على الابتداء فيكون مع فاعلها اسما
 المخبر حمله كاقام الزيد وان كان في الضم على المصدرية فزيد مثال في تقدير ارادوا وانما حذف الفعل وصغير
 ارادوا تصغير الترخيم فحذف الزوا واما بعض الشايعين والحق انه لا محل لها من الاعراب لصيرورتها بمعنى الامر او لانه
 فانه نكرة او كان على وزن حال بمعنى الامر الجار والمجرور صفة فعال اى فعال الكائن بمعنى الامر وهو اى فعال بمعنى الامر من انما
 المجرور قياس اى قياس اوده وقياس اى محقق فعال بمعنى الامر من كل نكافى في وجود قياسي عند سيبويه معنى لان كل فعل نكافى
 مجرد يصح ان يشتق عنه فعال بمعنى الامر كترال الكائن بمعنى انزل وتراك بمعنى ارتك وكضارب بمعنى اضرب والحال بمعنى كل وكناية
 بمعنى اكتب ومن غير النكافى سماعى لم يحكى الا قواما بمعنى صوت من الضمير وحرار بمعنى تلاعبوا ايها الصبيان بالحرارة وها
 لقبهم وقال الميرد قواما كناية صوت المرعد وحرار كناية صوت الصبيان ولحق به اى لفعال بمعنى الامر في البراءة
 حال كونه مصدرا معرفة اى عالما في كنفها بمعنى الفجور وانما كان مصدرا لان العدل ليس الصفه بدون
 تغير المعنى فيكون معناه وانما قال معرفة لانه يدل على ذلك قولهم فجار الصيوة وزوم النابت فيه باعتبار ان سائر اقسام
 فعال بزنة او صفة عطف على قوله مصدراى يلحق به فعال حال كونه صفة مستحقة بالنداء خوفا من معنى فاستدرك بالكلية

واما الكلام المنعنى بالكتابة او غير مختصة بالبناء او ربي على نوعين احدهما صار علم جنس بالغلبة كجاء بالجنسية وهي في الاصل لكل ما يجيء
 اى يحدث ثم انحصر بالغلبة بجنس المانيا والنوع الثاني ما يقع على وصفية نحو خطاها اى فاعطى معنى فانية او علم اعطى قوله
 ضفة اى تحتية فمال حال كونه علم الاميان سوتنا الجار والمجور وصفة لقوله علماء وقوله سوتنا ضفة فانية لى علماء كائنات
 سوتنا سوتنا واللام في قوله الاميان فاعطى معنى الحظية اى علم العيين الموت المستوى فاقبل من ان نظام ليس علم الاميان
 بل علم العيين فاعطى معنى التميز به فهو نوع نظام وعلماب قال في الصلح علماب مثل نظام اسم امرودة وحصار يكون
 تشبيه سبيل وتغذية تاويل الكوكبية يقا كوكب وكوكبة كطما اسم المكان المرتفع فانية باعتبار الحكاية لترفعها قال انه لو
 ثلث اسمها على مكانهم اى مكانهم منه الثلثة اى الفعال المصدر المرفوعة والفعال الضميمة - الفعال العلم الاميان المرفوعة
 ليست من اسما الافعال وانما ذكرت جهتا اى في فضل الاسماء الافعال المناسبة اى مناسبة هذه الثلثة لفعال معنى الامر
 عدلا وزنه ولها المحقق به في البناء وما فرغ من بيان اسما الافعال شمره في بيان الاصوات فقال **فصل** في الاصوات
 انما يتبع بحرفها مجرى الالتركيب فيه من الاسماء فان قيل لم يثبت اسما الاصوات عند التركيب واعربت اسما الحروف كالياء
 فانها اسم ب وكان ردنا رافها اسماء وث الى غير ذلك قلنا الفرق بينهما ان اسما الحروف مضمومة لمسميات كونه
 راجل فانه عند عدم التركيب لا يستحق الالتراب وعند تركيبه يستحق تحركات اسما الاصوات فانها اذا ركبت لم يرد بها
 مسمى وانما يرد بها حكاية الصوت الطبيعية فلا يثبت بها التفسير كل اسم على بصوت اى اسم صوت به مثل بعبه او
 طائر او غيرهما فالمراد به ما يشبه به ان الصوت غير من بعبه ونحوه ولم يرد به حكاية الصوت في نحو فاق صوت الزوايا
 الاله صوت ولانه لا يحصل التفاوت بين المستعين فقال قال زيد نخ ويقم زيد فقلت فيصير القمان تسما واحدا كما ان
 لصوت الزوايا فانه حكاه من الزوايا بان بصوت به ان يشبهها بصوت الزوايا واصوت به البهايم اى لزوايا
 وادعائها ونشيتها او حشيتها او غير ذلك كمنع بالتحفيف والتشديد لانهما البعير اى وقت انما البعير ثم المتبادر
 من البهايم انما هو ذوات القوائم الاربع فلا يشمل التعرف بالمراد للظهور بل بعض انواع الالان انهم كالانسان والمجانين
 فالاولى ان يحيل ذكر البهايم للتحليل حتى يشمل الظهور وغيره وانما لم يترفع القسم الثالث وهو بصوت به الالان ابدا
 من غير متعلق فيه كوى صوت الحب كاه صوت المتبرج ونحو ذلك لان حكمه يعلم بالذات وذلك لانه لا كان هذا القسم
 الثالث لمتعلق بها اولى لان صوت الالان من غير ان يتعلق فيه او نقول الكلام محمول على حذف المعلوم تقديره واصوت
 به البهايم او غير ما فيه خل فيه واصوت به ليجوز الالان والمخدرات بقرينة ان هذا القسم الى الاقسام ثم لما فرغ من بيان

الاصولات شرع في بيان المركبات فقال **فصل** المركبات كل اسم محل كل اسم على المركبات ليس بقديم لا سحابة
 ان كل اسم مركبات فالمراد بالاسم فيها لام الجنس لسيطل معنى المحل ويكون المعنى المركب كل اسم ثم محل كل اسم وهو جزئي على
 المركب وهو كل ايضا ليس بقديم الا على التمام فان المركب لا كان صادقا على كل اسم محل كل اسم على التمام ويحتمل ان يكون الاسم
 معهودا فالتقدير هنا فصل المركبات المذكورة في صهر للبيانات وقوله كل اسم مبتدأ محذوف الخبر اي كل اسم كذا اي كل اسم
 كذا فهو كل مركب واخر مبدأ محذوف تقدير المركب كل اسم مركب من الكلمتين لم يقل من اسمين ليدخل فيه مثل نخت نصر
 لان الثاني جزئي فصل لا اسم وقيل ليدخل فيه سميوية لان الثاني جزئي صوت لا اسم ليست بينهما نسبة الجملة متفقة كل من اي ليس
 بين الكلمتين نسبة اسناد و اضافته للاصل مضافا مفعلي فيخرج منه مثال تابطشتر او عباد الله بنبره والجمع اعلما وما كان
 في الجملة الذي سبب بناء التركيب فلا يدروا ان مثل تابطشتر من التسمية كيف يقرضه لانه ليس مما نحن فيه فان نقص
 الثاني اي الجزء الثاني من المركب حرفا يجب بناؤها اي بناء الجزئين على الفتح اما بناء الجزء الاول فلا ضرورة بسا بالتركيب
 والوسط ليس محل للاعراب واما بناء الجزء الثاني فلا ضرورة متضمن لحوث كاحد عشر الى تسعة عشر فان اصل احده عشر مثلاً احد
 وعشر فحذف الواو فصلا لا مترجح الاسمين وتركيبها الا انني مشر استثناء ومن قوله يجب بناؤها فانها اي كلمة
 ابتداء عشر وكذا انني عشر مربة كالمشتق فيمنع ان يكون المشتق موب كذا لك الجزء الاول من هذه الكلمة موب ايضا مشتق
 بالمضاف من حيث حذف النون لان حذفها من احكام الاضافة فاعطى له حكم المضاف وبني الجزء الثاني على الفتح متضمن للحرف
 واما حذفها من حيث بناء المشتق في الاعراب لكون تلك الاعراب فيها واحد وهي ثبوتها بالمضاف من حيث حذف النون منها
 لان حذفها من احكام الاضافة التي هي المانعة للبناء وورد اعلى من قال ببناء المشتق مع ما فيه من حسن التاسب بين المشبه
 والمشببه به ببيان انك ان تلك الكلمة ذو وجهين جهة الاعراب فيها باعتبار الجزء الاول وجهها البناء فيها باعتبار الجزء
 الثاني لك المشتق فانه ذو وجهين ايضا جهة الاعراب وجهه خلافه فيه على اختلاف القولين قوة وضعفه وان لم يتضمن الجزء الثاني
 من المركب ذلك اي حرفا ففيها اي في تلك الكلمة ثلث احدها اعراب الجزئين مما و اضافته الاول الى الثاني ومنه
 صرف للمضاف اليه والثانية اعراب الجزئين و اضافته الاول الى الثاني وحرف للمضاف اليه والثالثة وهي انصهار اي
 انصاع اللغات ببناء الاول على الفتح متوسطا للثلاث عن الاعراب عدم الواسط بين الاعراب والبناء و اعراب التاسب
 غير منصرف كسبيلك لعدم وجوب الاعراب وكون الاصل في الاسماء الاعراب فاعرب اعراب غير منصرف لوجود سبيلين
 الطرية التركيب ثم قوله غير منصرف اما مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف اي وهو معنى خبر الثاني غير منصرف او مجرد بانه مفعلة

حصة الجزر الثاني او مضروب بقيامه مقام المصدر للمضروب ليعمل مقدر اى وا عرب ارباب في مضروب والما فرغ
 عن الزكيات شرع في الكليات فقال **فصل الكليات** لم يرد بالكليات منها ما فيها المصدرى بل اراد ما كنى بها
 والجميع ما كنى بها بالابوينى منها اوجيع الكليات ليست بمنتهى غرطان ودلالتة كناية عن الاعلام ومن دهر كناية عن
 فانها مبررات وهى اى الكليات التى فى اللغة والاصطلاح اسماء تدل على عدد مبهم وهى اى ذلك الاسماء ككنايت كى الاستعجال
 لتقصتها بخره الاستفهام وبناركم الخبرية تشبيها لها باختها لانهما فى اللفظ والكون وضعها وضع الحروف وكذا امنت
 كذا التركيبها عن مبتدئين الحالت وذو اجزاء كناية عن غير العدد ونحو خربت يوم كذا كناية عن يوم السبت او الا ونحوها
 او على حديث مبهم وهى كيت وذيت اصلها كيت وذيت بالتشديد مخففاً والاستعمالان المذكورين بواو العطف فتشبهان
 بنى وبين فلان كلف وذيت وذيت كناية عما جرى بلك وبشرى الحديث والعقبة وذلك لما يتوهم ان كناية عن لفظ
 مفرد ويجوز فى كل منهما انضم والفتح والكسر وانما يثبت لاجزائها مجرى الكنى عنها بها وهو المحل وهى منتهى فلذا كان مبرراً
 وحكاية عنها واعلم ان على سبعين استقباتية اى الدالة على الاستفهام وما بعد اى منيركم الاستقباتية مفردة
 على التمييز نحوكم رجلاً عندك خبرية مضمولة على استقباتية وما بعد اى منيركم الخبرية مجرورة مرة نحوكم مال الفقته
 ومجسورة مرة اخرى نحوكم رجلاً لم يفتهم وانما كان منيرة كم الاستقباتية مفردة مضرباً بمنيركم الخبرية مجرورة مرة
 محسولة لانها لا حلق على العدد باعتبار كونها كينتين عند اخذنا حكم العدد وهو نوعان احدهما المضافات الى المميز والثانى
 المميز او بالمضروب ففرق بين كم الاستقباتية والخبرية حيث اعطى الاستقباتية حكم العدد والمضروب فنصب
 تمييزاً ما اعطى الخبرية حكم العدد المضافات الى المميز فنحضر بينا على الاضافة والامحلت الخبرية على العدد المضافات وهو نوعان
 مضافات الى المحلته وهومن الثلثة الى العشرة ومضافات الى الواحد وهو المائة والالاح مجرى فيها حكم كليهما وانما لم يحل الفرق
 بالعكس لان الاستقباتية لا محلت على العدد محلت على العدد المتوسط بين القليل والكثير وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين
 دون العدد القليل وهو ما دون العشرة ودون العدد الكثير وهو المائة وما فوقها كما يلزم الترتيب بدمرج والمتوسط
 لان خير الامور وسطها وقد جاء الخبرية كم الاستقباتية نحوكم رجل حررت وهو عند سبيوية والحفل حرة من المخدومة
 لا باضاعة كم وقال الخبرى بابا والداخل علم كم لانها ومنيرة كاشية واحد واجاز الكثر من جميع منيركم الاستقباتية
 نحوكم كذا فلانما والجاب ان فلانما حال والمميز مخدوم وهو نف اى كم انما حصل لك ملكيون ويجوز الفصل بين
 كم الاستقباتية ومنيرة فنقول نحوكم لك ودمها لالت ع ثم اعلم ان الخبرية الخبرية انما يجب اذا لم يقع الفصل

منها وبين ميمز افتش فان وقع الفصل فيها فان الحذف بعد اعلال على الاستقامه ميث حيث لا يجوز الاضافة مع الفصل
 نحو كم في الدار رجلا ثم جرح ميمز كم الخبرية على الاضافة انما هو ذهب الاكثر ومن الكوفيين انهم جرحه بمن المقدرة وسببهم
 في دخول حرف الجر على كم ومناه اي حسي كم الخبرية ويذكر الضمير باعتبار ما ذكر ادب اعتبار اللفظ او الاسم اي معنى هذا اللفظ
 وانه الاسم والافس في وجبه تكميل ما قيل من ان يائنه كم كما هو مشاع في اسننه النفاة لا وليه بالكمته فتقوله كم
 الاستقامه ميث في تاويل كمته كم الاستقامه والظرفية التذكير الكثير اي انا والعكسرة فالتك اذا كان معناه انا
 الكثير فاجز الجمع بين كون كم خبرية وكون جملتها انا تيه لسانه فاقه بين الاخبار والاشا اقلت المنافاة بينها مستقيمة لا
 الخبرية فتكميل خبرية اخبار ضرب كثير من الرجال وانا لا استكنا ان ضرب فاجله مختلف وتدخل كمته من ابياتيه
 فيما اي في ميمز كم الاستقامه والخبرية جواز اخبار بها والفرق بين يرف من المقام تقول كم من رجل لقيته في الاستقامه
 وكم من المال الفقه في الخبرية اذا لم يكن الفصل بين ميمز الفصل متبدا اما اذا كان الفصل فيها به فدخل من في محله بها
 واجب ثلاثه ميمزها بقول ذلك المتدعي فتقوله تعالى كم الملك من قريه وكم آتياهم من آية بنيت قال الحارثي ولو
 ولو قيل المراد بقولهم وتدخل من فيها في ميمز الخبرية المفرد والمجوع كالحاج سنان سيويه والتحليل وكثير منهم لم يفرق
 بين ظاهر اني خبر الاستقامه ومجوده مقدار كما عرفت وقد خذت ميمزه اي ميمز كم استقامه كانت او خبرية
 لقيام قريه اي دت حصول قريه والتم على تعيين المحدث نحو كم ملك اي كم دينار املك نظير حذف ميمز كم الاستقامه
 وكم ضربت اي كم ضربت ضربت نظير حذف كم الخبرية وكم في الوجهين اي في الاستقامه والخبرية منصوبا محلا وكذا مجورا
 مرفوعا اذا كان بعده اي بعده كم فعل او شبهه غير متعلق اي غير مرفوع من كم بضمير او متعلق اي بسبب تعلق بضمير
 او متعلق وانما يتبعه باحتراز من نحو كم رجلا او رجل ضربت اذ ايجل كم متدا ولا يقد ربه فعل غير متعلق عنه نحو كم رجلا ضربت
 وكم غلام ملك متفولا اي يقع كم في الثاني حال كونه متفولا ونحو كم ضربت قريه وكم ضربت ميمز معدا وكم بواسه
 وكم يوم صحت متفولا في مجوراه صحت على قوله منصوبا اي تقع كم في الوجهين مجورا اذا كان قبله حرف جر او مضاف نحو كم
 رجلا ضربت وكم رجل صحت وعلام كم رجلا ضربت وكم رجل سلبت فان قلت لكم صدر الكلام اذا كان قبله حرف جر
 او مضاف زال صدراة قلت اذا ادخل عليه حرف جر او مضاف اتقل الصدراة اليه لكان الاتحاد والخبرية من الجار
 والمجور والمضاف والمضاف اليه ومرفوعا صحت على قوله مجورا اي تقع كم في الوجهين مرفوعا اذا لم يكن متبعا من الاسم
 اي اذا لم يوجد اسم من الاسم المذكورين بان لم يكن بعده فعل ناصب غير متعلق بضمير او متعلقه وكم يكن قبله حرف جر

او مضاف قطع مرفوعا عند هذا ان هذه الامور الثلاثة والاطلاق الامر من عليها ما يقتضيه لا باعتبار ما يقتضيه النصب
 والجواب والمراد بقوله مرفوعا انه يرتفع على الوجوب مرة كافي كم رجل او رجل فلا تك وقلنا في قوله اخرى كافي في نحوكم عليه
 او رجل ضربته او ضربت فلان الرفع في مثل هذا الاولى سلامة عن المحذوف فبذلك اندفع ما يقال انه يمكن ان لا يكون بعده
 فعل غير مشتق من فعله بغيره او متعلقه ولا يكون كم جود من الاموال اللفظية بل يكون النصب مفعولا على شريطة التفسير نحوكم عليه
 ضربته فيكون مفعولا على شريطة التفسير لا مرفوعا ميتا ان لم يكن اي كم في الوجهين طرفا لصدق حد الابتدأ عليه نحوكم عليه
 انكم وكلم رجل ضربته وجبر ان كان كم في الوجهين طرفا لصدق حد الجبر عليه نحوكم يوم سفركم وكلم شهر صومى ويملك كونه
 طرفا بالمميز كان بهو طرفا فظرت والافلا وقيل في الكلام حذف مضاف اي ميتا ان لم يكن مميزا طرفا وخبر
 المكان مميزا طرفا لما فرغ من الكناية شرع في الظروف فقال **فصل في الظروف المبنيّة على اقسام** وقد انظر
 بالمبنيّة ليعني من تشبيها بعض ههنا ستهما اي طرقت قطع عن الاضافة بان حذف المضاف اليه كقيل وبعد فوق تحت
 تقول جئت من قبل بضم اللام ومن بعد بضم الدال وكذا فرق وتحت واما م وقدام وخلف واسفل ووفوق و
 ادنى بمعنى قبل قال الله تعالى صد الامر من قبل ومن بعد اي قبل كل شيء ومن بعد كل شيء وانما بنيت هذه الظروف لتعنيها معنى
 حرف الاضافة وتشبيهها بالحرف في الاصطلاح الى المضاف اليه واخترنا بها على الهم بحرف الفقان حيث يمكن وفيها
 محذوف المضاف اليه هذا اي بناء الظروف المقطوعة عن الاضافة اذا كان المحذوف اي المضاف اليه متبوعا اي مقصورا
 للمستكمل والى اي فان لم يكن المحذوف متبوعا للمستكمل بل يكون متبوعا مضافا كانت اي تلك الظروف مرتبة مع الترتيب لزو ال
 على البناء يخرج غريب بعد كان خبرا من قبل اي رب متأخر كان خبرا من متقدم ومنه الى التفرغ الى الشراب
 وكنت قبله كما في بعض الاموال والفراة وكذا اذا كان ما اضيف اليه مذكورا كانت مرتبة نحو قبله وبعد هذا
 ولم يذكره لانه في بيان ما قطع عن الاضافة وعلى هذا اي وعلى هذا التقدير قرى صد الامر من قبل ومن بعد بكسر
 اللام والدال متوالتين بناء على الاعراب وتسمي اي الظروف المقطوعة عن الاضافة الغايات لانها تقرر بعد حذف
 المضاف اليه بلا عوض غايات في النقص واما ما عوض فيه من المضاف اليه لكل وبعض واذا فغايتة ههنا المضاف اليه
 بعد لانه لوجود العوض كان مذكورا واما فغايتة العوض وههنا اي من تلك الظروف حيث بالحر كات التثنية وجاء بالواو
 كك هو المكان وقد يستعمل الزمان عند الانقراض بنيت اي كلمة حيث تشبهها اي لاجل تشبيهها بها بالغايات
 لملائمتها الاضافة الى المحل في الاكثر معنى لافظا اما الاول فكان معني مجلس حيث زيد جالس الى المجلس كان

جلوس زيد واما الثاني وهو عدم الاضافة لفظا نظر لان حق المفردات اضافتها الى المفردات وادخالها الى الجملة كقوله
 اضافة ولذا اختيرنا ، با على الضم كالصدر تعالى سنبينهم حيث لا يعلمون فحيث في الآية مضافة الى الجملة معنى و
 هو لا يعلمون وقد نضاف اى حيث الى المفرد كقول الشاعر اما ترى حيث سهيل طاعا اى كان سهيل او
 بنجاحي كاشها سباعا فحيث في البيت مضافة الى مفرد وهو سهيل ويروى رفع سهيل على انه مبتدأ مخدوع والخبر
 اى حيث سهيل مخدوع لدلالة الحال عليه وحي طاعا مع الاضافة الى المفرد ويلزم بعضهم لزوال علة البناء راعى الاضافة
 الى الجملة ولا شهورنا ، وترى من الرواية البحرية يقتضي فعولا واحدا وهو طاعا وبجها بدل منه وتلحق رسا طاعا من صفات
 وحيث ظن ترى وبعضهم على انه مفعول به ترى وعلى رواية الرفع طاعا حال كما مر بشرط اى شرط في الاستعمال
 الغائب ان نضاف الى الجملة اسمية كانت او فعلية كاجلس حيث يجلس زيد وكاجلس حيث زيد جالس واما ما كانت
 شرطية حيث ان نضاف الى الجملة لاحياء اليها معين معناها كاحياء الموصول الى ما يتم به لانه موضوع المكان
 يقع فيه النسبة ومنها اى من المفردات المنبئية اذ او دوجها ، ايا ما مر في حيث اى اى كلمة اذ المستقبل اى للزمان المستقبل
 واو دوجل الماضي صار اى الماضي مستقبلا فاما نحو قوله تعالى اذ اجابا نصر امه وقد استعمل في الماضي من غير ان يعبر
 مستقبلا نحو قوله تعالى حتى اذ اسادى الدين وحتى اذ ابلغ نوب الشمس وله امثال كثيرة وفيها اى في كلمة اذ معنى
 الشرط وهو ترتيب مضمون جملة على جملة اخرى ففقت معنى حوت بشرط وهو وجه آخر لبناء ما يجوز ان يقع به ما اى
 بعد اذ الجملة الاسمية عدم وجوبها للشرط وكان ولو نحو انيك اذ الشمس طالقة وانما رجعها الى الجملة الفعلية لان
 الشرط يقتضي الفعل كنه لما لم يكن اذ امره على الشرط لا يكون وقوع الفعل بعده واجبا بل كان تخارا او المنقول
 عن المبرر انقصاها بالفعل نحو انيك اذ طلعت الشمس وقد يجئ اذ الجرد الزمان نحو انيك اذ اهر البدر اى وقت
 احراره وقد يكون اى اذ المعاجاة كوجو دانيش فجاءه اى فبته مصدر موصو الزمان من باب المعاطة مناه الاخذ
 والمعاجاة بالمعجزة الادراك فبته من باب فتح ومع فتحا فبته بعد ما الفاعل الضميمة او في جواب شرط مخدوع
 اى اذ كان اذ المعاجاة فالحكم كذا فباين اذ انده وبين اذ الشرطية وفي الكلام اشارة الى ان وقوع البتة
 بعد اذ المعاجاة غير لازم بل كراخا نحو ربت فاذا اسبح واقف احضر اهرج وظهر كلام سيبويه ان اذ
 المعاجاة طرفه مانح اخرها فيها افضل المقدروها فاجات وقال الحديبي تقدير فاجاه ولى من جعل اذ بمعنى فاجا
 منع اخرها به استعماله بقية ما في اذ في الكلام من الدلالة عليه فيكون الفاعل الضميمة على الجملة واذا مفعولا به

مفعولاً به لغايات تلكما قلت خرجت مفاجات زمان وقوف السبع لآخر حاله كما يشرب به قول الجاهلي فانما قال لم
 وقعه المبته اجد انما لغايات مفاجاته هي غفوت معمول لادل عليه من فاجأت هذا الكلام وقال البرد وعليه كثير المتأخرين هي
 غفوت مكان ولا يجوز على هذا القول صانعها الى المحجة الاسمية لان غفوت المكان لا تصان الى المحجة الاجتية في لا يجوز ان
 يذكر بعد ما حمله فخرجت فاذا زيدا قائم او اسم مفروجه حال فخرجت فاذا زيدا قائما اي خرجت فخرجت في زيد قائما وقال
 هانئ لسي وان شئت رقت قائما على خبر منبذ او اقيت الغفوت كما يتبع في نحو في الدار زيدا قائم وعلى الثاني اذا هو لم يخرج لان غفوت
 المكان يقع خبرا عن الجنسية وقائما حال من الضمير في الغفوت والفاعل في الحال في الغفوت من معنى الفعل وفي اذا الفعل الدال عليه اذا
 وهو فاجأت وعن الفخس ومن عتبه ان اذا المفاجاة حرف دل على المفاجات ومنها اي من الغفوت المنية اذ هي المباشرة
 اي للزمان الماضي وان دخلت على المستقبل صار ما صياها نيت اذ الغيم زيدا اي قائم زيد ولا يشكل به القول تعالى منصرف
 يعلون اذا الاعمال في اعانهم لان اول دخلت على المستقبل ههنا لان نزل منزلة الماضي لانه اخبار من عنده لم يستقبل كما
 ولا يمكن ان يقع كونه في الآتية للمستقبل لم يزل ان يكون لم يزل الوقت كانه قيل منصرف يعلون زمان الاعمال في اعانهم فهو كونه
 مستقبلا بقرينة قنوت ثم بناها بالماضي في حيث اولان ومنه اذ وقع الغفوت ويقع بعدها الجملة الضميمة فخرجت اذ علمت خمس
 والجملة الاسمية وماذا فخرجت اذ اسلمت فلو قد يكون اذا للمفاجاة قال الرضي ولا غلب مجيء اذ في جواب بينها لقول
 كنت واقفا اذ جاء في عمرو وقال في الباب وهما معني اذ اذا كانا انسان للمفاجاة وتختص الاولى بالقطعية والثانية بالاسمية
 ايغاها لما انفرد به وبين الزمانية ولما كان مجيء اذ للمفاجاة قليلا في كلامهم لم يذكره المصنف ومنها اي من الغفوت المنية
 اين وانا للمكان صفة اخرجت منه اذ اخذت اي المكانان المكان او كما كانا انسان للمكان بمعنى الاستفهام اي حال كونهما
 متبليسين بمعنى الاستفهام وانما بنيت لتضمنها حرف الاستفهام او اشترط نحو اني في داني فعدت ويجيء اني بمعنى كيف اذا
 كان بدفع قوله تعالى فانما امرتكم اني شئتم اي كيف شئتم بمعنى الشئ شرط مطلق على قوله بمعنى الاستفهام نحو اني متبليسين
 اجلس داني فقم اقم منها اي من الغفوت المنية متى للزمان استفهاما بشرط انتصابها على انها تميزان اي من حيث الاستفهام
 واشترط اولي انها حالان اي حال كون الزمان في استفهامهم بشرط نحو متى تسافر مثال لمتى للزمان استفهاما ومتى تضم
 مثال لمتى للزمان بشرط او جربا بما ذكرنا في داني ومنها اي من الغفوت المنية كيف للاستفهام حال نحو كيف انت
 اي في اي حال اي فقم اي الصحة او استقم لغيره فالمراد بالحال صفة الشئ للزمان الحال يستعمل كيف بشرط مع
 ضعف عند البصريين ومطابقة الكوفيين وهي غفوت مكان بدليل علمها في الحال في قوله كيف زيدا حكما كاني ايت

فانما ومن سبويه انها اسم صريح لظرف لوقوع مثل صحيح او سقيم في جوابه ولو كان غرضا لما صح وقوع مثل ذلك في
جوابه بل يجب نحو الظرف وبناءا لضعفها حرمت الاستفهام ومنها اى ومن الظروف المبنيّة وتبادر لضعفها حرمت الاستفهام
ايان الزمان استفهاما اى من حيث الاستفهام او حال كون الزمان والاستفهام او مفعلة استفهام والفرق بين ايان وبين
مضى ان الاول في الحقيقة بالزمان المستقبل وبالامر العظيم بخلاف الثانية فانها اعم نحو ايان يوم الدين ولا يقال ايان قيام زيد فمضى
بناءا لما مر في كيف ومنها اى من الظروف المبنيّة قد وردت قد م على منتهى كونه فاعماله اذا اصل من منتهى يدل لضعفه على منتهى
فان لضعفه يرد الاشياء الى حصولها غالبا لانه مقسم كونه اخف من منتهى وانما بنيتا اسمين لموافقتهما ايها حرفين ويكون صحيح
قد وضع الحروف ثم عمل منتهى على ذلك لسانيتها بالغايات في القطع عن الاضافة المحذورة الا انها لم يحسبوا اللامين لانها ابداء
مقطوعة عن الاضافة المحذورة بخلاف الغايات بمعنى اول المدة اى منتهى الكائنات مجزأة ويستعملان لمبيين احد هما
اول المدة ان يصلح اى الزمان بعد ما جوابا بالمضى نحو ما رايته هذا ومنه يوم الحقيق في جواب من قال متى ما رايته زيد اى اول
مدة انقطاع رويته اياه يوم الجمعة وانما يعمى جميع المدة ان يصلح ذلك الزمان جوابا لكم نحو ما رايته هذا ومنه يومان في جواب
من قال كم مدة ما رايته زيد اى جميع مدة ما رايته يومان ومنها اى ومن الظروف المبنيّة كدى بالالف المقصورة ولكن
يفتح اللام وضم الدال وسكون النون بمعنى كدى وكذا الكائنات مجزأة عند اوجها كائنات مجزأة نحو المال لديك
اى عندك والفرق بينها اى الفرق استعمالين لدى وهذا ان منتهى لا يشترط فيه المحصور حتى يتم المال من زيد فيما يحصر كما اذا
كانت في ظرفه لا يشترط ذلك اى المحصور في لدى ولكن حتى يتم المال لدى زيد ولكن زيد الا فيما يحصر عنده فيكون عندهم
من لدى واخواته مطلقا وجاوية اى لدن فانت اخذت بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولكن بفتح اللام والدال
وسكون النون ولما بضم اللام وسكون الدال وكسر اللام وضم الدال وبناءا لوضع بعض فاعمالها وضع الحروف والبقية محذورة
عليه ومنها اى ومن الظروف المبنيّة قط بفتح القاف وضم الطاء المشددة وهى أشهر فاعمالها وضع الحروف والبقية محذورة
والطاء المشددة المحذورة وقط بفتح القاف وسكون الطاء مثل قط الذى هو اسم فعل للاضى المعنى مجزأ رايته قط
فان حواه ما رايته في جميع الاشارة الماضية والمراد باللفظ وهم ان يكون لفظا او معنى ليشاؤا مثل قل انت امرؤاؤا عبقري لى رايته
الزئب وقد يستعمل في الابتناء نحو كنت لراه فطوى وانما جازى قط مخففة لوضعها وضع الحروف وهى المشددة لسانيتها
بافتها لضعفها في اولام المتروك كونها دالة على الزمان المعين ومنها اى من الظروف المبنيّة عوض بفتح العين وقد جازى بالضم
للمستقبل المعنى على سبيل الاستعراق نحو لا اقرب عرض فان مناه لا اخرجه في جميع الاشارة المستقبلية وانما جازى عوض لضعفها

تسببها سمي حرف الاضافة وشبه الحرف في الاصل الى المعاني التي يراد بها بعد اذ المعنى عرض المعاني كبر الدار هيرن مبد
على ذلك استعمالها ببالك وادرج مثل قبل وبعد واعلم انه اذا ضيفت الظروف التي ليست بمنية الى حجة او الى اذا
المضافة الى الحجة جاز بناها اي بنا تلك الظروف على الفتح لاكتساب جواهر المعاني اليه المبني ولو بوسطه كما في اذ لان
مرجيت هي هي منية حتى قال بعضهم انها من منيات الاصل واختير بناها على الفتح لخصه وفي قوله جاز بناها الاشارة الى ان
اوجابها ايضا لاصاته اضافتها الى المفرد عارضة الاضافة الى الحجة نحو قوله تعالى يوم نفع الصادقين صدقهم ونحو يوم نفعني
الصدور كبرية من ذلك اي يوم اذا كان كذا وصين اذا كان كذا او كذا مثل وغيره ما وان يعني ان الظروف المذكورة يجوز
بنائها على الفتح جواز الاعراب لكلمة مثل وغير موقوفة مع ما وان الموقوفة المضافة والمتخذة اي مضافة الى الالهة جاز
بنائها على الفتح مثل تلك الظروف وان لم يكن كما نعرفه في قول ضربته مثل ما ضرب ومثل ان ضرب وغيره ضرب زيد وغيره ضرب
وانما بناها لاضافتها الى الحجة قصدية تشبهها بالظروف لا بهام والاصح الى المضاف اليه لرفق الابهام ولهذا ذكر
بنائها في بحث الظروف المبني مع انها ليس بالظروف ويجوز اعرابها ايضا كقولهم اسكتين تحقيقا لادعاب ثم لا فرغ من
الباين في الاسم المرب والمبني شرع في الخاتمة فقال الخاتمة في سائر الاحكام الاسم ولو اختلفت في الاعراب والبناء
صفة الاحكام وسائر مشتق من السور عيسى لقيه بالكل معناه الباقي وبقيا اي في الخاتمة فصول **فصل** باسم ان الاسم
على فروع موقوفة ذكره قد كان شدة احتياج المباحث المذكورة فيما سبق الى المعرفة والكرة متقدمة ذكرها قبل المتقدمة
وغيره كنه لا كان موقوفة بعض اقسام المعرفة متوقفة على مباحث المبني اخرها الى هذا الموضع ثم لا كان المعرفة متوقفة على
الاسم لا في كثير الاستعمال قد مر على الكرة فقال المعرفة اسم فصول مبني قيد به احتراز عن الكرة فانها لم توضع شيئا
معين والمراد بشي معين عام لان يكون فردا معينا كزيد والرجل المعهود الخارجى وكانا وانت وهو اخصا معينا كساق وقته فانه
علم محقق لا سد وكلا السد على كلام النفس اوجلية معنية من كل اذا جاز في بعضها كالمعرفت بلام الاستعراق والمعمود ووجه
اي اسم وضع شيئا معين والمعرفة قد كثر الضمير باعتبار الخبر فانه ذكر لا عرف لان ما ثبت العدد من الفقرة الى الفقرة على عكس
ما ثبت جميع الاشياء اولانا ثبت المعرفة فيصير قسمته اقسام بالاستعراق الضمير والاعلام اليه تسمى اعني لفظ
الاشارات والموصولات وانما سمي مبني لان اسم الاشارة من غير اشارة حصة الى اشار اليه بهم والمخاطب حين
اللفظ فان هذا الحكم نسبيا يحتمل ان يكون اشار اليها وكذا الموصول من غير الصلة بهم عند المخاطب اذ اللفظ به
والمعرفة بانها انما سمي مبني لانها من قصد التعيين ولما منه عدم مقده فيكون مكررة جملة لف والدوم العمدية والجنسية وان سمي

ان لام التعريف منه الاشتراك الى ما يفرق الخطاب كما ان ثباتها الى مفهوم اللفظ الذي دخلت عليه فهي لام التحسين واما
 من يقصد الى التحسين باعتبار كونه في الالفان حيدان اطلق فهي لام الحقيقة من حيث هي هي واما ان يقصد باعتبار زود فهي لام
 التخييل كما في ادخل السوق واما ان يقصد اليه باعتبار كل فرد لم فهي لام الاستفراق كما في قوله تعالى ان الالفان فهي خسران الالفان
 اتنوعوا على الصالحات الآية واما ان ثباتها الى قسم من مفهوم اللفظ مبهود وديك وبين خاص عليك سبق فهم الالفان على اللفظ
 فهي لام العهد كما في نحو انزلنا الى زعمون وهو لا يخص زعمون الرسول وانما لم يفرق المعرفة بالميم نحو قوله عليه السلام ليس
 امر اصحابي في سفر لان الميم من اللام فلا يرد ما دخلت هي عليه سيما اخرج من المعارف ولم يرد كالمعرفة من المعارف بالفاء
 لوجه الى المعرفة باللام اذا اصلها بصلها بالياء الرجل وفي الرضي ومن لم يرد من التخييل فلكونه مرفوع المعطرات لان تعريف
 لوجه مرفوع كالمعرفة بالخطاب وهذا الظاهر من الاسماء والمضافات الى احدها اي احدها الاقسام المذكورة للمعارف غير انه اذا اضاف
 نصب على انه مقول مطلق بمعنى متعينة صفة اضافية لا يجوز غير ذلك وشبهه وفيما استرا من المضافات الى احدها اقسام المعارف
 الاربعة المذكورة اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا كما ذكر تعريفات المعارف غير العلم فيما سبق وكان المعرفة بالفاء والالف
 واللام مستغنيا عن التعريف فخص العلم بذكر التعريف فقال العلم ما هي اسم اللفظ وكلية ما موجود او موصوفة وضع لشيء معين فمعرفة
 يتناول المعارف كلها وقوله لا يتناول غيره يخرج من ماسو اي العلم من المعارف لانه لا يتناول غيره بوضع واحد انما قال هذا ليدخل
 فيه العلم الذي وقع فيه الاشتراك تخريذا اذ اسمى رجل ثم سمي به رجل آخر فانه والكان متناه لا غيره لكن ليس بوضع واحد بل
 باوضاع كثيرة ثم المراءو بالعلم المعرفة اعم من ان يكون مقولا لفضل او متحلا كمن اخذ اخو زيد او مكرما نحو عبد الله اسما
 اخو زيد او لقباً نحو صديق او كنية نحو ابو بكر وقوله فاما يعني اذ اسمة اخو زيد او اخي حديث كسجان علم التبيين او متاكدة
 او موزن به نحو فلان الذي حوته على او مراد بعض لفظ كسبية كذا وبعض عدو كسبية صفة ثلثة واعرف المعارف اي المعارف
 المضمرة المشكوك بها لما نحن في استنباه في هذا الخطاب ثم الخطاب بخوات لا مكان الاستنباه فيه ثم
 الخطاب نحوهم ثم العلم ثم المبهات اي اسماء الاشارة والموصولات ثم المعرفة باللام والمضافات احمد هذه الاربعة في قوة
 المضافات اليه تعريفية مثل تعريف المضاف اليه لاكتساب التعريف منه هذا هو المشهور عن مذهب جيبويه ومنه انه يستوي بين المضمرة
 والعلم وبيها اختلافات كثيرة لا يلحق ذكر ابيها الحقير والمكررة ما وضع لشيء غير معين كرجل وفارس فتولد ما وضع لشيء معين
 يتناول المكررة والمعرفة وقوله غير معين بصل يخرج من المعرفة ومن علامات المكررة قبلها معرفة التعريف ودخول ربه عليها ركم
 الخيرية وقومها حاله وتميزه اسم باليمين ليس ولا ذكر المكررة او فهمها بذكر اسماء الله والتي يلزم انشر تفسير المكررة ولو اشر

ولو لم يفرع عن المذكور المورث لكان اولى بالاعتقاد تحت التذكير والتأنيث ايضا وانما ذكرنا عليه لاختصاصها بالحكام لم
 توجد في غيرها فقال **مفصل اسماء العدد** وما وضع ليدل على كيفية اعداد الاشياء اى اسماء العدد وضعت ليدل على
 مقدار افراد الاشياء اى على مقدار العدد وادوات فيدل على الحد الواحد والاثنتان لانه يصح وقوعها جوايا لمن يقول كم عندك
 وليس الواحد بعدد عند كثير من الحساب والاثنتان عند بعضهم وخرج قيد الوضع نحو رجل لانه وان فهم منه الكمية باعتبار نسبتها
 الاثبات لكن لا بالوضع كذا ارجح لان لم يقصد فيه هذا القدر بل الكمية مع الذات وهذا الجواب بجري في رجل ايضا ومنهم
 من حوت العدد بانه العدد للمفصل الذي ليس لافراجه مشترك ومنهم من خرج بانه كثيرة مركبة من الاعداد واصول العدد
 مبتدأ وقول اثنا عشر كلمة خبره واحده مبتدأ وتحدث اى احدها واحد او بدل بعض من اثنا عشر كلمة الى عشرة كلمة الى هذه
 للاسقاط لان للثنى واحد وغيره على حذف المطبوع الى عشر ولم يقل بذلك لزم خروج عشرة من اصول العدد ومعلما بالغاية
 فلا بد وان الى نه هـ ليست للاسقاط ما وراء الغاية على نحو المرافق لان شرط الاسقاط هو ان يتناول ما بعدها ما قبلها فولا
 الغاية فابت اذا عشرة لا يتناولها واحد وليست للامتداد ايضا لانه يجب خروج عشرة من الاصول على واحدة فيها والا
 لم يتم العدد والمذكور وهو اثنا عشر كلمة وبانه والعطف على قوله واحد لا على قوله عشرة وما هذا تلك الكلمات فهو متولد منها
 اما بثنائية كائنين والقيدين او بجميع قياسى كاللثنتين ومثليتين او ما ت اغير قياسى عشريين الى تسعين او مطبوع كاحد وعشرين او تركب
 كاحد وعشرا او باضافة ثلث مائة وثلاثة الاف واستعمال اى استعمال العدد ومن واحد الى اثنين على القياس اى معنى على
 بالقياسية القياس والافراد والتركيب والمطبوع اعني للمذكور بدون التأنيستعمل الواحد والاثنتان للمذكور بدون التأني
 ويستعملان للمورث بان ولان القياس والاصل يتكبر المذكر وتأنيث المورث تقول على صيغة الخطاب ودون اليقبة
 في رجل واحد وفي رجلين اثنتان بدون التأني وفي امرأة واحدة وفي امرأتين اثنتان بان واستعماله اى العدد ومن
 ثلثة الى عشرة على كلمات القياس والاصل اعني للمذكور بان وتقول ثلثة رجال الى عشرة رجال وللمورث بدونها اى
 بدون التأني وتقول ثلثة نسوة الى عشرة نسوة وذلك ان الثلثة ما ولد بالجماع فيكون من ثمانية رجال الحاق التأني وبعدها بالثمة
 لم يحزن ان يكون مطبوع بالمورث فقامتها وانما لم يحس الامر لكون المذكر سابقا في التحليل ولا يشكل هذا القول ومن جاز بالثنائية قد
 حشر ان لها لان الامثال عبارة عن الحشرات لولا كتاب المضاف انما في من المضاف اليه وبعده عشرة تقول الحمد عشر
 رجلا وثنى عشر رجلا وثلثة عشر رجلا الى تسعة عشر رجلا واحده عشرة امرأة واثنا عشر امرأة وثلث عشرة امرأة
 الى تسعة عشرة امرأة على القياس والاصل من احد عشر الى اثني عشر يتكبر نحو ثلثين في المذكر وثنيتين في المورث وبغير

الواحد الى احد والواحدة الى احدى طلبا للتخفيف ومن ثلثة عشر الى تسعة عشر باستعمال التاء من الخبر الثاني وثابتها في الماثل
 في المذكور وبالكس في المورث لرجوع الشرة بعد التركيب الى الاصل فيها دون الجزاء الاصل تحليلات الاصل وبه ذلك
 اي بعد تسعة عشر نقول عشرون رجلا وعشرون امرأة بلا فرق بين المذكور المورث الى تسعين رجلا او امرأة ونقول احد عشرون
 رجلا واحدى وعشرون امرأة الى تسعة وتسعين رجلا او امرأة يعني انك اذا عطف عشرين واخواتها على التسعين وهو ما دون
 العشرين من واحد الى تسعة تسعمل ما دون العشرة على ما عرفت وتقطع على عشرين واخواتها وانما لم يركب الا واحد من العشرات
 في المقود كما يركب الاحاد من العشرات لان الماثل والياء في عشرون واخواتها علامة للاعراب والتركيب موجب للبناء فالحجب
 بينها محظور ثم نقول مائة رجل ومائة امرأة والفا رجل والفا امرأة بلا فرق مطلق بقول اي ر
 نقول في المذكور بلا فرق بين المذكور المورث فاذ ازاو اي العدد على المائة والالف وما يتولد منها من ثنية وجميع تستعمل اي ذلك
 على قياس ما عرفت في اليقين من الذكر في المورث والثاني في المذكور والا فاذوا والاضافة والتركيب والعطف كما عرفت
 ويعتمد الالف على المائة والمائة على الاحاد والاحاد على العشرات نقول عندي الف ومائة واحد وعشرون رجلا والفا مائة
 واثنان وعشرون والفا مائة وثمان وعشرون امرأة واربعة الاف وتسع مائة خمس واربعون امرأة وعلى
 بالقياس كما نقول في الافراد الف ومائة وواحد وواحدة واثنان واثنان وفي الاضافة الف ومائة وثمسة رجال
 وثمسة نسوة وفي التركيب الف مائة واحد وعشرون رجلا واحدى امرأة والف ومائة وثمسة عشر رجلا وثمسة عشر امرأة ذلك نقول
 الفا مائة واثنان وثلث الاف وثمانية الى تسع الاف وستمائة وسجود ان تحلل العطف في الكل فنقول واحد والف
 ومائة واثنان والف ومائة واثنان الى آخر ما ذكرنا ولا ندرج من كيفية استعمال اسماء العدد وشرع في حال مميزاتها
 وهي العدد وان لم يكن الواحد والاثنان اهل اسماء العدد بل يعيان حكمها يعرف اول ما مع انه مميز لها فقال واعلم ان
 الواحد والاثنين وكذا الواحد والاثنين لم يذكرهما كذا الاصل لا مميز لها اي لم يذكر تمييز للواحد والاثنين بعد ما كان
 لفظ التمييز يعني من ذكر العدد معها اي في الواحد والاثنين كما نقول عندي رجل ورجلان ولا نقول عندي واحد رجل ولا اثنان
 رجلين وذلك لان لفظ التمييز فيه الغض الذي قصد بذكر العدد فيها وتبيان الكمية اعني الواحد في مميز الواحد والاثنين في مميز
 الاثنين فلا يجوز ان تميز الا انه لا يجوز ان يكون مغنيا عن التمييز فان حكم قصد الامر من التمييز والمميز لا يحصل الا بالجمال والتفصيل
 وعدم استثناء كل واحد منها من الآخر واما قولهم رجل واحد ورجلان اثنا عشر رجلا على التاكيد ولما كان كلام ابن بوم
 انه لا مميز لغير الواحد والاثنين من الاعداد اعني قد كان له مميز فلهذا نقول واما سائر الاعداد اي باقي الاعداد فغير الواحد

على وجودها المرنث بانيه اى اسم وجدت في اخره علامة التانيث قدم المرنث على المذكر في التعريف دوماً للاختصار ببيانها
 او اخذ في البيان من القريب ولان المرنث وجمدى لانه عبارة عما يوجد فيه علامة التانيث والمذكر عدى كما مر والوجود راجع
 على عدم المراد بعلامته التانيث كما ذكره التار والالف المقصورة والمحدودة وكذا الياء في نهى وفي عندا المصنف ولم يذكر
 المصنف في العلامات لم يوازن يكون التانيث في نهى وفي مصنف عنه لا بالعلامة كالتانيث هي وانت ولان الكلام في المذكر
 والمرنث اللذين من اقسام المتكلم نهى وفي من قسم المسمى فلا وجه لذكرهما معاً لفظاً او تقديرهما في تفصيل علامة التانيث
 اى هو الواكالت العلامة مفرقة او مقصورة ثم المراد بقوله لفظاً او اعم من ان يكون حقيقة كاحدة وناقصة وخرقة وطلقة او
 حكماً كقرب لان الموت الرابع في حكم تار التانيث ومن ثم لا يظهر التاء في تغيير الياحى من المرنثات اسماءية كالتانيث
 علامة التانيث وكما نقص فانه صفة مختصة بالمرنث وكلاب وكلاب لانه ماول بالجماعة والمذكر ما سمي باله اى اسم تلبس
 بخالفة المرنث اى ما يوجد فيه علامة التانيث لفظاً ولا تقديره ولا حكماً ولا كان علامة التانيث مأخوذة في تعريف المرنث وكان
 معرفتها مطلوبة لتجلب الى احد بانفعال وعلامة التانيث اى علامة التي ذكرت في هذا المرنث ثلثة اى مكث اشياء واحد
 التاء اى التي يصير عند الوقت بالانفاس شكل نحو مسلمات وفي ذكر التاء وعلى الكونيين حيث جعلوا علامة التانيث الهاء
 والتاء وخيرة منها والتجريدون على ان العلامة هي التاء والهاء متغيرة عنها كطلقة الحيات في محل الرفع على انه غير متبداً
 مخدوف اى نظير المرنث بالعلامة وهي التاء مثل طلقة اسم رجل بالجر على انه صفة طلقة بالانصب على انه حال وانما
 جاء به لان المقصود هو التمثيل بطلقة المرنث بالعلامة اذ التعريف المذكور مختص به وبه المقصود انما يحصل اذا كان طلقة اسم
 رجل فانه اذا كان اسم امرءة كان منتهياً حقيقة فلا يصلح التمثيل لمرنث بالعلامة وانما ثبت ان تانيث طلقة حال
 التسمية لرجل لطلقة الاشتباه في اعتبار التانيث فيه مع التذكير الحقيقي ولذا لا تغير تانيثه في تانيث الفعل فلا يقع حالت
 طلقة ثم ان علامة التانيث وان لم يكن معنى التانيث فانها تاتي لمعان فانه يكون للفرق بين المذكر والمرنث في الاسم
 وشيخة وامرءة وان كانت هي سماعية او سببية الصفة كقوله فالتاء هي قياسية اوبين الواحد والجمع كيقال وفاتمة
 او تذكير الصفة ككلمة او التانيث كقوله او لعلامة العجوة كجوابه في جميع جواب او النسبة كالتاء في جمع مغربي او النوض
 كقوله في جميع فزان والاصل فزاريون تذكير الجمع كقوله وتانيثها الالف المقصورة اى التي بدلتها ولا يكون لها خلق فاذم
 بنحوه وباطن لها بحضرة ولا يجوز الازياء فلا تحجب بنحوه فزاري كجلى وتانيثها الالف المحدودة كقوله لا يضحى ان الالف المضافة التي
 قبل الهرة وعلامة التانيث الهرة وان اختلفت في انها متباعدة من الالف المقصورة او اصلية كقوله والالف المحدودة غير

نظر الى ان يجعل وصف الالف بالمدودة مصفاً لجعل المشتق اى الالف المدودة باقبلها ولا يجعل قولها لفظاً او تقدير
 تفصيل علامة التانيث مطلقاً وقد قرر ان علامة التانيث المقدسة هي التاء واحدة قال المقدسة اى العلامة التي تقدر
 من التثنية انما هي التاء فقط اى لا غير من العلامة ليندر ما يتوهم من جعل قولها انه كرفصيل لطلق العلامة ويظهر بان الواو
 كارض واداروا حكم تقدير العلامة فيها بدليل يقتضيها على اربعة دوائر لان التفسير للاشياء الى اصولها غالباً
 ثم الموت على اثنين حقيقة وهو اى الموت الحقيقي اى الملقى ما يزاؤه اى بما جلية ذكر في الحيزان سواء وجد فيه علامة التانيث
 لفظاً او لم يوجد كالمرة في الاناسى وناق وناق في البهائم وقد بين ما في التاء روح فيها الكلام فلا يفيد في نه المقام
 واللفظي وهو اى الموت العظمى اى موت خلافه اى عكس بخلاف الموت الحقيقي معني باليس بازاؤه ذكر في الحيزان سواء
 وجد فيه علامة التاء التانيث او لم يوجد بل تانيث ليس الاطلاقة في الخطية متبعة او كما لو قدر ابل تانيث خفي في حناه
 كظن نظير تانيث الفعلي حقيقة وحين نظير التانيث العظمى تقدير بدليل يقتضي على حده ولم ينكر نظير التانيث العظمى
 كعقوب لفظه وقوله ولا يلحق المكسر والصحيح بالالف وانا اكره ان وصلت والحق ان حده من متنا حقيقاً وقد عرفت احكام
 الفصل في فصل الفاعل اذا اسند الى الموت فلا يفيد اى اذا عرفت ملك الاحكام فلا يفيد بان اعاده اى
 يوجب التكرار وهو فوسيح والاعادة تعريف الموت الحقيقي بها ايده في بحث الفاعل لك فهو غير موجب لذلك وانه
 ذكره هناك تقريباً وذكره ههنا اى في الموت قصداً ولم يترض له هناك واكتفى بذكره ههنا لكان في الاكثار مستغنياً
 عن ذلك الترضي ثم لما نزع عن تقسيم الاسم باعتبار الكبر والتانيث شرع في تقسيم الترضي باعتبار الافراد والتثنية
 والجمع فان الاسم على ثلثة اقسام مفرد ومثنى وجمع وذكر النوعين وهما المثنى والجمع لضم ان ما عداها مفرد طلباً للاختصاص
 فقال **فصل** المثنى انه على المجموع لكون حده سابعاً على عدة المجموع وكونه قريباً من المفرد وسلاطة لفظ المفرد
 فيه التثنية وكثرة النظر الى المجموع اسم الحق باقره اى باقر مفرد على حذف الصفات وفيه استتزاز من اثنين وكليهما اذا
 لا مفرد لهما الف واما مشهور باقبلها دون مذكورة ليدل مشتق بقوله الحق والتصغير فيه عائد الى المفرد اى يدل به المفرد
 بسبب ذلك الاحتكاك على ان يحد اى من المفرد آخره اى اود به ما يماند في الوجود عدة وانسب معاً ولذا لم يقل من جنس
 لانه يفيد اشتراكاً في اللفظ والمعنى وفيه شاذة الى انه لا يجوز تثنية الاسم المشترك باعتبار اثنين متخلفين فلا يفيد
 ويراد به الظاهر والتحصيل بل يراد من اى وجهان ولا ينقص ذلك نحو التمرين فتنسب والتمر والتمرين لا يكره محرر في عدة
 والابوين للام والاب لانه من باب اطلاق احد اللفظين على الآخر فليبا لانه كالموت كما في التمرين والابوين او المفرد

على المركب كما في العين نحو جلال في حالة الرفع ورجلين في حالة النصب والجرح أي اى الحاق الالف والياء المقصور
 ما قبلها والنون المكسورة بأثر المقود من غير تفسير في الصحيح أي ثابت في الاسم الصحيح ولا يخفى ان هذا الحكم كما يجري في الصحيح
 يجري في الجار مجرى الصحيح والمنقوص اليائي يعوم فلا وجه تخصيصه بالصحيح اما المقصور أي في الاسم المقصور ما هو في
 آخره الف واحدة لازمة لسمي مقصورا لانه محدود ولا وجه مجزئ من الحركات والقدر ليس فالكثيران الف مقبلة
 من واقعته كصا او كما بان كان مجهول الاصل ولم يلح المسمي بالي ولي وكان ثانيا أي وقد كان الاسم المقصور
 ثانيا مجردا من الف الثالثة احرقت لانه في في الاصطلاح في خروج الرباعي والثلث في المزيدة نحو مكي ومصطفى زة أي ذلك
 الاسم الى اصله حال الثنية كصوان في عصا اقبالا للاصل حقيقة او كما سمعته الثلث في فجلان ما كان على اربعة اجز
 مضاع حيث لم يرد فيه الى الاصل لرجوعه وانقل كعلي ومصطفى والكان أي الف مقبلة عن ياء حقيقة كرسى او كما بان كان مجهول
 الاصل او عليه وقد اصيل كالمسي يحيى وبلى ومن واو وهو اكثر من الثلث في الواو المحال أي والحال ان ذلك الاسم المقصور
 اكثر من الثلث في بان كان على اربعة احرقت مضاعدا وليست الف مقبلة من شي من واو او ياء تقلب أي الالف ياء وهذا الثنية
 كرجان في حي تغير لما كان الف مقبلة من ياء وطمحان في طهي تغير لما كان الف مقبلة من واو وهو اكثر من الثلث في جباريا
 في جباري بالضم فخرج من طهي وهو نظير لما كان الف مقبلة من شي وانما قلبت الالف ياء في هذه الصورة لاعتبار الاصل
 فيها اصلها حقيقة او كما تخفيفا لما كان اكثر من الثلث في رما ليست الف مقبلة من شي واما الممدود أي الاسم الممدود
 والكانت هجرت أي هجرت الممدود اصلية أي غير زائدة ولا مقبلة من اصلية اذ الزائدة كقرا جميع قارى جت أي الهجرت كونها
 اصلية كقراء ان في قراء انهم القاء وتشديد الراء بحيد القوة او للتشك من قراء اذ تشك وحكى ابو علي الفارسي عن بعض
 العرب قبلها واما محلا على نظاره من الحمر او الصحر او الكهات هجرت ثنائيت تقلب واو الكهرادان وصحران في صحران واما كهم
 الهجرت بل تقلب واو الكهات وتخرج صورة علامة التانيث في الوسط واما قرح التانيث في السكتان في الوسط فليقل التانيث
 الموزن به ثنية المدة واما جعلت الهجرت واو لا ياء فتوزع عن جعلها الياء في النصب والجر ولكن الواو اقرب الى الهجرت
 من ياء لثقلها فيها في توضيحها في اجود وامت وامت وانجات هجرت به لاسن اصل أي من جرت اصلي واما كما
 في كسا واصلها واو ياء كروا اصلها أي جاز فيه أي في ذلك الاسم الممدود الواو جتان البثرت والقلب
 كباين في البثرت وكساين في القلب البثرت مكنونها في سكان اصلية باعتبار الالتحاق بها والانعقاب عنها
 واما القلب فليس بها هجرت التانيث في عدم كونها اصلية بحسب حذف ثنية أي نون المعنى عند الاضافة تقول جاءني غلاما

فلا زائدة وسلازيمه صرحه في وجوب حذف نون المثني وكذا الجمع في المجرورات فلا عاده خالية عن الاضافة كما يحلوه
اعادة هذه القاعدة معها لانه ذكر انما سبق مرة بعد اخرى الا ان يعاينها ذكرت في المجرورات من حيث انها
من اخطام المضاف والمثني والمجوع من حيث انها من اخطامها ذلك اي مثل حذف نون المثني وانما نية في المفرد في مثني
المحذوف والالية على غير القياس والسند في جواز اثباتها فيها على القياس انما في نحو خصلان والبيان في غيرهما
حذف التاء عنها بحذف نون المثني في مجر المجزئ فلا يرد ما يقدح في قول المصريح ذلك محذوف تاء التانيث في مثنية المحذوف
والالية ولا يخلو من غلط خاصة اي دون غيرهما من الاسماء المثنيات التي فيها تاء وانما نية شجرتين ومترتين وجاريتين
والقياس ان لا تحذف فيها تاء بل يترك التباس ثنية المذكور بالمرث الا انه جاز حذف التاء في مثنيها لانها مثلتان
اي لان كل واحد من خصيتين والاليتين تلامز للآخر يعني ان واحد من الخصيتين تلامز للآخر وكذا واحد من الاليتين تلامز
للآخر فكانا شدة اتصالهما شئ واحد فترانا ذلك منزلة المفرد وتاء التانيث لا يقع في وسط المفرد وقيل
انما حذف التاء في مثنيها لئلا يكونا صرحين بذلك كسبح ذكره كل النحويين واعلم انه اذا ارد اضافة شئ الى شئ اي الى
ضمير شئ من الاتصال التام بين المضاف والمضاف اليه ونحو مثني ليليم اءة الحكم الاتي في كل شئ ذكر كان دون شئ
او مضمر او مجرور ما يسير من الامثال اي على المثني للاول المضاف للتاني المضاف اليه لفظ الجمع او المفرد ايقع لا بالضمير اصالته
والجوية لا وجوباً بقوله تعالى فقد صفت قلوبكم اي قلوبكم فاعطوا ايديهم اي ايديهم وذلك شيرب الى علم الحكم المذكور يعني
انما يغير لفظ الجمع او المفرد لا لفظ المثني عند تلك الاضافة كراهية اجتماع مثنيين كقولنا ما يمكن فيما نذكره الاتصال لفظاً ومعنى
انما لفظاً فيما لا إضافة وبما معنى فلان معنى المضاف فمرو المضاف اليه لفظ الجمع او الى من لفظ المفرد لتناسبه بالثنية في انه
ضم الى آتوه حتى قال بعض الاصوليين ان المثني صحيح واذا كان المضاف اليه كالمثني يكون الافراد هو الاول نحو قوله تعالى على انسان
داود ويسي ابن مريم وقال ابو مالك في بعض مصنفاته لمجرب الافراد مثل ذلك ثم طالع حن بيان المثني شرع في بيان
المجرب فقال فصل المجرور اسم وكل احواء مقصود به مجزئ مفرد بغير الاضافة احد به المفرد وقوله بئر متعلق بقوله لا يقبل مقصود به
منه صفة مفرد معنى الحمد والازادة مقصود به مجزئ متعلق بقرينة كذا لفظاً كذا لفظاً جعل وكما انه المجموع لو تقديره انما
على وزن اسد حيث عبرت الضميمة بالجمع ما رفته مثل الضميمة في اسد وفي الواحدة اصلية مثل الكثرة في صانم قوله
على احواء مقصودة احترز به عن اسم الجنس نحو نخل وتكرار لفظها على احواء غير مقصودة اذ انحصرت بها من الجنس وضعفاً
والاحاد لا يدرك بها باعتبار صدق الجنس عليها ولا استعمال فيها وقوله مجزئ مفرد احترز به عن اسم الجمع كما فرغ

[illegible]

الجح فيها اجاب عنه بقوله واما قولهم ستر كسر النون صح سنة وارضون نتج المراد قد جاء بالكتاب منها صح ارض
 سكونها وتكون صح ثبته بحجة الناس وتكون صح قد هي عود ان يلب بها الصبيان فتأمن وجهين
 احدهما انه قد لا يجرد نونها بالاضافة نحو دعاني بن كيد فان سنية وثابتها على هذا ينبغي ان يؤخر بيان السنة
 عن بيان حذف النون كما اخره صاحب الكافية وبهذا العلم انه لا يجرد ان حق بيان السنة ذو وان يقدم على بيان
 حذف النون لانه قلن تحذف النون ثم اعلم ان الكتاب بهذا السنة وذو في نحو سنين وارضين لجبر النقصان الواقع
 في واحد وهو حذف الآخر كما في المقدرة في ارض لانها في الاصل ارضه ويدل على تفسيره على ارضه وكما علم
 سنة فانها في التقدير سنة تحذف التاء واللام جميعا بالواو والنون جبرا لما كان من النقص تحذف التاء
 واللام واما نحو العاهلين فمن باب التعليل حيث غلب العقل على غيرهم لانهم اشرف المرحوات فنجح لهم بها الجمع ونحو قوله
 ورايتهم لي ساجدين ماول بجماعة لا صدر فعل العقل ومن المركب وهو السجود اجريت مجرى العقل فنجح لهم بها الجمع والحال
 نشتر وجمعه بالجمع اشتباها واحدا ان يكون مذكرا عاقله لما ذكرنا وانثى ان يكون ثارا التانيث مثل عطائه فانه لا يجمع بالواو
 والنون لانه لو جمع بذلك اما ان يجمع بالتاء او بغيرها فان جمعا بالتاء لزم اجتماع صيغة جمع المذكور والتانيث وهو مستلزم
 وان يجمع بغير التاء لغات الفرض وهو المبالغة ولزم اشتباها جمع ما فيه التاء بجمع ما لا تاء فيه كلام والبواقي من نشتر و ط
 الثلثة تاشت رايه بقوله ويجب ان لا يكون اى ذلك الاسم الذي كان صفة واريه جمعه بالجمع على صيغة افضل الا
 سونه على صيغة فعلا كاحمر حرا فانه لا يقيم محوون لمجمل الفرق بين فعل هذا وبين فعل التفضيل حيث يجيى لافضل التفضيل بالجمع
 كما فعلون وانما يخلص الامر لان معنى الصفة في افضل التفضيل كامل ولا ينقص ذلك باجمع جمعا حيث يجيى جمعا بالواو والنون
 نحو اجسمون لان جمعه بالواو والنون على غير القياس ولا يكون فعلان الذي هو نشتر فعلى كسر ان مكسرى فانه لا يقيم
 سكران فذابين فعلان هذا بين فعلان مثله حيث يصح جمعه بالجمع كذابين ولا يكون فعلا كما شاع معنى مفعول
 كجرح فانه لا يقيم رجال جرحون اذا كان بحسبى المفعول لان المذكور فيه مستوى مع الموت فانه يجمع مذكوره بالواو والنون
 فصح موشة بالالف والتاء ودر يرتفع الاسمة المقص فيه ولا يكون قوله كما شاع معنى فاعل كصبيو يعني صابرا فانه لا يقيم رجال
 صبورون لانها في جريح ويجب حذف فونه اى نون جمع المذكور الصحيح بالاضافة نحو مسلمون فان اصله مسلمون والتانيث
 الى مصر حذف النون فصار مسلمون ثم عطف على قوله مذكوره وهو اى جميع الموت الصحيح تاءى جمع الحى باخره اى
 باخر مذكوره الف تاء ونحو سمات في جميع مسلمة ونهات في جميع هند وجم هذا غير ادى العلم والحال مذكور نحو الكواكب الطالعات

وشروطه أي شرط الاسم التي يجب بالالف والياء والشروط ذلك المورث في هذا النوع من الجمع أن كان الاسم الذي
 جمع سالما بالالف والياء والياء ذلك المورث صفة وله ذكر المواد المحال أي لذلك المورث أو لذلك الاسم
 مذكرا أن يكون مذكرا فجميع بالياء والنون كسمات فان مفردة مسلمة ومذكورة وهو مسلم قد جمع بالياء والنون لان
 المذكر اصل والجمع الياء سواء كان بالياء والنون أو بالالف والياء اليفهم اصل لسلامته بناء الواحد فيه والمورث فرع
 جميع الكثير البضائع لتغير بناء الواحد فيه فجمع الفرع وهو المورث بالالف والياء وجب أن يجمع الاصل وهو المذكر
 بالياء والنون لاجتماع الكثير لئلا يلزم منزلة الفرع على الاصل واما المحفورات في قوله عليه السلام ليس في المحفورات
 صدقة بالالف والياء وس ان جميع المحفورة هي صفة مذكورة فجمع بالياء والنون فلعلته الاسمية المتحق بالاسماء
 وخرج من الصفات فلم يغير فيه هذا الشرط وان لم يكن له أي لذلك المورث في الصفة ذكر جميع بالياء والنون بشرط
 ان لا يكون مرتباً بجر وامن الاء اذ جميع المجرورين بالالف والياء ولزم الالتباس بالالف والياء والياء المحال
 اليفهم في جميع حافية التي اريد بها الصفة المحال في جميع حائض التي اريد بها الصفة الثانية كذلك لزم
 الالتباس فجمع حائض على حائض ولم يفعل الامر بالعكس لان ما في الاء اصرح بالياء بالياء والياء حافية والياء قد يرا
 وكذا الحال في المحال في ذلك المورث او الاسم اسما لا صفة جمع بالالف والياء بلا شرط كقوله في جميع مهندم
 لا فرق من نوعي الجمع الصحيح مشعر في بيان جميع المكسر فقال المكسر أي جميع المكسرة أي صيغة المكسر في التثنية المجرور
 كثيرة فمن بالسلك كمال في جميع رجل ما زاد في جميع دوس وثلوس في جميع فلس صيغة في غير التثنية في المجرور تجيء على
 ولان مخالفاً لياسا أي من القياس كما عرفت في التعريف ولا حاجة منها الى تقدير العلم لان التعريف
 صار على علم التعريف ما نأما قال في التعريف ولم يقل في العرف
 مع انه المورث المشهور في التعريف بما يشبه
 من العرف فالاولى ان يذكر فيه ملطف بما قد من العرف اذ علم التعريف علم شريف وفيه تعقبات كثيرة ولما كان للجمع
 احدها باعتبار اللفظ وهو ما مر في الثاني باعتبار المعنى اشار اليه بقوله والجمع أي الجمع مطلقا لا المكسر حاقه اليفهم فقسبه الى
 القسمين فيما سبق على اثنين وتقسيم الجمع بالمكسر هنا كالمعنى غير مديد لانه يجب دخول جميع الصحيح في المكسر
 حيث ادرجها في جميع القلة الذي هو القسم الاول فيكون قسم الشيء تسامنا لان الصحيح قسم المكسر وذلك لا يجوز
 احدها جميع القلة وهو ما أي جميع يطلن بطريق الحقيقة على العشرة وما دونها أي على ما دون العشرة الى الثلثة واربينته
 أي اربينته جميع القلة تسمة اخل كالمكسر في كل واحد من اجسام في جميع جسم واحدة كاشنة في جميع مثال واحدة

ونسبة كلمة في جميع علم وجها الصحيح اصله جمان ثم سقطت النون باضافة الى الصحيح وهو مطعون على قوله وعلمه يعني
 ان يتبع مع القلة هذه الامثلة الاربعة وكلها نرى جميع الصحيح المذكور الموت ذرا الفراء اخلا كما في جميع اكل و زاد بعضهم
 اخلا وكما صدق جميع صديق بدون اللام يعني ان هذه الالبية الاربعة جميع الصحيح جميع اي تطلق على العشرة وعلى ما فيها اذا استعملت
 بدون لام التعريف واما اذا استعملت مع لام التعريف فحكمها ليس لك لان اصل في الموت اللام مطلقا كما كان او فردا
 هو الاستعراق والاصحاح الى هذا القيد انما هو ثابت في جميع القلة والكثرة جميعا وكذا قال بعض المصنفين في تعريف جميع
 القلة هو ما غلب استعماله في العشرة وما دونها وفي تعريف جميع الكثرة هو ما غلب استعماله في العشرة والعشرة ما لم
 لم يذكر في القيد في جميع الكثرة انما يذكر في جميع القلة وما بينهما جميع الكثرة وهو ما اي جميع يطلق بطريق الحقيقة على فوق
 الى ما لا نهاية وانبية اي انبئية جميع الكثرة ما عدسته المذكورة الكثرة لجميع القلة من الالبية الاربعة جميع الصحيح
 واذا لم يوجد للاسم الالبية جميع القلة كما راجل في الرجل اوبنا جميع الكثرة كرجال في الرجل فهو مشترك بينهما
 وقد سبنا واحد بما مر من وجود ذلك الآخر لكنه كقولنا في ثلثة توتج وجودا اقرا ثم اخذ في قسم الآخر للاسم
 يا عتبارا كونه مطلقا بالفعل او غير متعلق به وانما اخذ هذا التقسيم من غيره من التقاسيم ليكون ذكر الاسماء المطلقة بالفعل مقترنا
 بذكر الفعل ثم الاسماء المطلقة بالفعل اسم منها ما ذكره في الكتاب ومنها ما لم يذكره في كتاب الفطوف والالة ولما كان المراد
 بالاسماء المطلقة بالفعل هيها ما كان عاملا منها دلالتها على منسب الافعال ضنها ما ذكره لم يذكر لفظة والالة لانها لا يمكن
 فقال **فصل** المصدر قد مر على سائر متعلقات الفعل لكونه اصلا في الاشتقاق على راي البصريين او لكونه مظنة لاحادته
 لمكان الاختلاف فيه فختلفت سائر متعلقات الفعل لانها تقسم على فرعيها اسم يدل على الحدث فقط انما ادريج الاسم لان
 المصدر في اصطلاحهم هو اللفظ الدال على الحدث لا المسمى بالحدث هو المعنى دون اللفظ واما لم يقيد بالحدث بجزائه على
 الفعل كما في غيره حيث قال المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل لان القيد بجزائه على الفعل يخرج المصدر الى ان
 لها من بعضها مثل ويك ويملك من الحدث فالمعرب تركه لميد غل فيه تلك المصدر وقية بحيث لان تركه في كل اسماء المعاد
 في غير الضوء والنسل لانها يدلان على الحدث انما هو قية بجزائه على الفعل فخرج عنه فلم يكن تعريف المصدر بالمصدر
 ما لا يؤثر فيه لانهما قوله فقط نبيه على الاقتران على المشتقات ليعتق منه اي من المصدر والافعال كالنظر والنصر
 مثلا وكذا اشتق من المصدر متعلقات الافعال لانه اذا كان اصلا لافعال يكون متعلقا بها ايضا وانما رتبها ما ذكره
 اليه البصريون من ان الاصل في الاشتقاق هو المصدر واعرض عما ذهب الكوفيون حيث زعموا ان الفعل اصل فيه

لان منهم غير ثابت بل هم مخلوقون اثباتهم بدلائل التي عارض بها ما جوبه قويه ثم العلم ان الاستحقاق وكله الى اخرى
 في العطف والمضى والمشتبه في الماشية المضمونه ان يضل مني المستحق مني المشتق وانتيه اى انتيه المصدر من التثاني الموجود
 اى من الفعل التثاني من بناء التثاني في المجرور غير مضبوطه اى محفوفه فترت بالسماح من الرب ولا يقاس عليه وهي ترتقي عند
 سبويه الى اثنين وثلاثين بناءا كما عرفت في كتب الصرف ومن غير اى انتيه من غير التثاني الموجود من التثاني في المجرور فيه والربا
 الموجود المجرور فيه قياس اى قياسه اوقسته اوقات قياس اى من ثباتها لان ثبت من غير سماح بالقياس كالفاعل
 من فاعل والفاعل من انضوى والاستغفال من استغفل والفعلة من فعل والنفعل من فعل مثله اى مثله لا ان
 الانيه من غير التثاني في المجرور تحيى الى غير ذلك عارفت في علم الصرف والمصدر ان لم يكن مفعولا مطلقا يعمل على عمله المشتق منه
 سواء كان بحسبى الاضطرار والحال والاستقبال وذلك لان المصدر انما يعمل في كونه تقديران مع الفعل والفعل المقدر لما مضى
 وما حال وما مستقبل فاذن يعمل بحسبى كل واحد منهما وانما قد علمه بقوله ان لم يكن مفعولا مطلقا لانه اذا كان مطلقا فعمله محسبى
 في الزمن ثم انت الى كيفية عمل المصدر في المجرور فاعلا النحان لانه انما هو المحسبى فاعلا ان العليم مصدر لازم يرتفع الفاعل
 وهو زيد ويضرب مفعولا انهم النحان متعديا نحو المحسبى ضرب زيد عمرو فان الضرب مصدر متعدي يرتفع الفاعل وهو زيد ويضرب
 المفعول انهم وهو عمرو واولا يجوز تقديره مفعولا المصدر عليه اى على المصدر فلا يقيم زيد ضرب عمرو متعديا الفاعل على المصدر
 ملاقيه محسبى وهو الضرب زيد متعديا مفعولا على المصدر وذلك لكونه في تقديران مع الفعل ويشيى ما يشيى ان لا يتقدم عليها
 لان جرت ان مصدره والفعل عليها صلها شيى ما في خبر الموصول من الصلة ومحمولها لا يتقدم عليها انها كلامه انما وفاعلهم اخرى
 في الظروف يجوز تقديره عليه لترسمهم فيها يجوز اضافته الى المصدر الى الفاعل ذكر المفعول منصوبا وتركبه هو اخرى
 المصاوفي العمل المنون كمن وصرح به الرضى واذا اضيف المصدر الى مفعوله لا يحسب محسبى تابع ذلك المفعول تابعها
 لفعله جاز مجازا بما علمه من الاكثر نحو كرهت ضرب زيد عمرو فان الضرب مصدر اضيف الى الفاعل مع ذكر مفعوله منصوبا
 ومثال المصدر الذي اضيف الى فاعله من ترك مفعوله نحو كرهت ضرب زيد الى المفعول اى ويجوز اضافته الى المفعول مع ذكر الفاعل
 مرفوعا وتركه اذا قامت القرينه على كونه مفعولا والمفعول اهم من ان يكون مفعولا او ظرفا او عليه لكل اضافته الى الفاعل اكثر من اضافة
 الى المفعول لكونه فاعلا للفعل وشبهه الى الفاعل الشرطية لاجاب الحاقية وقد اضاف الى المفعول لكونه قد المفعول عرفت
 نحو كرهت ضرب عمرو زيد فان الضرب مصدر اضيف الى المفعول وذكر الفاعل مرفوعا ومثال المصدر الذي اضيف الى المفعول
 وترك الفاعل قوله لا ينام الانسان من دعاء الخيرة ان كان المصدر مفعولا مطلقا فاعل الفعل الذي قبله اى قبل المصا

المصدر وليس الفعل المصدر لأن العمل لا يتعلق بالفعل الضعيف إذا وجد العامل القوي وهذا إذا كان مقبولا للالتقاء حقيقة وأما إذا كان مقبولا مطلقا بجائنا نحو ضربت ضرب الماير الضعيف فليس عليه الضم نحو ضربت ضربا محمدا منصوبا بغيرت لا يضر بما ثم
لا فرق عن بيان المصدر شذوذا في بيان اسم العامل فقال فصل اسم العامل استثنى انحرز به عن تمام مشتق فانه ليس
اسم العامل من قبل لم يقل من مصدر وان كانت الصفات كلها من المصدر رتبة الى الجريان الاصطلاح بالقول بان اشتقاق
الصفات من المصدر بواسطة الفعل لا يدل على جود مشتق والصير لاسم على من قام به الفعل انحرز به عن اسم الفعل
فانه اسم مشتق من قبل لا يدل على ان وقع عليه الفعل بمعنى الحدوث الجار والمجرور حال اي على كونه كالمصنوع كما ينبغي
الحدوث وانحرز به عن خواصه المشبهة بالفعل بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدوث نحو حسن وكريم فكان رجب كريم وداود كريم
وذلك لان اسم المكنى اذا اريد بالحدوث قبل حاشن كما هو الان وقد اكد انحرز به عن اسم التفضيل الذي بمعنى الثبوت نحو حسن واكرم وجب
ان تستبين الحقيقة في هذا المذهب فانه مشغورة في جميع الحدود وسيأتي الحدود الخفية فيخرج عن اسم التفضيل الذي صيغة تفضيل على
بمعنى الحدوث بعد دونه في خواصه واقل ما يشق من قبل ان قام بمعنى الحدوث لكن مع زيادة تيسير الحقيقة فيكون اسم
اسم مشتق من قبل لا يدل على ان قام بالفعل اي حيث ان قام به الفعل لا من حيث ان قام به زيادة الفعل على الغير واما نحو
حائض وطالق وما شئت مما يدل على الثبوت مع انها اسما لفاطين بمعنى الثبوت في انما هو جارض الاستعمال لا لارضع
عن الحد وكذا لا يخرج عن خواصه وانما ثابت واستمرانه يدل على حدوث الخلود والديموم والثبوت والرسوخ و
والاستمرار والاصناف المندرجة الى خواص الحائض والرائق والحالم والقادر وان قلت على الاستمرار والديموم فان الاستمرار
فيها ليس بصفي بل دائم باعتبار الموصوف القديم المنزه من التغيير والحدوث وصيغة اي صيغة اسم العامل بمعنى الصيغة
الكثيرة المشهورة والأفعال وحده نحو ذلك ايه من صيغة اسما لفاطين من التثنية في الجود واما انحرز ببيان
الصيغة مع انه دخلت التعريف دون النحر استمرارا او ضمنا بل بعض الفعل لا يبين الصيغة بالترتيب
لتصريح وتبيين لموضع الاحكام الخفية من التثنية في الجود الجار والمجرور صيغة للصيغة اي صيغة الحائض من كذا
وانه على وزن فاعل ييسر كثره كضارب وناحر ومن يبره على صيغة المضارع عطف جملة على
جملة اي وصية من غير التثنية في الجود بمعنى المزيدة وانما عاينة المضارع الكائن من ذلك الفعل
بمعنى مضمره اي الحائض من غير خصوصية او الباء بمعنى مع كان حرف انشائية ان لم يكن حرف المضارعة
مضمره كاني سين كذا في الجار والمجرور كسر الحرفين كمن قبل الحرفين لانه لم يكن

فيما قبل المضاف كسر كما قيل ويقابل فان لم ينفذ من كسر فليس كذلك لان الهمزة على صيغة المضارع
 لا مخالفة الا بالهمز مكان حرف المضارعة والنا في ما يخالفها بحركة الهمزة يعني ان يذكر شأنا وهو ما يخالفها في
 حركة ما قبل الآخر نحو مفاصل وما نحو شيب فهو شيب المصنف فهو مخصص في القبح فهو مخصص في ذلك ويحل اي اسم الفاعل على عمل فعل المحدث
 اى العلوم الذي استثنى بوجه لان كان او متديا مقدما كان او مخرجا في الاخر اى ردا او انصارا كان اى اسم الفاعل بمعنى الحال
 او الاستقبال وانما اشتراط واحد اسم الفاعل لان ملائمة اليه المضاف فيجب ان لا يخالف في الزمان لانه لو خالف
 فيه لغابت قوة الشائب وهو لثابت لفظا ومعنى والراد بالخال والاستقبال اعلم ان كون تحقيقا او على سبيل الحكايات
 الحكايات كل منقول او على كليهم باسطة ذراعهم باليد فان باسطة يها وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال او ماضيا
 ان الحكم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه وجوده في ذلك الوقت وذلك لان المحدث هو المحدث على المبدأ اخبر به خبر كان على
 زيد قائم اليه او ذى الحال عطف على المبدأ . اى او ماضيا على ذى الحال نحو جاء في زيد ضارب باليد وعمر او
 او الموصوف عطف على ذى الحال اى او ماضيا على المحدث نحو عدى رجل ضارب اليه عمر او او المفعول اى او ماضيا على
 على خبر الاستقبال ان لم زيد اجزى التي يجوز ان يكون نحو قائم زيد وانما اشتراط اتحاد اسم الفاعل على واحد
 بوجه الاشياء لانه يتقرب بكونه العمل الماضى لاجل ان لا يستعمل في اصل مضى لانه مضى في معنى ظاهر من شئ
 حكوم به عليه وجوده كدما في الصور بين الاخرين فلو قد مرتع ما هو بالفعل اولى وانما اشتراط وجهه العمل في ماضيا على كونه
 في العمل ومضاهن الاصل ثم اعلم انه لو كان ان لا يكون موصوفا بصفة ولا يكون موصوفا بالمكان الا لادى لوجه بالوصف والصفة
 بوجه الفعل الخارج بالوصف فلهذا بالحقير فلهذا وصفا بالمعنى ثم اشتراط اتحاد اسم الفاعل على ما ذكره انا هو
 بوجه بغيره وسائر البصريين والاكافش الحكمين فقد ذهبوا الى جواز اتحاد اسم الفاعل عليه كما هم اقربوا نفسا بوجه
 ان كان لفظا بالحقير الجارى فان كان اسم الفاعل بمعنى الماضي وجبت الاعطاف على انما ذى الى الفصول اضافة منزهة لفظا
 شأنا اضافة لفظية وهو اضافة لفظية الى ممرها لان اسم الفاعل في غير ما لا تنفاه اشتراط عمل ذكره وهو ماضيا على
 فان عمل اسم الفاعل مطلقا ولم يربط بزمان ولا بوقت فلا يكون الا في زمان واحد لا يكون في زمانين فلهذا لا يقول اصلا الحال اى
 وانما يصح فاضا في ثبوت بدون قرينة الواضح وبشر عزيمة ارب عمر اذ من ان الصارب منها بمعنى الاخر ايضا فلهذا
 انما يصح اسم الفاعل على معنى الحال اى يستقر بالكلية . اى انما يصح انما كان موصوفا بالهمز او ماضيا على
 رتبة . اى انما يصح على ان يضاف اليه من شئ من العمل صريح . اى انما يصح على ان يضاف اليه من شئ من العمل

الا زينة ليست بالماضي والحال والاستقبال لان اسم الفاعل يجري مجرى الفعل مطلقا من حيث انها موصولة واصلا
 ان توصل الفعل بالماضي عدل الى الاسم كما ثبت في قولهم على الفعل وهو ايضا ما ثبت في الكسائي نحو زيد الضارب ابوه عمر
 الا ان اوقفه او اسما لاسم الفاعل المعرف باللام الذي يحذف الزينة فيستوفى لا يفرغ من بيان اسم الفاعل
 بيان اسم المفعول فقال فصل اسم المفعول اسم من اقتربه عالم كمن شفا فانه لا يسمى اسم مفعول من فعل شفا لان
 ولم يقل من مصدر من ان الصفات كلها مشتقة لاسم الفاعل وانما قيد الفعل بكونه مقديا اقتربا من فعل
 اسم المفعول واشتق منه ليدل على وقوعه في الاسم وقوله على من وقع عليه الفعل فانه الفاعل والصفة
 المشبهة اسم التفضيل الذي صيغة التفضيل الفاعل ويخرج عنه انهم التفضيل الذي صيغة المفعول نحو اشهر واخر
 قديرا بحسبته اي من حيث انه وقع عليه الفعل فلات اشهر واخر فانه ليس بهما والحيثية بل من حيث انه وقع عليه زيادة الفعل
 على غير ذلك اذ روي في خبر الترتيب اسم الفاعل التي هي من صفات غير الصفات نحو ان الفاعل من صفات على سبيل التليين
 والافرن موصوفة للفظا ما يدخل فيه ذلك حقيقة وصيغة اي صيغة اسم المفعول انما من مجرد ان في الاضافة من باب
 طبيعة اذا اصل من الثلاثي الجوز على وزن المفعول اي واقعة فاما على وزن مفعول به يسمى ايضا لامرانا فانما لان صيغة
 تجوز على وزن فعل نحو قيل جبرج وهذا مشتق من فعل من وقع عليه الفعل لانها بمعنى مفعول وجوزع والصفة المشبهة مشتقة
 فعل من قام به الفعل فلا يرد ما قيل ان صيغة مشتقة لاسم مفعول لفظا اي من حيث اللفظ كقريب واقعة كقوله ومرى
 فان اصلها مفعول ومرى على وزن مفعول والقياس ان يكون صيغة اسم المفعول من الثلاثي الجوز على وزن فعل
 ليس على وزن المضارع المجهول لكن خبره بان زيادة الواو فلا تليق الرباعي بالهزرة فضم ما قبلها لئلا يتبدد وقع الاسم
 بسا دل فعل الواو والرباعي لا ولتزيد بها لفظه فيكون على وزن المضارع تقديره ومن خبره اي صيغة من خبره
 كما سمى من اي صيغة اسم الفاعل من اي من خبره جردا لثلاثي فيرفع ما قبل الآخر للفرق بين اسم الفاعل ولما
 المضارع الذي ميل على المضارع المجهول ثم ذلك اللفظ كمدخل يستخرج او تقديره ان كانا فانما خبره
 ايا وديمل اي اسم المفعول على فعله المجهول بالشرط المذكورة في اسم الفاعل لعله من اشتراط كونه
 بمنزلة الحال والاستقبال الا اذا كان معروفا باللام واشترط كونه معتمدا على البنية او في الحال او الموصوت
 و الهزرة لوجرت النفي وعدم كونه موصوفا او موصوفا لما في اسم الفاعل وكذا وجب الاضافة
 نحو اسمي ان كان بمعنى انما ميل اسم المفعول تلك الشرط لان علل بنية الفعل المجهول في اقسامه

اليد اسم الفاعل فيثبات في الفعل والعيان اليها اشتراط العمل بالشيء شرط ثم اعلم ان اشتراط العمل
او الاستقبال لعملي اسم المفعول لم يوجد في كلام المتقدمين لكن صرح ابو علي الفارسي ومن بعده من المتأخرين بامتناع ذلك كما في
علم الفاعل نحو زيد مضروب فلان اولاد امس لا نزع عن بيان اسم المفعول بشرط في بيان الصفة بالشيء فحصل الصفة
المشبهة التي يشبه باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث استعملت من اجل ان اسم المفعول يشترط قبول مشتق عالم يمكن
مشتقا فانه لا يسمى صفة مشبهة وقبول لازم عن اسم الفاعل والمفعول المتعديين وانما التفضيل مشتق من المتعدي
ليدل مشتق بمشتق الضمير عايد الى الماسم من قام به الفعل بمعنى الثبوت خرج بعيدا لامل حا الزمان والمكان واللات
وبالقيد الثاني اسم الفاعل المستعمل من الفعل اللازم واسم التفضيل مشتق من اللازم كذا ثبت بالتفضل ثم الجار والمجرور رافعي قوله
بمعنى الثبوت حال الى حال كون ذلك لاسم كائنا بمعنى الثبوت اي دالا على صفة ثابتة لا حادثة فتعني زيد كرم ثبت لا الكرم ليس
مما حدث له الكرم بل ان لم يكن واذا اريد ذلك قبل كرم الا ان هذا يخرج من حد اسم التفضيل التي صفة التفضيل
الفاعل بمعنى الثبوت نحو اسن واشرف بقيد الحقيقة ثم المراد من اللازم في قوله مشتق من فعل لازم اعم من ان يكون بالاصالة
او بالرد لان الفعل المتعدي قد يحمل لازما وقيل الى فعل بضم فسي منه صفة المشبهة كالرب واسيد والرحيم والعليم ونحو ذلك
وصيغتها اي صيغة الصفة المشبهة تثنى على ثلث صيغة اسم الفاعل والمفعول لان صيغتها ليست على وزن صيغة اسم الفاعل
والمفعول لان صيغتها ساقية وقياسية اما ثبوت بالاسم فهو خبر بغير خبر قوله وصيغتها تثنى كما على حدة على وجه الاول
وهو ان الجذر الاول اثبت ان صيغتها على مخالفة صيغة اسم الفاعل والمفعول والجذر الثاني اثبت ان صيغتها متفردة على اسما
وتخمين وجه الجذر الاول على وجه الثاني وهو ان صيغتها على ثلاث صيغة

اسم الفاعل والمفعول من حيث انها صيغتها ساقية وصيغة اسم الفاعل والمفعول قياسية كحسن وصعب وخريف وهي
اي الصفة المشبهة تحمل على ثلثها وان يكون صيغتها الفعل ما كانت لعمال والاستقبال لثابتها باسم الفاعل والثابتية
مطلقا اي من غير اشتراط الزمان لاقبال اسم الفاعل لا يعمل الا بشرط كونه بمعنى الحال والاستقبال والصفة المشبهة
انما تحمل مطلقا عن كونها صيغة اسم الفاعل في غير زمن الثبوت والزم ان تستلزم الحدث خيرية اعلم ان مطلقا من الزمان متحولة منزلة ولما هو
من قوله اقدم ان شئت كما انهم من لانك من الاتحاد وقد قبلوا بشرط الاتحاد المذكور في اسم الفاعل
لما اشتراط ذلك لعمال لان الاتحاد على الموصول لا يستلزم في غيرها لان الاتحاد

الدالة عليها ليست بمجموعة العاقلات بل اسم العاقل على ما علم انه يزيد على الصفة المشبهة على غيرها فانها تنصب
 المشبهة بالفعل ودان عليها مساكنها اى مسائل الصفة واقسامها اى قسم منها مسئلة لانه يقال من حكمه بحيث
 عنه ثمانية عشر متساو وانما كانت كذلك لان الصفة اى صفة المشبهة اما باللام اى متلبسة باللام اى لام التثنية نحو الحسن
 او مجردة عنها اى عن اللام فحسب معمول كل منها اى من الصيغ المذكورة لان الصفة المشبهة اما باللام نحو الحسن او مضافات
 نحو وجهه او مجردة عنها اى عن اللام والاضافة مخروجة منه والاسماء الستة اقسام نظير الاثنين فى الثلثة ومعمول
 كل منها الستة المذكورة اما مرفوع ومضروب او مجردة كالحسن اى ما ذكر من الاقسام ثمانية عشر نظير الثلثة من اقسام
 المعمول من حيث الاعراب فى الثلثة الحاصلة نظير تسعة الصفة فى اقسام المعمول الثلثة يتم قوله ذلك ثمانية عشر جملة ثمانية
 كان مسائل الال كالمكان الاقسام فقال ذلك ثمانية عشر متساو وتفصيلها اى تفصيل مسائل الصفة المشبهة الثمانية عشر
 نحوها وى زيد الحسن وجهه الصفة باللام والمعمول بالاضافة مرفوعا ومضروبا ومجرورا ثلثة اى ذهاب ثلثة وكذلك
 اى مثل المثال المذكور فى الاوجه الثلثة من الاعراب فى المعمول نحوها وى زيد الحسن الوجه الصفة والمعمول كلاهما باللام
 والمعمول مرفوع ومضروب ومجرور ذلك الحسن وجهه الصفة باللام والمعمول مجرور من اللام والاضافة مرفوعا
 ومضروبا ومجرورا وحسن وجهه الصفة مجردة من اللام والمعمول بالرفع على الفاعلية اى انصب على التشبيه بالمفعول او بالجر
 على الاضافة وحسن الوجه الصفة مجردة من اللام والمعمول باللام مرفوعا ومضروبا ومجرورا وحسن وجهه الوجه بالذات من الاعراب
 اى اى مسائل الصفة المشبهة من حيث الالاسية والحسن والتشبيح والافعال والامتناع تحت اقسام قسم منها اثنتان
 نحو الحسن وجهه الصفتان باللام والمعمول مجرور مضاف والحسن وجهه يكون الصفة باللام والمعمول مجرور من اللام
 والاضافة وانما كان هذا القسم متساو لان الاضافة غير مفيدة منها بالتخصيف من ان الذى فى يضمن اضافة المرفوعة الى
 السكرة وهو خلاف وضع الاضافة وانما كانت متساوية لانها لا يجوز اضافة المرفوعة الى السكرة فيها كذا
 لا يجوز فى النقطية وتسم منها مختلف مثل حسن وجهه الصفة مجردة من اللام والمعمول مجرور مضاف فقال بعضهم انه غير جائز
 لان الاضافة تستلزم اضافة اشئ الى النقطية فقال بعضهم انه جائز ومنهم من استلزم اضافة اشئ الى النقطية يكون من
 اعم من الوجه وهو الصحيح وعليه الاكثر والباقى من الثمانية عشر بعد استقامة مستلزم منها او ثلث على حسب الافعال
 ثمانية اقسام تسم منها احسن النحان من فيها اى فى الصفة المشبهة ضمير واحد كحصول المقدم وهو الربط بالموصوف
 لفظا من قبله لا اعتبارا وبغير الكلام ماقول وحل وتسم منها احسن ان كان فيه ضمير ان كحصول المقدم والامام حسنة

ظهور الزائد عليه وقسم منها قيس للممكن في ضمير لم حصول المقصود وهو الربط بالموصوف لفظا والممكن وجود
 الضمير ظاهر في الصفة كظهوره في المعنى مست الحاجة الى الضابطه كونه في ضمير بها وجود الضمير وعدمه فيها فاستار اليها
 قبوله والضابطه اي العادة في الصفة المشبهة انك متى رقت بها اي بالصفة معمولها فلا ضمير في الصفة المشبهة
 ولا يلزم تعدد الفاعل وهو متعطل لفاعل واحد وفي نصبه اجرت بها معمولها فيها اي في الصفة ضمير الموصوف لاصحاح
 الصفة الى الفاعل ثم لما فرغ من بيان الصفة اشبهت في بيان اسم التفضيل فقال **فصل اسم التفضيل**
 استحسن من فعل فيه احترازا لم يكن شقاقا لا يسمى تفضيلا ليدل على الموصوف زيادة على غيره اي على غير ذلك الموصوف
 وانما قال ليدل على الموصوف والمفعول على من قام به او على من تناول نوعي اسم التفضيل اعني ما كان صيغة لتفضيل الفاعل وما كان
 صيغة لتفضيل المفعول نحو ضرب واشرافان الاول لتفضيل الفاعل والثاني لتفضيل المفعول ثم احترز به عن اسماء الزمان
 والمكان ولانها لا تدل على الموصوف وقوله زيادة على غيره عن اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لانها ليست
 بموصوفة بزيادة على غيرها ومعنى الزيادة على الغير الزيادة على ذلك الفعل الذي هو مشتق منه فلا يريد نحو زائد وكما دل على حيث لم
 يندل عليه على غير ذلك هو مشتق من انه لم يرد الزيادة والمكان الزيادة وكل بل في امر آخر وانما نحو ضرب وضروب من اسماء الفاعلين
 للمباشرة وان دل على الزيادة فلا يدل على المحل لانه لم يقصد فيها الزيادة على الغير ثم قوله بزيادة الماصلة الموصوف اي ليدل
 على ما وصفت بزيادة على غيره في ذلك الفعل والمحسني مع وجع الموصوف مخدوف اي على امر موصوف بذلك الفعل مع
 زيادة على غيره وفيه ما لم يجاء به الاصل له كما دل على ان تين او البعيرين اي اكلهما اي اشترى ما بآكل اكل من خفيف الخاتم اي الا اكل
 باحوال الابل في ذوالابل اسم التفضيل واخفيف على صيغة الضمير رسم بعل حسن الدارانية في رمي الابل وتربيتها
 فبعل بكون في غاية الحسن ونهاية الاحسان في رمي الابل من صيف الخاتم وصيغة اي صيغة اسم التفضيل واقعة على
 وزن افضل كمنه كد على وزن فعل الموصوف ويدل على غير ذلك لان لعلها اخيرة واشتر ولا ينبغي اي اسم التفضيل لان المكان
 الجود فلا ينبغي من الرباعي نحو مخرج ومن نريد الثاني نحو اخرج وذلك لاستحالة بناء الفعل منها لانه لو نقص دخلت لفظا
 ومعنى انما لفظا فان لم يتأمله لانه لو اخرج من يستخرج لم يسم انه كثير المخرج او كثير الاستخراج ولو لم ينقص لانه واصل
 بناء الفعل وانما جاء من فعل غير ذلك في الجود كما عظامه اليه والديهم او لاهم المعروف اي لعلها والجاو من زيارته
 انرا منه ولا مكان فخر من غيره اي ارشد انقار من الفقر وهو الموضع الذي لا يقيه ولا كلاما وانه الكلام انقار اي
 انقار او انقار من بن الزقاق اي ارشد انقار وهو اسم رجل لم يجد له عمه قرعة يوم وليلة كان ابوه واحدا

واحداه محددين بالاعتماد على قياس عليه من سيرة انه يجوز بناءه ماضية على اقل مطلقا اذ ليس فيه
 الاضافات احدى الطرفين وهو جائز كما في حكم مفضل الحكم ومن المبرد والافشس جاز بناءها الا ان شاكس في حكمه في قوله تعالى
 الحجة صفة اخرى فالتدقيق واكثر تقبل وليس يكون عن مثل المبرد او المثل في قوله تعالى ولا يجب عن نحو اعمى واحمر لان من اللون والجب
 يعني اقل الصفة بل هو في منها اقل التفضيل لا يتبين احدها بالآخر الا ترى انك اذ قلت هو احمر لم يدرك ان المراد منه ذو حمرة او
 زائد في الحمرة لا يصح يمكن ان يدرك بالانسان لان اقل التفضيل يجب ان يكون مستلزما للامام والاضافة اعم من ذلك
 الصفة لا يكون مستلزما لاحدها انما قلنا ان التفاضل لا يفرق بين اقل التفضيل والغير المقيد زيد الاول كما يقتضيه
 فيحصل الانسان ثم المراد بالجب هو العيب النظم فلا بد من اهل الجمل والملا من العيوب الباطنة ولا يلزم
 من ذلك وجوب ان يعني اقل التفضيل عيب باطن بل يجوز ذلك فلا يشك في مثل المثل فان من العيب الباطن انه يعني
 منه اعم من التفضيل وكان ينبغي ان يقول ليس يكون ولا يجب ولا جمل لانه لا ينبغي من المصباح كذا الجاهل غير متصلين
 اطلع التفضيل بل الصفة قال الكنديون يحكي من البياض والسواد الذين هما اصل اللوان وقال غيرهم ما جاء بهما من صفات اوردته
 قوله صلى الله عليه واله وسلم في من الكفر ما رده ابيض من اللبن ثم زيد التفاضل الناس فان التفضيل يعني من التفاضل في المبرد ليس
 يكون ولا يجب بل هو التفاضل فان كان التفاضل الذي فيه تفضيل اصله لا بد على غيره زائد على التفاضل في المبرد الذي ليس يكون
 لا يجب بالكلية وبما يجوز والغير فيه اقل ولا ينافي في زيد في ذلك الفصل التفاضل في المبرد لانا اذ يجب ان يعني اقل
 من التفاضل يدل على بالذات او شدة او كثرة ثم يكرهه اي بعد اقل مصدر ذلك الفصل الذي فيه تفضيل معنى التفضيل حال كونه
 مضبوذا على التميز اذ لا ينفصل على وجه ممكن كما فعل هو انما استخرجنا مثال لغير التفاضل في المبرد اذ قوى حمرة مثال اللون
 عرجا مثال العيب وقياسه اي قياس اسم التفضيل ان يكون الفعل تفضيلا لا تفضيلا المعقول كما مر من الاستدلال ذلك
 لان التفضيل لمن له تاثير في الفعل بالزيادة والقصان وهو الفاعل ولانه لا ينبغي لكل منها لزم الانسان ولو سمح المفعول ليعني
 اكثر الافعال بالانفعال لانه في اكثر الامور تفضل الفاعل والمعلم ان اسم التفضيل لا يجزئ تفضيل الفاعل قياسا كذلك سيجزئ قياسا
 تفضيل الصفة المشبهة نحو اكرم وجسنان الاول على المعلم واما ان يقول وقياسه ان يكون للفعل واصفة المشبهة
 الا ان نعم كلامه محمول على حذف المعطوف اي قياسه ان يكون للفعل واصفة المشبهة وقيل اي اسم التفضيل على
 غير القياس للمفعول اي تفضيل مفعول اي زائلا او جليا قليلا او عذرا اي اكثر مفعولية او مشغلا اي اكثر مفعولية واسمهم
 اي اكثر مشهورية واستعمال اي استعمال اسم التفضيل في كلام العرب واقع على ثلثة اوجه الجاهل والمجرب والمجرب والمجرب والمجرب

مصنفات خبر مشبهه او محذوف ای هو یعنی اسم التفضیل اما مصنفات تجوزیه افضل القوم او معروف باللام ای بلام المهدیه
 لان نه باللام لیت المهد لیکون بالمهد مشتمل علی ذکر المفضل علیه فیکون محشی قوله تجوزیه لان افضل ای زید بن ابی حمزه
 کونه افضل من عمرو مطلقا و مستعمل من تجوزیه افضل من عمرو و هو هو الاصل من ملک الاستعمال استثم الاضافه فثم
 اللام و کلها اوجهنا لمع الخلو و الجمع فلا یخلو اسم التفضیل من احد هذه الوجوه الثلاثة ولا یجتمع اثنان منها فیه فلا یجوز
 افضل مطلقا بدفع واحد منها ولا زید بن افضل من عمرو مطلقا من اثنین منها و یستثنی عن القاعدة المذكوره صورته
 احد هما اذا علم المفضل علیه فیه ریب بناء علی القرینه فواحد اکبر ای اکبر من کل کبر و تجوزیه کیم و عمرو اکرم ای شرف و ثانیته
 ما اذا جرد اسم التفضیل عن محشی التفضیل بالعدل لاستغناء عن استعماله باحد ثلثه و اوجرح لان الاستعمال باحد البیان
 التفضیل فاذا زال عنه معنی التفضیل استغنی عن نه الاستعمال کما فی اخره و اخره مانع عن معنی التفضیل و صار معنی غیر
 و الدنیا و الجلی بصیر و تها سین و تها معنی التفضیل صفها و انما وجب استعمال اسم التفضیل علی احد هذه الاربعة لثبته لیدل
 علی المقصود من التفضیل و هو ثبات الزیاده للموصوت علی المفضل علیه فی المعنی المشتق منه و نه المقصود لا یحصل الا باحد هذه
 الامور الثلاثة لانها تدل علی المفضل علیه فیه فی الاضافه و من ظاهر مکنه فی اللام کما ذکرنا من انها للمهد فیکون المفضل علیه معهودا
 منویدا و یجوز استعمال التفضیل علیها عن الوجوه الثلاثة بجهل بمعنی اسم الفاعل قیاسا عند المبرد و سماعا عند فیه و هو الاصح
 و نه قوله تعالى و هو امون علیه اذ لیس شیء امون علیه یقوم شیء و یجوز فی الاول فی اسم التفضیل المضاف المقصود
 به الزیاده علی ما اضعفت الیه الافراد ای افراد اسم التفضیل و کذا التذکیر و هو وجود ثانیة الموصوت ای تجوزیه الافراد
 و التذکیر و ان ثانیة کونهما فعالا فعل من فی کون المفضل به کما راع کل واحد منها و مطابقه اسم التفضیل للموصوت فی الازاد
 و التثنی و الجمع و التذکیر و الثانیة کونه مخالفا لفاعل من حیث وجود الاضافه و عدمها فی افعال من و انما قدنا المضافات لقولنا
 المقصود به الزیاده علی کل ما سواه مطلقا لا علی المضاف الیه و قد کفرنا محمدا علی احد علیه السلام هو افضل من قریش ای
 افضل الناس من بنی قریش و لم یقصد التفضیل علی قریش و انکان النبی صلی الله علیه و السلام واحد منهم فمع لا یجوز زید و اوجه
 بل حکم حکم المعروف باللام تجوزیه افضل القوم و الزیدان افضل القوم و الزیدون افضل القوم و فی الثاني ای فی اسم التفضیل
 المعروف باللام یجب المطابقة ای مطابقه اسم التفضیل للموصوت افراد او ثنیة جمعا و تذکیرا و انما یجب مطابقه الصفة
 و صورته مع عدم وجود المانع فهو الاتزان بین التفضلیة لفظا او معنی لعدم ذکر المفضل علیه به یا خلافا للمضافات لا مشرا
 بین الصفة معنی حیث ذکر المفضل علیه به و خلافا لاستعماله لا مشرا به یا لفظا نحو جاد بن زید افضل و الزیدان

والزبدان الاضلاع والبريد والاضلاع وفي الثالث اى فى اسم التفضيل المستعمل من يجب كون اسم التفضيل
 مفردا وان كان الموصوف الموصوف شيئا او مجموعا ذكرنا ان كان الموصوف موصوفا ابتداء اى فى احوال الموصوف كلها كما يشهدنا
 اليه وانما يجب كون مفردا لان من التفضيلية يثبت فى الجوز من اسم التفضيل كونهما اى الفارق بين الفعل التفضيل داخل الصفة
 من تمام الكلمة فصار اسم التفضيل باعتبار ما رت اجماعا بينى وسط الكلمة وتكون مدته العينية والجمع والتأنيث مخفى
 باخر الكلمة دون وسطها فلو كانتا التثنية والجمع والتأنيث لزم لهما فيما هنى وسط الكلمة وسنذكره بعد ان نكمل التفضيل
 متا ب لاضل التجب فى الوزن وفى انه يعين الاما بين منه ظاهرا فلهذا ايضا عند خزيرة والزبدان وهو وهنات والبريد
 افضل من مجرد على اوجه التثنية اى المذكورة يجب استعمال اسم التفضيل اياه بالضمير اى فى اسم التفضيل الفاعل وهو
 اى اسم التفضيل المفعول فى ذلك المصغر الذى هو فاعل ولا يعمل اى اسم التفضيل فى اسم المصغر اى فاعلا كان ذلك
 الاسم المظهر او مفعولا به اى لا يعمل فى المفعول المصغر فاصل انه اسم التفضيل لا يعمل فى المفعول مظهر كان او مفعولا
 لم يكن بواسطة حرف الجر ويعمل فى الفاعل المصغر بلا شرط لان العمل فى المصغر ضعيف لا يغير اثره فى اللفظ فحتاج الى قوة العامل
 فى الفاعل المصغر بشرط ان يشار اليه فى المتن لان العمل فى المصغر قوى فاجتنب الى بشرط ونعني ان يراد بالمظهر
 فى قوله ولا يعمل فى مظهر من المفعول وهو المفعول اى لا يعمل فى مفعولا صلا اى مظهر كان او مفعولا اى فاعلا لا يعمل اسم
 التفضيل فى مظهر غير ما يستثنى فى المتن لان الصفات انما تعلق بمتبعض الفعل كاسمى الفاعل والمفعول او بمتبعضه بانه
 الفعل كاصفا المشبهة على ما مر واسم التفضيل يحتاج الفعل بحيث الزيادة فيه والفعل جارى عنها وكذا انما يضاف اسم الفاعل
 لانه يبنى ولا يجمع فيما هو اصل استعماله اى اصل من فلا يعمل فى مظهر صلا اى الفاعل مظهر ولا فى المفعول به بلا وسنذكر حرف الجر
 مع المصغر كان او مفعولا به انما سموا لان قولنا لا فى صيغة الاستشارة يعمل فى الفاعل المصغر لانه يصير بمعنى الفعل شرفه
 الا انه يشبه الفعل بحيث انه يدل على الحدث وكذا انما يضاف التجب فى الزينة واختصاص محبة فى التلا فى الجرد ما ليس يكون
 ولا يجب فلا يعمل فى المشبهة الضعيف يعمل فى المفعولات الضعيفة وهى الفاعل المصغر المستكن والمفرد والمحال والتميزة والمفعول
 بواسطة حرف الجر لان مثل هذا الفاعل لا يغير فيه اثره والمفرد فيه ما كلفه الحكم من الفعل والمحال والمفعول به بالواسطة
 لمحقان بالظرف فتكون مفعولات ضعيفة فحتاج الى قوة عمل العامل فاعمل فى المفعول مع والمفعول له لان العامل الضعيف
 يقوى على العمل بواسطة حرف الجر لفظا كما فى المفعول او تقديره كما فى المفعول له وقيل انما لا يعمل فى الفاعل المصغر لانه فى اسم
 نظير اصل التجب فى الفعل من حيث ان كلاهما لا يبنى الا من التلا فى الجرد ما ليس يكون ولا يجب والفعل التجب لا يعمل فى الفاعل

المظهر لخصور الفعلية فيه من حيث الجود وعدم المقررة وكذا إلى لا في محل قولهم ما رايته رجلا آسن في عني الكحل منه في عين زيد استثناء من قوله ولا يعمل في مظهر اى اسم التفضيل لا يعمل في مظهر الالة اكان في اللفظ جارا على الشئ بان يكون صفة له بخراصة احوالا وهو في المعنى سبب ذلك ان شئ اى متعلقه مفضل باعتبار ذلك شئ ومفضل عليه اى نفسه باعتبار غيره ذلك شئ حال كون ذلك التفضيل منفيا فحسن في المثال المذكور جري في اللفظ على الشئ وهو ريل حيث وقع صفة له وهو في المعنى صفة سبب اى متعلقه وهو الكحل ونه المتعلق مفضل ومفضل عليه اى الكحل آسن من الكحل لكن باعتبار ان ما كونه مفضلا فمعا يتعلق بما جرى عليه اسم التفضيل وهو ريل حيث نفى كونه مفضلا باعتبار عين ريل واما كونه مفضلا عليه فباعتبار غيره بما جرى عليه وهو كونه في عين زيد حيث نفى كون الكحل مفضلا عليه في عينه فالمقسم من هذا الكلام مرص الكحل في عين زيد نفى تفضيله ريل ما عليه وهو قوله عليه السلام ما من ايام احب الى الله فيها العدم منه عشرة ذوى النجدة ثم كلمة ما في المثال ثالثة وقوله رجلا مفعول ما رايته وقوله آسن صفة قوله رجلا وهو عامل في الفاعل المظهر وهو الكحل كما فسره بقوله فان الكحل عامل لآسن لانه صار بمعنى حسن وهو الفعل الذي آسن من مصدرة فيعمل مع في المظهر مثل الفعل وهما اى في مسئلة الاستثناء بحث البحث في الاصل هو عبارة عن المجدل وهو تعالى عن المتنازعين في الكلام لظهور الحق او تلعب الفطن والمقسم منه في مثل هذا المقام ما يتعين شئ من الكلام كما يقيم هذا البحث الفاعل وهذا بحث المفعول الى غير ذلك ولا شك في انه مشتمل على التعارض ثم البحث المشترك مجبلا الكلام الكثير من الاحكام ههنا ما بين في بعض كتب النحويين في الكافية وهو انه يجوز في هذا مسئلة ان يقيم عبارة اخرى بضمير من الاولى مع كون معناها واحدا ما رايته رجلا آسن في عينه الكحل من عين زيد فاختصاره بخلاف المتصاات من مجرد من وهو العبد اذ التقدير من كحل عين زيد لان المقسم من هذا الكلام تفضيل الكحل على الكحل لا تفضيل الكحل على العين والضمير يجوز ان يقع بعبارة ثالثة هي ما رايته كعين زيد آسن فيها الكحل متعين ذكر العين على اسم التفضيل من غير ذكر من معناه ثم ما فرغ من المقسم الاول في الاسم وذكر احكامه تسمية من العرب والمجنى في ما بين وخاتمة شتر في قسم الثاني في الفعل فقال **القسم الثاني** في الفعل اى الكائن في بيان الفعل وقد سبق تعريفه اى تعريف الفعل وكذا البعض علامات في المقدمة فلا حاجة الى ذكر ما سبق منها واذا سمى اى اسم الفعل ثلثة باض ومضارع واسم وانما اختصر الفعل في الالام ثلثة لان الفعل لا يتخلو من ان يكون اجبا يا او ثانيا فان كان الاول لا يتخلو اما ان يتعاقب على اوله احد الزوائد الاربعة او لا فان لم يتعاقب على اوله لم يلاصق وان تعاقب فهو

فهو المضارع والكان من حيث انهما اللام الاول اى القسم الاول من تلك الالف ثمة الماضي قد مر على المقارعة
لانه اصل المتقدم زمانه وهو الماضي فقل صرح بقول للمنفق بقل ارس وقوله دل على زمان شئيل جميع الاعمال
والماضي بقوله بقل زمان الخيرية فخرج ما عدا الله وقوله بقل فخرج مستقرون خمسة زمان اى دل على زمان حاصل
في زمان سبق زمان الخيرية اى الاعتبار بالفعل ولا يضر لزوم وقوع الزمان في الزمان لكان العموم والمخصوص والكلية
والعينية كما يفهم وقت الظهور في الحقيقة ثم اعلم ان الراد بالماله فانما هو بحسب الوضع للمنفق بقل ارس لم يضرب
لان دلالة على المضى لا سطحت الشرح لا بالوضع ثم اشار الى بيان بعض خواص الماضي بعد بيان تعريفه بقوله
وهو اى الماضي مبنى على الفتح لفظا او تقديره وانما مبنى لان الاصل في الالف البناء لعدم ما يجب الاعراب ولا مقضى
لعدم دلالة وهو المشابهة في الماضي وعلى الحركة لان الاصل في البناء السكنى لثابتة بالاسم في وقوعه
للمركبة مخزرت برجل ضرب مكان ضارب وعلى الفتح لانها اخذت الحركات اولاً لانه اى السكنى وانما لم يرب بهذه
لان اسم الفاعل لم يأت منه العمل بخلاف المضارع فان اسم الفاعل اخذ منه العمل فاعلى الاعراب له موضع
العمل او كثرته مثله اسم الفاعل مبنى على الحركة فله ثابته به ان لم يكن مبنى على الماضي ضمير مرفوع متحرك
خلاف ما اذا كان ضمير منصوب متحرك فخرجه وقربك فم ضمير مائة مما كان عليه بخلاف ما اذا كان ضمير مرفوع
ساكن ضمير الواو فخرجه بقى مائة الضم على ما كان عليه ولا يكون معه واو كضرب مثال الماضي المنبسط على الفتح لفظا
ومثال الماضي المبني على الفتح تقديره اكرسى مع الضمير المرفوع المتحرك مبنى على السكنى كضربت تخزولن توالى ابرج كذا
فما هو كالكلمة الواحدة لكون الفاعل كالجزء على الضم اى وهو مبنى على الضم مع الواو لفظا كضرب او تقديره اكرسى
لارادة مرافقة الواو مع الضم او الخروج من الضمة الى الواو اخذت من افعالها ولما فرغ من القسم الاول بضم
وهو الماضي شمرع في القسم الثاني في دوهو المقارعة فقال والثاني اى القسم الثاني من تلك الالف ثمة الماضي
قد مر على لانه ما فرغ من المضارع والممازود متاخر من الممازود وهو اى المضارع فقل شيب الاسم باحدوت اثنين في
اوله اى سبب زيادة احد الحروف الاربعة التى مجموعها اثنين في اول المقارعة فقل المقارعة او تقول انه مضارع في
اصل الوضع ثم نقل عنه الى الاسمية فجعل علما وبغيره غلبة الاسمية فيه فخرج في الله لان المراد من قول ان يكون احد الحروف
الاربعة التى مجموعها اثنين في اوله باعتبار الوضع ويخرج منه نحو اكرم وقيل بهما بالجاب الاول من تخويز به
ولم يكره نحو نيزادة جدا لان فونها اصلية وانما اثرا فى على نائت لان تركيبة يناسب المقام لفظا وسنة

والمضارع نظير المضارع المحذوف الاربعة واما معنى هذا المضارع فانه لا ينفصل عنه المضارع في اول المضارع منها
 تركيبه ليس بابا جنسي من المقام من كل وجهين فاما مايت اذ لا يخفى اني بعد عن هذا المقام معنى لانه مشتق من انك
 بمنى العبد ولا يخفى ان ذكر العبد بعد عن هذا المقام جذاثم لا كان المضارع يشبه الاسم باحد حركات ايتين في اوله من
 مبتدئين اللفظي والمعنوي انا الى مايتها بقوله لفظا نصب على التمييز اي من حيث اللفظ في اتفاق الحركات واسكنات
 مستحق لقبه الاسم في الجمعين الخمس اي في الحركة والسكون الواقتين فيها المشتركة فيها نحو ضرب وسينج كضارب
 وسينج انا اورد مثالين لان في الاول ثلث حركات وسكونا واحد وفي الثاني اربع حركات وسكونين وفي
 دخول لام التاكيد في اولها اي في اول الاسم والمضارع تقول ان زيد يقوم في المضارع كما تقول ان زيد قائم
 في الاسم وفي كلاهما في هذا المحذوف ومعنى عطف على قوله لفظا اي للمضارع يشبه الاسم من حيث المعنى ايضا في انه
 اي المضارع مشترك بين الحال والاستقبال فانه ايضا مشترك بين الحال والاستقبال وفي قوله وصفة للكرة كاسم
 الحال في خور حوت برجل يضرب مكان ضارب وفي العموم والمخصوص بالضم الخمس فانه يخفى بالسبب والسوت كما يخفى
 اسم الخمس بلام العهد وفي اصل الاشتراك لفظ العين ولذلك اي لاجل المشابهة المذكورة سموه اي التسمية
 المضارع مضارعا لانه مشتق من المضارعة في المشابهة وسموه مستقبلا ايضا لوجود معنى الاستقبال في معناه وحالا
 ايضا وان قل فيه الاستقبال والسبب والسوت اذ اخطتها على تحضه اي كل واحد منها المضارع بالاستقبال و
 والفرق ما مر نحو يضرب وسموت يضرب واللام المستوفى تحضه بالحال نحو يضرب ولعل ان يقول لو كان اللام
 محضما لفصل المضارع بالحال لم يقع سموت لكان المشابهة بينهما والتالي باطل لقوله تعالى وسموت ربك وسموت
 اخرج حسيما فالمقدم منه ويمكن ان يجاب عنه بان اللام تفيده التاكيد والحال وفي الآيتين قد ورد معنى التوكيد ووردت
 المضارعة التي يعبر الماضي بزيادتها في اول مضارعا مضمومة في الرباعي اي فيها هو على اربعة احرف اصلية كانت
 او زائدة كيد حرج ونحو لان اصلا اخرج ثم حذف الضمة لاجتماع الضمة في اول ثلث حركات فندمزة الاستقبال
 في ضمة الحكم للواحد وما حذف الضمة فلا طراد الباب ومفتوحة فيما ساء اي فيها هو الرباعي سواء كان ثلثيا او
 خماسيا او سداسيا فانما حوت المضارعة في غير الرباعي مطلقا تحذف الضمة ومضمومة لان الرباعي فرع التثنية
 والضم فرع الفتح لان الضم قليل والفتح منيف والفتح فرع الضم لانه واما قلنا ان الرباعي فرع
 التثنية لانها ان التثنية قبل الرباعي والثاني ان وجود الرباعي يعبر الى وجود الثاني لان وجوده غير مقصور

غير مقصور ببلد جمود النطق فيكون متغيرا الى جموده فكل انشاد في اصلا والرابعي فرعا ومنهم من قال انما صحت حروف المضارع
 في الرباعي قلعة استعمالا ونحت في غيره كثيرة استعمالا وكل ان يقول لو كان ضم حروف المضارعة في الرباعي قلعة استعمالا
 لوجب ضمها في الخماسي والسادسي لانه استعمالها اكثر من استعمال الرباعي فاذا صحت في الرباعي فحقها ضمها في كل طريق الاولي
 والى جواب عن ان الخماسي والسادسي افضل من الرباعي لكثرة روافد نسبتها الى حروفه فلو ضموا حروف المضارعة فيها لادى الى الحجب
 بين التعليل عظم فيها ما هو اخص بالحركات وهو الفتح وغما شغل عن كثرة الحروف وانما ادعوه الى المضارع
 مع ان اصل الفعل اي الاصل في الفعل بناء لانه لم يوجد في مقتضى الاعراب كما ذكرنا قبل وهو العاقلية والمفعولية و
 الاضافة ولا يلزم العبدول عن الاصل وهو الثالث بته التامة لمضارعة الى ثبوتها في المضارع الاسم ثبوتها تامة
 بما عرفت انما من وجوه الثبوت باسم الفاعل واصل الاسم الاعراب فيكون المضارع به موحدا وذلك اي اعراب
 المضارع اذ لم يتصل به اي المضارع فون تأكيدية فليكن كانت او خفيفة ولا اي ولا يتصل به فون الجمع المرتبة لانه اذا
 اتصل به احدتها صار مينا اباناره في الصورة الاولى فانه يدخل فون التأكيد بصيرتها بالاضافة لانه الاصل في الحق
 الضمائر المتحركة وليس باصل في الحق الضمائر الساكنة ولهذا لم تغير ثبوتها بغير ان يضر بون بغير اضر بوا وادعوه
 اي اعراب الفعل المضارع ثلثة اوزاع ايضا اي اعراب الاسم بون ونصب وذلك الاسم فيها بوزم يخفى به مكان
 من الجز الذي يخفى بالاسم لانه يلزم فرية اعراب الفعل على اعراب الاسم فهو يضر في الرفع وان يضر في النصب
 ولم يضر في الجزم ولا فزع من بيان تعريف المضارع والحكماء شرع في بيان اصناف اعراب فقال فحصل في اصناف
 اعراب الفعل المضارع وهي اي ذلك الاصناف اربعة اصناف الاول اي الصف الاول من تلك ان يكون الرفع
 بالصفة والنصب بالقوة والجزم بالسكون على حسب العوازل ويختص اي نه الصف بالرفع بالصفة الصحيح غير المخاطبة انما قال بالرفع
 احتراز عن التثنية والجمع وفي تقييده بالصحيح احتراز عن الناقص نحو يدعوي ويخشي وغيره للمخاطبة من نحو يبرون تقول هو بوزم
 في الرفع نحو انصب لن يضر وفي الجزم لم يضر والثاني اي الصف الثاني منها ان يكون الرفع بغير التثنية
 والنصب والجزم بغيرها اي بغير التثنية بغير الصف الثاني بغير التثنية بغير الصف الثاني بغير التثنية بغير الصف الثاني بغير التثنية
 ثانيا كان وسماها بالمفرد والمخاطبة صحيحا كان اي الرفع بها او غيرها اي غير الصحيح تقول اعليلان في الرفع بغير التثنية
 ولن تقولوا ولن تعطيني في النصب لم تقولوا ولم تعطيني في الجزم وانما جعلت اعراب هذه الائمة بالحوث لانها ثابتة
 صورة الثني والجمع في الاسماء سقطت النون حال الجزم لانها بمنزلة الحركة في المفرد كما تحذف الحركة في المفرد

ناصبه باضا ان واذن تعجب اذا لم يتغير ما بعد ما على قلبها وكان الفصل مستقبلا وهو جواب وجواب فان اعتمد ما سبق
على ابقائها لم تعجب كقولنا انك اذا ذهبت الى حزن اليك وكذا كان الفصل حالاً فقولك لمن عجبك اذن
انفك كاذبا وهي اعظم حزن بها عند سيرة ولا اصل لها وقيل اصلها في النظرية فحدثت الغفلة اليها وعرض
سها التوهم لما قصد جعلها صالحة لمصلحة الذريرة بعد ما كانت مخفية بالافعال فاذن ينبغي اذ في يومئذ وحيدة الا انه كسر الازل
في نحو جيندز ويمنه يكون في صورة ما ضيف اليه النظر المقدم واذ لم يكن قبله فخرجت فكره وادفع عنها ليكون
في صورة النظر المضروب لان سها في النظر وان المقدرة بالرفع على ان صفة ان اي التي قدرة بعد سيرة
مراضع ثم ذكر مثلاً المضارب بالحوال المذكورة في مثال ان قد اريد ان تحسن الى و مثال ان انان في المثال
و مثال كي اسلمت كي اذ دخل الجنة و مثال ان في قوله انك ولما زرع في الله او الحوايل و قيل ان الله انما لم يزل لان
مقدرة ان شاء ما يزل بها في مواضع قد ربه ما شرع في بيان تلك المواضع فقال ويغير لان في سيرة مواضع بعد
حتى غرا سملت حتى اذ دخل الجنة ولام كي اي بعد لام كي فقام زيد ليندب اي كي يذهب ولام الحمد اي بعد لام الحمد اي
التي يكون لما كيد النفي وتحقيق من حيث الاستعمال يجوز ان كان الخفية كانت ماضية لفظاً فخره تعالى وما كان بعد زيد بهم
او معنى نحو لم يكن ليندب ولام الفاء الواقعة في جواب الامر والهنى والاستخدام والنفي والتمني والمرض نحو اسلم تسلم
مثال الفاء الواقعة في جواب الامر ونقص فذهب مثال الفاء الواقعة في جواب النفي بل تسلم نحو مثال الفاء الواقعة في جواب
الاستفهام وما زود ما فكر فيك مثال الفاء الواقعة في جواب النفي وليست بالفاء الواقعة في جواب النفي
والاشترار بانفصيص غير مثال الفاء الواقعة في جواب المرض وبعد الواو الواقعة في هذه المواضع اي ويغير ان بعد الواو
الواقعة في جواب المراضع الستة المذكورة من الامر الى المرض لك اي مثال الفاء وشمي نده الواو واد الجمع وادو
الصوت اي نحو اسلم تسلم الى قوله اي الى آخر ما ذكرنا من الامثلة في الفاء بابل الفاء بالواو وبعد الواو اي نحو انك
او تقضي حتى اي الى ان تقضي حتى وبعد الواو اعطفت اذا كان المحظوف عليها لئلا يلزم حذف الفصل على الاسم نحو مجي
فياك وتخرج تقدير ان يكون في تاويل الاسم فيستقيم عطفاً على الاسم ونسبهم من قيد الاسم منها بالتفريع فخرج
نحو اعجب ان يغرب زيد او شتم فانه لا يقدرون لجواز عطفاً على دخول لان ونصب بكلمة لان لاتباق وفيه نظره فيشكل
بالاعجب ان الانسان فانه يجب فيه تقدير ان فالاولى ان لا يقدّر الاسم بالتفريع وليس كون المحظوف عطفاً في الاعجب ان
يغرب زيد او شتم اسم بل المحظوف عليه الفصل والتاويل بالاسم متأخر عن العطف ثم اعلم ان المضارع لا ينصب تقدير

نحو انك اسلم تسلم

بعد واد العطف اذا كان المحطون عليه اسما كغيب تقديرا بعد سائر حروف العطف اذا كان المحطون عليه
اسما فلو قال و بعد حروف العطف لكان لاصوب وانما وجب تقدير ان بعد حتى ولام المجمل لانها من الحروف الجارية
فتمتسك وخرها على الفعل الا ان يحل مصدره او تقديره في تأويل الاسم فيصح وخرها عليه بعد الفاعل
والحوادث عاقلان وانما بعد الاشياء التي هي اقشاد وهي الامر والعجز والاستقامة والتمني والروض والنفق
وهو وان لم يكن انشا والاشياء المحمولى على النفي لا ينحصر في انما في الالة على الاسم فيكون انشا وخرها
الاخبار على الاشياء والاشياء لا ينشأ على اسم وجب لا يجر مصدره يا باختر ان يكون عطف المقروء على المقروء فيكون
المعنى في السلم فسلم مثلا ليكن ذلك سلام مثلا منك من هذا وبيد لانها بمعنى الجارة فاخذت حكم الحروف الجارية
وبمعنى الى ان على حسب الاختلاف وكذا في حكمها من حيث لزوم المقروء بها ويجوز اظهار ان مع لام كس وكذا مع
الظن بها ودر الامم الزائدة نحو اسلمت لان ادخل الخبة اى الى ادخل الخبة ونظير الامم الزائدة لان تقوم ومع ولو العطف
بن جيب من العطف نحو جيبك في الخبة وانما يجوز اظهار ان في نهمة الصور لان لام كي والظن بها حروف العطف
تدخل على الاسماء الصريحة نحو جيبك لحوث وخرهون كمن هذه الامم زائدة لان دون متبوعه ونحو العجز يستقيم
وخرهون فيصير ان تدخل على الفعل مع ان لانه تقدير لام هذا لا يجوز اظهار ان مع لام الحمد لانها صامها بخير كان الظن
اذا كان مثلا ولا مع الفاء التي للسببية والوارد التي للجمعية والواقفين في جواب الاشياء المستترة ولا مع الواو التي بمعنى
الى لانها لا انتصت لضربا عليها لتفصيل على معنى اسببية والجمعية والانتباه صارت كواو الضرب فلم يظفر انما نصب
بعد ما وجب اظهار ان مع لام كي اذا اتصلت بلام انشائية اى اذا كان قبل اللام كي بخبرها عن اللام مخروطة تعالى مثلا
يعلم اهل الكتاب واعلم ان ان الواقعة بعد العلم بقية العلم منها با اذ لم يكن بمعنى الظن كاذوب الي بعضهم شربان العلم
جا بمعنى الظن والمشهد وانه لا يستعمل الا في اليقين ولو سلم عالم وليس فقط العلم حتى يصح تشبيهه به بل لا يلائم على النعنة
سواء كان لفظ العلم اذ غيره من الروية والوجدان واليقين والتبيين والتحقيق او ان كانت او الظهور او الشهاداة
او الظن الى غير ذلك ليست اى ان الواقعة بعد العلم كلمة ان المصدرية انما نصب الفعل اى الفعل المضارع
وقوله اى تأكيد لغيره ليست وانما هي المنقولة من ان المنقولة لما تبه العلم واهم فيها لا تنازع اجتماع انما نصبت العلم
لكن انما نصبت لجراد واطع الدالين على ان بعدهما غير معلوم التحقيق وكون العلم والا على ان ما بعده معلوم التحقيق ثم خصه
بانه المحرر اى هي المنقولة لا غير وقوله من المنقولة تعلق بالاخذ اى المنقولة لا اخذ من المنقولة واعلم انه يجب فصل ان عن الفعل

عن الفضل ما بالسين نحو قلت انك ستقوم قال الله تعالى علم انك سيكون علم مرضي او موقوف على ان يكون مقبولا قد نحو
 قوله تعالى يعلم ان قد انجز او يجرى فلي نحو قلت ان لم تقم وان لا تقوم عرضا عما زال عنها من صفت احدى فزعموا انها
 هي خبرية لان فزعا فيها وبين ان المصدرية اول الامر لان المصدرية لا يفتصل عنها وبين عليها شي من الحروف المذكورة
 كونهما من الفعل بتاويل المصدرية فلا يفتصل بينهما وبين ما يترتبها لضعفها وان نحو قلت ان يخرج بالرفع بالافضل
 كما نقل عن السجود والواقعة بالرفع على انه مطعون على الواقعة السابقة او بالرفع على انه مبتدأ اي وان الواقعة بعد الفعل وما
 بعدها كالحسبان وكما علم الماويل بالفتح جائز في اي في لفظ ان قد هو ان في هذا القسم من ان العجبان احدهما ان يتب
 بهما اي بان قد الفعل على ان تجلبها مصدرية وان في ان تجلبها كالواقعة بعد العلم في كونها مخففة من التثنية فنزعت الفعل عن
 انك ستقوم بالرفع على انه مصدرية ناصبة لا مكان الجمع بين ولايتها بالرفع على انه مخففة من التثنية لخروجها من كونها مبنية على
 ثم اعلم ان ان الواقعة بعد الفعل العلم والفتح والفتحة والخوف والشك والهم والاعجاب وهو مصدرية
 لا مخففة من التثنية نحو جرت ان تقول قلت ان تعدد خشيت ان ترجع ولا تفرغ عن بيان علل المضايح المضوية
 في بيان عائل المضايح الخيومية فكل فصل الخيومية اي المضايح الخيومية عائل لم ولما دام الامر اضافت اللام لانها
 مكنة عائله لاضافة ولا استعمل في معنى الفهم لم يفت لا نها عائلت نفسها فلا قبل لاضافة واخرجه كما استعمل في
 معنى الفهم وما لم يستعمل في معنى نحو لا اقسم ونه الكلمات الاربعة مجزوم فعلا واحدا با معالته والافعة متعد حيزها يا
 فيقيد لا تقريه وتقول وكلم المجازات اي الكلمة الدالة على كون الحجة انانية جزاء المحبة الدالة على سببها مبنية على كرات اشترط
 والمجازاء ولما كان بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف على الحكم ببناء لهما اي تجزؤا الفعليين والراو هتتا بعضهما فان فيها واذا
 ايضا من كلم المجازات مع ان المجزوم بها شاذ لم يحل في كلامهم على وجه الاطلاق وحي اي كلم المجازات ان وصفا وادنا وبيتا
 واين وصفي وطمون واي والى وان المقدرة بالرفع صفة لان نحو لم يضرب ولم يضرب ولا تضرب وان تضرب اضرب ا
 اي المنتهى الى اخره مثال لما ذكرنا من كلم المجازات ثم لا تفرغ من قد او المجزوم وتثنيها شمس في بيان ما فيها فقال والله
 ان لم تقلب المضايح مضايضا مضيا صفة ماض احوال من المفعول اي حال كون المضايح مضيا نحو يضرب زيد معناه ماضية والمضايح
 لفظ مضارع ولا كذا كك اي مثل لم في قلب المضايح مضايضا مضيا ثم اشار الى ما يخص بلابدا شتر كما فيا ذكر قوله الا
 ان فيها اي في لما دون لم ثم ما بعده اي في معنى بها ضمة ترفع غالبا تقول لمن يتوقع ركوب الايسر لا يركب قد تستحق
 في غير المرفوع انهم مخنوم زيد ولا ينفعه الندم وودا ما قبله اي استمرار او اتمه او اقبله يعني استمرار الفعل الذي ينبغي

من ابتداء الى زمان التكلم بها تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم اي عقيب ندمه ولا يلزم استمرار عدم انقائه الندم
الى زمان التكلم واذا قلت لما ينفعه افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم بها ثم تذكر التغيير للرجوع الى ما في بعده وقبله
باعتبار اللفظ والضم يجوز حذف الفعل الواقع بعده لان على عليه دليل خاصة هي دون لم يعني لا يجوز حذفه بعدهم وذلك
لان اصل لم لا زيدت عليها ما غابت سباب الفعل تقول ندم زيد لما اي ولا ينفعه الندم ولا تقول ندم زيد
لصبيته لا يجوز حذف الفعل واما قوله واحفظه وديك الى استمرارها لجم الاغارة ان وصلت وان على الحذف
وان لم تصلت واما يصح تخصيص لاجلهم دخول دوات الشرط عليها فلا ينعين ان لا يعرب ومن لا يعرب ويجوز
ان يعرب ان لم يعرب ومن لم يعرب كان ذلك كونهما فاصلة قوية بين العامل وموله واعلم ان لا مشترك بين كونه
اسما وبين كونه حرفا لكان اذا كان حرفا فانه مخصوص بالمضارع واذا كان اسما فهو ظرف لمعنى اذ ويلزم بعده في
لفظا او معنى جوابه ايضا لكان اوجله اسمية مفروضة مع اذا المضافة قال واحد قال فلان كتب عليهم القتال اذا
منهم ومع الفاعل وما كان ماضيا مع الفاعل قد يكون مضاعفا واما حكم المجازات اي كلمات اشترط والجزاء
المحدودة من قبل حرفا كان او اسما في العبارة ان يقول حرفا كانت او اسما فهي اي تلك الكلمات تدخل
على مجلتين فليتين لشدل ستمن بقوله تدخل الضمير للكل على ان الاولى اي المجلة الاولى سبب للثاني اي المجلة
الثانية فيكون الاول سببا والثاني سببا ويرى عليه قوله وما يكمن من فتمت من صدور جواب المبتدأ المستغن بمعنى
الشرط وهو الموصوف اي باحصل يكمن من فتمت فهي صادرة من احد ولا يستقيم سببية الاول للثاني لان
الحاصلة بالماضي لئلا يصدور الفهم من انه سبحانه بل الامر بالكل فان صدور ما من احد سبب لمحصوها بهم
والجواب عن ان المراد سببية دلوا باعتبار الحكم به والاجابة انه اي وما يكمن من فتمت فيحكم فيجرها من احد وتسمى
اي المجلة الاولى بكل المجازات بشرط من حيث انه شرط لتحقيق الثاني وتسمى المجلة الثانية بعد كل المجازات
جزءا من حيث انه يعني على الاول بناء والجزاء على الفعل ثم ان كان الشرط والجزاء مضارعين يجب الجزم فيها
اي في الشرط والجزاء لوجود الجزاء وكون المضارع موقفا بل الجزم بكل المجازات وعن سببية ان الجزاء يجوز معها
وبالتوجه جميعا استعان بكونه مركبا والكانا اي الشرط والجزاء ما ينعين لم نقل اي تلك الكلمات فيها لفظ اي لا
الشرط ولا في الجزاء لكون الماضى معنى كانهما غيرية اثر العامل بخلاف ضرب ضرب والكانا الجزاء حكمه وحده اي
دون الشرط ماضيا وكان الشرط مضاعفا يجب الجزم في الشرط ولا في الجزاء لما قلنا ومن مضاعف يجب الرفع في الشرط

في الشرط اذا كان الجزاء ماضيا فقط وهذا ضعف الوجه في الشرطية لم يأت في الكتاب الكريم ويقل لا يحكي الا في
 فردية الشرط لان في صورة السببية المستقبل للماضى من ان تأثير الحرف في جعل العبد بمنى المستقبل مع عدم
 التأثير في القريب بعيد فيه بحث لان الحرف تأثير في جعل قابل للتأثير والتأثير التام صبيد اولاً وتأثير في محل غير قابل للتأثير
 والكانات قرباً لا شك ان القريب منها غير قابل للتأثير لانه مستقبل للمستقبل مستقبلاً مستقبلاً الحاصل والعبد في كل
 التأثير لانه ماضى نحو ان تعرضت خربك لكان شرط هذه وهو الجزاء ماضياً كان الجزاء ماضياً جازي في الجزاء
 لانه الشرط الواجب ان الجزاء والمرغى ما يجب من وهو ان يفسح فلكونه قابلاً
 والامرغى فلكونه لا يعقل الجزاء في الشرط لكونه ماضياً بطل في الجزاء ايضا سواء نحو ان حثي الكوكب بالجزء والكوكب
 ثم لا زرع عن تصور جرم الجزاء وعدم انجز الامر في بيان دخول الفاعلية وعدمه فقل والعلم انه اي الشان اذا كان
 الجزاء ماضياً لفظاً او معنى نحو ان قتلتم فم تفرقة بخار بالجزء وصفه ماضياً اي كانا تفرقة سترت فانه القيد
 لم يجر الفاعلية اي دخول الفاعلية في الجزاء لتأثير حروف الشرطية في المعنى حيث جعل الماضى بمنى المستقبل فلا حاجة
 الى ان يربط نحو ان الكرمي الكرمي قال الله تعالى ومن دخل كان مناه الكائن اي الجزاء ماضياً بمنى مستقبل ان يقيد
 تغير الجزاء بلام الامر وغيره المعاد والمضى فانها مستقبلان تحتفظا قبل دخول ان فلا تأثير لهما فيها او متفاديا في جزاء
 عما اذا كان متفاديا لم فانه مندرج في الماضى معنى او بلا دل على حيث تجب فيه لانه كما سيأتي في المتن جازي الجزاء الواجب
 الالتيان بالفاء وتركها لان حرف الشرط غير مؤثرة في تغير معناه لكانت مؤثرة في الماضى فتوقى بالفاء ومؤثرة في
 تغير المعنى حيث خاصة بمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود تأثير حرف الشرط من وجه وان لم يكن التأثير قوياً وحسب
 انه ولو قال والكان مضارعاً متبناً غير كسب وسوت لكان اولى بان الجزاء اذا كان مضارعاً بالسين وسوت
 لم يجر فيه ترك الفاء لكونه تعالى وان تناه عن فتره في اخره نحو ان يقرب في الضرب في المضارع المشب بترك الفاء
 او فاضربك بابيان الفاء وان شئت لا اضربك في المضارع المعنى بلا ترك الفاء او فاضربك بابيانها
 وان لم يكن الجزاء احد القسمين المذكورين وما الماضى بغيره المضارع المشب او المعنى بلا توجب الفاء في الجزاء وذلك
 اي عدم كون الجزاء احد القسمين حاصل في اربع الصور الصادرة الاولى ان يكون الجزاء فيها ماضياً متبناً مع
 قد لفظاً كقول تعالى ان تفسد ففسد سرق لعله او معنى كقول تعالى ان كان فيه قد من قبل فصدت اي قد صدقت
 والصور ثانياً ان يكون الجزاء فيها مضارعاً متبناً بغيره لا اي بغيره لا وهو ان يكون لم يفسد من ان المعنى بها

الثاني وهو المضارع فيأتي في معنى الشرط كما رأيت ذلك في الآية ثم انجبت سببية الاول الثاني بقوله فان معنى قوله
 قطع فخرج هو ان تعلم تخرج فيكون تقدير ان بعد فعل سببية الثاني اذ انتم سبب النجاة وكذا اجابوا اي مثل في المثال في وجوب
 السببية معان البوائى من الآية فلو كان اي فاعل ان بعد فعل سببية الاول الثاني في شرط تقدير ان بعد الافعال المحذرة
 احتج فركب لاكثر تدخل الثاني في معنى وكذا انتج النفي اي لم يقع الخرم في جواب النفي بتقدير ان بعده نحو لا تفعل كين الخ فركب
 بالخرم لاقتناع كون الاول سبباً الثاني في في ايخرج الصوريين اذ لا يصح سحب المعنى ان قيم في تقدير ان لاكثر تدخل الثاني
 ان لاكثر تدخل الثاني بتقدير شرط على وقف لفظ النفي لان المقدرك ان يكون من جنس المفعول وهذا لا يصح معنى لان المقدم
 الاكثر ليس سبب لدخول الثاني انما سبب الاكثر وكذا لا يصح ان قيم في تقدير لا تفعل كين فركب ان لا تفعل كين فركب لانه
 لا يصح تقدير ان بعد النفي مطلقاً اذ هو خبر محض فلا يدل على سببية وان لم يقصد سببية لم يخرج الخرم في الجحيم بل يجب ان يرغ
 ابا بالصفة ان صالحاً للوصفية كقوله تعالى فذهب الى من له كلف ولما رتب من فخر فرعاى ودا راثا او بالحال كقوله تعالى قد
 في خوضهم لم يزلوا لا يخرجونهم من ديارهم حتى يدرك كلامه ستان تطوع عاقبه ثم لا راعى في قسم الثاني للفعل وهو المضارع
 شرع في بيان قسم الثالث وهو الامر فقال الثالث الى القسم الثالث من تلك الاقسام الامر وهو في اصطلاح
 النحاة مثل كذا في اكثر النسخ وفي بعضها وهو صيغة وهذا هو الواقع لما في كتب القوم في تعريف الامر يطلب به اي بواسطه فان
 ابار الاستعانة الفعل اي صدور الفعل من المضاف الى المطلب المظهر ان قوله فعل فتره الخ ليس شيل القسم وغيره باق في
 كما لفعل بقوله يطلب به يخرج الماضي والمضارع وقوله فعل يخرج به المعنى وقوله من المفعول المحترز عما يطلب به قبول الفعل
 عن مفعول بالهم فاعله وقوله المضاف المحترز عن الامر العائب والمحكم لدخولها في الفعل المضارع ليعا حوت المضاعفة فيها
 وان دخلها جازم بان تحت من المضارع حوت المضاعفة الممار والمجوز صفة ثمانية لقوله فعل اي فعل تليس تحت حوت المضاعفة
 من المضارع والحق انهم ليس من تحت التعريف والتعريف قائم بدونه بل هو مشروع في كيفية الاشتقاق للامر وما قيل من انه
 اخر اربعين صيغة ورد في غير سبعة فيكون من مود القسم وهو الفعل لانه اسم فعل كما عاينة الى اخرها بزيادة بعض القيود
 في الحد واما نحو قوله تعالى فظفر عواقر من ثأري بالنادى فلا يرد لانه ثأري واما حذف حوت المضاعفة لانها اشارة المضارعة
 فلا بد من ان انتهت الى يكون انزاع الصيغة باقيا ثم يقرأ بعد حذف حوت المضاعفة من المضاف الى المطلب فيقرأ كما كان لا بد حوت
 ساكن اي حوت ساكنة زيرت هزرة الرصد في اوله بعد حذف حوت المضاعفة فلا يلزم الاقتران بالساكن واما في صيغة المضرة
 لا يستلزم مطلقاً سببية اذ الهزرة متحققة بالبدن آمن المضاف مضروبة اي حال كون تلك الهزرة مضروبة وهناك ضم ثالثة ثالثة

المضارع مثلا يلزم التماس بالمضارع المتكلم على تقدير الفتح ولا الاستقبال على تقدير الكسر وحصل الاتباع نحو المضارع مكسورة
اي ذريت هجرة الوصل حال كونها مكسورة ان انفتح اي ثالثة كما علم والكسر ثالثة نحو اضرب واستخرج وانما كسرت
هجرة الوصل لان الكسر اصل في هجرة الوصل للماضي التماس فيما كان ثالثة مفتوحة بالمضارع المجزول على تقدير
الضمة والماضي الرباعي على تقدير الفتح وفيما كان ثالثة مكسورة للماضي الرباعي على تقدير الفتح والمضارع الرباعي المجزول على
تقدير الضمة والماضي ثالثة حرف المضارعة حرفا متحركا فلا حاجة الى الهجرة الى الثانية اي الى زيادة هجرة الوصل بعد حذف حرف المضارعة
لانه لا يلزم التماس بالماضي بل اسكن آخره جعل ياقية امر متحركة في تقديره وحاسب في تحاسب والامر من باب الافعال من
القسم الثاني في هذا جواب وتقدير السؤال ان يقع ان ما ذكرتم من ان هجرة الوصل مكسورة اذ كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا
ويكون عين المضارع غير مضموم منقول مثل اكرم امراس الاكرام لانه ما خذ من تكرم وما بعد حرف المضارعة فيه وهو الكات ساكن
وعين المضارع غير مضموم فوجب ان يقع في الامر الاخر منه اكرم كسر الهجرة وتغير الجواب ان يقع نعم ان الهجرة مكسورة اذ كان
ما بعد حرف المضارع ساكنا ويكون عين المضارع غير مضموم الا ان ما بعد حرف المضارعة في تكرم ليس ساكنا لان الكات ليس ياقية
بل ما بعده مخدوف وهو الهجرة المفتوحة لان اصل تكرم تكرم على وزن تافعل لكون ما فيه على اصل اذ المضارع هو الماضى
بزيادة احد حرفي اثنين في اوله من غير حدث شي من الا ان الهجرة لا حذفت من المتكلم الواحد كما هي الجماع الغرض في نحو
اكرم حذفت من البدائي نحو تكريم يكون لان الزاد ان لم يوجد فيها اجتماع الغرض من باب اليباب اي يكون باب الافعال على وتيرة واحدة
في حذف الهجرة كما حذفت الواو في نحو واخواته لا الكاف فاذا اراد وان بنوا الصيغة حذفوا المضارعة واعادوا واقتربوا على الحركة
الاصلية فاذا كان كذلك فلا يكون هجرة اكرم هجرة وصل بل هجرة قطع فلا يرد السؤال لان كل ما في هجرة الوصل لاني هجرة انفتح
وهو اي هجرة الامر من غير على علامته بخروج مضارعه اي علامته بخروجها بمضارع الامر وهي اسكان الاخر في المفرد الصحيح كما ضرب
وحذفت حرف العلة في الناقص المادي واليا في والافعال نحو اغزو ارم واسع وسقطون الاعراب نحو اغربوا واصفروا وانا
كان هذا الامر من اجل علامته المضارعة لثابتة بانه اللام من حيث ان كل واحد يستل على طلب الفعل يكون موقفا اعني من اجل
وان لم يكن موقفا حقيقة بل يكون في حكم المجرى لعدم تحقيق الاعراب فيه وهو حرف المضارعة وهذا عند البصريين واما عند الكوفيين
فهو موبج مجزوم بلا مفعلة حقيقة فان اصل اغرب مثلا تغرب عنهم فحذفت اللام منه وانما تخفيفا كثيرا الاستعمال كاحذفت
في لم يك لذلك ثم لا فرغ من تقسيم الفعل الى الماضي والمضارع والامر ثم شرع في تقسيم آخره الى مودود ومجهول فافضل
فصل المسمى فاعلم اي فصل المفعول الذي لم يترك فاعلم ذلك المفعول فالتفسير في فاعلم الى الموصولة واذا تاملت الفصل

إليها بآلة لا بد من وجودها بالضرورة الفعل الذي لم يذكر فاعله وصانته الفعل إلى ما يجزئها بآلة من قبل
 إضافة العالم الخاص به من قبل حذف فاعله واقيم المفعول مقامه أي مقام الفاعل لا فراض ذكر شي مفعول بالسم
 فاعله فان قيل المفعول هنا فاعل في المعنى فكيف يجوز مقامه ويرفع ارتفاعه قل إنما جاز ذلك لأن الفعل من غير طرف المصدر
 وهو الفاعل و طرف الوقوع هو المفعول فكان فيها مشابهة من حيث الظرفية فيصح ان يقوم مقامه ويرفع ارتفاعه لان
 فاعلية الفاعل باسناد الفعل اليه لا باحداثه ثم فان زيد في مات زيد فاعل مع انه لم يحدث شيئ بل هو
 مفعول في المعنى لان مد تعالى المات لوجود الاسناد اليه وقد تحقق الاسناد في نحو ضرب زيد فلما يجد ان يرتفع
 ارتفاعه عن تحقيق أي بناء فاعل لم يسم فاعله بالمسمى أي بالفعل المسمى اذ لو بني غير المسمى للمفعول جعل ذكر الفاعل
 سبباً منياً لا يفي بالسند الفعل اليه وهو غير جار ولا مسمى أي فاعل لم يسم فاعله الكاشفة في الماضي ان يكون اوله أي
 اول الماضي مضموماً كالحجوت آخره وقبل آخره أي آخر الماضي كسورة وانهم علامته ثابتة في الابواب التي ليست في
 اولها هجرة وصل ولانها زائدة تخو ضرب في التثنية الجود وخرج في الرباعي الجود واكرم في التثنية المزينة وانما غيرت
 الصيغة لتبين المعرفة عن الجهرول وانما حصل التغيير في الجهرول كونه زعم المعرفة وانما اختيارها النوع من التغيير ليكون اوله
 مضموماً وقبل آخره كسورة فلان معنى الجهرول غير مسمود وهو اسناد الفعل إلى المفعول اذ المسمود اسناد الفعل إلى الفاعل فاعل
 لفظ غير مسمود ليكون متوافقين فيما كان غير مسمود أي غير معلوم فاسبب الجهرول وانما كان بناء الجهرول غير مسمود لان بناء
 لم يكن في كلامهم لاستقامتهم الخرج من الضمة إلى الكثرة كما استقام الخرج من الكسرة إلى الضمة وما جاء في كلامهم من
 نحو قيل واول بنت ذالفا على وان يكون معطوف على قوله ان يكون اوله مضموماً أي علامته في الماضي ان يكون
 اوله أي اول الماضي وثانيه مضموماً وقبل آخره كذلك أي كسورة في الابواب المذكورة وهذه العلامة فيما اوله تارة زائدة
 أي في الابواب التي في اولها تارة زائدة وهي الفعل نحو تفضل والفاعل نحو تفرّب وانما لم يقرر على ضم الاول في
 بنين البابين بل مضموماً لأنه انما اقر على ضم الاول فالاول تفضل وتضارب ففتح بعد الفاء لا لتبس مضارع تفضل
 بالشدّيد بمضارع فاضل وان يكون اوله أي اول الماضي وثانيه مضموماً وقبل آخره كذلك أي كسورة وان هذه العلامة
 فيما في اوله هجرة وصل أي في الابواب التي في اولها هجرة وصل وهي استغفل نحو استخرج وانقل نحو انقل وراى
 نحو اناكب نحو اخرجم واخول نحو خشن وانما لم يقرر على ضم هجرة الوصل في هذه الابواب ايضا بل ضمها لانه
 كذلك لانهم لو اقتصروا على ضمها فاعلوا استخرج مثلاً ضم هجرة وفتح الاء لتبس بالامر من ذلك الباب في حالة الوصل

عند الوقت لانها تنقطع فيها الماترى الك لوقت واستخرج لم يعلم انه امر او ماض مجهول فلدت اللباس ضموا انما والهمزة
والهمزة اى همزة الوصل فى الماضى المجهول تتبع الحوت المضموم لا المكسور والفتحان الاصل فى همزة الوصل المكسور لان يلزم
الخروج من الكسرة الى الفتحة على تقدير كسرها وهو مستكره عندهم كخروج الضمة الى الكسرة كما مر ولا اعتبار لفتح الساكن منها
لانه لا يكون جافرا حصينا اى مانعا قويا عندهم وذلك لان الحوت الك كى او حى ضقة الميت فحان حوت ميت ولا يصح
من الميت فوجوه كمد فلا يكون لئلا لم يدرج اى ان لم تنقطع تلك الهمزة فى اللفظ لاني الخط وهو شرط
تقدم عليه فان تدرج فلا يتعلق بالابتداء اصلا وفى المضارع معطوف على قوله فى الماضى اى وعلمته فعل بالم اسم
المضارع لان يكون حوت المضارعة فيه ضموا اصلا على الماضى لانها اول المضارع وما قبل اخره اى اخر المضارع معترضا
لنقطة الضمة ونقل المضارع بالزيادة خوفا من قرب فى الله فى المجرى واستخرج فى المزيد فيه هذه العلامة جارية فى جميع الابداب
الا فى اربعة ابداب فى باب الفاعلة لا فى الفعل المضارع لئلا يفتقدوا اى محركات الفعلية اى التثنية فان العلامة فيها اى فى تلك
الابداب فتح ما قبل الاخر فقط لان ضم حوت المضارعة مشترك بين المعروف والمجهول فيها نحو جاب دكرم ونظم ويدرج ران
فتح ما قبل الاخر فى هذه الابداب لتمييز المجهول من المعرور ونقطة الضمة ونقل المضارعة كما مر وفى الاجوت اى وتقول فى الاجوت
القلب فيه الفا فلا يرشحور وصيد فاضية هو طعت بيان الاجوت وقيل لمثل اجوت فخرجوا من الحوت الصحيح اول نوع حوت
الطية فى جوف قتل ويصير قتل نقل كسرة الواو الى ما قبلها بديل حركة ضمت الواو يا اسكونها وانك رنا قبلها
فيل واصل يبع يبع نكسرة الياء الى ما قبلها بديل حركة تضارعية وتجاو فى الماضى المجهول الاجوت ثلث نكسرة
احدها هذه وهو اضعف والاخر ان اشار اليه بقوله وبلا اشتمام معطوف على مقدم راي فتقول فى الماضى اجوت المجهول
قتل ويصير بالنقل ولا بدال وبلا اشتمام وهو ان تحو كسرة فالفعل نحو اضعف فقتل الواو اسكنه بديا الواو قليلا فدى
تأخر حركة ما قبلها به وهو المراد بلا اشتمام من الفاعلة والقروا فى مثل العين للمبنى للفعل والترض من الاشتمام الاية ان
بان الاصل فى وائل بده المعرور هو الضم وبلا او طعت على قوله وبلا اشتمام نحو قول وبعده باسكان الحاد بلا نقل جعل
الياء واذا اسكونها وانضم ما قبلها وكذلك اى مثل باب قتل ويصير باب اخيرة واقعية اى الماضى المجهول من مثل العين
من باب الافعال والاضفال فى جواز الوجه الثلثة لكان للثلاثة بين باب قتل ويصير باب اخيرة واقعية فى التعليل فاقبل
فد تقرر فى التصريف ان باب الافعال كله لازم نكيت فغير المجهول منه اذ المجهول يخص بالفعل المتعدي قلنا يمكن ان يمتد
بحوت المجرى بعد التقية اخذ منه المجهول اصدون استخبر واقم اى دون مثل العين من باب الاستفعال والاضفال

والا فقال فانه ليكون لك حيث لم يحس فيها الا كسيرة دون الاشياء والاولاد وانما يحس فيها الممانعة واحدة لتعدد فعل
 اى عدم تحرك قبل العين في استخروا قيم في الاصل اذا اصلها استخروا قيم بالياء والاولاد المكسرين والقياس فيها
 اذا سكن قبلها ان يتصل حركتها اليه وتجعل العين ياء اذا كانت والواو في استخروا قيم فته واحدة وفي مضاهيه اى في مضاهي
 الاجوف المجرى وادى كان وادى اقلب العين العاخر فقال وبيع اصلها بيع وتقول فقلت والواو والياء فيها العا
 كما عرفت في التعريف كل واحد واما اذا كانت متحركة ويكون ما قبلها ساكنة فقلت حركتها الى ما قبلها حصلت العا على الوجوب
 والى هذا اشار بقوله كما عرفت في التعريف مستغنى اى كما عرفت ذلك في علم التعريف حال كونه مستغنى وفيه إشارة
 الى ان بيان كسيرة المجرى من وظائف التعريف دون الفخر الا انه بينها استقراء الى ضمنا ثم لا يفرغ عن قسم الفعل
 المنع كونه شرع في بيان التعريف قسمي الفعل وهما المتعدي واللازم اذ هما قيد ان الفعل لا تسام لان المتعدي
 هم من الفعل وشبهه وكذا غير المتعدي الا ان المتعدي مطلقا يمكن تعريفه بما يترقت فهم متناه على متعلق به فان المصدر لا يترقت
 فهمه على شئ ففعل من المفعول ولذا جازعت فاعل فقال **فصل** الفعل المتعدي وهو اى المتعدي ما يترقت فهم متناه
 على متعلق خاص به اى بالمتعدي كضرب فان الضرب يترقت فهمه على متعلق حيث لا يتم بدون المضروب وكذا المتعدي
 بواسطة الحوت كعرض عنه ورجب اليه فان الاحراض والرجب لا يتيان ولا يتصوران دون المفعول **فصل** في تعريفها متعديا
 بالواسطة بخلاف نحو قام فانه قام بدون متعلق الا ان اللفظ فيصير معنى قائم ويكون متعديا بالعارض واما لازم وهو
 اى فعل متعلق بخلافه اى بخلاف المتعدي ليسى بخلاف ما يترقت فهمه على متعلق كقته فان القوت لا يترقت فهمه على متعلق
 واعلم ان اللازم يحمل متعديا بحوت المجرى خذبت زيد او انفردت خذبت زيد او تضعيف العين نحو خذبت زيدا او باللفظ
 انما سطر نحو خذبت متناه صاحب في الشئ والاسير الاستفعال نحو استخروا قيم متعديا او بتعقيل اللازم
 معنى فعل ان متعديا بتعقيلهم **فصل** في معنى هذه ستة اسباب للتعدي والمتعدي يحمل لانا من ان الانفصال نحو
 انقطع وتبا ان الفعل نحو صرح والمتعدي يكون متعديا الى المفعول الواحد كضرب زيد وعمره الى المفعولين لاقتضا وسماه
 اياها وكون ثانياها ما غير الاول كما عطي زيد عمره وادى عين الاول كلمت عمره فاصلا ويجوز فيه اى في باب اعطيت
 الاقتضا على انه مفعوليه سواء انصرف على الاول كما عطي زيد او وعلى الثاني كما عطي درهما بخلاف باب كلمت حيث
 لا يجوز الاقتضا على احد مفعوليه بل اذا ذكر احدهما وجب الآخر **فصل** في تعاقيل محطوط على قوله والى مفعولين اى المتعدي
 يكون متعديا الى ثلثة مفاعيل نحو اعلم اعلم زيد اجمدا فاصلا ومنه اى من المتعدي الى ثلثة مفاعيل اى سبعة اعلم يكون

اعلم وارى اصلين في هذا القسم اذ هما متديان قبل ادخال النبرة الى المفعولين وبعدها ادخال النبرة زاد مفعول ثالث
يقول له الفعل الاول واما البراقع من الافعال وهي ابنا وبنيا واجبو خبر ووجه طليت اصلا في التقديرات التي تليها
تقديمها اليها لما فيها من معنى الاعلاء ثم ما جرت مجراه في تقديمها الى تلكه واجاز الانشئ استعمال انعت واجبت واولت
وازعت بمعنى اعلمت وهذه الافعال المتقدمة الى الشبهة لا استسهل كما وقع في بعض النسخ فانه سهوا لانها سبعة كانت
مفعولها اي مفعول تلك الافعال الاول مع الاخيرين اي المفعولين الاخيرين كمنعولي اعطيت مجوزا لاقتصار على احدهما
اي احد مفعولي اعطيت مجوزا لاقتصار على الثاني الاول لان تلك الافعال بدون الاخيرين وعلى الاخيرين منها بدون الاول
كما في مفعولي اعطيت حيث يجوز فيه الاقتصار على كل واحد منهما تقول اعلم احد زيد ايا الاقتصار على المفعول الاول قد جره
اعلم احد زيد عمر فاضلا واعلم احد عمر فاضلا بالاقتصار على الاخيرين قد جره اعلم احد زيد عمر فاضلا واما في
اي المفعول الثاني مع المفعول الثالث من هذه الافعال كمنعولي علمت في عدم جواز الاقتصار على احدهما اي احد مفعولي
علمت يجوز فيه الاقتصار على الثاني بدون الثالث ولا على الثالث بدون الثاني بل اذا ذكر الثاني في حجب ذكر الثالث
وبالعكس كما في مفعولي باب علمت حيث لا يجوز فيه الاقتصار على كل واحد منهما واذ لم يجز الاقتصار على احد المفعولين الاخيرين
من هذه الافعال فلا تقول اعلمت زيد غير الناس بالاقتصار على الثاني بدون الثالث بل تقول اعلمت زيد عمر واخير
الناس بذكر الثاني مع الثالث وذلك لان المفعول الثاني والثالث من هذه الافعال هما مفعول باب علمت في التحقيق ثم لما
فرغ من بيان هوية الفصل شرع في بيان افعال القلوب واما انفرادها بالذكر اختصا صحتها بالحكم ليست في غيرها وهذا هو الوجه
لافعال الناقصة وما يبدى افعال القلوب بسبعة علمت وطلعت ورايت وحسبت وطلعت وزعت ووجه
وتسمى هذه الافعال افعال الاشك واليقين ايضا واما سميت بافعال هذه القلوب لانها غير مغفورة في صدورهم الى الجوارح
والاخصار النظم بل كقوله في القلوب الباطنة لان بعضها الاشك وبعضها اليقين وكلها من افعال القلوب ولذا اشتهر بافعال الاشك
واليقين والاشك في الله بهولات اليقين ومن قال دكانهم ارادوا بالاشك الفطن والافلاحي من هذه الافعال بخس
الاشك المتعقبات وهي اطرف من هذه حلة الله باطلان اهل البز ان تاما التي منها الاشك فهي ثلثة علمت وحسبت وطلعت
واما التي منها لليقين فهي ثلثة ايضا علمت ورايت وحسبت واسلم منها يصل لكل منها وهو زعت واختصارا في
السبعة يستقر في العقل والافرن واقعة من افعال القلوب ايضا وليس بتعيين الى مفعولين استعمالا ولا جرحا
فيها كالحامها هي اي افعال القلوب افعال تدخل على السبعة ولا يجوز فيها السبعة والوجه على المفعول لانها مفعول لانها

معنى بالعلیق لانها عند تعلیقها الیه ذات اعمال ولاهی ذات افعال مشبهة بالقرعة المعلقة الیه یدرجها من جهات غیر
 مطلق فلاهی ذات زوج ولاهی فائدة عن دونهای من تلك المخاصة ان الی الت ان یجوز ان یکون فاعلها الی فاعل
 افعال القلوب ومفعولها الاول ضمیرین متصلین لانه اذا کان احد هما مفعولا لم یکن جواز ابتداءها بمختصا بها بل فی غیرها
 ایض نحو ایک ظلت شیئی واحد ایها جاران من شیئی ویکون مفعولها الثاني منظر آخر علمتی مطلقا وکنتک فاعلا
 تحتلک الافعال فانه لا یجوز فیها اجتماع ضمیر الفاعل والمفعول شیئی واحد حتی لا یصر الشخص الواحد فاعلا ومفعولا
 فی حالة واحدة فانه منمنع فلا یدخل فی ضربت نفسی وضربت نفسک یا یراد النفس المضاف الی یا المکتم
 وکانت الخطاب واعر علی هذا التعلیل لانه یلزم ان الشخص الواحد فاعلا ومفعولا فی حالة واحدة فی شأ ضربت نفسی وضربت
 نفسک ایضا فاعراب ان یقتضی تعلیل ذلك انما لا یجوز اجتماع ضمیر الفاعل والمفعول فی غیر افعال القلوب لان الخطاب
 فیہ قلن الضل فیہ وکل جمیع فیها السبق الیه الی المأثرة بینها اذ لقل ضربتی سبق الیه الی ضربتی انت طرفة هذا العا
 عدل الی الیاد النفس فقل ضربت نفسی ولا یندفع هذا لالبس بحركة تا والضمیر مع قیام نه انما لا یکن هذا الخطاب فی یجوز ان یضرب
 نه المکرر غیر ما عند غلة السمع وانما یجوز اجتماع الضمیر فی الفاعل والمفعول فی افعال القلوب تعلیقها فی الحقيقة بالمفعول
 التا بالضمیر لانه لا یجوز فی غیره ان یضرب نفسک طفت زیة اقامنا فاعلمون هو العیام لادوات زیة بخلاف ضربتی مثلاً فان
 تعلیق بالضمیرین محال لانها متعلقة بافتقادات القلوب من العلم والنظر وان قلن علم الان وذهنه
 لصفاء منقلبه اکثر من تعلیقها لاعتبار غیره فاذا لم یخرج الی الیاد والنفس فیها لا فتارة المقصود لیراد ما ویراد الالباس
 واما فعدتی ووجدتی وان لم یکن من افعال القلوب فقد اجبرنا جبرها لانها تقضی وجبتنی فاعلا علیها حمل النقیض
 علی النقیض واعلم انه ای الت ان تدکون طفت بمعنى اهتمت فهو من انظر بمعنی اهتمت وانه قوله تعالی وما یجوب
 انفسین ای اهتمت وعلت بمعنی عرفت وانه قوله تعالی ولقد علمم الذين اعتمدوا عنکم فی السبب ورايت بمعنی ابصرته ای
 ابصرته یعنی وانه قوله تعالی ما دثری وهدت بمعنی اصبت الفصالة وهو من وجد ان الفصالة ای اصابتها وکذا اصبت
 قد یکون بمعنی صرت وعلت بمعنی صرت واما الی ودرعت بمعنی کفلت به وکانه فصل البعض لذكر لکون ممانیه
 الاخر قریبه من المعانی الاول حتی یوم انه یتلک المعانی ایضا فیصیب المفعولین بخلاف البعض الاخر فانه لیس كذلك
 والکائنات نه الا افعال المعانی الاخر المکررة مقصوب بسببها مفعولا واحدا فعدتی لا مفعولا اخر فلا یکون
 حیثه ای یحین تلك المعانی من افعال القلوب لانه لم یکن هذه المعانی منها ولا یفرع من بیان افعال العکس شریع

شرع في بيان افعال الناقصة **فصل** الافعال الناقصة افعال وقعت لتقرير الفاعل اى متبعية على صفة غير صفة
 مصدرها اى مصدر الافعال الناقصة وانما وقعت الصفة بهذا الازمان من اجل الازمان وهو مخرج لتقرير الفاعل على صفة
 ففرب يدل على تقرير فاعله على الضرب ونسج يدل على تقرير فاعله على النسج الا ان الصفة التى يدل بها الازمان على تقرير
 الفاعل عليها اى مصدرها واما الصفة التى يدل بها الافعال الناقصة على تقرير فاعلهما عليها ففى غير مصدرها اى الاخبار واما
 سميت هذه الافعال ناقصة لتقصها عن غير ما من الافعال لانها لا تدل على الزمان ولا نها لا تتم برفوعها وتحتل الى انصاف
 تعيد او نقصان عدد بالنسبة الى الافعال التى تتم برفوعها وعن النبلج واما بعد انما عرفت كونها على معنى فى غير ما حيث جاء
 التقرير ففى الخبر للبتة على صفة هى اى تلك الافعال كان مصداقها الى اخرها اى اخرها افعال كما عرفت قبل بدخل على الجمل الى ان
 انه جملة مستأنفة اى تدخل هذه الافعال على البتة او الخبر واما بدخل عليها لافادة نسبتها حكم معناها اى لتعريف هذه الافعال
 حكم معناها فى خبرها فان معنى صار ذلك الانتقال خبره لا يعقبه الانتقال بل هو يعقبه الى خبره فى حكم الانتقال فقد افاد
 صار حكم معناه فى خبره ملكه معنى كان فى قوله تعالى كان اولها عليها استمرار الفاعل على العلم والملكة يمكن الخبر مستمرا
 عليها فقد صار خبره فى حكم معناه وبهذا ظهر فائدة الحكم فى قوله حكم معناه وقيل ان معنى ما عرفت الخبر حكم معناها اى خبرها ما كان
 الثبوت كما كان والانتقال كما فى صار وما يردونها والادام كما فى ما كانت ايها والترتوت كما فى ما دام الفاعل كما فى ليس
 فترفع هذه الافعال الجمل الاول من الجملة الاسمية ويسمى اسماءها وهو اولى من ان يسمى فاعلا لها وتضرب الخبر الثاني
 منها ويسمى خبرها واما ترتب اسمها كونها فعلا وانما تعقب خبرها لكونه متشبه بالمفعول به فى نوع الفعل عليه مفعول كان
 زيد قائما وكان اى كان كان اللفظ وهو مبتدأ وخبره على ثلثة اقسام احدها ناقصة وانما قيل ناقصة بجران استعمالها
 موزنة كما يقامه ذرا لمة ونحو ذلك ولذا دلت بالكلية اما باللفظة هى لكون كان ناقصة يدل على خبرها فاعلا عليها
 الماضى اى فى الزمان الماضى اما ان يكون وانما نحو كان عليه عليها حكما او يكون الماضى متعلما نحو كان زيد با
 والماضية تامة كانت بمعنى ثبت او حصل وانما سميت تامة تتم بافعال ولا يحتاج الى الخبر نحو كان قال اى حصل قال و
 انما تامة لانها لا تتغير بافعالها معنى الجملة يكون جودها كجودها ونفسها لا تامة ونقصه لفظ كان بخلاف القسمين
 السابقين فانها جريان فى جميع تصاريحها اقوال الشاعر جيا دى اى بركت اى على كان المسومة العرب ج اى على
 المسومة الجيا دى الجمل اسرية فى اسير وتامى صلته اى فذلت احدنا لئلا تخفينا وهو من التامى بحسب الرتبة
 والعلو المسومة فثبت الوداد الجمل الذى جعل عليها علامة والعرب كبر العين جى عربى وهو صفة المسومة وتولد جيا ومبتدأ

صفات النبی الی بکر خبره قولت اسی اعلیٰ کان مطلق یہ وہاں زائدہ لا تغیر معنی اصل النبیہ کا بنیہ ہوا۔ غایت
 و بنا اور دہرین تعین وان مکن کان فیہا ناقصا مستیفا بلکہ استعمالہا و لوانہا ایا ان تفتہ فی اللفظ و مدنیون کان
 لحاقہ فی اللفظ دون المعنی مکتوبک زیدہ کان قائم فیل کان علی ان الیام کان فی ماضی و صار لہ انتقال من حال الی حال
 و نحو صار زید غنیما اسی منتقل من حال الفقر الی الغنی و من حقیقہ نحو صار الطیل مجرا و تدیحی صا معنی الانتقال من مکان الی مکان
 و من ذات و تیدی و تیدی بالی نحو صار زید من ذیہ الی قریہ اوس خالد الی بکر و یصح و اضی و امسی مثل اسی ہذا لافعال
 علی اقتران معنی الحلقہ الی وقت بعد ہا بتلک الاوقات اشارۃ الی اوقات ہذا لافعال ہی یصلح و امسا و امضی و اضی
 الاوقات الی الافعال یا فی طلبہ اسی بالادوات الی مثل ہذا لافعال علیہا نحو یصح زید و اگر اسی کان و اگر اسی وقت
 یصح و قس علی ہذا و اضی و امسی و مبی صا اسی و مکن ہذا لافعال الثلثہ تاکہ محاسبہ بمعنی دخل فی یصلح فی
 زید و امضی فی یصح زید و امسا فی امسی زید و قس و بات نہ لافعال علی اقتران معنی الحلقہ و مضی بعد ہا بوقتہا اسی بوقتہا
 الطیل و ہما النہار و اللیل نحو ظل زید سر و با و بات زید محوہ تا مبی صا اسی و مکن ہذا لافعال یصح صار نحو ظل زید
 و بات زید خیر الی صا و یحیان تا مین علی قس نحو ظل کان قطیف و بت مبی علیا و لا کان ہذا لافعال نشیر قس لافعال
 الثلثہ السابقہ فی علیا تا مین علی قس لافعال ہذا و لافعال تکرر مع لافعال الثلثہ السابقہ فی الدلالتہ علی اقتران
 معنی الحلقہ و با و قاتہا و فی الحقیقہ صا و لک لم یکر ما تا مین و ما نل و ما نلی و ما یج و ما یکل تدل علی استمرار
 ثبوتہا خبرا اسی خبر ہذا لافعال فاعلہا الی ہذا قبلہ عزت الاستمرار و الضمیر المرفوع استتر فی قبلہ یج الی الفاعل
 و الضمیر المنصوب البارز الی الخبر فہرہ ہذا قبل الفاعل و لک الخبر معنی ان ذلک الخبر ثابت لفاعل علی وجہ الاستمرار
 مکن ذلک الفاعل قابلہ لذلک و صا محالہ فی العناد نحو زال زید امیر لا یفہم منہ انہ کان امیرا فی حال کوہ طفلہ
 بل یفہم انہ لک مکن قابلہ و صا محالہ و یلزم ہا اسی و یلزم ہذا لافعال حرف النفی قد دل علی استمرار خبرہا فاعلہا
 لان معنی ہذا لافعال النفی و دخل النفی علیہا بقید الاشیات لان نفی النفی انشایہ و قد جردت حرف فی القسم لفظا و یدرہا
 معنی قولہ تعالیٰ ما مضیٰ تذکرہ و یستمر ہا اسی لافعال و ما دل علی توفیت امر بمدة ثبوت خبرہا اسی خبر کلہ ما دام لفاعلہا
 اسی فاعل علی ما دام و ہا اسمہا نحو اقم ما دام زید جالس امسا و اقم مدۃ و ما طویس زید و یس تدل علی نفی معنی الحلقہ حال
 اسی فی زمان الحال و ہذا کثر الخ الحکیم لذلک بقول یس زید قائما الآن و قیل لیس تدل علی نفی معنی الحلقہ مطلقا اسی حال
 کان و غیرہ کقولہ تعالیٰ لا یوم بائعہم لیس مصدرا مہم ہذا نفی لکون العذاب مصدرا مہم یوم القیامہ فی نفی مستقبل واجب

واجب عن الآية بان هذه الاخبار لا كان صادر عن الافعال في اخبارها جعل كالواقع كونه واقع في الحال وقد عرفت
بقية احكامها اى احكام افعالنا فانه من جواز تقديم اخبارها على اسانها في الكل وعلى نفس الافعال فيكون المشهور
الاول عدم جواز ذلك فيما اوله مادام افعالنا في القسم الاول في الاسم وان كان كذلك فلا تعبد اى بقية
الاحكام فلا يلزم التكرار لما فرغ من الافعال انما تشرع في افعال المعارضة فقال فصل افعال المعارضة فتذكر
عقب الافعال لا تشرع افعالها انقضاء الخبر لانها موضوعة لتقرير الفاعل على صفة معينة الا ان خبرها انحصر وهو كونه فاعلا
خبر الافعال انما تشرع افعالها على ما مضى من الافعال في القسم الاول لا اسم هذه الافعال هي افعال
المعارضة على ثلاثة اقسام الاول اى القسم الاول للرجاء اى القرب بها والخبر وهو اى القسم الاول الموضوعة للرجاء وحسب وهو
فعل جازم اى غير منصرف ولا يستعمل في غير الماضي حيث لا يحكي منه مضارع ويجوز امر وحسب وادسم الفاعل والمفعول كونه
متضمنا بسبب الانتهاء الذي اصله ان يكون المحدث كاشف خبره وكونه محمولا على الفعل كاشفها على المحصول وهو اى عسى في الفعل
مثل كاشف ان رفع الاسم وكون خبره فلا مضارها الا ان خبره اى خبر عسى فعل مضارع مع ان خبره كاشف مضارع خبره ان
خبر عسى زيد ان يقوم اى قارب زيد ان القيام فزيد منوع بانه اسم عسى وان يقوم في موضع النصب خبرا بانه الماوجب اليه
اكثر الخفاء وذهب بعضهم الى ان ان من المضارع مرفوع المحل بانه فاعل عسى وزيد فاعل يقوم بناء على التقديم
والتاخير وذهب الكثيرون الى انه بدل مما قبله وانشرط ان في خبر عسى تخبر عن معنى الرجاء اذا التزم ان يكون الا في المستقبل
نحو اذما يدل عليه ويجوز تقديم الخبر اى خبر عسى اسم عسى ان يقوم زيد اى قريب قيام زيد فان يقوم مرفوع المحل بانه فاعل
عسى وزيد فاعل يقوم ويستغنى بانه من خبره عسى على هذا الاستعمال بانه وعلى الاستعمال الاول ناقصة وقد تجددت
من خبر عسى تشبيها له بكاد في الاستعمال الاول الى ان يذكره بحسب ويقول نحو عسى زيد ان يقوم وقد تجددت ان نحو عسى زيد يقوم
ومن قول الشاعر عسى الكرب الذي سبب فيه يكون وراؤه فرب قريب والى اى القسم الثاني المحصول وهو كاد وخبره
اى خبر كاد على مضارع دون ان اى خبره ان نحو كاد زيد يقوم فزيد مرفوع بانه اسم كاد فزيد خبره فعل مضارع دون
اى تقرير الماضى بقية من معارضة المحصول وقد دخل ان في خبر كاد تشبيها له بعسى نحو كاد زيد ان يقوم ومن قول الشاعر
كاد من طلال الجبال يعضى اى يندرس ويحور وانك اى القسم الثالث لاخذ اى القرب والاخذ والاستشعار في الفعل
وهو مطلق بمعنى جعل كل معنى مطلقا وكتب بفتح الراء بمعنى قرب واخذ بمعنى شرب واستعمالها اى استعمالها في
الانفاذ الاربعة دون مضارها مثل كاد اى مثل استعمال كاد في انقضاء كل واحد منها اسما وخبرها ان خبرها

فلا مضارعون ان سوطفون زيد كيت اي اخذوا ذلك من بني اسد معطى على قوله اخذ فيكون من جملة القسم
الاثالث و استعماله اي استعمال اولئك الامانة نحو موسى وكاد مثل استعمالها يستعمل تارة مثل موسى في وجهها اي
مكونها متعينة لغير كونها مستغنية عنه اذا كان اسمها من ان نحو اولئك زيد ان يقوم واولئك ان يقوم زيد واما
مثل كاد في انقضاء الاسم والجر وكول لغير خلا مضارعا دون من نحو اولئك زيد يقوم ولا يخفى ان عبارة المصنف
انه قسم ان الاصل في استعمال خبر اولئك ان يكون مع ان وكذا اصل استعماله ان يكون بدون ان وهذا ما تضمن
ثم كاد من حال القاربة شرع في بيان ان التجب فقال فصل في التجب هو انفعال النفس عند ادراك
ما يخفى سببه وخرج عن نظائره بمعنى لا لاضافة في قول التجب فلان وضعا لاثالث والتجب وهذا انك التعريف
لانهم من هذه الملائكة على انه وقع بيان لما يفهم فيها عند التقرير به ولان التعريف لا لضبا لغيريات فلما انحصر المعنى
في خبر الخبرين لا يحلج الى ذلك وله اي التجب صيغتان مبتدات متقدم الخبر وهو جملة مفرقة وقوله ما اخذوا فعل
خبر كونه فلا التجب نحو الحسن زيد اي اخذ شيئا الحسن زيد او في الحسن خيمه هو فاعله فاني الحسن زيد مبتدأ
مركبة تامة بمعنى شيئي عند سبويه والتحليل واصله شيئي الحسن زيد والحكمة التي بعده اعني الفعل والفاعل والمفعول
في موضع الرتبة بانه خبره واما موصولة بمعنى الذي عند الافش والحكمة التي بعدها صلة هي مع الصلة في موضع الرتبة
بانه مبتدأ وخبره محدث تقديره الذي الحسن زيد شيئا او استغنائه من بعضه يعني مبتدأ او بعد ما خبرا وتقديره
اي شيئي الحسن زيد او نحو الحسن زيد والجر هو منها فاعله عند سبويه فعل ~~مجهول~~ لا يكون الضمير في الحسن لان
الفاعل لا يكون الا واحدا لم يجب استتار خبره الفاعل لان الامر بها يعني الماضي والجملة للضرورة لا للتقدير واللام
زائدة في الفاعل كافي قوله تعالى وكفى بالمرء شبيها فليكون شيئي الحسن زيد صار زيد ما حسن فمفعول عند الافش
ويؤيده جواز حذف كاد في اسحق بهم والبصر على هذا الوجه يكون الحسن الامر لا جوا فيكون في ضميره هو فاعله اي الحسن
انت زيد او زيد اي احب احسن شيئا صفته والباء عنده لتقديره يكون الجملة للضرورة لا للتقدير ليعبر الحسن مستدرا
برأسه الباء للزيادة في المفعول كما كافي قوله تعالى ولا تظنوا به كبر فليكون الجملة لتقديره كافي اخره وحسن
مستدرا بنقبة ولا يبين ان شيئا التجب الاما جى من افضل التفضيل اي الامر شيئي يصح بناء اصل التفضيل منه
لوجود اثباته فيها لكون كل واحد منها البائنة والتوكيد فلا يبين ان الامر شيئا في مجرد قابل للزيادة والنقصان
ليس يكون ولا يجب وانما قيدنا السلا في الجواب لكونه قابل للزيادة والنقصان امر از من خواص زيدا ولا يقال

لا يقال فيه مات زيد الا ان الموت لا يصل الزيادة نقصان فلا يكون موت احد زيدا من موت احد آخر وحققت
 الاصل ان يتجرب من الفاعل لا من المفعول كما في كسم التفصيل فخرنا اشهر من شدة قليل واما اعطاء ثناء وتوصل في
 اي الذي امتنع بنا وعلما التجب من رباعي وثلاثي فزيدية او ثلاثي مجزوما فيه لولا وجوب نيل انشاء استخراجا
 وانشاء بانزاجه اي بيان من فعل لا يتنوع بانها منه ويخرج مصدرة ذلك الفعل المتنوع مفعولا او مجزوما بابا او كسرت
 ذلك في كسم التفصيل ولا يجوز التعريف بها اي في فعل التجب بتقديم وتأخير اي بتقديم المفعول والمجوز وناضرا
 عنها فلا يجوز ان يقال ما زيد احسن ولا ان يقال ما زيد احسن ولا ان يقال زيد احسن فان قلت ذكر ان تأخير
 بها مستدرك اذ كل من التقديم والتأخير سلم لاخر فيكون تقديم شيى مستلزما لتأخير غيره وبالعكس قلنا ان
 احد هما مفصل عن الاخر مقصد لا تحقيقا كذا ان الشيخ رحمه الله عليه اعتبر المقصد او القول ذكره تأكيد اول الفصل اي
 لا يجوز التعريف فيها ايضا بل مفصل من أصل المفعول لا يجوز نيل ما احسن اليوم زيد ولا احسن اليوم زيد وجاز
 المفصل كذا ان الزيد نحو كان احسن زيد ولا احسن عليه يكون خلافا لربكسان واما لا يجوز زنه التعريف
 في صيغة التجب لانهما غير مترشحين حيث لا يحسن منها مضارع مجزول واما وبنى وتايفت وتثنية وجب لانهما جازع النقل الى
 التثنية مجزومين لا يستلزمان التغيير الا مثال ولا نقضا كما صدر الكلام لافيهما من معنى الاثارة واللازني ايجاز

الفصل في العطف حيث شئ بالغرف بالاضافة في غيره ولما سمع من العرب احسن بالرجل ان يصعد نحو ما احسن
 اليوم زيد و احسن اليوم زيد وهذا اذا كان العطف متعلقا بصيغة التجب اذ المكنى متعلقا بها فلا يجوز الفصل بالظرف
 ونحوه فلا يقال لزيد ما احسن اس زيد لان اس متعلق بقوله لزيد احسن ثم اعلم ان التجب من ماضيا لا يكون
 التجب في اليقين ام امين فذهب الاكثرون الى انها خلاص واستدلوا على ذلك بان اتصال نون الوفاءية نحو ما احسن
 اضافة الى المصوب وبناء على الفتح وذهب بعضهم الى انها اسما وانما يتبع عليه تغيير ما يبلغ في قوله ما يبلغ غير انما ترون
 ولهم محروكة الضمائر واما التايفت اسما كونه والعرف والاضحية الماوي نحو ما احسن في الاخر من بيان فعل التجب بشرح

بيان ان اتصال المجرع والهم فال مفصل اتصال المجرع والهم ماضع اي اتصال وضعت وتذكير الضمير باعتبار اللفظ لا
 وجه لكونهم فلا يصح ان الحد على محرم زيد وشتون محرم وتوقف بكونه جازما لوجه ودمت له انما توضع لان ثاء واما
 المجرع فله اي فاعله فلان احد ما ضم وهو فعل ماضع اصله نعم على وزن فعل مضارع الفاء وكسر العين وقد جاز في فعل
 اسما كان او فعلا ليس فاعله اذا كان فاعله مفتوحا وميتة ماضية الفاء كسر العين وهي الاصل رفعة الفاء مع مكان

الدين وكسر الفاء مع السكان الخليلين وكسر الفاء مع كسر العين ابتداء العين ثم اختلفت الحافة في فحاة نعم وبش فذهب الكسائي
 والبحريون الى انها فعلان واسندوا على غلطيها بانصال الهمزة الى كنه واسندوا الضمير فذهب الباقون الى انها كانه
 واختلفوا على اسميتها بدخول حرف التثنية عليها نحو يا نعم المولى واصيب به محمول على حرف التثنية فاعله اي نعم اسم معرف
 باللام نحو نعم الرجل زيد وهذه اللام العهد الذي على اللام اصح اذ ضمير بالواحد والثنى والمجموع وكذا المضاف والمضمر وقيل
 انها للعموم وانما كان فاعله اسما مرفعا بهذه اللام فيحصل اليباقية في المدح وهذا هو المناسب باب نعم وذلك لان اللام
 لما كان العهد الذي يكون للحمود بها واقعا على واحد فيصير مبتدأ ثم يصير مفعولا بذكر المخصوص ويذكر يكون الكلام بعده مشتقا
 على الاجمال والتفصيل وهو واقع في النفس او اسم مضاف الى اسم معرف باللام اما ضمير واسطة نحو نعم فلان الرجل زيد
 او بد واسطة نحو نعم فلان صاحب الغرس او بد واسطة نعم وجزس فلان الرجل زيد يكون فاعله اي فاعل نعم مفعول لا مختار
 لان قولك نعم رجلا مختصركم قولك نعم الرجل زيد ولا يمتنع اضمار على شريطة التفسير فيه يباقة في المدح ويجب مع
 تميزه اي تفسير ذلك للضمير بكرة مختصرة على التفسير الواقعة على مخصوصة مفردة نحو نعم فلان زيدا ومضافة الى بكرة او مرفوعة او مضافة
 لظنية نحو نعم ضارب رجل زيد او نعم ضارب زيد الحسن الوجه انت وانما وصفت البكرة بالمصنوعة مجردة والتوسيع
 او التميز انما مضروب او مجرد منها لا يحكم بالجر الا لان يراد الاخر اذ به عن المجرور من كانه فاعله المدح من شاع
 وذلك لان تربية بالمصنوعة لا محالة فاحترز به عن المحسن المتقابل بين البكرة وبين ما وانما يجب تميزه بتلك البكرة
 لانه لو لم يذكر له تميز لفهم ان في نعم ضمير او باعطف على قوله بكرة اي يجب تميز ذلك المضمرا بمضروب المحل
 على التميز نحو قوله تعالى فتماهى اي نعمها شيئا شيئا اي الصدقات ما في ابتداء او ما كرهة بمعنى شيئا لا محذور
 ولا موصوفة والمخصوص بالمدح اي وقال الفرزدق على امر موصوفة بمعنى الذي فاعل نعم ويكون الصلة بما بها في نعمها
 محذوفة لان هي مخصوصة بالمدح اي نعم الذي فعله اي وقال سيبويه والكاظمي ما مرفوعة آتية بمعنى انشيء
 نعمها اي نعم انشيء اي فاعلها فاعل كونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة بالمدح وزيد في الاثنية المذكورة الواردة
 بعد الفاعل بمعنى المخصوص بالمدح لانه يخص بالمدح ولم يصير مبدئية لانه قد جاز فاعله مية فيقال زيد نعم الرجل
 زيد ان في خبره زيد فاعله اي فاعل فعله انشادة الى ما في الذين كما قيل في الرجل نعم الرجل
 ولا يجوز حذف ما من جبهه لفظا نظرا على الفرق صاحب القاموس جبهه اسم بمعنى الجيب وذا فاعله والمخصوص
 بالمدح زيد الواقع بعد جبهه ويجوز ان يقع قبل مخصوص جبهه او بعد اي بعد جبهه تميز مطابق لذلك المخصوص في الاثر

في الاخر والاشبه والجمع والتكثير والتأنيث كقول فاعله مبهما وفيه انجيلات فتم حيث يجب هناك التميز او كان فاعله مضمرا
 تفضيلا للملفوظ على غير الملفوظ نحو جنة ارجلا زيد مثال ما كان التميز واقعا قبل تخصيص جنة ورجلا زيد مثال ما كان التميز
 واقعا بعد تخصيص جنة او حال عطف على تميز اي ويجوز ان يقع قبل تخصيص جنة او بعده حال على وقوع المخصص
 فيما ذكر نحو جنة ارجلا زيد في وقوع الحال قبل تخصيص جنة ورجلا زيد راجعا في وقوع الحال بعده ثم العاطف في التميز
 او الحال ما في جنة امر العطف وذا الحال هو ذا زيد لان زيد مخصوص بالبعد لا يحكي الا بعد تمام المدح لفظا او قد يرا
 فالراكب حال على فاعله لامن المخصص وعلى هذا القياس في التميز في نعم جلا هو لو لم انتم قل اي فاعله مضمرا
 ايضا كما يكون المدح فاعله احد ما يحس نحو بحس الرجل زيد مثال بحس المعروف باللام وليس فاعله الرجل زيد مثال فاعله
 المضاف الى المعروف وليس رجلا زيد مثال فاعله المضمرة تميز بكرة مضمومة والتاني في ساء ونحو ساء الرجل زيد في فاعله
 ساء المعروف باللام وساء فاعله الرجل زيد في فاعله المضاف الى المعروف باللام وساء رجلا زيد في فاعله المضمرة
 التميز بكرة مضمومة وذان الفعلان مثل نعم في كون فاعله لما اسما من فاعله باللام او مضاف الى المعروف باللام او مضمرا
 تميزا بكرة مضمومة ثم لا نزع عن القسم الثاني في الفعل شرع في القسم الثالث في الحرف فقال القسم
 الثالث في الحرف وقد مضى تعريفه اي تعريف الحرف في المقدمة واقامه اي اقام الحرف سبعة عشر
 حروف الجر والحروف المشبهة بالفعل وحروف النطق وحروف التبيين وحروف النداء وحروف الایجاب وحروف الزيادة
 وحروف التفسير وحروف المصدر وحروف التخصيص وحروف الترتيب وحروف الاستعانة ثم بشرط حروف الردع
 وتا والتأنيث الساكنة والتثنية وذا التاكيد فحصل حروف الجر كان الانب تقييد الحروف المشبهة على حروف
 الجر على طبق تقديم المرفوع والمضروب على الجور انما تقدم حروف الجر عليها مراعاة لاصالتها في عملها وزعمية الحروف
 المشبهة او كقوله انما في الكلام وانما سميت بحروف الجر لانها نحو ما في الافعال الى ما يليها او تجر لا سا بحروف
 الازاحة لانها تضيف الفعل او شبه او معنى مثل الى ما يليها حروف وضعت لافضاء الفعل الاول لان يقول لا تضار
 بالفعل بمعنى يضر لان الافضاء هو الوصول واذا احدى بالباء وكان مناه الايصال او شبهه اي شبه الفعل وهو يميل
 عليه فعل وهو من تركيبه كاسمي الفاعل والمفعول والاضافة شبهه او معنى فعل وهو يستبطنه معنى الفعل ولا يكون من تركيبه
 كما نظرت والجار والمجرور وحروف النداء وحروف التبيين واسم الاشارة واسم الفعل والتثنية والتمجي والتمشيه
 وتغير ذلك مما يدل على معنى الفعل الى ما يليه كلمة اجابة من قسم والتفسير المرفوع المستكن في تليه عائد الى الحرف والاضافة

الباء الى ما اى الى اسم على المحرود ذلك الاسم وانما عبر عن الاسم بكلمة لا يتناول مثل قوله تعالى وضاعت
 عليهم الارض باجبت فانه ليس بالفعل وانما ما يزيد نظير الافضاء شبه الفعل وهذا الى الدار ابوك اى حشر اليه
 فيها اى في الدار نظير الافضاء بمعنى الفعل وهى اى حروف الجر فمع عشرة حرفا احدها من قد هما على سائر الحروف
 لانها لا ابتداء ففى بالابتداء اولى وهى اى من موصوفة لا ابتداء الفاعلية اى الفاعلية اى لا ابتداء له نهائية ولا يستعمل
 فى ابتداء اللاحقة لكان الامور اللاحقة وهذا المستعمل فى الفاعلية باللاحقة احسن من تفسيرها بمعنى المساندة لانه يجب ان يكون
 استعماله فى الزمان مجازا لان يراد بالمساندة المساندة الحقيقية او التشرعية وعلامة اى علامته كون من علامته او
 الفاعلية ان يصح فى مقابلته لا ابتداء اللاحقة حتى يصح ايراد الى وانما يفيد فانه نهائى مقابلتها وهذا لا ابتداء اما ان يكون
 من مكان كما تقول سرت من البصرة الى الكوفة او من زمان كما تقول صمت من يوم الجمعة الى يوم الخميس وتدعى المحرود
 لا ابتداء من غير قصد الى انتهاء مخصوص من صفة ان يكون فى مقابلتها لا ابتداء كما تقول اعوذ باسم ربك الشيطان الرجيم
 فان معنى اعوذ باسمه التحجى اليه والتسليم اى لاظهار القصد من امرهم وعلامة اى كون من التبيين ان يصح
 وضع الذى اوصافه على هذه المصروف مكانه اى مكان لفظ من قوله تعالى فاحصنوا الرجيم من الايمان والى قوله تعالى
 فان قلت لا يصح وضع الموصول مكان من فى نحو قد كان من مطر اى شى من طرحت انها التبيين لانه يلزم وصف الكثرة
 بالعرفه ويلزم حمل المفرد على الموضع الموصول مكانه مع ايراد مقتضيات الموصول والتبيين وعلامة اى علامته
 كون من التبيين ان يصح وضع لفظ بعض مكانه اى مكان من نحو اخذت من الدراهم فانه يصح ان يتم اخذت
 بعض الدراهم وزائدة بالرفع عطفا على قوله لا ابتداء فانه نفع بالجمرة وعلامة اى علامته كون من زائدة ان لا يحل
 المعنى باستقامته اى باستقامته من بل يعنى اصل المعنى على حاله نحو ما جادني من احد فانه لو قيل باجاء في احد باستقامته لم يحل
 اصل المعنى ولا يراون في الكلام الموجب على ذهب البصريين فينظرون في الموجب خلافا للكونيين والافنسي فانهم جردوا
 رايها في الموجب في اسم الجنس ايضا واستدلوا على ذلك بقوله تعالى فيغيركم من ذنوبكم قوله تعالى ان الله يغيركم من ذنوبكم
 معا ويقبل العرب قد كان من مطر اى قد كان مطرا واجيب عن الآيات بان قوله تعالى فيغيركم من ذنوبكم خطاب لامة
 نوح عليه السلام ونفران جميع فوجب انه محمول على امة عليه واله واصحابه وسلم لا يجب تغير ان جميع امة نوح عليه
 السلام فكل من بذل ان في شئ قوله تعالى فيغيركم من ذنوبكم للتبيين لا للزيادة وعن قول العرب يا انسانا ايه تغير داما قد كان
 من طر وتبين ما يرميهم زيادة في الكلام الموجب فلا يحل على التبيين اى قد كان بعض مطر اى التبيين

البشيين اى قد كان شئ من مطروقة يجهى من مبسني كى تقول تعالى اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة وقد يكون مبسني ابناء
 كقول تعالى فيظنون من طعن فمضى اى به وقد يكون مبسني البدل كقول تعالى ارضيتهم بالهجرة الدننا من الاخرة اى بدلهما
 وقد يكون مبسني الاستتراق نحو ما جازنى من رجل لان من به من حيث انها تعيد الاستتراق لم تكن زائدة الاثرى
 انك لو خذتهم كان المعنى فى الجحيم عن رجل واحد نحو ما جازنى رجل بل رجلا ومن حيث ان اصل الكلام سقيم بدونها
 كانت ائدة عجلات ثمن ثوبك ما جازنى من احد فانها زائدة البتة لان احد الاستعمال فى العموم وكذا الاستعمال
 فى المعنى قال الجوهري ويكون مبسني على نحو قوله تعالى ونصرنا من القوم اى على القوم وقد يكون القسم مكنونة الميم
 مضمومة نحو من بى لا ضل كذا وذكر الجوهري انها تكون لانها وتخترب من فاعلى السباى اى القرب اليه ويجبى للفصل
 ما اذا دخلت على تانى المتضادين نحو قوله تعالى واعد يعلم المضد من المصلح وتايتها الى مهي اى الموضوعه لانها والغاية
 فلا يدخل بعدها فى ما قبلها الامجا زاء منهم من قال العكس ومنهم من قال هى مشتركة فيها ومنهم من قال يدخل النحلان بعدها
 حب لا قبلها كما لزم فى باب الفصل والافلا كالليل فى الصوم ثم ذلك الانتهاء الى ان يكون فى مكان كاتر منادى سرت
 من البصرة الى الكوفة او فى زمان كقول تعالى ثم اتوا الصيام الى الليل ومبسني مع اى يجبى الى مبسني مع قليلا اى حال
 قليلا ويجبى قليلا وزنا قليلا كقول تعالى فاعلموهم كم وايدكم الى المراتق اى مع المراتق كقول تعالى ولا تأكلوا مما لم
 الى مواكلم اى مواكلم كقولهم وتايتها حتى مهي اى حتى مثل الى فى كونها لانها والغاية تخونمت البارة حتى الصلح وبمى مع
 اى ويجبى حتى مبسني مع كثيرا اى يجبى كثيرا وزنا كثيرا نحو قد المالح حتى لثة اى من المثارة وفى قوله كثيرا
 اشارة الى ان حتى يجبى مبسني الى قليلا ولانه ضل اى حتى فى غير الظاهر اى فى غير الاسم الظاهر بل يقتضى بالظاهر
 خلايقها كما جاء اليه استغناء عنها بالى ولا صوب ان يطل بالاستعمال لا بالاستغناء لانه يقتضى ان لا يدخل فى
 الظاهر ايضا لذلك وليس اختصا بها بالظاهر فى وجودها مبسني الى خلافا للبرء فانه اجاز دخولها فى المضمر ايضا كالى
 متمسكنا فى ذلك قبل الشاع الذى انك المصنف فى الكتاب والجوهري على انه نادر شذوذ ولا كان قول الجوهري مختار
 عند المصنف رحمه الله عليه حكيم ثبت ذوقه قبل الشاع الذى يتسك به البرء فلا والله لا يبقى لناس من نبي حتى تراكى ابن
 ابى زياد وشاذ خلايقها عليه غيره واربها فى مهي اى فى موضوعه للظرفية اى يحل بامعها ظرافة لما قبلها اى حقيقة
 نحو زيد فى الدار والماء فى الكوز او توسعا واعتبارا نحو نظرت فى الكتاب والنجاة فى الصدق وبمى على اى ويجبى فى
 مبسني على قليلا كقول تعالى ولا صلبكم فى جندوع النخل اى على جندوع النخل قال صاحب الفصل انها فى الالة

على أصلها وليست بمستتارة بمعنى على كذا توهم كحل المصطوب في الجذوع كمن كان في فطرت وذو الشئخ ابن الحارث
ان كل ما فيه استتار ومنزلة فهو موضع في وكل ما فيه معنى الاستتار دون الاستتار فهو موضع على وكل ما فيه معناه فهو موضع
الخرقين نظر الى المعنيين فخطبت على الارض وفي الارض ويحيى في بمعنى مع قوله تعالى ادخلوا في ام اي المخرج والتعليل كقوله
تعالى انتم نبياء اخذتم فيه عذاب عظيم اي لما اخذتم وكقوله صلى الله تعالى آله واصحابه وسلم عذبتم امة في بركة
جسمتها ولما بقا بقوله تعالى فاما مع الحيوة الدنيا في الآخرة الاقليل وخامسها الباء وهي اي الباء مستقلة للاحسان
اي للاحسان الفعل بالمجور اما حقيقة كذا داروا بها انكرت بزياد الى القصر مروي بموضع قرب منه زيد ولما استتارة
اي للدلالة على ما دخلت هي عليه ان الفعل نحو كتبت بالقلم اي استقيانه ولما صابته بمعنى مع كونه زيد بغيره اي مع
عشيرة ولما بقا اي للدلالة على وقوع مجوره مقابل الشيء انكرت بها بذلك وكقوله تعالى اضميت بالجملة الدنيا
من الآخرة ولما تعدية اي يحل اللانم متديا مثل العبرة في اكرت زيدوا التضعيف في اكرت كذا هبت بزياد اي اذ هبت
ولما تعدية فخطبت بالمسجد اي في المسجد وزائدة عطف على قوله للاحسان فانه مرفوع بالجملة قياسا مفعول مطلق
اي تسماها قياسا او خبر يكون محذوف تقديره وتلك الزيادة يكون قياسا او نصب على نزع الخافض اي عرفنا زيادة
الباء بالقياس فخذت الفعل والفعل مع الجار نسيان في خبر النفي اي في ظرفها بما نحو ما زيد بقا ثم نحو ليس
زيد براكب وفي الاستفهام اي في خبره نحو هل زيد قائم فان قلت وكما مطلق النفي والاستفهام شمل ليس واما
ولا المشبهين به ولا النفي بنفس والهزة دبل والامر ليس كذلك اذا الحكم بخصوص وليس ولا المشبهة به وهل قلت
ولعله اراد النفي والاستفهام اليهودي في هذا الباب في عندهم المشهور وهو النفي ليس والاشبهة به والاستفهام
ليس وسما عطف على قوله قياسا في المرفوع سواء كان المرفوع مبتدأ نحو حبك زيد فقوله حبك مبتدأ
وزيد خبره والباء زائدة في المرفوع وهو المبتدأ اي حبك او خبرا لكن لان النفي والاستفهام نحو حبك بزياد
فاما نحو وكفى يا محمد شهيد اي كفى امة شهيدا وفي المصنوب عطف على قوله المرفوع نحو القافية به اي كفى غاليا
زائدة في المصنوب وهو المفعول قال الله تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة اي لا تقوا ايديكم اي انفسكم الى الهلاك
بترك الجها وناكم اذا تركتم الجها وقلب الاعداء عليكم فلكم ويحيى الباء معني عن قوله تعالى سأل سائل عذاب
اي عن عذاب بمعنى من كقوله تعالى يوم تشقق اسماؤه بالغمام بمعنى على كقوله تعالى ومنهم من انما منه لفظا روي
اليك وقد يحكي التجربة سخاوت زيد بالعلم اي مجرأ خاليا عن العلم يعني ليس له علم حتى يقرب علمه ويبلغ عدو سا وسما

سادسها الامم وهي الاختصاص اي التباين في شيئين في اللفظ عن غيرهما وهو الظاهر وجري عليه العمل ثم الاختصاص
اذا ان يكون الاختصاص استحقاقا نحو الجبل الفرس او اختصاص ملك نحو المال لزيد او اختصاص نسبة نحو زيد ابن عمرو
والتعليل اي البيان على شيئين سواء كانا على غاية كضرية للتأديب فان التأديب على غاية تعقيد الفصل لاجلها وهو
الضرب او على غاية وليست بغاية كحرب الجحافل فان الحفاة على غاية داعية على الخوض وليست غاية تعقيد الفصل لاجلها
وهو الخوض وازالة بالرغم عطف على قوله الاختصاص كقوله قد كفتم اي رزقكم فاللام زائدة لان ردت متعقب
ومعنى من اي ويجري الامم بمعنى عن اذا استعمل مع القول واما شئ من كقوله وقال الذين كفروا الذين امنوا اي
عن الذين امنوا او بمعنى الواو يستعمل الامم بمعنى الواو الكناية في القسم للتعبير اي عند التعب في اسم احد
لاستعمل الا في الامور العظام فلما قيل بقرعة رانذاب وانما لم يقل بمعنى الباء في القسم مع ان الباء اصل فيه
بنيتها على انها كواو القسم لكباية لقول الزمالي بقرعة لا يمتحى على الايام وحينئذ يشجره الطيان والاس فتقوله مدسطن
بافهم وكلمة لايتها مضمة لاسم اللباس اي لا يتبعي وقوله ذو نية فاعل متبوع وشجره متعلق به وقوله به الطيان والاس
جملته اسمية وقصيفة لشجره والحديد جمع حيدة وهي مقدة في الزن في العمل ويحج على حيدة وحيدة كبدرة على يد رويد وورد لشجر
الجبل العالي والطيان اسم بنت طيب الرائحة والاس شجر معروف وهو الرمان وقيل الاس قطرة من السيل تقع من الجبل
على الجحوشة لان تلك القطرة على مواضع الخلل ومعنى البيت واحد لا يبقى على قصره الايام بمعنى مرورا في الدنيا
شيئ ولا يلبس عن اللغات التي تقع في الدهر حتى يهزل الرجل الذي يقسم فبشر من الجبل لا يراه وما يشربه فهو
تجرب قد يستعمل الامم للصيرورة نحو زعم البشر للشفاوة وقال احد تعالى فاقطع الازرعون ليكون لهم عدوا وحزنا
وسمي هذه الامم العاقبة وقد يحكي بمعنى في كقوله تعالى ونزع الموازن القسط ليوم القيمة ومعنى عنه كهذه الايات
لانه قيل المعنى عند يوم القيمة ومعنى الى كقوله تعالى كل يحري لاجل سمي والحمد الذي هدانا لهذا ومعنى بعد كقوله تعالى اقم
الصلاة لذكرك الشمس اي بعد زوالها ومعنى مع كقوله تعالى فلما اسلموا له للحيين ومعنى من كقول جرير عن كرم
ليوم القيمة افضل اي وكلم معني الفاء كقوله تعالى او ذامات وسورت اخرى حيا اي شئت ومعنى ان كقوله تعالى وما انزلنا
الا ليعبدوا احد اي لان عبادة الله وسابها رب لتعليل اي لانت او تعليل ازاد ما قلت عليه في الاصل لان كان كم المخزنية
للتفسير اي لانت اكثر ازاد ما قلت عليه لان رب كثير الاستعمال لكثير وان لم يستعمل كم المخزنية لتعليل ونظير
رب فيما ذكره فانها في المصاحف تعليل ثم استعملت لكثير في مقام المدح كقوله تعالى قد علم امر الذين يتسللون

سلم لو انه ذهب الانفس الى ان رب اسم وهو محارص صاحب المقتل ويستحق اي رب صدر الكلام لما فيها من
 الاشياء كما في الجزية يستحق ذلك ولا تدخل اي رب الا على كونه لان مجرد ما في معنى التميز عنها لانها لتقليل كانه
 كم فكثير فيه ثابته العدد الطالب للتمييز وهو لا يكون الا كونه خور رب رجل نقيه او ضمير بهم بان ليس له معاد معنى مفرد
 ذكر ابا اي الحان التميز مني او مجموعا او متمايزا كونه منصوبه على التميز لان الضمير لا كان بها احتاج الى التميز بخور به
 رجلا في المفرد ورب رجلين في المثنى ورب رجلا في الجمع ورب امرأه كذلك تقول رب امرأتين في المثنى ورب بنين
 في الجمع لان الضمير عائد الى شي في الذم لا الى شي سبق ذكره ليجب المطابقة وهذا عند البصريين وعند الكوفيين يجب
 المطابقة اي مطابقة الضمير التميز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والذكاث فيقولون خور به رجلا ورجلا ورجلين و
 ربهم رجلا ورب امرأه ورجل امرأتين ورب بنين لا تدخلها اي رب بالكافة اي المانته عن العمل ولا يجوز ان
 تكتب الامور في مختلفات غير ما من اقسام بالاسمية فانها لا تكتب الا منصوبه فلهذا رب بعد جوف بالكافة بها
 على الجملة اما عليه خور يا قام زيد واما عليه خور يا نبيه قائم ولا بد لها اي لرب من فعل باض ملقت به ولو كانت كفوفه
 با واما وجب ان يكون لها فعل باض لان رب للفعل اي تحليل الحق الواقع وهو اي ذلك التقليل لا يتحقق الى الحصول
 الا به اي بالفعل الماضي واما قوله تعالى ربنا يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين فهو كما لا ضي لصدق الميعاد به وتحقيقه فهو ان
 بمنزلة المرجو المحقق فيكون يود محسب به وولي يوده قوله تعالى سمعت يقولون اذ الالغال في اعناقهم حيث جاوا وادعوا
 وجمع بينهم وبين سموت التي هي للاستقبال لكونه بمنزلة المرجو وتقرية من الرب ويحدث ذلك الفعل اي الفعل الماضي
 الذي تعلق به رب غالبا اي هذا غالبا او زمانا غالبا وفي الغالب كقولك رب عجل اكرمني في جواب من قال
 اكرمني من الكرم اي رب رجل اكرمني نقيه فاكرمني صفة لرجل لا تقرر من ان مجرد الابد له من صفة فعلها اي فعل
 رب وهو نقيه محدث واما حدث فعلها بقرينة السؤال لانها كثيرة ما تقع جوابا للسؤال ذكرها وقد حصل العلم به
 لان الجار والمجرور يدل على الفعل العام وهو حصل اذ كان واما قال غالبا لانه قد يحجب عنها ظاهرها بخور رب رجلا اكرمني نقيه
 وتامنها وادرب التي تكون محسب رب وفي حكمها وهذه استحق صدر الكلام كما ان الية بقوله وهي اي وادرب
 الواو التي يبدأ بها في اول الكلام ولا تدخل الا على مظهر كونه منصوبه وتحتاج الى فعل مانع
 غالبا واما لم يقل وادرب في حكمها لتلافيده لحيث ما الكافة بالواو فصيح ونحوها على الجملة تقول الشاعر ولمدة ليس بها
 الا اليافر لا يحس اي رب بلدة والبلدة كل جزء من الارض سبعة عمار واما لا انيس المراد ان كل ما يدور في

نسق البياض في غير وجهه وله النسي لبرن التراب ونظم الياء مخففة والعين بالكسرة عياء وهي الابل
 الابيض التي يتخالط بياضها شئ من الصفرة وتاسمها ولدا القسم ويخص بالظاهر اي باسم الظاهر فلا يدخل على
 المضمرة ثم الظم - او كان اسم المضمرة والدا وغيره نحو الرحمن للعينين واذا كان واو القسم مخففة بالظاهر فلا يسم
 ذلك لا فطن كذا - له وجهان عن درجته الاصل وهو الباء حيث يخصها باي احد القسمين وانما اختاروا المظهر لاصالته و
 عاشرنا ما القسم هي مخففة باسم امده وحده اي ذلك غيره من الاسماء الظاهرة والمضمرة واصناف الاسم
 الى امده تعالى من قبل امتانته العام الى الخاص ولو قال لفظ امده كان اوضح واذا كان كذلك فلا يقال تارة ان
 وذلك لانهم لا ابدلوا الاء عن الواو اراوا حلا وجهها من الواو فخصوا باسم واحد وبنوا اسم امده تعالى
 لذلك لانه اكثر تحيا في القسم من غيره واجازوا الاختش دخول تارة القسم غير اسم امده تعالى مستله بقول العرب
 نحو ترب الكعبة والجمهور حكوا تشدوه لما اختار المصنف رحمه امده قول الجمهور وقال وتولم اي قول العرب الذي
 استدل به الاختش ترب الكعبة شاذ لا يقاس عليه غيره والحادي عشر باء القسم هي تدخل على الظاهر سواء
 كان اسم امده وغيره والمضمرة اي تدخل على المظهر نحو بامده وبالرحمن ويدرك كون الباء اصلا في القسم
 ولا بد للقسم من جواب وهو اي ذلك الجواب جملة تسمى القسم عليها الجملة الفعلية صفة جملة فالكلمات اي تلك
 الجملة الواقعة بجواب القسم جملة مبرجة اي مثبتة يجب دخول الاسم في الجملة الاسمية والجملة الفعلية منها نحو واحد لزيد
 قائم نظير الجملة الاسمية الواجبة والامد لافعل كذا نظير الجملة الفعلية المبرجة ومنه قوله تعالى تاملوا كيف اصنعه وخراب
 ان في الاسمية اي يجب دخول ان المكسورة في الجملة الاسمية المبرجة دون الفعلية المبرجة نحو واحد ان زيد الماعز
 ومنه قوله تعالى انك سميع عليم في جواب والليل اذا نسي والكلمات اي تلك الجملة الواقعة بجواب القسم جملة نافية
 يجب دخول ما دللها اسمية كانت كقولك غيلة نحو واحد ما زيد ليقام نظير الجملة الاسمية النافية بما وامده لا يقوم زيد نظير
 الجملة الفعلية النافية بما وانما وجبت في الجملة القسم عليها احد الاسماء الاربعة المذكورة للربط بين الجملتين والقسم
 عليها لاستقلال كل واحد منهما برون الاخرى واعلم انه اي الشان قد نجد حرف النفي من جواب القسم لزال
 اللبس اي عند عدم الالتباس للنفي بالثبوت كقوله تعالى تاملوا صفة تاملوا كقولك اي لا تفعلوا لان المضارع المشبهة لايدل
 من المفعول باللام وهو هنا منفرد فلم انه منفرد حرف النفي عند محذوف ونجد جواب القسم ان تقدم على القسم
 ما يدل عليه اي جواب القسم عزية قائم واحد ونحو قائم زيد واحد قد ير الاول واحد عزية قائم وقد ير الثاني واحد

لقائم زيدا وتوسط اى القسم بين خبرى الجملة التسمية تخزید واهل قائم وقام واهل زید لقدر الاول واهل زید قائم
 وقدر الثاني واهل قائم زید وانما حذف جوا القسم فى اتيان الصورتين لانه ما قدم على القسم ما يدل عليه وهو جواب
 فى المعنى او توسط القسم بين خبرى ما هو جوابه فى المعنى استغنى عن الاعادة والثانى عشر من دوى الجواهر اى الجواهر
 شتى وقدرته عن شتى آخر وهو ما يقتضى كرم اسم القسم او غير مقتضى كاهلته عن الجوع وكسوته عن العوى
 والثانى عشر على الاستعانة بى شيئا على شتى وهو ما يقتضى تخزید على اسطر او على خرفان عليها امير عليه دين
 وقد يكون من على اسير اذا دخلت عليها اى على من وعلى كلمة من التجارة فمخ يكون معنى الجانب وعلى معنى الفوق
 كما تقول جلبت من عن يمينه اى من جانب يمينه ومنه قوله من عن يميني مرت وامامى ونزلت من على الفرس اى من فوق
 الفرس ومنه قوله عدت من على عبادكم طمحا ليكون ايسر بدليل دخول من عليها وقد يحكى عن المعتمد كقول تعالى يوم لا يحز
 نفس عن نفس شيئا ولا ستعلاء كقولهم نخل منه ورضى قال المالكى ولا ستعانة كقولهم رمت اسمهم عن الفرس
 وجا لتفليل كقول تعالى وما كان استخارا يراهم لايه الامن موعده اى لمعه وحبلى بمعنى بعد كقول تعالى لتركب طبقا
 عن طبق اى بعد طبقين وحسبى فى قوله كذا يكون من ذلك الامر والى اى نية لان الولي بعد النفي ينافى ذكر عن وقد يحكى
 على المعصية كقولهم قد التى وهب لى على الكبر لتفليل كقول تعالى وكثيرا امد على ما حكم وللفقرية كقول تعالى على ملك
 سليمان وكقول تعالى الا على ازواجهم بمعنى الباء مخوفة على ضيق على ان يقول على الا الحزن ولا زيادة كقولهم على امر
 عليه وهو صاحب سلم خلف بين ضاء غيرا خبر منها على يمينه اى يمينه والاربع عشرة الكات للتشبيه تخزید كقول
 والى للتشبيه من اربعة اشياء التشبه به هو مجرد التشبيه وهو النسبة بينها واداء التشبيه
 وهو الكات ونازلة كقول تعالى ليس كمثل شئى اى ليس كمثل شئى على احد الوجوه وانما قل ذلك لان هذه الكلمات وبعين
 آخرين سوى زيادة الكات احدها لان زيادة فى الكات بل الزيادة هو مثل وكان وجه ان الحكم بزيادة الكات هو الحكم
 بزيادة قبل الحاجة فبذلك الحكم بزيادة مثل ورجع الوجه الاول وهو زيادة الكات بان الحكم بزيادة الحرف
 اقرب من زيادة الاسم سيما اذا كانت الحرف حرفا واحدا ويرجع ايضا ان الحكم بزيادة المثل يوجب دخول الكات
 على الضمير فى التقدير ونخص بانها هراثى لان زيادة فى شئى هو من نفي مثل المثل كناية عن نفي المثل اذ لو
 وجه المثل كان المثل مع وهو امد على اذ المماثلة من الجانبين وهو وجه ثلثا القول بالقول وجهه بان الكناية بان
 من التحريج وعدم الزيادة اى بان ترجيح وقد يكون اى الكات اسما اذا دخل عليها حرف الجر كقول

لقولك من فصل عن كمال النظم أي فيمكن عن كمال البرد الذائب لطافة والبر وجهه النظم ولا هنام
 الذوب شبه نثرين اللاتي يلوها البرية حجاب النظم الذائبات قال المالكى ويجوز التعليل لقوله تعالى واذكروه كما هم
 وقال الفراء وقد يجزى بمعنى على لقول بعض العرب كبحر في جواب من قال كيف أصبحت أي أصبحت على خير والخاص مشر
 ند والسادس عشر منه الزمان الما في الابداء أي لا بد والناية في الماضي أي في الزمان الماضي كما تقول في شهر
 شعبان ما رايته منذ شهر رجب أي انما رويته اياه من شهر رجب او لظرفية أي بمعنى في في الحاضر أي في الزمان
 الحال نحو ما رايته منذ شهر ما وند يرمي أي في شهر ما وفي يوم ما أي انما رويته اياه فيها ولا يجوز دخولها على المستقبل
 لانها وضعا للماضي والحال قال الحيدري ان اريد بدخولها أي دخول ند ومنه الجاريتين ابداء الزمان الماضي وانها
 وهو ما انت فسركونان للابداء وان اريد بدخولها الزمان الحاضر من غير فرض للابداء والانداء يكونان لظرفية بمعنى
 في والسابع عشر خلافاً من مشر حاشه والسابع عشر هذا الاستثناء أي هذه الثلاثة فيها معنى الاستثناء
 انجزرت بها ما بعد ما تكون حروف ولها ادع اسمها نحو ما في القوم خلازيد وحاشه امر و عدد اكبر واذا نصب
 بها بعد ما تكون فلا فنده الثلاثة قد تكون حروفاً وقد تكون افعالاً والخمسة التي قبلها قد تكون حروفاً وقد تكون اسماً واما
 احد عشر هي التي قبل تلك الخمسة فلا تكون الاحرف قائم لما فرغ من بيان حروف البحر مشر في بيان الحروف المشبهة
 بالفعل قال فصل الحروف المشبهة بالفعل ستة انما سميت بهذه الاسم لما يشبهها بالفعل المتة من حيث
 انها تفتقر للاسمين كالتفتي الفعل المتة في الفعل والمفعول ورجعت اليها تسم الى ثمانية رباعية كالفعل ورجعت
 انها على الفتح مكان وان الى اخرها أي الى آخر هذه الحروف التي عرفت في المرفعات وهذه الحروف تدخل على
 الجمل الاسمية أي على المبتدأ والخبر وتنب الاسم وترفع الخبر كما عرفت فيما مر نحو ان زيد قائم فتنب ان زيد قائم
 اسمها وترفع قائما بان خبرها وقد تنصبها أي هذه الحروف بالكانة مانه موصولة بها واذا لم تحت بهذه الحروف
 بالكانة فكأنها أي تنصبها عن العمل أي عمل تلك الحروف فيما بعد على الانصب والاصح لان بالكانة اخرجت هذه الحروف
 عن نوع ما يشبهها بالفعل وهو مقتضاها الاسمين وانها دقت فاصلة فنصفت عن العمل وانما قلنا على الانصب لان
 هذه الحروف قد تكون بالكانة بها قد عمل على لغة غير صحيحة كما جاء في بعض الاشعار وانما قلنا على الاصح لان بعضهم
 بالكانة اسماً كغير ذلك ان اسما هذه الحروف والجدد الجدة خبر الكاف فيصير الاصح انها قد تكون كالمكتن بها عن العمل على الانصب
 والاصح كان الفتح ثم الغرض عن الحاق بالكانة بهذه الحروف المحر والاكيد في انما واداة منها في الجملتين الاسمية

والضمية في البراقية ويثبت أي إذا لم يثبتها ما كان قد حصل به الحروف على الأفعال لأن ما كان قد تمسكها عن العمل
 ومن وجوب دخولها على الاسم تقول أقدم زيد قال أمد تعالى أنا حرم عليكم الميتة ثم شرع في بيان أحوال
 هذا أحد مخرج حروف الستة وانشأ في التفرقة بين أن المكسورة والمفتوحة فقال واعلم أن أن المكسورة الهزرة لا ضم
 معنى الحيلة بل تؤكد أي تقر بها وتأنث الضمير أما الودود إلى الحيلة أو إلى معنى باعتبار المضاف إليه فأنك إذا قلت
 أن زيدا قائم أخذت بما أفدت بقولك زيد قائم مع زيادة التأكيد والمباينة وأن مفتوحة الهزرة مع ما بعد أي
 بعد أن المفتوحة من الاسم والخبر بيان لما في حكم المفرد حيث لا يستل على استناد ما يصح السكوت عليه وظهر فيه جعل
 الحيلة التي بعد أي في حكم المفرد أن يجعل مصدر الخبر معناه إلى الاسم فنقول المنجى أن زيدا قائم أي المنجى قيام زيد أو يجعل مصدر
 خبر الخبر مضافا إلى الاسم فنقول المنجى أن زيدا أن قطعه كركب بفتح الكرام زيد عند مليك أياه أو يجعل مصدر الخبر
 مضافا إلى ما يضاف إلى الاسم إذا كان ما يضاف إليه متعلقا فنقول في المنجى أن زيدا أخوه مطلق المنجى انطلق
 لأن زيد فان مصدر الخبر الخفيف إلى اللاح المضاف إلى الاسم وذلك لأن مطلق زيدا ولذلك أي ولا جل
 أن أن المكسورة الهزرة لا تغير معنى الحيلة بل تؤكد أي أن مفتوحة الهزرة مع ما بعد أي من الاسم والخبر في حكم المفرد ويجوز الكسر
 أي مصدر هزرة مادة إذا كان يكتب بصورة أن في ابتداء الكلام كونه موضع الحيلة نحو أن زيدا قائم قال أمد تعالى
 فنور رجم ويجب الكسر أيضا إذا كان بعد القول وما يشتر منه لأن فعل القول لا يكون إلا جملة والمراد بالقول هنا ما يكمل
 لا القول المجزئ الاحتجاج فأن في حكم العلم وأنظر كقول تعالى قال إنها بقرة ويجب الكسر أيضا إذا كان بعد الموصول نحو
 ما رأت الذي أنه في المساجد لأن جملة الموصول يكون جملة المبتدأ ويجب الكسر أيضا إذا كان في خبر ما إذا كان في خبر ما
 أي في خبر صورة أن اللام نحو أن زيدا العالم لأن اللام تأكيد معنى الجملة اعلم أن المصنف رحمه الله ذكر ذلك كسر
 مواضع وليس الكسر مخصوصا بها بل كسر إذا كان في أول جملة وقت خبر الجملة أو جواب قسم وإذا كان بعد حتى لا يند
 واللام للتشبيه وإذا وقعت محل القطع عن الكلام اسبق كقول تعالى فلا تخربك قولهم أنا نعلم ما يسرون وما يعلنون وكذا
 بعد إذا قال صاحبها أي وبما حيث يضاف إلى الجملة ثم قال ولما يبعثها عنده من ما حيث إلى المفرد وكذا كسر
 بعد اللام وبه الضمير وكذا بعد ثم وكذا بعد كل وكذا بعد الدعاء كقول تعالى ربنا اننا سمعنا ناديا وبه اللذان ويجب الفتح
 أي تستخرج هزرة مادة أن في بعض النسخ مع اسمها خبرا فاعلم أن خبر المنجى أن زيدا عالم حيث تقع مفعولا نحو كبرت أمك قائم
 وحيث تقع مبتدأ نحو هذا أي قائم حيث تقع مضافا إليه نحو حيث من قول أن بكرا دانت حيث تقع مجرورا وثبت

نحو مجبت من ان كذا واقع وانما وجب الفتح في هذه الصور لان كل واحد من الفعل والمفعول والمبتدأ والمضاف اليه
 لا يكون الا مفردا ولا يشكل باذا كان المضاف اليه جملة مثل كبت حيث انك جالس لان الاصل في المضاف اليه ان يكون
 مفردا فاقبل الاصل في حيث ويجب الفتح حيث تقع بعد نحو لو انك عددا لا كركبت لان ما بعده فاعمل لان مفعول
 لو لا يكون الا فاعله حقيقة لو تعدد الكونه من اشتراط الفاعل يجب ان يكون مفردا وحيث تقع بعد لو لا نحو لو لا
 انه حاضر لان ما بعده لو لا ابتداء بمبتدأ محذوف الخبر والمبتدأ يجب ان يكون مفردا اعلم ان المصنف رحمه الله ذكر الفتح
 ستة مواضع وليس الفتح مخصصا بها بل يقع حيث تقع خبر المبتدأ نحو وجب القرب ضرب عمر لان اصل الخبر ان يكون
 وكذا يقع حيث تقع بعد لو لا الحقيقية لان ما بعدها فاعل او مفعول لان لو لا انه يجب ان يكون مدحومها خلا لفظا او تقديرها
 نحو لو لا زيد قائم وكذا اذا تقع بعد حرف الجر نحو بكت لك كرم وبعده حتى الماطقة والجاردة وكذا الفتح اذا كانت محذوفة
 على اسم المكسورة كقوله تعالى ان لك ان لا تجزع فيها ولا تهنى ولكم لا تقربوها ولا تصحى وكذا بعده وكذا اذا
 ابدت من الاسم كقوله تعالى واذا يدركهم احدى الطائفتين وكذا ابد الفاعل اذا كان محبسى الفاعل نحو القول ان زيدا
 منطلق كالقول الفاعل ان زيدا منطلقا
 وكذا اذا وقعت بعد علت واخواته ويجوز العطف
 معطوف على قوله ويجب الكسر لذلك بمعنى ولا اجل ان المكسورة لا تغير معنى الخبر بل تؤكد بان المقترحة مع ما بعدها
 في حكم المفرد على اسم ان المكسورة دون المقترحة بالرفع والنصب باعتبار المحل واللفظ اى باعتبار
 محل الاسم ان فان اسما منصوبا في اللفظ مفعوما باعتبار المحل فيجوز العطف على اسمها بالرفع باعتبار المحل على تقدير
 عدمها ويشترط في العطف على المحل معنى الخبر لفظا نحو ان زيدا قائم وهو وتقديره ان زيدا وهو قائم اذا التقدير
 ان زيدا قائم وهو قائم وانما اشتراط معنى الخبر لانه لو عطف على محل اسم ان قبل معنى الخبر وقيل ان زيدا وهو
 قائم بان كان حذو الكى كقول الشئ الواحد سموا لا طين مختلفين اذا اجماع من حيث انه خبر عن زيد معمول لان من حيث انه
 خبر عن عمر معمول لاجل ان زيدا خبر جازم والكوفيين لم يشترط معنى الخبر بل جازم العطف على المحل مطلقا وباعتبار اللفظ اسم
 ان فان اللفظ منصوب لانها مفعولة لفظا فيجوز العطف على اسمها بالنصب باعتبار اللفظ ثم المكسورة اهم من ان يكون
 لفظا وحكا لئلا يشك في جازمها فانها وان كانت مقترنة لفظا في كسرة حكايا باسم الخبرين حيث قامت مقام
 مفعول خبر في العلم فيجوز العطف على حكايا المكسورة لفظا نحو عطلت ان زيدا قائم وهو وشي ان زيدا قائم وهو فان قوله
 وهو يجوز عطفه بالرفع على محل اسم ان المكسورة والنصب بالعطف على لفظه ويجوز رفع عمر وعلى ان يعطف على انفس

في الخبر اذا كد قبله او بينها بلا ضفت وبلا تاكيد ونصل مع ضفت او على الابداء وخبره محذوف ومنهم من قال ان المفتوحة
 كال مكسورة في جواز العطف على اسمها مطلقا لم تجز السير في العطف على اسم ان المفتوحة اصلا ثم اعلم ان ككن مثل ان
 المكسورة في جواز العطف على محل اسمها بعد معنى الخبر لفظا او تقديره اسخا مخرج زيد لكن بكرا خارج وعمر ولا تها مضمومة
 للاستدراك وهو غير متناهي في معنى الابداء كما لا ينافيه التاكيد خلافا لبعض النحاة واما ان الحروف المشبهة بالفعل
 فلا تجوز العطف على محل اسمها لئلا وال ابداء به قولها خلافا للفرق ويجوز العطف في الجميع على الضمير المرفوع المستتر
 في الخبر على التاكيد والفصل واما سائر التوزيع فيما تنوي البدل كالسقوط عند الجر والرفع والفرع وسكت غيرهم
 عنها وكلمهم عن البدل ايضا والجواز على العياض واعلم ان المكسورة دون المفتوحة يجوز دخول اللام اي لام الابداء
 على خبرها اي خبر ان المكسورة لان لام الابداء اذا تدخلت تاركية للحملة والمكسورة مع اسمها وخبرها جملة محذوفات المفتوحة
 كونهما بمعنى المفرد نحو ان زيد القائم قد تكرر اللام في الخبر واسحق نحو ان زيد قلبك لراغب وهو قليل ويحل على ان
 اذ قلبت خبرته باجر نحو قلبك زيد وقد تخفف ان المكسورة لتقل التثنية وكثرة الاستعمال ويلزمها اي ان المكسورة
 اللام اي دخول اللام على خبرها بعد تخفيفها سواء كانت ماملة او لا تاتي في صورة اللاحال فلفظ من المنخفضة والثانية في مكر
 ان زيد القائم باللام وان زيد قائم بغير اللام واما في صورة الاعمال فاعلم ان الباب وذهب جمهور النحاة الى ان
 اللام في صورة الاعمال غير لازمة لان الفرق حاصلة بالفعل فلا حاجة الى اللام وذهب ابن مالك الى انها لازمة عند
 الاعمال اذ هيئت اللبس كما في الاسم المبني والمقصود ثم اختلفت في اللام فذهب جماعة الى انها لام الابداء
 وذهب ابو علي ومن تابعه الى انها ليست لام الابداء والالوجب التعليق في ان علمت زيد القائم واجيب بان التعليق
 انما يجب اذا دخلت اللام على المفعول الاول وجهنا دخلت على المفعول الثاني في قوله تعالى اكلوا مما لم يذكر من تخفيف
 ان والتونين في كلا بدلي من المضاف اليه واللام في المنخفضة هي لام الخبر وكلية ما يتبع لغيره بن لام ان ولام انهم
 وهو جواب اسم محذوف والمعنى ان كلهم اي جميع المتخلفين في الكتاب والندوة فيهم واما على قوله فانه ومانع وعند بعض
 النحاة في الآية شذوذة وليست بمتخفة وحيثما اي عين اذ تخفف ان المكسورة سحرا فانها اي ابطال عليها وهو الغالب
 لا سيما كانت بيته الغضبية بالفعل وهي كونهما ثمانية مفتوحة الاخر قوله تعالى وان كل لا يمشي لديها مفسدون يتخفف ان
 ورنه كل مفسدة باللام لا محالة ولما تخفف على ان كل ثمانية للتاكيد وذهب بعض النحاة الى ان هذه ثمانية ولما شذوذة
 بمعنى الا والتونين في كل عوض عن المضاف اليه والمعنى ان كلهم اي الكفرين لمجوعون يوم القيمة مفسدون عند الحساب

للحساب ويجوز انما هي انهم على ما هو الاصل كقول تعالى وان كلا لما يفتتق ان ونصب كل ولا كان انما بانها
 صرح به قال ويجوز انما لم يصح باعمالها حيث لم يقل ويجوز اعمالها بل انما رايست ضمن جواز الاناء والكوفون
 يوجبون الاناء والاية تحية عليهم ويجوز دخولها عطف على قوله ويجوز اناء اي حين اذا خفت ان المكسورة تجوز دخولها
 على الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر نحو باب كان يكون وباب علمت نحو قوله تعالى دان كنت من قبله لمن العالمين لان
 وان تفعل لمن الكاذبين وانما جاز دخولها على هذه الافعال لجواز انما بها وحصول تأكيد المحبة الاسمية التي هو مقتضاها
 واصلا حيث لا ذلك خص دخولها بهذه الافعال ذلك اي مثل ان المكسورة قد تخفف ان المفتوحة اي حين
 اذا تخفف المفتوحة يجب اعمالها اي اعمال المفتوحة في ضمير شان مقدرا او لم يقدر والعملها ضمير شان مقدرا لم يقدر
 عامله في الظاهر لزم نية المكسورة التي هي انصت قسمها بالفعل على المفتوحة التي هي اقوى منها في ذلك كقولنا
 لا اله الا الله واذا جاب اعمال ان المفتوحة المنخفة في ضمير مقدرا فتدخل على المحبة اسمية كانت نحو لئن ان زيد قائم قال
 الله تعالى ان محمد رب العالمين او علمية سواء كان فعلها من الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر او لا نحو قد كان زيد
 قد علمت زيدا وان قد قام زيد ويجب دخول اسين بسوء او قد اجرت النفي على الفعل اي الفعل الذي تدخل
 عليه ان المفتوحة المنخفة نظير اسين كقول تعالى علم ان سيكون لكم مرضى وتغير سموت كقوله واعلم علم المرديفقه
 سموت يا في كل مائة واذا نظير قد قوله تعالى ليعلم ان قد ابلنوا وتغير سموت النفي قد قوله تعالى افا يرون ان لا يرجع اليهم قولا
 تعالى يجب ان لم يره احد كقولك ان ما خرج زيد علمت ان لن يخرج زيد فم اشار الى وجه تركيب ان المفتوحة
 المنخفة بقوله الضمير اي الميراثان المستر اي المقدرا اسم ان المفتوحة المنخفة والمحملة الواقعة بعدها خبرا اي
 خبر ان وانما يجب دخول احد هذه الحروف الاربعة على الفعل الذي تدخل عليه ان هذه لكيكون عوضا عما نال عنها من
 احدى نونيها ويفرق احد الثلثة الاول بينها وبين المصدرية في الموجب واما النفي فيغير بينهما من حيث المعنى لانه وان
 عني بحرف النفي الاستقبال في المنخفة اذ لا يجوز الاجتماع بين حرف الاستقبال والافهني المصدرية من حيث اللفظ
 لانه ان كان النفي مضوبا فافهني المصدرية والافهني المنخفة واما اختيرت هذه الحروف لوضوح الفرق لاختصاصها بالافعال
 فلما نال عن ان وجب ان يثبتها بالفعل عوضا عما كان مختصا به والمراد بالفعل المذكور بالفعل المنصرف لان الفعل الجامد
 لا يجب دخول احد الحروف المذكورة عليه كقوله تعالى ان ليس الا ان الاماسي وقوله تعالى دان عسى ان يكون
 قد اقترب اجلهم لعدم الحاجة الى الفرق بين المصدرية لا تدخل على فعل بامد وانما قال على الفعل لان المفتوحة

الخففة اذا دخلت على الاسم لا يجب دخول احد هذه الحروف عليه لانها لا تلبس بحان المصدرية لانها لا تدخل
 الا على الفعل ولا تجتمع الى التوضيح لان التوضيح الفعل اكثر وهو الحذف وقع وقوع الفصل بعده وليس مع الاسم
 الالحقة فلا يحتاج الى الفرق والتوضيح مع الاسم وكان التثنية اى لان التثنية نحو كان زيد الاسد
 وقد يحكى كان للشك نحو كانك متخذا وهو اى فخط كان مركب من كان التثنية وان المكسورة اى كسرة الهجزة
 وشا من هذا الكلام سوال وهو ان كان لا يمكن جرأ براسها بل كانت مركبة من كان التثنية وان المكسورة
 الهجزة ينبغي ان تكرر الهجزة فيها ولم تكرر بل قطع فاعادتها اجاب عنه وانما تحت اى الهجزة في كان لتقديم الحذف
 التي هي حروف جرنى الاصل وان خرجت عن حكم الجارة عليها اى على ان وبعد حرف الطرقة هجزة مادة ان حرف لان
 حرف الجارة لا تدخل الا على المفرد فتقطع منها راية المصدره والكان المعنى على الكسر قد رويته في غير نحو كان زيد الاسد
 ان زيد الاسد ثم قدمت الكات بليث لان التثنية في اول الامر نه اذا ذهب اليه التحليل وهو اختياره والضم ويحب احد
 والمجهول على انها حروف براسها حملها على نظائرها لان الاصل عدم التركيب وهو الصحيح وقد تحذف اى كان ملغى اى
 تهل من العمل بعد التخييف على الاصح نحو كان زيد اسد لانه لا يوافق من حيثها بالفعل ويجوز ان يغير فيها
 بعد التخييف كما في ان المعقوفة الخففة ويجوز ان لا يقدريها ذلك لعدم ما يوجب وهو كمال من حيثها بالفعل واعلم ان
 بين كان والكان التثنية ثابت من وجهين احدهما ان وجا شبه اقوى في الكات والثاني ان كان تقتضي عدد الكلام بخلاف
 الكات فانها تقتضي في وسط الكلام ولكن هي كلمة مفردة عند المعبرين وقال الكوفون انها مركبة من لا وان المكسورة المصدره
 بالكان الزائدة واصلا لكان فحلت كسرة الهجزة الى الكات وحذفت الهجزة لاسد راك ما وقع توهم ثا
 عن كلام ابن مسعود نحو اجارني زيد لكن عمر واذا جاز فان السامع اذا سمع هذا الكلام توهم انه لا يمكن يحيى زيد
 لم يحكى عمر فحدث وهم بمقبوله عمر وقد جاء وهذا غالبا يكون اذا كان بين زيد وعمر ملازمة في المعنى وعدمه ولهذا يتوهم
 اى يقع لكن بين كلامين متخالفين فضا او ثانيا في المعنى فالملطوب هو التاثر المعنوي ولذا اقرر عليه واما التاثر اللفظي
 فهو يوجب نحو اجارني زيد لكن عمر واذا جاز قال احد قالى وان ربك فضل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون وقد
 لا يوجد نحو غاب زيد لكن برأ حاضر فان ليس قاتر لفظي بل هو مقصور على التاثر المعنوي الذي هو المطلوب وهو التثنية
 والمقصود ينبغي ان يكون الكلامين المتأثرين لا يجب ان يتضادا تضادا احتقيقا بل يكفي تمايزهما في الجملة كما في الآية الكريمة
 فان عدم الشكر لا ينافي الاضمار بل يناسبه ان لا ينافي ان يشكر او يجوز زعمها اى مع كون مثله كانت او خففة

[illegible]

وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا وادخلوا للترتيب بلهجة اى بلا ترانج
 بين المطوط والمطوط عليه المصنعة نحو قام زيد فمحمود وانه انما يقال اذا كان زيد المطوط عليه مقدما فى القيام على عمرو
 المطوط وكان هو صاحب امر زيد بلا ملة اى مع وصل عادة نحو قوله تعالى فخلقنا الخلقة مصنعة فخلقنا المصنعة عظاما
 انزل من السماء ماء فنبهض الارض فخرقة ونعم فترتب بهجة اى بترنخ وبلا وصل نحو دخل زيد ثم خالد اى ثم دخل خالد اى ثم دخل خالد
 فى الدار وانه اذا كان زيد المطوط عليه مقدما فى الدخول على خالد المطوط وبنها ملة اى ويكون بين المطوط والمطوط
 عليه ترانج وتبدى شي ثم ليجود التظيم نحو قوله تعالى ثم نادى ربك ما يدوم الدين ثم كلا صوت فخلقون وتبدى بجدي زيادة عند الاختصاص
 نحو قوله ثم تاب عليهم ليتوبوا ويقل انها بمعنى اللام حتى كنتم اى مثله فى الترتيب والمهلة الا ان مهلتها اى مهلة حتى اقل من ملة
 ثم يكون حتى مترسقة بين الضاء ونعم كسولة اى شريطة حتى ان يكون مطوفا اى مطوفا حتى واطلا فى المطوط عليه كونهما
 للغاية الترتيب الخاصة على ان حتى العاطفة يجب ان يكون مطوفا واطلا فى المطوط وبنها ملة اى حتى يجر الصلح ولا ينسب ترك
 منت الباقية حتى الصلح قال الرضى ان ما بعد العاطفة يجب ان يكون جزءا لا قبلها او الاول عليه قبلها واما الجارة فلا تكون
 على تجزير كون ما بعد اصطلاحا بآخر جزءا قبلها نحو منت الباقية حتى الصلح انتهى كلامه وانه انصرح به حجب ان يكون بعد
 العاطفة تجزيرا قبلها حقيقة ولا كلفها التميز بين الصبغة وانه يجوز فى منت الباقية حتى الصلح ان يكون فى حتى عاطفة ويكون
 الصلح مضوبا واما العاطفات فى جواز جره فجاز عند الجمهور وذلك سيرا فى مع جملة حتى اى حتى فائدة فى المطوط نحو مات
 الناس حتى الانبياء ودم الجيش حتى الامير او فائدة مضعفا فى المطوط نحو دم الحالج حتى المنة اى حتى دم ركبان الحالج حتى
 رجالهم وادوا وانه ثلثتها اى ثلثة به الحروف مشتركة فى كونها لغزوت الحكم لاحد الامرين او الامور حال كونها لا تبعد
 اى غير معين فى علم الحكم والنفى المصير باق لا يبد منه فلم يقل او الامور وكذا افضل فى غير موضع من هذا المختصر حيث قال الحكماء
 ما تضمن اذا تثنى الضلوع نحو مرت رجل اوله لولة اى مرت بواحد منها من غير تعيين وانه فى اول الشك واما التخصيص
 كما فى اقسامه التى لا يهاجم فانها المعين فى علم الحكم الا انه يجوز ان يكون مقصورا وان يبين المعين المشترك بين جميع
 به الحروف الثلاثة تخطات التخصيص والابهام فانها لا يجوز ان فى ام وبنها اسقط ما قبل من انها جارية على كل الامرين فى
 قوله تعالى ولا تطع منهم اعلى كفر ولا تذرهم على قدر تسليمهم كان كلامنا فى المعنى المشترك بين الحروف الثلاثة فانه غير جاز فى ام
 واما ما جاب به بعضهم من انها فى الآية الكريمة مستقلة على احدها لا يرين على ما هو الاصل فيها والعموم مستلزم من وقوع الام
 اليهم فى سياق النفي فلا يخلو اشتباها لانها والحكايات واقعة لاحد الامرين والعموم انهم من دخول النفي لكنها ليست لاحد

يسمين احدهما يقال في الجواب زيد وعمرو ولا يقال نعم او لا بخلاف اذا سئل باو ولما مع الهزة فاذا قيل اجابك زيد
او عمرو واجابك اما زيد واما عمرو يصح جوابهما بنعم او لا لان المطلوب بالسؤال ان احدهما لا يثبت اجابك واثاني ام مقتضى
وهي ما يكون بمعنى بل مع الهزة اي لا ضرب من الاول والشك في الثاني هذا هو الاكثر وقد يحكي لحد لا ضرب او كان اجابا
مقتضى عايد كقولنا تعالى ام انا خير من هذا الذي هو حينئذ لا معنى للاستفهام بهذا وكان اجابا مستقلا على حرف الاستفهام
تعالى ام هل تستوي الظلمة والنور كما ريت شيئا اي صورة من عبيد اي من مكان بعيد قلت بعد رويتها انها اي اشرح واثاني اشرح
با عبا الصورة لكيلا يحيل القطع اي على وجه اليقين لانك اذا رايتها اعتقدتها انها ابل بلا شك ثم حصل لك شك انها اي اشرح
شاة لانك اذا قربتها علمت انها ليست بابل او عرفت من الاجابة قلت بول شك شكها ابل ام هي شاة اعتقد لا عرض
عن الاجابة الاول وهو انها ابل والاستيفان اي لا تبدأ السؤال فربما انها شاة معناه اي معنى قولك ام شاة هي شاة
ام شاة اخرى او عرض على فهم انها ابل شاة اخرى عطف الاشارة على انك قد افهمنا على عدم جوازها ان عطف وجوب يابنه استفهام متعلق
عطف الاشارة على الاجابة وفيه نظر لا يترجم على هذا الوجه كون ام مقتضى مع كون بل يكون حجت استيفان والكلام في هذا بانها
فانصرا باجاب بعض العطف لا ريت كان يجوز عطف الاشارة على الاجابة باول النسخة وجعل عطف متصلة على متصلة في مقام الاضارة
واعلم ان ام مقتضى لا تستعمل الا في الجواب كمرشد وهو قولنا ابل قلت واثاني الاستفهام نحو اعزتك يد ام عمرو سالت او لا مقول في قوله
سالت زانا سا جاد واثاني ما يصح حصول زيد ثم اخبرت عن ذلك السؤال الاول واثاني اي شرفت في السؤال الاخر وحصل عمرو
ولكن جميعا اي جميع هذه الحروف الثلاثة مشتركة في كونها انشئت الحكم لاحد الاسمين من حيثها اهل كون ذلك لاحد مينا عند الحكم اما
لا تطلق واجب اي ثبت من الحكم الاول اي المخطوف عليه عن الثاني اي المخطوف يكون الحكم بها ثانيا المخطوف عليه دون المخطوف
نحو جاد زيد لا عمرو فلا يصحف بها الا في الاجاب كقولنا ابل جاد زيد لا عمرو ولا كسين بها اظهار ان ابل نحو جاد زيد لا جاد عمرو
ولا شاة بالدار ولا يصحف بها الا الاسم وعطف على المضارع بها ناد واثاني بعد خبر في كسبه النفي لا المصطف نحو لا انصاف
وبل لا ضرب اي لا عرض من الاول مجابا كان او مضافا حتى نصف الحكم من الاول واثاني الثاني في عكس لا نحو جاد زيد بل
عمرو وعنه بل جاد عمرو اي المنسوب اليه الجحى هو عمرو ونحو جاد زيد بل عمرو معناه عند الجمهور بل جاد عمرو ومع كون بل
لا ضرب بل في معنى زيد الى اثبات محض عمرو وعنه المبرور بل جاد عمرو في كون بيان عن نسبت بل عدم الحقي في عطف الجمل في ترك الا
والاخلا في الثانية نحو قولنا ام عمرو زيد بل لا يصحف بها تمام العرفه بل جاد زيد بل عمرو ولا يصحف بها كذا قد عرفت من قوله
فلم يذكره بهذا ولزمه اي لكن النفي فلا يستعمل بدونه لانها انشئت من المخطوف والمخطوف عليه حتى ويكون النفي اما قبلها حتى

الرائع حالاً سابق على ثبات العظام لا تلك وأطقت جاذبي زير مركب بوجه كان المركوب مقدماً على الجحشي وقد منع اختلاف حال
 وعاها زماناً فالتربت قد انقربت الى الحال تقرب الى زمان الحال فخرج زمانها حكم لان التقرب بن الشيء في حكم المقارن له ذلك لا يصح
 وقوع الاضطرار حالاً فيا يصح استعمال قد فيه فلا يقال قد مات الشيخ وقد ولد في يوم كذا يقال فلان اليوم وقد قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم كذا العدم القرب وعدم استعمال صحة الابدان بل وقد يحكى قد في الماضي فلكي لا يجد من التقرب اذا كان
 ما دخل عليه قد جازاً بمن سأل ويقول بل قام زيد يقول جواباً له قد قام زيد وفي المضارع عطف على قوله في الماضي اي وبي اذا
 دخلت على المضارع تكون للتقليل نحو ان الكذب قد يصدق وان الجواد قد يخل وقد تكون لكثير مقام المدح نحو قوله تعالى قد علم
 الذين يتلون كتابهم الا اذا قد يحكى قد في المضارع المحقق مجرورة عن معنى التقليل لقوله تعالى قد يعلم الله المحققين ويجوز الفصل بينه اي بين
 قد وبين الفصل اي ويرى عليه بالقسمة نحو قد والله استوت وكقوله وقد عمرى بنتها ابراهيم قد تحرفت الفصل بعد ما اي بعد
 عند وجود قرينة عليه نحو قول الشاعر اخذ الرجل غير ان ركبنا كما نزل برحانه وكان قد لي وكان قد زالت اميت للذاني
 وقوله انه فعل مضارع على ذلك المعنى قرب ويرى الف ومخاها واحد اي قرب ارتحاناً الا ان الابل التي تسي عليها لها اسم
 اي تنهب برحان كحال الشان انها اذ تبت برحاناً تصح غير ما على الارحان ثم ما فرغ من بيان حرج التوق شرع في بيان حرج
 الاستعمال فقال **فصل** حروف الاستعمال الهرة وهل لها اي هل من حرفين صمد والكلام لانها قد دخلت على احد انواع
 الكلام وهو الاستعمال فوجب التصدير بها ليعلم من اهل اللسان الكلام من ذلك النوع قد دخلت اي دجاجة دخلت على الكلمة
 الاسمية والعلية نحو زيد قائم في الجملة الاسمية وهل قام زيد في الجملة العلية وانما زيد في العلية وهل زيد قائم في السمية
 ودخولها اي دخول الهمزة وهل على العلية اي على الجملة العلية اكثر من دخولها على الاسمية وانما كدخولها على الاسمية اذا استعمالها
 بالفعل اولى من الاسم ولهذا كان تقدير الاسم بعد الهمزة فاعلاً اذا كان بعد بالفعل احسن من تقديره مبتدأ كما تقول زيد قائم
 ثم اذا وان لم يكن الهمزة به الكثرة في الاستعمال بل يقول وقد دخل الهمزة في مواضع من الكلام التي لا يجوز دخول
 بل فيها اي في تلك المواضع هي اربعة احدها ان يدخل الهمزة على الاسم مع وجود الفعل نحو زيد اضربت ولا يجوز ان يقال بل
 اضربت واني في استعمال الهمزة لا كذا نحو القرب زيد وهل هو اتوك ولا يجوز ان يقال بل تقرب زيد وهو اتوك وانما
 ان يستعمل مع لم اتصل نحو زيد كذا ام محروم ولا يجوز ان يقال بل زيد عندك ام محروم والرب ان تدخل الهمزة على حروف
 نحو ان كان والرس كان وانما اذا وقع ولا تدخل عليها بل وهذا اذا لم يحكى الهمزة وانما اذا كانت بل بمعنى الهمزة فهي حروف
 المصطفة مثل الهمزة لمواضعها اياها لا يستعمل بل في هذه المواضع المحل الموضع الاربعة المذكورة انما في الموضع الاول يكون بل في

في الأصل مبنى قد انقضت بالفعل كقول تعالى بن ابي طالب الانسان اى قد اتي فاذا وجدت الفعل بعد ما انقضى العمل به
 ومات اليه ولم تسلم بغيره ولما اذا لم يجد الفعل بعد ما انقضى عمله منتهى حاله بغيره ومنه لم يضره كماله حال
 انقضى بغيره وقد زيد انقضت بخلات بل به قائم فانه جائز لعدم وجود الفعل فيها واما في الموضع الثاني فلان بل لا يستعمل
 فيه معنى الانقضاء واما في الموضع الثالث فلا خصوصية المستقلة بالهجرة لكونها الاصل واما في الموضع الرابع فلان الهجرة في الاستعمال
 كما مر انها لكونها انقضت بل ولذا كانت الين بكثرة الاستعمال فلم يذكروا الهجرة اعم لقرفا في الاستعمال من بل انما
 من وجه دخول الهجرة في الموضع المذكورة دون بل نشا بقوله وبعدها اى في سلة دخول الهجرة فيما لا يدخل بل تحت
 اى كلام وبيان يوجب دخول الهجرة ويستتبعها في تلك المواضع ودون بل بعد اشتراكها في كونها حرة في الاعمال ويجوز ان يكون
 اشتراكها في العمل التي يكون بل محقة بها فانها تخص بالحكام ومواقع من الكلام لا يجوز دخول الهجرة فيها ايضا من ان حروت
 قد تدخل على بل دون الهجرة كقول تعالى قبل ان تم تناكروا بل سلكوا الحزم فاحشون وبغيرهم لم ينفصل بل انما كمنى لا بل كمنى
 وقول اسم الين بل تحت الى ويجوز بل سلكوا الحزم الاستعمال بعد بل لا يجزى الهجرة بعد بل انما لى يحسن بل بالحكام دون الهجرة واما
 كونها المقررة في الاثبات فقول تعالى بل ثوب الكفار اى لم يثوب واعادتها مائدة النافى حتى جائز ان يجزى بعد بل انما قصد الايجاب
 كقول تعالى بل زوال الايمان الا الحسن وان تدخل الموكدة لتعنى خبر المبتدأ الذي بعد بل نحو بل زيد قائم علم من هذه التقطع
 في بل انما كثر قرفا في الاستعمال من الهجرة فيكون كل واحد منهما اعم من الآخر وبعده لا فرق عن بيان حرة في الاستعمال ثم
 في بيان حروت اشتراطه حال فصل حروت بشتراكه ان بكسرة الهجرة وكون الفون ولو واما بفتح الهجرة لها اى منها
 الحروت بعد الكلام لا ذكرنا فيما سبق ودخل كلاهما منها اى من تلك الحروت على الجملتين اسميتين كانتا او جملتين وتخلص
 ان هذا التقسيم يستقيم ان ووجه لا يجوز دخولها على الجملتين اسميتين بل يجب قولها على الجملتين الفعليتين وهو ما في قوله
 فيما بعد وبغيرها بالفعل فتا او قد يراد ان الاستقبال وان تدخل الماضي اى على الماضي وان هذه للوصول نحو ان زنى
 الكرمك واما قوله ان كرسى اليوم فقد كرمك اس محمول على ان كرسى اليوم يكون سببا لاجار بذلك ولو الماضي وان
 دخل المضارع نحو لو كرسى كرمك قال الله تعالى لو يعطيك في كثيرين الامر نعمتى لو نعمت في الجهد والملك قد يجزى معنى ان
 نحو قول تعالى ولاته يومئذ خير من شجرة ولو حكمت قد يجزى معنى ان هذه نحو قوله تعالى ودو كرسى في يومئذ ولا غير نظير في القرآن بل انما
 اى ولو الفعل سواء كان مضارعاً ام نظيره او قد يراد نحو ان انت انا كرمك قد مره ان كنت زائري فانا كرمك
 عندنا انفسنا الفصل منفصله وقال الله تعالى وان احد منكم شرب كأسا فاستحواكم اى وان استحواكم احد ولو انتم فكلوا من

وفي قوله وتقول رد الالفة في خودها وما رادها كما في ذلك فتقولهم اي قول الرب المروان رادها بالالفة المحذوفة لا رادها
الساكنة ضعيف واما الحاق علامة التثنية بالجمعين اي جمع المذكور الموش بالفاعل فاما ان كان الفاعل ظاهرا لميل على ان الالفة
الفاعل متني او مجموع ذكر الموش كالحاقه بالالف في التثنية لانه لم يكرر صيغة الفاعل فلا يقال قائلان زيدان بالحق
الالفة في التثنية وقام الزيدون بالحق الواو في جمع المذكور وقسم الفاعل بالحق الفاعل في جمع الموش واما اذا كان الفاعل ضمرا
فالحاق علامة التثنية بالجمعين بالفاعل الضعيف فقال زيدان قائلان زيدون قائلان زيدان وقيل لا يلاحق اي الحاقه في الالفة
الساكنة بالفاعل مع الضعف لا يكون تلك العلامات ضامرا فلا يلزم الاضمار اي اضمار الفاعل قبل الذكر اي قبل ذكره من غير فائدة
بل تكون حرفا في علامات حاله من اول الامر اذا تحتمت بالفاعل على احوال الفاعل من كونه متني او مجموعا ذكر او مذكرا او
قائما في الالفة فانهما ليست بضمير كذا خربت بالحركات الثلاث لانها لو كانت ضمير التزم حذفها عن جمعي الفاعل الظاهر واللازم
بالحل لكانت خربت هذا الملامر منه لان اعلان اللازم بوجوب اعلان اللازم بل هي حوت تحت بالفاعل الماضي مثل على التثنية
ما سنده اليه الفعل وانما لم يجد ان التثنية المحركة من الحروف ولا علامة التثنية والجمعين في الافعال منها فلانها اسم واسأرا الى علامتها
حرفا في التثنية تبعا لبيان حكم التثنية ثم ما فرغ من بيان ما التثنية لك كنه شرعي في بيان التثنية فقال
التثنية نون ساكنة في اصل الوضع فلما بدو تحريكها لالتقاء الساكنين خوزيد من الفاعل ولما كان قوله نون ساكنة يتناول نون من
وذلك ولم يكن وقتا فيه فبوجه يتبع حركة آخر الكلمة لا وجوبها فان هذه النونات تكون او آخر تلك الكلمات ولم تكن في حركات
او آخرها ولما ادت الحركة دون ان يحول يتبع آخر الكلمة متبها على ان التثنية تستغني حال الوقت باسقاط الحركة وما قبل في وجوبها
من ان البناء من رادتها الاخر لو انها بين غير تحلل شيئا منها بالحركة متخلفة بين آخر الكلمة والتثنية وفيه نظر او لمساودة منها لوجهها
من غير تحلل حركاتها باللام والواو بالكلية اعم من ان يكون حقيقة او كناية فيلزم فيه تنوين فأكمة وجرى والموا بالآخر ما ينتهي اليه
الضم فمثل تنوين فاض فان الضاد ليس آخر الكلمة حقيقة ولا كناية بل آخره تنوين كنه ينتهي اليه بالكلية وانما قال آخر الكلمة ولم يقل آخرها
ليسا دل على ان التثنية في الفعل لا تذكير الفعل احرز من ان التثنية تنوين فانهما نون ساكنة يتبع حركة آخر الكلمة كنهها في
الفعل فلما كان تنوينها في قوله لا تذكير الفعل حوت فقلت على اصل مقدر دل عليه قوله لا تذكير فاجاب بوجه من فعل الفعل او تقدير رادتي
وقد صنفه للتثنية فذكره ولا تكون التثنية لك تذكير الفعل احرز محطت والخطرت فحدث تقدير التثنية نون ساكنة يتبع حركة آخر
الكلمة لان نون ساكنة تنوين فاعلم ان تذكير الفعل هي اي التثنية خمسة اشياء القسم الاول من تلك الاشياء قسمين وهو اي التثنية في ان كان الاسم
اي الاسم المنوي به على ان التثنية مثل اي راد في مقتضى الاسمية صخرت ويسمى تنوين الصخرت ايضا ففصل بين الصخرت والمغصت والمغصت

تخزيه ورجل قد فهم ان التوئين في مثل رجل الكثير هذا لفظ الاتري الك لوسيت احدا بجل او قرب او اورد عليه علما
على التوئين على حله ولو كان الكثير رقيبت في الموضع الذي يتصرف فيه لانه علم بذلك ان هذا التوئين لم يكن للكثير الثاني ان القسم الثاني
من تلك الاقسام الكثير هو ما في توئين يدل على ان الاسم الذي يدخل عليه كونه معروفه فيكون توئين الكثير هو العارف بين كونه
والمعروفه خصوصه غير السكن مؤنا اى سكنا ما في وقت ما قال في الصحاح توئين معه لفرق بين الوصل والوقت نظرا
لفقدان الكلام ثبوت قيمه ماوس للتوئين وهو العارف بين الوصل والوقت وقال الرضي توئين الكثير مخففة باصرت الاسم
تخويسيويه وحده لاصح بالسكون غير ممنون والاعقبه بالسكون مع انه لا يمكن الا ان يكون بالسكون تخصيص الصورة
الخطية بالسكون فانه بمنزلة الاعجام فسيبين يرى ولا يقرأ فمناه اى مناضيا بالسكون است سكوت الا ان اى سكوت
الذي تفرقه ان تعلم انه لا يمكن ان يكون الشيء في مثل الحال والا كان على ما بينه انما هو اذ لم يفرغ الاسم من مره ولا يصح
لا يمكن ان يكون الا قد علم به فحق قوله است سكوت الا ان ساقه فمناه امك سكوت مقبلا بالان انما ان اى القسم الثاني من تلك
الاقسام اللغوي هو ما اى توئين يكون موضع من المضان اليه اذ انحلت بالاسم ثباتها على اخر الكلمة نحو حينئذ وساقية وزيه
اى حينئذ كان كذا فحين مضان الى اذ واذا مضان الى حمله به اذ اضاقت الحجة تخفيفا انحلت التوئين باذ يكون عوضا
عن المضان اليه وهو الحجة المحذوفه على التماس ساعته ويؤيده اى ساعته اذ كان كذا ولوم اذ كان الربان اى العت
الرابع من تلك الاقسام المقابلة وهو التوئين الذي تدخل في جميع الموشى اسلم كلمات فان التوئين فيها مقابلة
في صليين والالف وانما فيها علامه للجمع كان الاول علامه للجمع فسرلين ورس هذا التوئين توئين ان كى توهم بعضهم ولا
توئين الكثير فسرته في الاعلام المنقصة من القصر و توئين سوس من المضان اليه لان اللغى غير ساعده ولا توئين الترم الخبيث
في آخر الابيات والمضان فليمن بالكونه المقابلة وانه الاربعة المذكورة من اقسام توئين تخص بالاسم فانه وجه ونوعا صا
في بيان علامه الاسم وفيه الكلام اشتمل الى ان القسم الخامس ترم غير مختص بالاسم بل هو مشترك بين الاسم والعصل والحرف
الخاص من تلك الاقسام ترم وهو الذي لمحق واخر الابيات واذا مضان المضان كواى واخر الاضات من الابيات التي جعلت
مصابيح وذلك تحصيل الان اسمي توئين الترم الحسن النسا و به ومن قال مسعى به لان فيه ترك الترم لا يفتيه على ما قلنا فنقول انما
وهو جبر اى اليوم عاقل والعاقل وقرى ان حيث قد اصابا او قوله لى قول الشاعر و به يا انا عليك اوصاكا
فعله با انا سادى مضان الى بار السكلم والنا والالف عرض من يانه وعلك بمعنى لك وعاك عطف عليه وخبر لعل
وصى مخذوف والتقدير علك تجدد عاكا وتجده والقول الاول مثال لتوئين الترم الذي يدخل الاسم والفصل

المنزلة وفي المنفى والاستغناء والتمنى والعرض جزاءى تدخل وزن التاكيد في هذه المواضع الخمسة من الامر في العوض ودخولها جزاء
 وانما دخل وزن التاكيد في هذه المواضع لان في كل منها اى من تلك المواضع طلبا اى لان معنى الطلب موجود في كل واحد منها فإنا
 ناكيد غلا وتلك بغير التاكيد الطلب لما وجد الطلب في الامر والمنفى والاستغناء تقاير واما في التمنى والعرض فلاهما بمنزلة الامر ولهم
 ان وزن التاكيد يدخل في العنى وان لم يكن بمعنى الطلب فبشيء بالماضى الا انه قليل ولهذا لم يذكره لان القلة طمخه بالعدم تح
 تحمل القصرين فتشبه بالوزن في الاستغناء وليست تقصرين فتشبه بالوزن في التمنى ولا تستلزم فتشبه بالوزن في العرض وتدخل
 اى تلك الوزن في القسم اى في جواب القسم والافزون التاكيد لا تدخل في نفس القسم وجوبا اى ودخولا واجباً اذ كان جواب
 القسم شاكراً وانما دخل وزن التاكيد في القسم وجوبا لوقوع القسم على ما يكون مطلقاً وجوده وحقيقته للكلمة غالباً فادوا الى التوكيد
 ان لا يخرج القسم غايلاً عن معنى التاكيد كما لا يخفى لاوله اى اول القسم منه اى من التاكيد تحو امدل فعلن كمن يشبه به
 الوزن في القسم واعلم انه اى الشان يجب ضم ما قبلها اى ما قبل وزن التاكيد نفقة كانت او نفقة في جميع المذكرفاً بان كان
 او حاضر اخر اضرين بتشبه بالوزن وانما يجب ضم ما قبل وزن التاكيد منها ليدل اى ضم ما قبلها على الواو المحذوفة في اضرين
 لاجتماع الساكنين وبما حوت العلة واول وزن التاكيد والاكثاف بالضممة وانما لم يبق الواو على حالها من ان مثل هذا من اجتماع
 الساكنين جائز في الوزن النفقة لان الامل حوت مد التاني في مخرج طلبا التخفيف فان قيل كيف يجوز حذف الواو في اضرين عن
 اتصال وزن التاكيد به لانه فاعل وحذف الفاعل لا يجوز قلت لا يتم ان الواو محذوفة لان الدال عليها هو الضمة موجود
 كما نعلم من حيث انه كالايا في صيغة المرفوع فيوم مقام الدكان فلا يبعد ترك كفاية بالعد والممكن والكفاية عنه كفاية وبضم
 في لا تخشون لا طراد وجوب كسر ما قبلها اى ما قبل وزن التاكيد مطلقاً في الواحدة الخاطبة نحو اضرين فتشبه بالوزن وانما جاز
 كسرها ما قبلها ليدل بها الكسر على ايراد المحذوفة لاجتماع الساكنين وبما حوت العلة واول وزن التاكيد وانما لم يبق الواو
 على حالها من ان مثل من اتبلع وسكنين جائز في الوزن النفقة طلبا التخفيف وجوب الفتح اى فتح ما قبل وزن التاكيد
 فيما عداها اى في ما عدا جميع المذكور الخاطبة وهو المفرد المذكور كرفاً بان كانا وحاضراً وانما جاز في المتن مطلقاً جميع المرفوع مطلقاً
 وهو يفتح ما قبلها في المفرد فانه وضع ما قبلها لا تيسر المفرد بالفتح لانه كسر ما قبلها لا تيسر المفرد بالخطبة ولو سكن
 لازم اجتماع الساكنين فلا يمكن غير الفتح تيسر الفتح ولان وزن التاكيد كونه براسها انضمت الى الكلمة اخرى ومن عاداهم اذا
 اركبو الكلمة مع كلمة اخرى نحو آخر الكلمة الاولى نحو خمسة عشر ولان الفتح اخف الحركات ولذا فتح الوزن المشددة لطفة واما
 ارجو تشبه ما قبلها في المتن وجب المرفوع فلان ما قبلها اى ما قبل الوزن الف والالف في حكم الفتح او في حكم العدم لانها

لأنها خير من زيدان لاجتماعهما ، ما جعلها مفتوح ليكون المراد بالفتح من تولد وجوب التمسك فيها عما أهم من أن يكون حقيقة

كما في اضرب او حكما كما في ضربان واما لا يثبت الالف في المفتوح لما يقتضيه الواحد والحقة الالف وزيد ث الالف في تيس الموث
 قبل النون اي قبل نون التاكيد لكونها اجتماع ثنات احد هما نون الضمير والثاني نون التاكيد الممدوم المدغم فيه لانه
 النون الثقيلة بمنزلة النونين واجتماع المكين يوجب النقل الموجب للادغام فكيف اجتماع الامثال زيدت الالف الثقيلة
 واما النقل والالف اخذت حروف الزوائد فلا اختيرت لفصل الفصل ولم يحدث نون الضمير من ان يدغم اجتماع ثنات
 لانها ليست علامة لرفع حتى يحدث بل هي ضمير صحيح الموث ، لاجازة دخول نون الضمير في نون الثقيلة الا في موضعين فان
 الثقيلة يدخل فيها دون الضمير استرالى بياها والنون الثقيلة لا تدخل في ثنية الاى سواء كانت ثنية المذكور او الموث
 ولانه دخل الضمير في الموث فلا يقال اذهب ان اذهب ان واما لا دخل الثقيلة في نون الموضعين لانه اى ث ان لم يركب
 اى نون الضمير لم يفتح حقيقة فلم يكن على الاصل اى على اصلها وان اقبلت ما كتبه على الاصل لم يزم التقاء الساكنين اى الالف
 والنون على غير وجه وهو غير حسن فوضع في المقام ان النون الثقيلة لو دخلت على الثنية يوجب الموث يلزم احاد المدحورين
 وهو ما تحريك النون الثقيلة والبقاء على السكون لا يسيل الى الاول لان وضع النون الثقيلة على السكون يخرجها خارج
 عن الوضع الاصل من حصول اللبس ولا الى الثاني لانه يلزم اجتماع الساكنين على غير وجه اى غير محل جوار المقادير
 وذلك غير جائز واما عبرة بقوله وهو غير حسن اكتفاء اباو في ما يكتفى ولا يمكن حدوث احد هما لفتح تقاء الساكنين
 لانه يلزم التماسك بالمعروف على تقدير ضده الالف فلم يكن لا تقاء النون والنون فلذا وجوبها يورث الى عدمها واما التقاء الساكنين
 على وجهه . هو ان يكون الساكن الاول حرف مد والثاني مدحما وكلاهما في كلمة واحدة هو جائز نحو واية اصلها واية واحدة
 مركبة ابا والاولى اذ غشت في الثانية لان المدحمة بمنزلة التوكيد بخلاف الساكن الاول متحركا ولان المدحمة لا تستعمل
 بالمعروف فليس يمكن المعرفا بضمير المدغم فيه فهو كالمدحوم فخانه لم يكن في الكلام الساكن واحد فاقطعت يد على هذا
 نحو اضرب فان اصله اضرب الاصل بدون ان كيد مكان القياس ان يقال اضربون لانه اجتماع الساكنين فيه على وجه
 ذلك اخر اضرب اصله اضرب فينبغي ان لا يحدث الواو من الاول والياء من الثاني كما لم يحدث في اضربان
 قلت ان نون التاكيد بمنزلة كلمة منفصلة ضمير البارز فكان القياس ان تحدث الواو والياء في صورتين
 لان التقاء الساكنين ليس في كلمة واحدة ووجهه ان يكون في كلمة واحدة كما اشترنا اليه واما فرق بين الواو
 والياء وبين الالف من ان القياس التوسعية بينهما بالتحذف لان الالف لو حذفت من اللشني للتمسك بالمعروف كما م

وعند الوقوع في صبح الموت لو حضرت الالف يلزم الوقوع فيما مر منه وهو اجتماع الفوات مع حققة الالف واستقبال
 الراود الياء ثم اعلم ان النون الخفيفة ^{التي} لا تدخل في التثنية وجمع الموت على ما ينبغي يونس النوحى واما على نهيه
 فتدخل النون الخفيفة في التثنية وجمع الموت فيما سادها الخفيفة على التثنية لان التقاء الين غير متذر اولان المد
 الذي في الالف بمنزلة الحركة لحقة المد كقراءة من قرأ على محياى سيكون اليا في قوله تعالى ومحياى وحقا
 لله رب العالمين لا مشرك له ^{شيء} ~~شيء~~ امرت وانا اول المسلمين هذا وان الفراغ من تأليف
 شرح المحضر الموسوم بالهداية في الفواهد الذي وقع في لاقامه بفضله واعاثنى على جميعه
 ويسرني اني باذنه وعظم امرى بآره وانا الى مسؤله

بجوده وجار بها على يمينه والصلاة والسلام

على نبيه المبعوث بخراتة وعلى المصطفى صاحب الخصون

بكرامة اللهم مع طالب لغوائه

رزق قاصديه بغوائه

وارزق الراغبين اليه

من معاصده والمرجو

منهم ان يدور بالخير

والغفران عسى

بختي لكافة

باساوة

حاجبان

انت

كتبه

